

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

التدهور البيئي والنزاع الإثني في غرب السودان

2023-2003

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية

تخصص: دراسات إفريقية

تحت إشراف الأستاذة:

أ.د مسيح الدين تسعديت

من إعداد الباحث:

حاج داود عبد العلي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د ناصر عامر
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أ.د مسيح الدين تسعديت
عضو مناقش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. عبد النور زيام
عضو مناقش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. كلثوم بن دادة
عضو مناقش	جامعة الجزائر 3	د. زكرياء مقيديش
عضو مناقش	جامعة بومرداس	أ.د مراد حجاج

السنة الجامعية

2024-2023

الإهداء

أهدي ثمار هذا العمل المتواضع إلى الوالد والجدة
رحمهما الله اللذان كانا لي سندا ومحفزا لمواصلة
مشواري الدراسي، وأسئل الله عز وجل أن يجعل
هذا العمل والإنتفاع به صدقة جارية عليهما.

كما أهديه كذلك إلى من جعل الله تعالى اللجنة تحت
أقدامها، الوالدة الكريمة التي زرعت التفاؤل
والمبادئ الحسنة وحب العلم والتعلم، راجيا من
المولى عز وجل أن ينعم عليها بالصحة والعافية وأن
يطيل في عمرها، وفي الأخير أهدي وإلى خالتي
وإلى كل أفراد العائلة الكريمة.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله على التوفيق لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى سيادة المشرفة الأستاذة الدكتورة
مسيح الدين تسعديت، على إشرافها على تأطير هذه
الأطروحة وعلى كل ما قدمته لي من توجيهات ونصائح
طيلة فترة إشرافها.

وأتقدم بجزيل الشكر كذلك إلى كل من قدم لي يد العون
والمساعدة من قريب وبعيد ولو بكلمة محفزة ودعم معنوي.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

شهدت الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تحولا كبيرا في المفاهيم والأحداث الدولية التي كانت سائدة سابقا، حيث تحوّلت النزاعات التي كانت فيما مضى محصورة بين الدول إلى نزاعات داخلية بين مختلف الإثنيات والعرقيات المكونة للتركيبية الاجتماعية للدول محلّ هذه النزاعات، ليصبح بذلك كل من الفرد والجماعات والقضايا المرتبطة بهم وحدة تحليل أساسية إلى جانب الدولة، كما حظيت القارة الإفريقية بالنصيب الأكبر من هذه النزاعات، وذلك بالنظر لعدد النزاعات والتي جعلت منها بؤرة توتر ومسرحا للنزاعات الإثنية والعرقية، لأسبابٍ ودواعٍ متعددة، من بينها العامل البيئي موضوع هذه الدراسة.

فعلى الرغم من المؤهلات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها أغلب الدول الإفريقية، إلا أن تركيبها الإثنية شكّلت وترا حساسا تم توظيفه من قبل المستعمر خلال الحقبة الاستعمارية للتفرقة بين التركيبية الاجتماعية الإفريقية آل فيها الأمر إلى رسم حدود بين الدول من دون أخذ عامل الإمتداد الإثني والقبلي بعين الإعتبار، كما أن فشلت غالبية دول القارة لما بعد الإستقلال في تأسيس دول قائمة على أساس العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومبدأ المساواة في الفرص واحتواء الجميع في إطار كيان واحد، مقابل انتهاجها لسياسات جعلت من الإحتكار والإقصاء والتهميش عملة لها، لفائدة جماعة أو إثنية معينة على حساب باقي مكونات التركيبية الاجتماعية والإقليمية للبلاد، كلّ ذلك جعل من هذه المقومات والمؤهلات والتنوع الثقافي نقمة بدلا من أن تكون عاملا محفزا للرقى والتطور.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للبحث والتحليل وفك شفرة العلاقة التي تربط بين العامل البيئي والنزاعات الإثنية، كونه سببا في نشوب نزاعات إثنية في بعض الدول، ولم يؤدّ إلى نفس النتائج في دول أخرى، بالتركيز على ما يحدث في إقليم دارفور، الذي يتوفر على جميع المقومات التي تجعل منه إقليما رائدا في مجال التنمية، بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي وإمكانياته الاقتصادية، حتى أن التنوع الإثني والقبلي في هذه المنطقة تميّزه بعض الخصوصيات

عن غيره، من خلال التماسك والانصهار الذي عرفت به نتيجة العيش المشترك لقرون وعلاقات المصاهرة التي حدثت بين مختلف الإثنيات والقبائل، بالإضافة إلى الإرث الثقافي المشترك والمتمثل في الأساس في إتباع كامل الإثنيات والقبائل للدين الإسلامي.

إنطلاقاً من فرضيات الدراسة، المتمثلة بالأساس أنه في ظل دولة يحكمها غياب العدالة في توزيع الثروات والفرص وتبنيها لسياسة قائمة على التهميش تجاه المناطق التي تقطنها إثنيات معينة، يمكن للعامل البيئي أن يساهم في نشوب نزاعات إثنية تهدد أمن ووحدة الدولة، لا سيما مع غياب استراتيجية تنمية محكمة لمرافقة قاطنة هذه المناطق في التأقلم مع الوضع الجديد وتجاوز الأزمة والتخفيف من حدتها ومخلفاتها.

تعتبر أزمة إقليم غرب السودان (دارفور) أحد أهم وأطول الأزمات التي شهدتها القارة الإفريقية، وأكثرها فتكاً من الناحية الإنسانية بعد "روندا"، كون جذورها تمتد لعقود عديدة تعود لمرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني للسودان، حيث شهد هذا الإقليم صراعاً تاريخياً متجدداً ومستمر على الموارد الطبيعية (منابع المياه والأراضي) المتواجدة بنسب متفاوتة داخل نفس الإقليم، بين قبائل متكونة من إثنيات مختلفة (عربية وإفريقية) وتمارس أنشطة اقتصادية مختلفة (الرعي والزراعة)، وذلك بالنظر للتنوع والتباين المناخي بين شمال ووسط وجنوب الإقليم.

كما عرفت هذه الأزمة تحولاً من حيث منحى الصراع القائم بين القبائل، بتحويله من مجرد نزاع بسيط ينتهي في كل مرة من خلال الإدارة الأهلية (الجودية) إلى صراع يهدد أمن ووحدة البلاد، بالإضافة إلى الامتداد الذي ميز هذه الأزمة من خلال تأثيرها على دول الجوار التي تقاسمها الحدود الجغرافية وتقطنها نفس الإثنيات، والتي تتميز هي الأخرى بالاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي جعل من إقليم دارفور حلقة وصل تؤثر وتتأثر بما يحدث خارج الإقليم، خاصة بعد تدويل الصراع وتدخل أطراف إقليمية ودولية فيه.

وخلصت الدراسة إلى أن التدهور البيئي في وسط يميزه التهميش والحرمان والفقر وغياب التعليم وأدنى مقومات الحياة من مرافق صحية وتعليمية، بالإضافة إلى إنتشار الأسلحة وغياب الدولة ومؤسساتها لاسيما الأمنية والعدالة جعل من النهب والسلب والإعتداء أهم السبل المنتهجة في سبيل الحصول على ما يسد الرمق والدفاع عن الممتلكات، كما يلجؤ الجميع للاعتماد على نفسه وعلى قبيلته من أجل درء العدوان، يمكن للعامل البيئي أن يكون سببا في النزاع بين الإثنيات، وذلك نتيجة لموجات الهجرة التي تحدث، فتؤدي إلى التصادم بين مجموعة مهددة بالجفاف والجوع والعطش، وأخرى تخشى على ثروتها وممتلكاتها من الاستهلاك الكبير والتعدي الذي يصاحب هذه الهجرة، فينشأ بذلك الصراع والإقتتال في ظل معضلة "نحن وهم".

Summary of the study

Summary of the study:

The world scene has been marked during the post-cold war phase by an important turnaround in terms of concepts and international events that prevailed before, thus the international attention shifted from confined conflicts between countries to internal conflicts between different ethnicities and racial groups composing the social structure of countries. The African continent having recorded the greatest number of ethnic conflicts due to multiple reasons including the environmental factor, subject of the present study.

In this perspective, the thesis in question is focussing on the nature of the relationship between the environmental degradation and ethnic conflicts while the environmental factor was responsible of the outbreak of ethnic conflicts in some countries and not in others.

With the emphasis on what was happening and what happens in the Darfur region of bloody conflicts despite the development potential, namely; the strategic position, the economic means, and a long history of cohesion, fusion following the coexistence for centuries, as well as the covenant relationships between various ethnicities and tribes, in addition to the unity of the religion which is « Islam ».

However, the conflict in the western Sudanese region (Darfur) remains one of the longest conflicts that african continent has ever known and most deadly on the humanitarian level after that of « Rwanda », considering that it dates back to decades since the time of the pre-british occupation of Soudan, a region marked by a reoccurring conflicts about water sources and lands, between ethnic arabs practicing grazing and other africans being interested in

Summary of the study

agreculture, and that under the climate variability between different areas of the territory.

Though, the course of the existing conflict between the tribes turned it from a conflict that can be resolved through the native administration to an irresolvable conflict threatening the security and integrity of the country, or even the neighbouring countries inhabited by the same ethnicities who also know a political and security instability, what led to the internationalization of the conflict following the interference of regional and international parties.

The study led to the conclusion that the environmental degradation in a climate characterized by marginalization, famine and poverty besides the proliferation of weapons, and the absence of the state and its institutions has exacerbated the conflict between ethnicities, as a result of migratory flow that led to the confrontation between immigrant ethnicities threatened by drought, famine and thirst and those fearing that their properties would be encroached as a result of these migrations which has perpetuated the conflict for decades, particularly following the complication of the distinction dilemma based on the duality « them or us ».

Résumé de l'étude

Résumé de l'étude :

La scène internationale a été marquée durant la phase de l'après-guerre froide par un important revirement en termes de concepts et d'évènements internationaux qui prévalaient auparavant, ainsi l'attention internationale s'est détournée des conflits confinés entre les pays en faveur des conflits internes entre les différentes ethnies et groupes raciaux faisant la composition de la structure sociale. Le continent africain ayant enregistré le plus grand nombre de conflits ethniques et raciaux, et ce, pour de multiples raisons dont le facteur environnemental, objet de la présente étude.

Dans cette optique, la thèse considérée se porte sur la nature de la relation entre la dégradation environnementale et les conflits ethniques, tandis que le facteur environnemental était à l'origine du déclenchement des conflits ethniques dans certains pays et pas dans d'autres.

En mettant l'accent sur ce qui se passait et ce qui se passe dans la région du Darfour, en conflits sanglants en dépit des potentialités du développement, à savoir ; la position stratégique, les moyens économiques, et une longue histoire de cohésion, de fusion suite à la coexistence depuis des siècles, ainsi que les relations d'alliance entre les différentes ethnies et tribus, en sus de l'unité de la religion qui est « l'Islam ».

Toutefois, le conflit dans la région du Soudan occidental (Darfour), demeure l'un des plus long conflits que le continent africain n'ait jamais connu et plus meurtrier sur le plan humanitaire après celui de « Rwanda », étant donné qu'il remonte à des décennies depuis l'époque de l'avant occupation britannique du

Résumé de l'étude

Soudan, une région marquée par des conflits récurrents sur les sources en eau et les terres, entre des ethnies arabes exerçant le paturage et d'autres africaines intéressée par l'agriculture, et ce, à l'ombre de la variabilité climatique entre les différentes zones du territoire.

Cependant le cours du conflit existant entre les tribus l'a transformé d'un conflit soluble par le biais de l'administration autochtone à un conflit insoluble menaçant la sécurité et l'intégrité du pays, voire même les pays limitrophes où habitent les mêmes ethnies, et qui connaissent elles aussi une instabilité politique et sécuritaire, ce qui a induit à l'internationalisation du conflit suite à l'ingérence des parties régionales et internationales.

L'étude a débouché sur la conclusion que la dégradation de l'environnement dans un climat caractérisé de marginalisation, de famine et de pauvreté, outre la prolifération d'armes et l'absence de l'Etat et de ses institutions, a accentué le conflit entre les ethnies, suite aux flux migratoires ayant conduit à l'affrontement entre les ethnies immigrants menacées par la sécheresse, la famine et la soif et celles craignant que leurs propriétés soient empiétées en conséquence de ces migrations, ce qui a perpétué le conflit durant des décennies, notamment après l'aggravation du dilemme de la distinction basée sur la dualité « eux ou nous ».

مقدمة

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالعلاقة بين العامل البيئي والنزاعات بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة لجملة التحولات التي اتسم بها النظام الدولي، وما صاحبها من الأطر المعرفية والنظرية التي حاولت تفسير الكم الهائل من الظواهر والفواعل الجديدة التي أفرزتها هذه المرحلة. وبذلك اتسع نطاق التحليلات الأمنية وتعمق بعد النقاش الأكاديمي والنظري الحادين بشأن وحدات التحليل في العلاقات الدولية، ليصبح الفرد وحدة تحليل أساسية إلى جانب الدولة، وصارت كل القضايا المرتبطة باستقراره ومستقبله محل اهتمام المدارس والباحثين في ميدان العلاقات الدولية.

وهكذا مثل العامل البيئي والتهديدات البيئية أحد أهم المواضيع الموجهة للدراسات والأبحاث الأمنية في شقها المتعلق بالأمن الإنساني لا سيما ما ارتبط بدور العامل البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، التي تعتمد أساساً على حماية البيئة لضمان حق الأجيال المستقبلية في الاستفادة من ثرواتها المتنوعة. وهنا اتضح أن البيئة قد تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الإنساني إذ تؤدي إلى نشوب النزاعات في العديد من المناطق التي تعرف تنافساً على الموارد الطبيعية، أو تدهور بيئي معين أدى بقاطنيه إلى التنقل والترحال بحثاً عن الموارد الأساسية وبالتالي تصادمها مع مصالح السكان الأصليين أو المحليين.

والواقع أن العامل البيئي لعب ولا يزال يلعب دوراً في زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي للدول، من خلال العدد الكبير من الأزمات وحتى الحروب التي شهدتها بعض الدول، خاصة دول العالم الثالث، ليعرف بذلك حقل العلاقات الدولية مفهوماً جديداً ألا وهو النزاعات أو الحروب البيئية، التي أفرزتها العلاقة التفاعلية الجديدة بين التهديدات البيئية وعوامل أخرى ذات طابع اجتماعي، اقتصادي، سياسي، خاصة في الدول التي تعرف تنوعاً اثنياً وفشلاً دولتياً لم يسمح بصهر ودمج هذا التنوع في إطار دولة ينعم الكل فيها بثروات البلد بفضل العدالة التوزيعية بين جميع مكونات المجتمع وعبر كل أقاليم الدولة دون تمييز أو تهميش.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة، بالدرجة الأولى في طبيعته المتميزة بالحدائثة والمكانة التي يحظى بها على المستوى الأكاديمي من جهة وعلى مستوى السياسات العامة لجميع الدول، ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، خاصة وأن التهديدات البيئية لا تعرف حدودا معينة، فهي تهدد لكامل البشرية، مما جعل كل الدول تعاني من مخلفاتها مهما كان موقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية، على الرغم من اختلاف درجة التأثر بها. بالإضافة إلى انتماء الباحث إلى دولة تعاني هي الأخرى منذ سنوات من تدهور بيئي داخلي، ومن انعكاسات الظاهرة على دول الجوار، وما صاحبها من وفود المهاجرين منها بفعل التدهور البيئي وانتشار الفقر، في ظل فشل الدول عن التصدي لتبعات التدهور البيئي في دولها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز دور العامل البيئي في النزاعات التي شهدتها الساحة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي دارت أساسا حول الموارد الطبيعية غير المتجددة منها، وما انجر عنها من نزوح أو هجرة ملايين الأفراد بحثا عن الملاذ الآمن يضمن لهم الاستمرار سواء لإيجاد مصدر للعيش، أو هروبا من النزاعات والحروب التي تعيشها تلك المناطق.

وبالتالي فإن موضوع التدهور البيئي والنزاعات الإثنية، يمثل موضوعا في غاية الأهمية يتطلب جهدا خاصا من أجل تقصي كل المعطيات والبيانات المتعلقة به والتي تمكن من التوصل إلى استنتاجات وتوصيات على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وليس فقط مجرد سرد لأحداث ماضية ومآسي خلفتها هذه الظاهرة سواء الناجمة منها عن الطبيعة أو التي كان الإنسان سببا فيها.

دوافع اختيار الموضوع: تنقسم دوافع اختيار الموضوع إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

الدوافع الموضوعية:

لم يكن موضوع الدراسة من اختيار الباحث كلية كون أن مشاريع الدكتوراه تحمل جملة من المواضيع المقترحة للبحث مسبقا من قبل رئيس المشروع. إلا أنه وبعد الانطلاق في دراسة الموضوع والتعمق في متغيراته والاطلاع على التفاعلات التي تميز متغيراته والمعطيات ذات الصلة، اتضح أن الموضوع ذا أهمية كبيرة، مما جعله يحظى باهتمام الباحث وسعيه إلى تفسير كل التفاصيل المرتبطة به، خاصة وأن الدراسة تتعلق ببلد شقيق كان بالأمس القريب يمثل أكبر دولة في إفريقيا، ومؤهلات وثروات كفيلة بضمان احتياجات أكثر من دولة، ليصبح بلدا مجزأ بعد انفصال جنوبه في سنة 2011، ويعاني من النزاعات والصراعات الداخلية التي خلفت واقعا من الفقر بل والمجاعة في العديد من الأقاليم.

الدوافع الذاتية:

تتمثل الدوافع الذاتية لاختيار الموضوع في انسجام الموضوع مع التخصص الأكاديمي للباحث، متمثلا في الدراسات الإفريقية، وهو ما أسهم في انجذاب الباحث بعد التعمق في الدراسة الأولية للموضوع. بالإضافة إلى أن فهم العلاقة التفاعلية لمتغيرات الدراسة، يمكن من التوصل إلى نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق حتى في الجزائر، باعتبارها هي الأخرى مهددة بهذه الظاهرة البيئية وبمخلفاتها. وبالتالي يمكن للباحث الاستعانة بهذه النتائج واقتراحها وتقديم تصور أممي بيئي بمناسبة إعداد الاستراتيجيات والمخططات الوطنية لحماية البيئة والتصدي لمخلفاتها، باعتبار الباحث إطار في إحدى مؤسسات الدولة التي تهتم بإعداد البرامج التنموية والبيئية على المستوى المركزي والمحلي.

أدبيات الدراسة:

تماشياً مع حداثة وأهمية موضوع العامل البيئي ودوره في تهديد الأمن الإنساني ونشوب النزاعات، تطرقت العديد من الدراسات والبحوث لهذا الموضوع، وفي شتى المجالات والتخصصات، خاصة في تخصص الحقوق والقانون من خلال معالجة الشق المتعلق بحماية البيئة. كما اهتمت العديد من المدارس والمعاهد ومراكز البحوث بهذا الموضوع، كمعهد السلام في أوصلو بالنرويج المختص في دراسات السلام والنزاع، وكذا مدرسة تورنتو من خلال أبحاث توماس هومر ديكسون المتعلقة بالنزاعات البيئية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية التي تطرقت إلى عامل التدهور البيئي والاحتباس الحراري وأثره على الإنسان، والتي نجم عنها عقد العديد من القمم والمؤتمرات على غرار قمم طوكيو، جوهانسبورغ، باريس والدوحة.

ومن بين أهم الدراسات في هذا الموضوع نجد:

- إسهامات مدرسة تورنتو من خلال كتابات "توماس هومر ديكسون" «**Thomas-Homer Dixon**»، في الربط بين عامل الندرة والنزاعات، وذلك باعتبار أن البيئة وتحت ضغوط بعض الظروف كالزيادة في الكثافة السكانية، أو الاضطرابات المناخية تؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار. فإطلاقاً من الندرة التي تشهدها بعض الموارد كالمياه والأراضي الزراعية الخصبة والتوزيع غير العادل لها، تنشب النزاعات بسبب الاحتياجات البشرية المتزايدة والتنافس عليها فيما يعرف بالضغط البيئي سيما حول الموارد غير المتجددة.
- كتاب "جذور النزاع الإثني في إفريقيا - السياسات والعنف في دارفور، أوروميا وتينا دالتا" «**The Origins of Ethnic Conflict in Africa-Politics and Violence in Darfur, Oromia and the Tena Delta**» حيث يشير المؤلف من خلال دراسته للنزاعات التي شهدتها المناطق الثلاث موضوع دراسة الحالات الثلاثة: دارفور بالسودان، أوروميا بإثيوبيا وتينا ديلتا بكينيا إلى أن سياسة التهميش والإقصاء في المجالات التنموية والسياسية لمختلف الإثنيات المكونة للمجتمع مع تمركز السلطة في يد

إثنية أو مجموعة معينة، يؤدي إلى تهيئة الأوضاع المؤدية إلى نشوب النزاعات والصراعات بين الإثنيات المكونة للمجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنافس على الأرض واختلاف النشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل إثنية. كما ذكر المؤلف أن عدم تمكن الدولة من التحكم في حدودها، يعمل على تأجيج هذه النزاعات من خلال تدخل الدول المجاورة بفعل الامتداد الإثني وتنقل الأسلحة في المناطق الحدودية بسهولة، وعلى أن هذه العوامل هي التي تؤدي إلى النزاعات والصراعات الإثنية داخل الدول، وأن العامل البيئي في ظل غياب هذه العوامل ووجود سياسات تنموية وآليات موجهة للتخفيف من آثاره يمكن التحكم فيه، مقدما أمثلة عن بعض المناطق التي شهدت تدهورا بيئيا إلا أنها لم تعرف نزاعات أو مواجهات مسلحة.

- دراسة السودان حروب الموارد والهوية للمفكر السوداني محمد سليمان محمد، أين تطرق إلى النزاعات التي شهدتها السودان في مختلف أقاليمه حول الموارد سواء الأرض، أو النفط، أو المياه، وبسبب الإثنية والقبلية، موضحا أن الموارد الطبيعية في السودان لم تستغل استغلالا عقلانيا لصالح الجميع، وإنما نهب، واضطهدت الهويات بمختلف مكوناتها الثقافية، الدينية والعرقية، وأدخلت قسرا في بوتقة الهوية التي فرضتها الفئة المسيطرة على السلطة في البلاد، وعملت منذ عقود على معاملة باقي الإثنيات كمواطنين من الدرجة الثانية وتهميش الأقاليم التي يقطنونها. فبدلا من أن تجعل من التنوع الإثني والهوياتي الذي يزرع به السودان عاملا إيجابيا وثراء ثقافي للبلد وحضارته، تحول إلى دافع للتناحر والقتال والعداوات التي أتت على الإنسان والوطن.

- دراسة الصراعات القبلية في السودان-الجدور والأبعاد، للمؤلف بدر الدين عبد الله الإمام موسى، والذي تطرق إلى أهم العوامل والأسباب التي تكمن وراء الصراعات القبلية في دولة السودان، مشيرا إلى الصراعات التي شهدتها كل من جنوب وغرب السودان، حيث أرجعها إلى عوامل ذاتية تتمثل بالأساس في العادات والتقاليد والثقافة، إضافة إلى تفشي ظاهرة النهب والسلب والتعدي داخل المجتمع السوداني وتحولها من ظاهرة منبوذة يعاقب عليها إلى أمر يتباهى به أمام أفراد المجتمع كرمز للقوة والغلبة. وهو ما كان له انعكاسات كبيرة على

إثارة وتأجيج الصراعات القبلية. بالإضافة إلى عوامل أخرى ترجع بالأساس إلى السياسات الاستعمارية في القارة الإفريقية خاصة من خلال رسم الحدود بين الدول وتقسيمها من دون أخذ عامل الامتداد الإثني والقبلي بعين الاعتبار، وغياب الاستقرار الأمني في الدول المجاورة للسودان وعدم القدرة على التحكم في الحدود، وهو ما سهل من حركية الأشخاص والأسلحة التي ساهمت في تعقيد الأوضاع وتأزيمها.

كما تطرق المؤلف إلى أمر هام، ألا وهو التحول في طبيعة النزاعات القبلية مقارنة بالسابق، فلم تكن تمثل تهديدا لا للسلطة ولا للأمن السوداني، بل كانت مجرد صراعات محدودة بين القبائل يتم التحكم فيها وإنهاءها من خلال الآليات المحلية التي كانت معروفة وسط المجتمع السوداني بالإدارة الأهلية-الجودية، إلا أنها حاليا أصبحت تشكل تهديدا للأمن السوداني من خلال التوظيف السياسي لمطالبها من قبل مختلف الفواعل المحلية والإقليمية والدولية، مما يهدد الوحدة الوطنية والإقليمية للبلاد، نتيجة مطالبها الانفصالية.

إشكالية الدراسة:

عرفت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة العديد من النزاعات الداخلية في العديد من الدول، والتي ترجع إلى العديد من الأسباب. وقد جاءت هذه الدراسة لتفسير دور التدهور البيئي في مناطق التعدد والتنوع الإثني، في نشوب النزاعات والحروب مع التركيز على ما يحدث في غرب السودان والمعروف بنزاع دارفور، وذلك انطلاقا من الإشكالية الآتية.

هل يمكن إرجاع النزاع الطويل الذي يعرفه إقليم دارفور بغرب السودان إلى التدهور البيئي؟ أم أن هذا الأخير مجرد عامل مساعد فقط على نشوب نزاع إثني لطالما كان خامدا في تلك المنطقة؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية أهمها:

- فيما تكمن أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع النزاع الإثني في منطقة غرب السودان؟ وما هي مكانة التدهور

البيئي من النزاع الإثني في غرب السودان؟

- فيما تتمثل أهم تداعيات وانعكاسات النزاع في منطقة دارفور؟ وما هو مستقبله؟

فرضيات الدراسة:

- انطلاقاً من تعريف الفرضية على أنها تلك العلاقة السببية بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة علاقة التأثير والتأثر بنيت الدراسة على مجموعة من الفرضيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- يزداد تأثير التدهور البيئي في النزاعات عند تشابه الأوضاع الطبيعية والتضاريسية بين الدول المتجاورة مما يؤدي إلى أقلمة تلك النزاعات ومن ثمة تدويلها.
 - يؤدي غياب التكامل الاقتصادي بين الإثنيات المشكلة للدولة إلى التنافس الحاد على الثروات الطبيعية الشحيحة وتحولها إلى نزاعات دامية في ظل التدهور البيئي.
 - كلما عجزت الدولة عن تسطير استراتيجية تنموية شاملة ومتوازنة بين مختلف الأقاليم، ازداد تأثير التدهور البيئي في نشوب النزاعات ضمن المناطق المتضررة منه.
 - كلما غابت العدالة التوزيعية في الدولة، كلما ازدادت احتمالات التنافس بين مكونات المجتمع خاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمعات المتعددة إثنياً.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تتناول الدراسة موضوع تأثير التدهور البيئي على نشوب النزاعات الإثنية في منطقة غرب السودان وبالأخص إقليم دارفور.

الإطار الزمني: تم حصر الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من نشوب نزاع 2003 إلى غاية سنة 2023، أي لفترة عقدين من الزمن، وذلك راجع إلى الاستمرارية والكم الهائل من التطورات والمستجدات التي تميز بها الصراع

في إقليم دارفور. كما أنه وبالرغم من التركيز على هذه الحقبة من الزمن، إلا أن الدراسة اقتضت الرجوع إلى فترات سابقة لسنة 2003، لأهمية التاريخ في فهم الحاضر.

المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة:

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتسم بالتعقيد والتشابك من حيث العوامل والفواعل، تضمنت الدراسة مقارنة منهجية ونظرية مبنية على ثلاث تصورات، تتماشى مع مكونات الدراسة وتركيباتها من حيث الشكل والمضمون.

نظرية العصبية عند ابن خلدون:

يفسر الفكر الخلدوني الصراع بين القبائل والدول فيما بعد، على أنه صراع من أجل البقاء والاستمرارية لعصبية معينة، والبقاء هنا يعني الدفاع عن الممتلكات والموارد التي تضمن العيش والأمن للعصبية في إقليمها الذي تقطنه، والبحث عن مصادر أخرى تتلائم مع قوة وتطور العصبية عند بلوغ درجة معينة من التطور والنمو. وهو ما يؤدي في كلتا الحالتين إلى التصادم بين الجماعات العصبية، أي أنه كلما تقوت العصبية أمكنها حماية أمنها والمحافظة على استقرار القبيلة التابعة لها، ويستمر تطور العصبية إلى أن تسعى إلى محاولة التعدي على القبائل الأخرى والاستحواذ على ما عندها من موارد بما يحفظ لها الاستمرارية والرفي حتى تصل إلى درجة المطالبة بالرياسة والملك على بقية العصبيات القبلية الأخرى.

فالعصبية تؤدي من جهة إلى التلاحم والتعاقد بين أفراد القبيلة من خلال رابطة النسب من أجل دفع العدوان وتحقيق المطالب والمصالح العامة للعصبة (القبيلة أو الإثنية)، فالعصبية الممثلة في شكل إثنيات أو قبائل أو حتى دول، تسعى كل منها للسيطرة والتغلب على الآخرين بهدف إخضاعهم لها وتحقيقا للملك، وهو ما يفسر ظاهرة

النزاع والصراعات التي عرفتها مختلف قبائل المنطقة التي مثلت وحدة للدراسة والتحليل في الفكر والمنظور الخلدوني،
ألا وهي منطقة أفريقية والمغرب العربي على وجه الخصوص.

المقاربة الإثنو واقعية:

الإثنو-واقعية والتي هي امتداد للواقعية الكلاسيكية التي سيطرت على فترة الحرب الباردة وذلك بالدراسة والتحليل
لمختلف الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية في تلك المرحلة، إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة وفشل التصور الواقعي
الكلاسيكي بالتنبؤ بهذه النهاية، والتغير في طبيعة الأحداث أصبح من الضروري إعادة النظر في العديد من أسس
ومنطلقات النظرية الواقعية الكلاسيكية قصد تكيفها مع المتطلبات الجديدة من تعدد للفواعل والتغير في طبيعة
مصادر التهديد، وذلك انطلاقاً من الانتقادات التي وجهت لها بالخصوص في وحدة التحليل التي كانت تتمثل في
الدولة القومية، فظهرت بذلك العديد من المقاربات كالواقعية الإثنو-واقعية.

تظهر أهمية الطرح الإثنو-واقعي في الدراسة من خلال أهم الإسهامات الجديدة التي أتت بها هذه النظرية من
خلال إتخاذها للجماعات الإثنية كوحدة للتحليل، بعد أن كانت محصورة سابقاً خلال فترة الحرب الباردة في الدولة،
وهذا نتيجة التحولات التي شهدتها الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة في شقها المتعلق بمصادر
التهديدات والنزاعات وتعدد الفواعل، بحيث تغيرت من نزاعات بين الدول إلى نزاعات بين العرقيات والإثنيات
داخل الدول، من خلال بحثها عن هويتها وتميزها وإثبات وجودها انطلاقاً من شعور أفرادها بالخوف واللاأمن من
الآخر، في ظل عجز بعض الدولة التي تتواجد بها هاته الجماعات من تحقيق الأمن لها وضمان التوزيع العادل للثروة
بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع فيها.

بالإضافة إلى إسهامات بوزين في تطبيقه لمفهوم المعضلة الأمنية على المستوى الداخلي للدول، فإنه عندما تشعر
مجموعة إثنية وفي ظل غياب سلطة مركزية قوية قادرة على أداء مهامها السيادية لاسيما توفير الأمن وحماية أفرادها،

تصبح هذه المجموعة مجبرة على حماية نفسها فتلجأ إلى تعزيز قوتها وتسليح نفسها، وهو ما يمكن تفسيره من قبل الجماعات الأخرى على أنه بمثابة تهديد لأمنها وبالتالي تسعى هي الأخرى إلى تقوية وتسليح نفسها، هذا التصعيد وحتى وإن كان الهدف منه هو الدفاع عن النفس، إلا أنه وفي ظل عدم القدرة على تفسير وإدراك نوايا الطرف الثاني، يمكن تفسيره على أن الغاية من وراءه هو الهجوم وبالتالي زيادة احتمال نشوب النزاعات والتصادم والصراع بين هذه المجموعات.

مدرسة تورنتو:

من بين الإتجاهات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل لدور العوامل البيئية في نشوب النزاعات أو تأجيجها، وذلك تماشياً مع موضوع البحث، نجد أن مدرسة تورنتو هي الأخرى كان لها إسهام كبير في هذا الجانب، انطلاقاً من جملة الدراسات والأبحاث التي كللت بالنشر في العديد من المقالات والكتب، حيث عملت هذه المدرسة المتكونة من مجموعة من الباحثين يترأسهم "توماس هومر-ديكسون" «**Thomas Homer-Dixon**» إلى إيجاد الرابط بين عامل الندرة والقلاقل والنزاعات، وذلك باعتبار أن البيئة وتحت ضغوط بعض الظروف كالزيادة في الكثافة السكانية، أو الاضطرابات المناخية تؤدي حتماً إلى اللااستقرار.

ولتفسير هذه الظاهرة تبنت المدرسة في تحليلها ثلاثة اتجاهات، إلا أنه وتماشياً مع موضوع الدراسة تم التركيز على الاتجاه الخاص بتحليل "نزاعات الندرة البسيطة" «**Simple-Scarcity Conflicts**»، الذي يفسر النزاعات انطلاقاً من الندرة التي تشهدها بعض الموارد كالمياه والأراضي الزراعية الخصبة، التي تؤدي إلى نشوب النزاعات بسبب الاحتياجات البشرية المتزايدة لهذه الموارد وتفاقم الاستغلال اللامشروع لها من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى الكثافة السكانية المتزايدة التي تعمل على تزايد الضغط البيئي نتيجة زيادة استهلاك الموارد الطبيعية لاسيما غير المتجددة منها، والتوزيع غير العادل لهذه الموارد.

الإطار المنهجي:

إن الهدف من أي دراسة أو بحث هو الخروج بنتائج دقيقة وعلمية، وهذا الأمر يقتضي بالضرورة توظيف تقنيات علمية وإتباع منهج معين لتوجيه الدراسة، وضبط مفاهيمها وحصرها في إطارها الموضوعي المتمثل في المتغيرات التي تقوم عليها، وبالتالي تم اعتماد مجموعة من الاقتربات:

الاقترب التاريخي:

وذلك بالعودة إلى تاريخ النزاع في إقليم دارفور، والذي تعود بوادره إلى عقود سابقة لتأسيس الدولة السودانية الحالية، وذلك بالنظر إلى خصوصية الإقليم التاريخية والاجتماعية والسياسية وحتى الجغرافية. فغرب السودان الذي يميزه التنوع الإثني المنطوي تحت نظام القبيلة وممارسة أنشطة اقتصادية مختلفة أي (الزراعة والرعي)، كان يتمتع بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونه المحلية منذ القدم، بل حتى خلال الحقبة الاستعمارية ومختلف التطورات التاريخية لدولة السودان، وهو ما يقتضي بالضرورة العودة إلى الماضي من أجل التعرف على مختلف المراحل التي مر بها هذا الإقليم وعلى أهم التطورات التي شهدتها على مختلف المستويات.

منهج دراسة الحالة:

حيث تم توظيف هذا المنهج من أجل دراسة حالة إقليم دارفور، وتحليل مختلف العوامل التي أدت إلى نشوب النزاع الإثني هناك، وذلك من خلال التطرق بالدراسة والتحليل للإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية والموارد الطبيعية والتركيبية الاجتماعية، لتحديد مكانة التدهور الإثني في نزاع غرب السودان، بالإضافة إلى تحليل دور العامل الخارجي والمتمثل بالأساس في دول الجوار والامتداد الإثني بين الدول التي تتقاسم حدودا جغرافية مع إقليم دارفور، لمعرفة علاقات التأثير والتأثر بين ما حدث في دارفور وما عرفته دول الجوار سيما ليبيا وتشاد. إنتهاءً بتحليل مسار التسوية والمبادرات التي تم القيام بها من أجل وضع حد لما يحدث في غرب السودان ومستقبل الصراع فيه.

تقسيم الدراسة:

- **الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة من حيث التأثير والتأثر، وذلك بهدف تفسير مختلف الأحداث والتطورات والانعكاسات التي يشكّلها التدهور البيئي على النزاعات الإثنية. كما تم التطرق من خلاله كذلك إلى مختلف المفاهيم التي تم توظيفها في الدراسة من تدهور بيئي، أمن بيئي، نزاع إثني، الإثنية، العرقية، القبلية، والنظريات التي تم توظيفها في الدراسة.
 - **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للتطرق إلى العوامل التي أدت إلى النزاع في إقليم دارفور، مع إظهار موقع العامل البيئي منها، وذلك بإسقاط أهم ما تم التوصل إليه في تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة على دراسة الحالة، والمتمثلة في النزاع الإثني في غرب السودان (إقليم دارفور).
 - **الفصل الثالث:** يتناول الفصل ديناميكية النزاع في غرب السودان بالإضافة إلى جهود إدارته، من خلال التطرق بالدراسة والتحليل لمختلف مبادرات التسوية التي عرفها النزاع في إقليم دارفور، على مختلف الأصعدة ومختلف المستويات (المحلية والإقليمية والدولية)، ليطم في الأخير التطرق إلى أسباب فشل هذه المبادرات وكذا مستقبل النزاع في الإقليم (أهم سيناريوهات المتوقعة لمستقبل لنزاع دارفور).
- تتعلق الصعوبات التي واجهت الباحث خلال إعداد هذه الدراسة تتعلق بالأساس بطبيعة الموضوع المتسممة بالتعقيد والتشعب والتشابك، حيث إرتبط موضوع الدراسة بالعديد من العوامل والفواعل المحلية والإقليمية وحتى الدولية، بالإضافة إلى التطورات والمستجدات التي عرفتها ولا تزال تعرفها الساحة السياسية

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

الفصل الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني.

المبحث الأول: ضبط مفهومي الأمن البيئي والنزاع الإثني والمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن البيئي.

المطلب الثاني: النزاع البيئي.

المطلب الثالث: النزاع الإثني.

المبحث الثاني: تفسير علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني.

المطلب الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني حسب نظرية العصبية عند ابن خلدون.

المطلب الثالث: مدرسة تورنتو والنزاعات البيئية.

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو-واقعية في تفسير العلاقة بين التدهور البيئي والنزاع الإثني.

المبحث الثالث: النزاعات الإثنية لأسباب بيئية.

المطلب الأول: من التدهور البيئي إلى النزاع الإثني.

المطلب الثاني: دور الهجرة الجماعية لدواعي بيئية في نشوب النزاعات الإثنية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الموارد والنزاع الإثني.

المطلب الرابع: دور المؤسسات في النزاعات الإثنية لدواعي بيئية.

الفصل الثاني: عوامل النزاع بإقليم دارفور وموقع التدهور البيئي منه.

المبحث الأول: دور العامل الجغرافي والبشري في النزاع في إقليم دارفور.

المطلب الأول: علاقة الموقع الجغرافي بالنزاع في إقليم دارفور.

المطلب الثاني: مكانة العامل القبلي والإثني من النزاع بإقليم دارفور.

المبحث الثاني: دور الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية في النزاع بدارفور.

المطلب الأول: تباين النشاط الاقتصادي بين قبائل دارفور واشتعال النزاع.

المطلب الثاني: تأثير التدهور البيئي على النشاط الاقتصادي للقبائل الدارفورية والعلاقات فيما بينهما.

المطلب الثالث: تأثير السلطة السودانية على العلاقات ما بين القبائل في إقليم دارفور.

المبحث الثالث: فواعل النزاع في دارفور.

المطلب الأول: الفواعل الداخلية للنزاع بدارفور.

المطلب الثاني: الأطراف الإقليمية.

المطلب الثالث: الأطراف الدولية.

الفصل الثالث: ديناميكية النزاع في دارفور وجهود إدارته.

المطلب الأول: مساعي الحكومة السودانية والدول المجاورة لإدارة النزاع.

المطلب الثاني: الضغوط الدولية بعد فشل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بانجامينا.

المطلب الثالث: مرحلة أقلمة النزاع واتفاق أبوجا.

المبحث الثاني: مرحلة تدويل النزاع.

المطلب الأول: الضغوط الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن دارفور.

المطلب الثاني: قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن المتهمين في نزاع دارفور وتداعياتها على مسار

إدارة النزاع.

المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في عدم تدويل النزاع في دارفور واتفاق الدوحة.

المبحث الثالث: تقييم جهود إدارة النزاع في دارفور في ظل حكومة الوفاق.

المطلب الأول: أسباب فشل الاتفاقيات المختلفة في حل النزاع في دارفور:

المطلب الثاني: نتائج فشل جهود الإدارة على إقليم دارفور.

المبحث الرابع: مرحلة ما بعد انقلاب 2019 على حكومة الوفاق ومستقبل النزاع في دارفور.

المطلب الأول: الوثيقة الدستورية 2019 وانعكاساتها على النزاع في دارفور.

المطلب الثاني: اتفاق جوبا للسلام 3 أكتوبر 2020.

المطلب الثالث: مستقبل النزاع في إقليم دارفور.

الخاتمة.

الفصل الأول

الفصل الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني:

تمهيد:

كان لنهاية الحرب الباردة أثر كبير في تحول مفهوم الأمن، فبعد ما كان منحصرا في غياب التهديد العسكري المباشر في إطار ما يعرف بالتهديدات التقليدية، تحول إلى أمن مركب بأبعاد جديدة ومصادر متعددة. وكان باري بوزان من الأوائل الذين أكدوا - في كتاباته النظرية - على انتقال مفهوم الأمن من الحيز الضيق إلى المفهوم الموسع مع اتخاذ الفرد وحدة أساسية للتحليل وشمول كل القضايا المرتبطة ببناء الفرد واستقراره ومستقبله من جهة أخرى وهو ما أوجد مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة لاسيما بعد شيوع مفهوم التنمية المستدامة.

وهكذا صارت البيئة أحد التهديدات الأساسية للأمن الإنساني، وعامل لنشوب النزاعات في العديد من المناطق سواء بفعل التنافس على الموارد الطبيعية، أو نتيجة للتدهور البيئي في إقليم معين مما يدفع بقاطنيه إلى التنقل والترحال بحثا عن الماء والكأ، وبالتالي تصادمهم مع مصالح جماعات أخرى. لذلك جاء الاهتمام الدولي بالتدهور البيئي سواء على مستوى تلك الدول التي تعاني منه أو تلك التي تصلها تبعاته لاسيما بفعل نزوح البشر هروبا من الظروف المعيشية الصعبة أو المستحيلة في أحيان كثيرة.

والواقع أن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة نتيجة التلوث والاحتباس الحراري جعل العالم يعرف العديد من الكوارث الطبيعية التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني كالفيضانات، والتصحر، والجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات الناجم عن ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، الأمر الذي سرّع من وتيرة التدهور البيئي وأصبحت مخلفاته كبيرة على الأمن الغذائي لأغلب الدول، لاسيما تلك التي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، ناهيك عن غياب الأمن الصحي الناجم عن الكم الهائل من الأمراض المعدية، والمتنقلة بسبب نقص المياه الصالحة للشرب وسوء التغذية.

وعلى الرغم من كون الكوارث الطبيعية ليست بالجديدة، إلا أن خسائرها الضخمة صارت تتعدى قدرات البشر والدول وحتى تلك المتقدمة، إذ أصبحت هي الأخرى تعاني من آثارها سواء بوصول هذه التهديدات إلى أقاليمها، أو من خلال موجات الهجرة التي أصبحت تغزوها من قبل مواطني الدول التي كانت تعاني في صمت المجتمع الدولي، وذلك بحثا عن الظروف المعيشية الملائمة وهربا من الفقر والجوع والموت الحتمي.

المبحث الأول: ضبط مفهومي الأمن البيئي والنزاع الاثني والمفاهيم ذات الصلة:

إن البيئة هي الوسط الذي نعيش فيه، وهي مصدر لكل مقومات حياة الكائنات، فمشكلاتها هي مشكلات الإنسان بالدرجة الأولى سواء كمتسبب فيها، أو ساعٍ لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهه تحقيقاً لأمنه البيئي. ويعد موضوع البيئة موضوعاً متشعباً، لا يمكن اعتباره موضوعاً مستوفياً لجميع الجوانب، ولا حتى تجسيد مفهومه بمعزل عن جملة الجوانب المتعلقة به، نظراً لطبيعة المشاكل المطروحة من جهة، وطبيعة الدراسة التي تتناول هذا الموضوع من جهة أخرى. فنظرة البيولوجي للبيئة تركز على الجانب الصحي فيما تقتصر نظرة الاقتصادي على الجانب المالي أما نظرة الباحث في الشؤون الأمنية فتتركز على التهديدات الناجمة عن هذا الوسط الذي يعيش فيه، وما تسببه من صدامات بين البشر.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن البيئي:

يعتبر الأمن البيئي من المفاهيم التي ظهرت عقب التطور الذي عرفه مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، فبعد أن كان الأمن ذا بعد عسكري عني بدراسة الأخطار التي يمكن أن تنجم عن استعمال الأسلحة النووية، وتطور فيما بعد ليشمل كل التهديدات التي يمكن أن تضر بالبيئة من أخطار، طبيعية كانت أم ناتجة عن التلوث الصناعي وما أصبحت تشكله من تحدي للإنسان وأمنه.

يعد الأمن البيئي أحد عناصر الأمن الإنساني، ويجمع بين مفهومي الأمن والبيئة. ويقصد بالأمن في جانبه اللغوي الانعتاق والتحرر من الخوف، أي أنه يمثل الطمأنينة وعدم الشعور بأي تهديد سواء كان مباشراً أو غير مباشر. يشتق مصطلح الأمن من الكلمة اللاتينية «**Securitas**»، والتي كانت تعني في الحضارة الرومانية الظروف الداخلية للأفراد ذات العلاقة بالحالة الروحية والنفسية المتسمة بالهدوء والطمأنينة، والتي أسماها "شيشرون" "انعدام القلق وكل ما يمكن أن يعترض الحياة الهانئة والسعيدة"¹. ثم انتقل هذا المفهوم من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي خلال الحضارة اليونانية، ويستمر في نفس الإطار عند نظريات العقد الاجتماعي التي ترى أن الأمن يتجسد في الدولة التي يتنازل لها الإنسان عن بعض حقوقه مقابل حمايته من الاعتداءات أي ضمان أمنه.

ويمكن إجمالاً تعريف الأمن بمنظور واقعي على حد ما عبره أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers) في مقاله المعنون بـ "الأمن الوطني كمصطلح" «**National Security as an Ambiguous Symbol**»، إذ يشير إلى غياب التهديد على القيم المكتسبة من جهة، وغياب الخوف من أي هجوم على القيم من جهة أخرى.² أما البيئة فهي "مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم، وتعني كذلك، "مجموعة الظروف والموارد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه الحياة، أما الموارد فتشمل الأرض وما يتصل بها من صخور ومياه وأشجار... إلخ، والظروف تشمل حالة المناخ من حرارة ورطوبة وضوء والأحوال الكونية مثل الجاذبية الأرضية."³

إذن، من المفروض أن يعيش الإنسان في ذات الحيز أو المحيط كغيره من المخلوقات يتفاعل ويتأثر مع باقي الكائنات التي تقاسمه هذا المحيط، مشكلين بذلك نسقاً متكاملًا يختلف بغياب أحد هذه الكائنات، ويتزن بالمحافظة

¹ Jonathan Bernard, **Les théories de la sécurité environnementale : regard critique sur un concept ambigu**, (mémoire de fin d'études présenté comme exigence partielle de la maîtrise en sciences politiques), Université du Québec, 2007, p.09.

² Arnold Wolfers, « National Security as an Ambiguous Symbol », **Political Science Quarterly**, Vol.67. N°.4. 1952, p.485.

³ ساجد احمد عبد الرقيب، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط.1، 2020)، ص. 10.

على التجانس الذي خلق به هذا الكون، إلا أن قيام الإنسان بالعديد من الأنشطة واستغلال غير عقلائي للثروات أدى إلى تزايد الأنشطة الملوثة للبيئة، والقضاء على هذا التوازن ليعيش تحت رحمة الطبيعة وكوارثها من تصحر وفيضانات... وغيرها.

ولهذا جاء في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994، في تعريفه للأمن الإنساني، على أنه "يفهم معظم الناس وبالفطرة ما يعنيه الأمن على أنه الأمان من التهديدات المستمرة كالجوع والمرض والجريمة والقمع، ويعني كذلك الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية في نمط حياتنا اليومية، سواءً في منازلنا أو في وظائفنا أو في مجتمعاتنا أو في بيئتنا، هذا بالإضافة إلى تحديده لسبعة أبعاد للأمن الإنساني والمتمثلة في كل من الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، والأمن البيئي، مع الإشارة إلى مختلف العوامل المؤدية إلى التدهور البيئي وبالتالي تهديد الأمن البيئي سواءً أكانت بفعل الطبيعة أم كان الإنسان هو المتسبب في هذا التدهور من خلال مختلف نشاطاته والاستهلاك غير العقلاني للموارد الطبيعية.¹

إن ربط مفهوم الأمن بالبيئة قد ركز على أهمية الحفاظ على المخزون الطبيعي للثروات وترشيد استخدامه بما يتماشى ومخططات التنمية من جهة، والحفاظ على البيئة لاسيما من التلوث وتوازنها من جهة أخرى، وذلك لتفادي ما يعرف بالتدهور البيئي، كظاهرة ساهم الإنسان في تعقيدها نتيجة نشاطاته التي وصلت إلى درجة الإخلال بالتوازن البيئي، حيث مست هذه الظاهرة كل دول العالم باعتبارها عابرة للدول والقارات، وخلفت آثاراً عديدة وصلت لدرجة تهديد الأمن الإنساني بمختلف أبعاده بفعل ما صار يسمى بالتدهور البيئي.

ويعرف التدهور البيئي بأنه اختلال البيئة في موقع ما، بسبب ارتباك أو تدهور أو انهيار أحد أو عدد من عناصرها، مما يؤثر سلباً على سلامة وحيوية النظام البيئي ومقدرته على أداء وظائفه.² كما يقصد بالتدهور البيئي على أنه استنزاف

¹ United Nations Development Programme (UNDP), « HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994 », New York, 1994, p.p. 3-31.
² محجوب قمر الدين زروق، محمد عثمان السمان، التدهور البيئي وأهمية تكامل الجهود لحماية الموارد الطبيعية المتجددة في السودان (الخرطوم، 2003)، ص.2.

الموارد الطبيعية في العالم: الأرض، الهواء والماء والتربة، ... ويحدث بسبب الجرائم التي يرتكبها البشر ضد الطبيعة، فنتيجة للنفايات الصلبة والسامة بسبب التركيب الكيميائي لمكوناتها تتلوث البيئة بمعدلات تعمل على تدهور تركيبة ونوعية التربة وتلويث باطنها لاسيما المياه الباطنية. كما أن عامل الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتجددة مثل التربة الزراعية، أشجار الغابات ومصائد المحيطات، وما إلى ذلك بمعدلات تفوق قدرة الطبيعة على تجديد نفسها، أدى إلى تراجع قدرة البيئة على تحمل الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية وأصبح التدهور البيئي قضية مهددة لحياة البشر.¹

فمثلا في كولومبيا ونتيجة للاستهلاك المفرط للخشب الذي نُجم عنه اهتلاك الثروة الغابية في تلك الدولة، بسبب ارتفاع النسيج العمراني الذي أدى إلى تآكل التربة بنسبة 23% من مساحتها، مع توقعات بأن تصل هذه النسبة إلى 40%. وقد كان لهذا التدهور البيئي تداعيات على صحة المواطن ومستوى معيشتة، فارتفعت نسبة الأمراض والجريمة إضافة إلى انخفاض في منسوب المياه الصالحة للشرب وارتفاع نسبة الفقر في البلد، مما دفع بالسلطات الكولومبية إلى تبني سياسات وبرامج استعجالية قصد التخفيف من حدة هذه التداعيات، لاسيما في مجال توفير المياه الصالحة للشرب بغرض القضاء على الأوبئة والأمراض.²

المطلب الثاني: النزاع البيئي:

بدأ الحديث عن النزاعات البيئية وإعطائها طابعا دوليا في إطار مؤسسات دولية وإقليمية بفعل تسارع وتيرة التغيرات المناخية، وأن ما ينجم عنها من آثار ومخلفات في دولة ما صار يؤثر على الدول الأخرى المجاورة وحتى البعيدة عنها. فبعد أن كان الاهتمام بالبيئة من باب الحرص على المحافظة على محيط نظيف يكفل العيش السليم

¹ - الركابي، مرجع سابق، ص. 17.

² Jorge H. García, « Environment and Climate Change Management : Perspectives for Post-Conflict Colombia », **Policy Brief**, Décembre 8, 2015, p.p. 6-7.

للإنسان والحيوان حفاظا على التوازن البيئي، تجاوز اليوم التدهور البيئي ليصل إلى دراسة النزاعات التي تنجم عنه في منطقة ما. وقد قامت منظمات ذات طابع عسكري كحلف الناتو بوضع آليات تعنى بدراسة النزاعات ذات الطابع البيئي، كما أنشئت في أمريكا مراكز فكر لهذا الغرض «**Think Tanks**» على غرار "مركز وودرو ويلسن"، واستحدثت برامج خاصة تهتم بدراسة هذا النوع من النزاعات، ومحاولة معرفة متى يمكن للطبيعة أن تمثل مصدرا للخطر؟¹

في هذا السياق، أكد باحثون من "جامعة أوريغون ستيت"² «**Oregon State University**» من خلال إعدادهم لنظام معلوماتي جغرافي، من أنه لا توجد معايير أو مقياس لمعرفة متى يكون هناك نزاع بيئي، فكل المناطق معنية بهذا النوع من النزاعات سواء أكانت مناطق غنية بالموارد الطبيعية أو فقيرة منها، مناطق آهلة بالسكان أو ذات كثافة سكانية ضعيفة، وإنما المشكل يكمن في قدرة المؤسسات الموجودة على التعامل معها، وإدارة التغييرات المحدثة بطريقة فعالة.

ويعرف كل من غوتريشيلر وكيرت ر. سبيلمان «**Günther Bächler and Kurt R. Spillmann**» النزاعات البيئية على أنها "النزاعات التي تعبر عن نفسها في شكل نزاعات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، اثنية، دينية أو إقليمية، أو في شكل نزاعات حول الموارد أو المصالح القومية، أو في أشكال نزاعات أخرى وكلها نزاعات تقليدية ناجمة عن التدهور البيئي.³

كما يشير إلى أن النزاعات البيئية موسومة بالتدهور الحاصل في أحد أو مجموعة الحقول التالية:

¹ Laurent Goetschel et Didier Péclard, « Les conflits liés aux ressources naturelles. Résultats de recherches et perspectives », **Annuaire Suisse de Politique de Développement**, 2006, p.96.

² Marine Le Ster, « Les liens entre conflits et environnement », **Les cahiers d'Outre-mer**, N° 255, 2011, p.432.

³ Simon A. Mason and Kurt R. Spillmann, « Environmental Conflicts and Regional Conflict Management », **Welfare Economics and Sustainable Development**, 2009, Vol.2, p.3.

1. الاستخدام المفرط للموارد المتجددة « **Over use of renewable resources** ».

2. الإفراط في استنزاف قدرة البيئة « **Over strain of the environment's sink capacity** ».

3. إفقار المحيط الحيوي أو المعيشي « **Impoverishment of the living space** » .

إذن، ما يميز النزاع البيئي عن غيرهم من النزاعات هو كونه يتضمن اضطرابا مناخيا أو تدهورا بيئيا، إما كسبب مباشر أو إلى جانب العوامل الاجتماعية أو الإثنية أو السياسية المتدخلة في تركيبة النزاع.¹ فهو الوضع الذي تؤول إليه الدولة أو الدول نتيجة الضعف الهيكلي وضعف وسوء استغلال الموارد، إلى جانب عامل الندرة الذي يولد الشعور بالخوف من عدم الاكتفاء، ويعزز حالة الشعور بالتهديد، فيؤدي إلى الدخول في أزمات ونزاعات بسبب البيئة، أو من أجل البيئة.

المطلب الثالث: النزاع الإثني:

يذهب أغلب الباحثين أمثال "جيرى مولر" « **Jerry Moller** » و"جيمس هيباريمان" « **J. Haibaraiman** » إلى اعتبار النزاع الإثني والشعور بالقومية موجة المستقبل، لأن حدة النزاعات الإثنية ازدادت بشدة منذ الستينيات خاصة في إفريقيا، لذلك فإن موجات الحداثة التي تكلم عنها الكثير من الباحثين مثل "برجيسنسكي" « **Brezinsky** » لم تغير شيئا، فبدل أن تقل النزاعات الإثنية ازدادت وأصبحت أحد التحديات الهامة التي تواجه الدولة والمجتمع الدولي، فحسب "جيمس فيرون وديفيد لايتي" « **James Fearon and David Lapti** » من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، يعتبران أن النزاع الإثني هو "نزاع بين

¹ Johanne Favre, *Insécurité : Une interprétation environnementale de la violence au Ouaddai*, Paris, 2008, P.15.

الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها إلى تغيير الوضع القائم".¹

وحسب "ميشال براون" «Michael Brown»، النزاع الإثني هو نزاع بين جماعتين إثنتين أو أكثر، بخصوص خلافات تتعلق بقضايا اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو إقليمية. أو ببساطة النزاع الإثني يمكن فهمه على أنه شكل من أشكال العنف المنظم تقاس فيه الجماعات والقيم على أساس إثني.²

مما سبق من التعريفات يتضح بأنها ركزت على مكونات النزاع من دون أن تولي أهمية إلى النطاق الجغرافي، أي إن كانت هذا التعريفات تخص فقط المجموعات الإثنية داخل نفس الدولة، أم يمكن أن تطبق كذلك على النزاعات الإثنية التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، بين إثنيات تقطن دول متجاورة على سبيل ما وقع في كل من البحيرات الكبرى ويوغسلافيا والبوسنة والهرسك.

كما أنه وفي أغلب النزاعات الإثنية التي شهدتها مختلف الدول لاسيما شرق أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإفريقيا إلى يومنا هذا، فإن الجماعات الثائرة تسعى إلى تغيير الوضع القائم الذي تكلم عنه "جيمس فيرون ودايفيد لايتي" في محاولات سابقة لنشوب النزاع، أي أنها تسعى سابقا إلى تغيير الوضع القائم والمطالبة بإشراكها في صنع القرار والتوزيع العادل للثروة والمشاريع التنموية بين مختلف المناطق، في حين أنه أثناء نشوب النزاع تكون المطالب انفصالية بالدرجة الأولى، بالانفصال عن الدولة الأم وإقامة دولة مستقلة تتضمن هذه الجماعات الإثنية، على سبيل ما عرفته منطقة شرق أوروبا بانفصال عدة إثنيات في دول مستقلة، وما حدث في السودان بتقسيمه إلى شمال وجنوب، ومطالب الأكراد في الشرق الأوسط، وما كاد أن يحصل في شمال مالي.

¹ شاعة محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"، حوليات جامعة الجزائر 1، ع.31، ج 4، 2017، ص.173.

² Stuart T. Kaufman, « An International theory of inter-ethnic war », *Review of International Studies*, vol.22, N°.2, April 1996, p.150.

تلعب المؤسسات سواء أكانت ممثلة في السلطات القائمة داخل نفس الدولة أو إقليمية أو دولية دروا مهما وفاضلا في تأجيج النزاعات الإثنية لدواعي بيئية أو غيرها من النزاعات أو الحد من شدتها، وذلك من خلال خلق الأسباب المفضية إلى هذه النزاعات، أو من خلال كيفية إدارتها للنزاع قصد القضاء عليه في بدايته وإيجاد حلول سريعة ترضي أطرافه أو من خلال التغاضي عنه وفي بعض الأحيان العمل على تصعيده والتدخل إلى جانب أحد الأطراف في النزاع.

يتمثل دور المؤسسات في النزاعات لدواعي بيئية، غالبا في تغاضيها عن الإدارة الجدية للتغيرات التي يحدثها التدهور البيئي في منطقة ما داخل الإقليم، كونها في بعض الأحيان غير قادرة عن التعامل معه ومواجهته (الأضرار التي يسببها التدهور البيئي تتجاوز مؤهلات وقدرات الدولة)، أو كون هذا الإقليم مهمش ولا يحظى باهتمام السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة، قبل تعرضه للتدهور البيئي، وذلك كونه تقطنه إثنية غير ممثلة بقوة في هذه المؤسسات، أو باعتباره فقير من حيث الثروات الطبيعية. وفي بعض الأحيان يكون السبب راجع بالأساس إلى أن الإقليم هو القلب النابض لاقتصاد الدولة وأن كل الثروات التي يقوم عليها اقتصادها تستخرج منه، إلا أن عوائد هذه الثروات توجه لأقاليم أخرى ممثلة في مؤسسات صنع القرار (دور القادة والمؤسسات في توزيع الثروات)¹.

فعلى الرغم من الأثر الذي تحدثه التغيرات والكوارث البيئية على الخريطة والتركيب السكانية للبلد الذي يشهدها من خلال المهجرات التي يعرفها والآثار المصاحبة لها، إلا أن الظروف السياسية وكيفية تعامل النظام القائم مع هذه الظروف تلعب دورا أساسيا في التخفيف من حدة هذه المخلفات على السكان أو تأزمها، فمثلا نجد أن الظروف السياسية التي شهدتها الصومال وعدم الاستقرار السياسي للبلد والحروب، إضافة إلى الطابع الرعوي الذي يميز أغلبية سكانه، زاد من حدة معاناتهم من جراء موجة الجفاف التي شهدتها القرن الإفريقي، حيث عرف الصومال موجة

¹ Richard A. Matthew, Jon Barnett and others, **Global Environmental Change and Human Security**, London: The IT Press, Massachusetts Institute of Technology, 2010, p.14.

هجرة كبيرة داخلية وحتى إلى الجارتين إثيوبيا وكينيا، فحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين « UNHCR » فقد عرف الصومال في سنة 2011 هجرة أكثر من 2,059,977 شخص¹ وهو ما جعل من الصومال حالة خاصة في مجال الهجرة لدواعي بيئية، كما عرف مجاعة كبيرة نتيجة الجفاف وانعكاساته على كل من الزراعة وتربية الحيوانات، مقارنة بالجارتين إثيوبيا وكينيا اللتان لم يشهدا نفس المعاناة بسبب الاستقرار السياسي مقارنة بالصومال، إضافة إلى السياسات الحكومية التي عملت على إدارة تلك المرحلة بل أنها ساهمت حتى في عودة سكان المناطق التي عرفت هجرة جماعية بحثا عن الماء إلى مناطقهم من خلال مختلف البرامج الرامية إلى تأقلم سكان المناطق مع الظروف البيئية الجديدة وحتى أقلمة أنشطتهم بما يتواءم والظروف البيئية المعاشة.

إن تغاضي الأنظمة والسلطات في التعامل مع الظروف البيئية تجعل من المنطقة بؤرة توتر أو تؤدي إلى نزاع اثني مسلح ضد السلطة القائمة يمكن أن يصل إلى درجة المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم والعمل على تأسيس كيان جديد لإدارة شؤون هذه المنطقة، هذا من جهة، كما يمكن أن ينحصر النزاع بين اثنتين متجاورتين جراء هجرة إحدى هذه الإثنيات إلى إقليم آخر تقطنه إثنية أخرى بحثا عن الماء أو الكلاً نتيجة تعرض إقليمها إلى تدهور بيئي هدد وجودها وأمنها، وهو ما يؤدي إلى التصادم والمواجهة بينهما فلكل منهما دوافعه. فالنازح يبحث عن مقومات الحياة التي فقدها في إقليمه، في حين يرى أصحاب الإقليم في إقبال إثنية أخرى تقاسمها ثروتها ومواردها بمثابة تهديد لأمنها ومواردها.

إن الحديث عن دور المؤسسات في النزاعات الإثنية لدواعي بيئية أو غيرها يدفعنا إلى الرجوع إلى فترة ما بعد الاستقلال للدول التي تشهدها، فكل الباحثين يجمعون على أن دول العالم الثالث لاسيما الإفريقية منها لم تتمكن من بناء مؤسسات قوية، بل أنها عملت على استمرارية النموذج الموروث عن المستعمر ومختلف المشاكل التي عملت

¹ Shweta Jayawardhan, « Vulnerability and Climate Change Induced Human Displacement », **Consilience**, N°.17, 2017, p.p. 130-131.

الدول الإستعمارية على زرعها في الدول المستعمرة قبل منحها للاستقلال حتى تتمكن من التحكم فيها والإبقاء على تبعيتها لها وهو ما جعلها عرضة للانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، كما عجزت في الوصول إلى اندماج وطني تنصهر فيه كل مكونات أو أطياف المجتمع في كيان واحد، أي أن الدول الإفريقية تعاني من أزمة اندماج وطني عجزت فيه الأنظمة القائمة عن إدارة أزمة التعددية الاثنية، وذلك راجع إلى فساد الأنظمة من جهة وتجزؤها إلى جماعة إثنية على حساب أخرى، وهو ما أضعف قدراتها التوزيعية على الوفاء ولو بالحد الأدنى لمطالب مختلف الجماعات الإثنية وأقاليمها، إنطلاقاً من عدة متغيرات والتي قد ترجع إلى الطبيعة الجغرافية للدولة التي تعيق السيطرة التامة على كامل إقليمها، وإما لتداخل الجماعات الإثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل يحول دون تحقيق السيطرة الكاملة على شعبها أو تدخل قوى إقليمية أو دولية ترى أنه من مصلحتها تقويض الاستقرار في دولة ما بما يخدم مصالحها في المنطقة.¹

كما أن غياب العدالة في توزيع الثروات وعوائدها تجعل من النظام القائم غير قادر على القيام بمهامه السيادية إتجاه مواطنيه، خاصة في مجال المرافق والخدمات الأساسية من هياكل قاعدية تربية وصحية والتنمية ومتطلبات البنية التحتية الضرورية، على الرغم من تقديم وعود بخصوصها في الغالب أثناء الحملات الانتخابية، ليتم بعده التنصل من هذه الوعود ونسيانها بما يؤدي إلى فقدان الثقة وإحداث قطيعة بين النظام ومواطنيه تجعل من الأوضاع هشة في شتى المجالات، وتدفع كذلك بقاطني المناطق المهمشة إلى الهجرة نحو المناطق والأقاليم الأخرى بحثاً عن أوضاع ملائمة، هذا بالإضافة إلى الحرمان والإقصاء الذي يعيشه أبناء بعض الأقاليم من التمثيل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، والذي يؤدي إلى التمرد والبحث عن الانتقام من هذه الأنظمة حتى من خلال التآمر والتواطؤ مع الأطراف الخارجية التي تسعى لزراعة بعض الدول والأقاليم التي تستغل هذه الأوضاع بما يتماشى ومصالحها.

¹ محمد البشير الأعور، الانقسامات الاجتماعية التنمية الديمقراطية الاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص.76.

كما أن أغلب النزاعات الإثنية التي شهدتها الدول الإفريقية والتي وصلت إلى درجة إما المطالبة بالإنفصال عن الدولة الأم التي تمثل المركز، أو وصل التمرد فيها لدرجة إعلان دولة قائمة بذاتها في إقليم معين تقطنه إثنية معينة، كان الدافع من ورائه الشعور بالظلم والتهميش والإحتقان الممارس من قبل السلطة المركزية من غياب لأدنى شروط الحياة مقارنة بباقي الأقاليم أو العواصم، على شاكلة ما حدث مع الجنوب في السودان.

وفي هذا السياق يقول "فرانسيس ستيوارت" «Francis Stewart» "أن اللامساواة في الوصول إلى الموارد أو الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤثر سلبا على الرفاه الفردي والاستقرار الاجتماعي، لكن إذا تزامن هذا التفاوت في الحصول على الموارد والفرص مع وجود بعض الاختلافات الثقافية، فإن الثقافة تصبح عامل تعبئة قوي لهذه الجماعات، ومما يترتب عن ذلك اضطرابات سياسية"¹، والأمثلة كثيرة في الدول الإفريقية والتي بلغت درجة التعبئة فيها والتصعيد لدرجة التطهير العرقي، كما حدث في روندا، والتي لا تزال قائمة ليومنا هذا مثل ما يحدث في نيجيريا، مالي والسودان.

فالدول التي تعرف أزمات إثنية لدواعي بيئية يجب عليها أن تتبنى سياسات عامة ذات طابع وتخطيط استراتيجي يأخذ في الحسبان مطالب وظروف المناطق المتضررة منه والسكان القاطنين فيها وذلك لمرافقتها ومساعدتها على التأقلم مع الظروف البيئية والمناخية الجديدة بما يشجعها على الاستقرار والبقاء في إقليمها بدلا من التنقل إلى مناطق أخرى وما له من انعكاسات ومشاكل هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتنمية روح المواطنة والشعور بالأمان وعلى أنهم يحظون باهتمام الدولة ممثلة في السلطة بما يحفزهم على البقاء تحت نظامها وتفادي القلاقل والنزاعات التي يمكن أن تصل إلى درجة الانفصال.

¹ أسعاد بوسنية، "الحروب الإفريقية في عصر العولمة دراسة في الطبيعة والميكانيزمات"، دراسات إفريقية، ع.12، يناير-مارس 2018، ص.27.

ومن بين الاستراتيجيات التي ينبغي على الدول القيام بها، هو تبني سياسة تنمية قائمة على أساس التوزيع العادل للمشاريع التنموية بل في بعض الأحيان إعطاء الأولوية للمناطق المتضررة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذه المناطق من أجل تشجيع مواطنيها على البقاء فيها وتنويع عوامل الإنتاج بما يفتح آفاق وفرص أخرى للعيش فيها ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي من جهة ثانية، ففي الغالب الهجرة الداخلية تكون نحو المناطق التي تعرف نشاطا سواء أكان فلاحيا أو صناعيا، وبالتالي فبفضل سياسات تنمية محكمة تصبح المناطق التي كانت متضررة سابقا وجهة للهجرة بحثا عن الشغل نتيجة الحركية والنشاط بدلا من أن تكون مصدر للهجرة. كما يمكن للدولة أن تقوم بتشبيد هياكل قاعدية معتمدة في ذلك على التقدم التكنولوجي قصد الاستفادة من المياه الموسمية للأمطار وتخزينها بدلا من التسرب في أعماق التربة أو تصبح مصبا في البحار، وذلك قصد استغلالها في سقي الأراضي الزراعية طيلة أيام السنة بما يشجع الزراعة وخدمة الأرض بدلا من هجرها والبحث عن نشاطا آخر، أي أن التسيير المؤسسي القائم على توظيف التكنولوجيا والاستثمار المدروس والمحكم يمكن أن يساهم في المواءمة والتأقلم مع التغيرات البيئية والمناخية التي تشهدها البلاد.¹

تعتبر أزمة الهوية أو ما يعرف بمسألة البحث عن الهوية أحد أهم الإشكاليات التي تعاني منها دول العالم الثالث التي تعرف تنوعا إثنيا، أين يظهر جليا موضوع "نحن وهم"، نتيجة صعوبة تحقيق اندماج هذه الجماعات الإثنية في المجتمع السياسي الأكبر وتعدد الولاءات داخله، فكلما تحقق الاتفاق والاتساق بين قيم وهوية الجماعة الإثنية مع الهوية العامة الممثلة للمجتمع والسلطة زاد اندماجها والعكس صحيح عندما يطرح مشكل الإثنية في إقليم معين يصاحبه مطالب لهذه الأخيرة وكيفية تعامل النظام القائم معها والذي ينعكس ويحدد مسار إدارة هذا المشكل، وباعتبار أن الجماعات الإثنية تعتمد على كيفية ومدى تجاوب النظام مع مطالبها سلميا أو بالعنف وهو ما يحدد

¹ Mélanie Requier-Desjardins, « Impacts des changements climatiques sur l'agriculture au Maroc et en Tunisie et priorités d'adaptation », Les note d'analyse du CIHEAM, n°56, Mars 2010, p.p. 6-13.

المنحى الذي تأخذه هذه المطالب، وتختلف طرق تعامل الدول مع مطالب الجماعات الإثنية بعدة أساليب والتي تنقسم في الغالب إلى الاستراتيجيات التساومية والاستراتيجيات القسرية في إدارة التعددية الإثنية والمطالب المترتبة عنها.

كما تعمل المؤسسات الدولية والإقليمية عند تعاملها مع منطقة معينة تعرضت إلى تدهورا بيئيا يهدد أمنها ووجودها في الزيادة من حدته، وذلك نتيجة لتدهور في العلاقات الدولية مع هذه الدولة أو لانشغالها بمسائل أخرى ترى فيها الأولوية مقارنة بما يحدث داخل منطقة معينة. ولكن ما يميز الساحة الدولية وطبيعية التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهو البعد الدولي لهذه التهديدات، فتعرض دولة ما لنكبة أو أزمة أمنية أيا كان نوعها، لا يجعل من الدول الأخرى المجاورة وحتى البعيدة عنها في منأى عن آثار وانعكاسات ما يحدث لها، فمثلا ظاهرة الهجرة الجماعية وغير الشرعية لسكان منطقة ما تعرضت لتدهور بيئي إلى الدول المجاورة لها، يعرض أمن الدولة المستقبلية للمهاجرين إلى نفس المخاطر، والتي في الغالب تعمل على تفشي الفقر والأوبئة والأمراض في المناطق التي ينزح إليها المهاجرين البيئيين كما سبق وأشرنا إلى هذا المصطلح الذي أصبح يطلق على الأشخاص المجرين على هجرة أراضيهم لدواعي بيئية.

فمما سبق، يستخلص بأنه على الدول سواء التي يتعرض أحد أقاليمها إلى تدهور بيئي أو المؤسسات الدولية والإقليمية، التعامل بجدية وبسياسات وآليات محكمة مع المناطق التي تشهد هذه الكوارث، بدءاً بالتشخيص الأولي لأسباب هذه الكوارث وصولاً إلى وضع ميكانيزمات محكمة وفعالة للتكفل بقاطنيه بما يجعلهم يشعرون بالأمن والاطمئنان تفاديا للهجرة والدخول في نزاعات يمكن أن تهدد أمن الدولة ككل والمنطقة، وما يحدث في العديد من الدول الإفريقية بخير دليل على أهمية التعامل الجدي مع هذه النزاعات.

ومن بين الاستراتيجيات التي تتبعها الدول في التعامل مع التنوع الإثني والنزاعات الإثنية التي تشهدها نجد:

1- استراتيجية الاستيعاب والدمج: تقوم هذه الاستراتيجية على محاولة احتواء الاختلافات الإثنية القائمة في البلاد وإدارتها عبر سبل وآليات سلمية في معظمها، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات والولاءات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة الوطنية المراد لها الوجود والسيطرة، ليكون الولاء للوطن الذي يعلو على باقي الولاءات (الولاء للقبيلة، الطائفة...)، والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع ليشمل هذا الإستيعاب كل المجالات الثقافية بإيجاد ثقافة وطنية تنصهر فيها كل الثقافات التي يتشكل منها المجتمع، ويكون من خلال العدالة في توزيع الموارد بين أقاليم البلد والمشاريع التنموية بإعتبار أن التهميش والندرة وغياب العدالة في توزيع عائد الثروة هو الدافع إلى النزاع والمطالبة بالإنفصال المؤسسي، وذلك من خلال خلق مؤسسات تسمح لكامل أطراف المجتمع بالمشاركة فيها بالمساواة وبالتداول ومن دون إقصاء لأية فئة وغيرها من المجالات.¹

إلا أنه ما يميز المجتمعات الإفريقية غالباً هو إتباعها عند محاولة تطبيق هذه الاستراتيجية لسياسة تسعى إلى صهر جماعة مستهدفة مهما كان موقعها في المجتمع سواءً أكانت تمثل الأقلية أو الأغلبية، من دون مراعاة خصوصياتها الثقافية والاجتماعية وهو ما يولد نوع من الخوف الناجم عن الإحساس بالخطر وشعورها على أنها مستهدفة لأغراض أخرى تتجاوز الوحدة الوطنية، وهو ما يجعل من نجاح هذه الاستراتيجية غير مضمون بل أنه يمكن أن يدفع بالأمور إلى الخروج عن السيطرة والمواجهة والتصادم بين الطرفين.

¹ محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية- إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، م.ذ.ط، 2002)، ص.ص. 128-131.

جدول 1: أنماط سياسات الإستهيعاب:

أنماط سياسة الاستيعاب		
إستهيعاب مؤسسي	إستهيعاب مادي	إستهيعاب ثقافي
والذي يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وأيضاً اجتماعية يتشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.	والذي يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل هوية قائمة بالفعل أو هوية جديدة وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن أحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها.	ويقصد به ذوبان الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكيانات العرقية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب.

المصدر: محمود محمود عبد العال، "التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم (النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي"، مركز التنوع للدراسات، ص.32، ني: (14/05/2010, 08h30) <http://www.atanawa.org>

جدول 2: سياسات الدول تجاه دمج الأقليات الدول تجاه دمج الأقليات:

الإتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الامتصاص	- اندماج اجتماعي وسكاني طبقا للطبقات. - تعليم إصلاحي للغة والثقافة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	- يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية وأيضاً اجتماعية - يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.	- حقوق سياسية ومدنية مضمونة. - تعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية. - مصالح مجموعات الأقليات.
التعددية	- حماية الاختلافات الثقافية والدينية. - التعليم والإعلام بعدة لغات.	- تأصيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة. - تمثيل المجموعة في الوظائف الخاصة والعامه.	- مجموعة الأحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة. - تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة.
المنع	- العزل الاجتماعي والسكني. - إمكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية. - تقييد الوصول إلى التعليم الجامعي.	- عمالة مكرهه. - قيود على الإقامة والملكية. - قيود على مكان السكن. - قيود على تنظيمات العمل ونشاطها.	- مشاركة سياسية مقيدة أو غير موجودة. - بتر أو تحريم المنظمات السياسية. - منع أو تقييد شغل المناصب الهامة.

		- قيود على الممارسات الدينية.	
المشاركة في السلطة	- الأنشطة الاقتصادية تنظم للأحزاب السياسية للمجموعة، والمجموعات المستفيدة.	- فصل سكاني واجتماعي. - مدارس وإعلام منفصل. - معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين من المجموعات الكوميونية.	- الأحياء تكون داخل الكوميون. - إعداد محددة للمجموعة في الوظائف العامة والخاصة.

المصدر: إسحاق عياش، "الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي"، دراسات اجتماعية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 28 سبتمبر 2018، ص.22.

2- استراتيجية القسر: تقوم هذه الاستراتيجية على العنف والهيمنة وهي الأكثر شيوعاً لاسيما في دول العالم الثالث، حيث تقوم الإثنيات الكبرى أو الأقليات المسيطرة على السلطة بعملية تطهير إثني وترحيل جبري ضد الإثنيات الأخرى التي تعبر عن حقوقها وتطالب بها. وغالبا ما يلجأ إلى هذه الاستراتيجية عندما تتحول مطالب إثنية ما إلى مطالب سياسية أي تسييس المطالب وتنظيم أصحابها في شكل تنظيم سياسي يصبح يطالب هو الآخر بالمشاركة في دواليب الحكم أو ممارسة نوع من الاستقلال على المناطق التي تقطنها، كنوع من التعبير عن الحرمان التي تعيشه في ظل الأوضاع القائمة والممارس عليها من قبل الآخرين، وهو الأمر الذي

يواجه بالفرض من قبل النظام القائم أو الإثنية المسيطرة التي ترى في هذا النوع من المطالب كشكل من التهديد

لكيانها وكيان الدولة، فيصبح التنوع الإثني في هذه الحالة مهدد للوحدة.¹

3- استراتيجية إقتسام السلطة: حيث تقوم هذه الاستراتيجية على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي

داخلها الجماعات الاثنية في المجتمع، وقد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك والبروتستانت في هولندا.²

4- استراتيجية التقسيم والفصل (تقرير المصير): على خلاف الاستراتيجيات الأخرى فإن التقسيم

« Partition » والفصل « Sécession » يقومان مبدئيا على أساس عدم استعمال العنف كأساس في

التعامل مع مطالب الاثنيات وذلك عن طريق إعطائها الحق في تقرير مصيرها بما يؤدي لوضع حل نهائي للنزاع

الإثني إذا ما تم بشكل صحيح، حيث يتحقق هذا التقسيم عمليا من خلال ثلاث طرق محتملة:³

- عن طريق استفتاء تنظمه الدولة المعنية، مثل انفصال ايرلندا الشمالية عن المملكة المتحدة.

- عن طريق اتفاق بين طرفي الانفصال، مثل تقسيم تشكوسلوفاكيا إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا.

- عن طريق الضغط الخارجي، مثل تفكك الامبراطورية العثمانية وظهور دول جديدة على أساس إثني.

من خلال ما سبق، يتضح بأن أغلب النزاعات الإثنية التي شهدتها القارة الإفريقية تعاملت معها الأنظمة القائمة

والتي هي انعكاس للإثنية المسيطرة سواء كانت اثنية الغلبة أو الأقلية المسيطرة على دواليب الحكم بأساليب قسرية

مورست فيها كل أنواع التطهير العرقي والاستئصال والترحيل وغيرها من الوسائل وما شهدته روندا بين التوتسي

¹ سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها- جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص.21.

² ناهض بو حماد، "النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا وإستراتيجيات المواجهة"، مجلة دراسات إفريقية، ع.2، 2017، ص.39.

³ رابح زغوني، "المداخل الاقتصادية لتسوية النزاعات الاثنية: النظرية والتطبيق"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع.2، م.4، جويلية 2019، ص.177.

والهوتو بخير دليل على أشد أنواع القسر الذي شهدته القارة، كما يبقى ما حدث في البوسنة ضد المسلمين أحد أكبر المجازر التي شهدتها أكبر قارة تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي الأخير يمكن القول بأن مكانة المؤسسات القائمة في الدولة يلعب دورا أساسيا في تحديد منحى كل من التدهور البيئي أو نقص وشح الموارد الطبيعية باختلافها في البلد، فدورها يبدأ من ضرورة معرفة كل ثرواتها الطبيعية سواء التي تعرف ندرة أو وفرة لديها، إضافة إلى معرفة معدل طلب سكانها وحاجياتهم حتى تتمكن من التوفيق بين الطلب والعرض من خلال مختلف السياسات العمومية التي تتبناها في سبيل ذلك، كما أن هذا العامل يساعد في التحكم والإدارة المحكمة لمختلف التوترات الداخلية التي يمكن أن تحدث جراء نقص مورد معين وذلك من خلال نظام للإنذار واليقظة، كما يساهم في غلق الأبواب أمام التدخل الخارجي سواء في إطار المنظمات الدولية تحت غطاء المساعدة وتقديم المخططات اللازمة لإدارة الأزمات والذي يزيد من حدة الأزمة بدل من تخفيفها.

كما ينبغي الإشارة إلى الدور المهم في إشراك الأنظمة الداخلية المتبعة في إدارة شؤون القبائل والإثنيات في إستراتيجيات الدول وسياساتها الرامية إلى فض النزاعات الإثنية القائمة في مختلف المناطق على أساس بيئي أو غيره، فكل الحالات التي تطرقت إليها المراجع عند دراسة مختلف النزاعات الإثنية لدواعي بيئية أثبتت بأن الأنظمة التي حاولت وضع حد لهذه النزاعات من دون إشراك الأعيان وكبار هذه الإثنيات باءت بالفشل، كما أثبتت بأن أغلب هذه المناطق عرفت في وقت ما تعاون بين مختلف الإثنيات في أوقات الأزمات بل كانت العلاقات بينها يغلب عليها التضامن والمصاهرة، إلا أن تدخل أطراف أخرى إضافة إلى زيادة الطلب على الموارد من جهة ونقصها لاسيما غير المتجددة منها دفع بأفرادها إلى تبني النزعة الصراعية والحروب سواء في محاولة الدفاع عن الموارد أو في الحصول عليها.

المبحث الثاني: تفسير علاقة التدهور البيئي بالنزاع الاثني:

فرضت نهاية الحرب الباردة ضرورة إعادة النظر في مختلف التصورات والأسس النظرية التي كانت سائدة ليتسن التكيف مع التغير في طبيعة التهديدات التي أصبحت تتسم بالتعقيد والانتشار السريع من إقليم لآخر. كما أدى التغير والتطور الذي عرفته النزاعات إلى ظهور نزاعات جديدة أصبحت تحظى بالدراسة والاهتمام كالنزاعات الاثنية والتي عرفت انتشارا واسعا وعانت منها دول العالم الثالث وخاصة الإفريقية منها، إضافة إلى النزاعات البيئية والتي جاءت كنتيجة لتطور دور العامل البيئي في العلاقات الدولية سواء باعتباره أحد التهديدات التي أصبحت تهدد أمن واستقرار الدول خاصة تلك التي تشهد تدهورا بيئيا حادا.

وتمشيا مع موضوع الدراسة تم توظيف ثلاثة اتجاهات نظرية، متمثلة في إسهامات كل من نظرية العصبية عند ابن خلدون، المدرسة الإثنوواقعية، وتصور مدرسة تورنتو الكندية، حيث سعى كل اتجاه إلى محاولة الإجابة على العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات الاثنية من منظوره وتصوره الخاص للمتغيرات، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في مضمون هذه الدراسة.

المطلب الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الاثني حسب نظرية العصبية عند ابن خلدون:

قبل التطرق إلى مفهوم العصبية وتوظيفها عند ابن خلدون، ينبغي الإشارة إلى أن لفظ عصبية لم يظهر مع ابن خلدون، وإنما كان مستعملا سابقا عند العرب، فكلمة العصبية مشتقة من العصب والتي تعني الشد والربط، كما تعني المحاماة والمدافعة. وتعصبنا له أي نصرناه.¹ وقد أكد القرآن الكريم استعمال كلمة العصبية من قبل العرب حتى

¹ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط.3، 1993)، ص. 606.

قبل الإسلام، وذلك في سورة سيدنا يوسف عليه السلام في قوله تعالى: "... قَالُوا لَئِن آكَلَهُ الدَّيْبُ وَخَنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ..."¹.

أما العصبية عند ابن خلدون فهي ليست شكلا من أشكال التعاضد فحسب، بل هي نوع خاص من أنواع العلاقات الاجتماعية. والتجمع الذي تعنيه العصبية ليس تجمعا حسيا فقط، بل تجمع معنوي روعي أيضا،² حيث تؤسس نظرية الدولة عند ابن خلدون على مكانة الدين الإسلامي في تأليب (بمعنى جمع وحشد وليس بمعنى التحريض وزرع العداوة) الجماعات مهما اختلفت عصبياتهما.

وتعتبر نظرية العصبية عند ابن خلدون أساس علم العمران البشري باعتباره الرائد والسباق في دراسته، والذي يقوم على ضرورة اجتماع البشر لما في ذلك من أهمية في توفير حاجياتهم الغذائية والدفاعية والتي لا يقوى عليها الإنسان بمفرده، كونها لا تحصل إلا بالتعاون وهو ما يجعل من هذا الاجتماع ضروريا للنوع الإنساني. وارتكزت نظريته على مفهوم أساسي وهو "الوازع" والذي يعني ضرورة وجود سلطة في أي مجتمع أو تجمع. وتنقسم هذه السلطة حسب ابن خلدون إلى نوعين، سلطة مادية يجسدها الحكام والدولة وهي تخص المدن والأمصار أين يعمل الحاكم على دفع العدوان عن أفرادها، فهم مكبوحون بحكّمة القهر والسلطان عن التظالم إلا إذا كان من الحاكم بنفسه، وسلطة معنوية فطرية تخص أحياء البدو يمارسها مشايخهم وكبرائهم بما وقر في نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة"³.

ومعنى هذا، أن ابن خلدون يرى بقاء الإنسان مرتبطا بالاجتماع والتعاون الإنساني لتحصيل ضروريات العيش والدفاع الذي يصد التهديدات والعدوان بما يحمي الجماعة، فهو يعارض مبدأ غياب السلطان. فطبيعة الإنسان القائمة على حب السيطرة والميل إلى العدوان والظلم، جعلت كل تجمع بشري يخضع لقواعد وضوابط تضمن الأمن

¹سورة يوسف (الآية 14).

² صلاح الدين بسبوني رسلان، السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون (القاهرة: كلية الآداب بجامعة القاهرة، م.ذ.ط، م.ذ.س)، ص.74.

³ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش (دمشق: دار يعرب، ط.1، 2004)، ص. 254.

والاستقرار وتحارب كل مظاهر التغالب بين الناس في نفس المجموعة أو خارجها بما يهددها من عدوان خارجي، ولا تكون هذه السلطة إلا بعصبية واحدة تنصهر فيها باقي العصبية¹.

وتعرف العصبية عند ابن خلدون على أنها " النعرة على ذوي القرابة وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو أن تصيبهم هلكة، ومن هنا يتضح بأن الأصل في العصبية هو القرابة والنسب، وفي ذلك قوله " إنما تتكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه، وذلك لأن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل... كون أن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العدا على، ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك"². فالنسب يلعب دورا في تكوين أواصر العلاقات بين أفراد المجتمع أو القبيلة، وينمي الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة.

ترتبط العصبية بالقبلية التي يحكمها الاجتماع على أساس رابطة الدم والذي يعتبره ابن خلدون أحد أهم شروط قيام مجموعة ما إلى جانب الالتزام ببعضهم البعض، فهي المكون الثاني والأساسي لضمان بقاء القبيلة ووحدها. أي أن العصبية هي عبارة عما تتمتع به القبيلة أو الأسرة من القوة والجاه اللذان يجعلان من أفرادها جمعا متراص البنيان، قوي الجانب يخشى بأسه، وقوام العصبية في نظره الاتصال برابطة النسب والقرابة وما إليهما من الرابطة المماثلة، حيث يفقد الفرد في هذا التجمع فرديته ويتقمص شخصية القبيلة أو الأسرة التي ينتمي إليها وخاصة في حالة الخطر الخارجي الذي يهدد كيان العصبية المادي أو المعنوي.³ ويصف ابن خلدون العصبية على أنها القوة الجماعية التي تمنح القدرة على المواجهة، سواء كانت المواجهة مطالبة أو دفاعا، أي أنها تقوي وتحقق التماسك الاجتماعي والتلاحم بين أفراد القبيلة.

¹ إن هذا لاجتماع إذا حصل للبشر، كما قرناهم وتم عمران العالم بهم من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست آلة السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم، فلا بد من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عند مداركهم وإلمامهم فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك. وقد تبين لك بهذا أن للإنسان خاصة طبيعية ولا بد لهم منها... أنظر: ابن خلدون، مرجع نفسه، ص.ص. 137-139.

² ابن خلدون، مرجع نفسه، ص. 256.

³ بسبوني، مرجع سابق، ص.ص. 74-75.

شكلت العصبية للقبيلة أحد أهم نتائج الصراع طويل الأمد الذي شهده إقليم دارفور منذ عقود من الزمن، أين أصبح الفرد في دارفور تابع للقبيلة على حساب الوطن الكلي ممثلاً في مؤسساته الدستورية، ولا يستطيع الإبتعاد عن مقوماتها ممثلة بذلك ملاذه الأول والأخير في الخير والشر، تنصره وينصرها ويدافع ويقاوم لأجل مصلحتها ودرءاً للخطر والعدوان عنها، وباعتبار أن القبيلة تقوم على نشاطات اقتصادية تقليدية محدودة أساسها الرعي والزراعة وفي بعض الأحيان التجارة المبنية على المقايضة، بالإضافة إلى محدودية الأراضي التي تؤسس عليها كيانها، عملت هذه العوامل على تقوية العلاقة وأواصر القبيلة في ذهنية الفرد الدارفوري وتعصبه لها، خاصة في ظل غياب التعليم في المنطقة ومختلف النشاطات التي من شأنها أن تمكن من الفرد في دارفور من الإنفتاح على العالم الخارجي وما يحيط به جاعلاً من القبيلة متنفسه وعالمه الوحيد، بما جعل من الإقليم يشهد إقتتالاً وصراعاً على الموارد الطبيعية الممثلة أساساً في الأراضي الصالحة للزراعة والرعي بين مختلف قبائله، لاسيما بعد فترة الجفاف التي شهدتها الإقليم في حقبة الثمانينات، وكذلك نظراً لقدسية الأرض لدى الدارفوريين ومكانتها التاريخية والاجتماعية.

ويرى الجابري أن رابطة الدم والنسب التي تشكل اللبنة الأساسية التي تبنى عليها العلاقة بين أفراد المجموعة الواحدة من خلال النسب والالتحام، تكون من نوعين: **عصبية خاصة** وهي عصبية يربط بينها نسب خاص أو قريب، و**عصبية عامة** يربط بينها نسب بعيد وهي الأكثر اتساعاً والأقل ترابطاً. وبناء على نوع الرابطة تتحدد طبيعة التلاحم والنصرة عند حدوث النزعات والحروب بين المجموعات والقبائل، فالتضامن والنصرة تكون أكثر وضوحاً وأشد قوة بين الأفراد الذين يجمعهم نسب قريب عنها عند أفراد بينهم نسب بعيد، فالتعصب للنسب القريب أو الخاص يكون أقوى وأشد من التعصب للنسب البعيد أو العام.¹

¹ محمد عابد الجابري، العصبية والدولة-معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي- (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 6، أبريل 1994)، ص.ص. 23-24.

وعند تطرق الجابري للحقبة التي عاش فيها ابن خلدون وكأنه يتكلم عن الواقع الذي يعيشه إقليم دارفور، من خلال قوله أن ابن خلدون عاصر حقبة ميزتها ظاهرة الحرب القبلية التي كان يحركها العامل الجغرافي الطبيعي، الذي يقوى ويشند مفعوله في أوقات الكوارث الطبيعية من جذب ومجاعة، بإعتبار أن الإنسان يعيش عالية على الأرض وخيراتها، وسواء كانت القبيلة تعيش بالرعي أو بالزراعة، فإن كيانها الاقتصادي كان معتمدا أساسا على خصبة التربة وتوفر العشب والماء، فإذا وجدت القبيلة في أرض قاحلة أو قليلة الخصب فهي في الغالب ما تتخذ من الرعي الوسيلة الأولى لكسب عيشها، مما تضطر إلى التنقل والترحال طلبا للعشب والكلأ، مما يجعلها تصطدم في الغالب مع القبائل صاحبة الأرض الخصبة وبالتالي فالنتيجة تكون الصدام المسلح والصراع من أجل البقاء، كما أن البدو الرحل الذين لا وطن لهم يعيشون في منأى عن السلطة المركزية، فلا يدفعون الضرائب ولا يخضعون للمراقبة، وإنما تكتفي منهم الدولة، حتى في إبان قوتها، بمجرد الولاء والتبعية الاسمية، وبالتالي فإن كانت السلطة المركزية قوية بقيت هذه القبائل في منتجعاتها بالفقر تطارد العشب في تنقلاتها، أو تقوم بدور المرشد والحامي للقوافل التجارية، أو تغزو بعضها بعضا، أما إذا ضعفت هذه السلطة وعجزت عن فرض نفوذها على الأطراف، فإن هذه القبائل سرعان ما تتجه إلى المناطق الخصبة، وتتوغل في أراضي الدولة مزاحمة أهلها بل مستأثرة بخيرات الأرض وسالبة للأموال من زرع وماشية، والنتيجة هي الحرب الدائمة التي قد تنتهي بفساد هذه القبائل وفرارها إلى الصحراء، أو انتصارها وتطور أطماعها إلى الإستيلاء على السلطة والحكم.¹

والواقع أن الدور الذي أنيط بالعصية في الفكر الخلدوني يعكس البنية المجتمعية التي كانت قائمة آنذاك على القبيلة لاسيما في منطقة المغرب العربي، وما شهدته إفريقيا والمغرب منذ أول الإسلام نتيجة لحروب الردة التي قامت

¹ - الجابري، مرجع نفسه، ص.161.

بها أهل القبائل والعصبيات مرة بعد أخرى* والتي كانت تتضمن أنظمة قبلية وعشائرية تشكل في معظمها وحدات أو مجموعات متحالفة حيناً ومتناحرة أحياناً أخرى.¹ وقد أشار ابن خلدون إلى أنه من بين الأشياء التي تعرقل إنشاء الدول وقيام السلطة السياسية فيها هو تعدد العصبيات ونشوب الخلافات بينها، وهو الأمر الذي تطرق إليه الفصل التاسع من كتاب المقدمة، وبالتالي فكثرة العصائب والقبائل تحمل على عدم الإذعان وعدم الانقياد للدولة.²

ويقول في هذا الشأن أن "الأوطان كثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة"³، والسبب حسبه راجع إلى إختلاف الآراء والأهواء، وأن وراء كل رأي منها هوى عصبية تمنع دونها، فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة، مشيراً بذلك لما وقع بكل من أفريقية والمغرب منذ أول الإسلام كون ساكنة هذه الأوطان أهل قبائل وعصبيات. فعلى الرغم من روح التضامن والتعاقد بين أفراد القبيلة فإنه من سلباتها والتعصب القبلي أنها تقود إلى الإنقسام السياسي داخل المجتمع، وتؤدي إلى أزمة الاندماج الوطني وتحديد الوحدة الوطنية، وذلك من خلال شحذ هم أفرادها للعمل لمصلحة القبيلة، وعلى ألا يكون لأعضائها أي ولاء للوطن الأكبر (الدولة)، بل أنها تعتبر الولاء للوطن الكبير يتعارض مع الولاء للقبيلة كونه ولاءً لجماعات أخرى من خارج القبيلة.⁴

إن إسقاط ما تحدث عنه ابن خلدون على النزاعات الاثنية التي شهدتها الدول الإفريقية، يفسر الخلافات المفضية إلى نزاعات بين الانتماءات الاثنية المختلفة والتي تصل في بعض الأحيان إلى درجة التهديد لوحدة الدولة، فكل

* يستشهد ابن خلدون في هذا المجال بما جاء على لسان ابن أبي زيد بقوله أنه "ارتدت البرابرة بالمغرب اثني عشرة مرة، ولم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير فما بعده. وهذا معنى ما ينقل عن عمر أن إفريقية مفرقة لقلوب أهلها، إشارة إلى ما فيها من كثرة العصائب والقبائل الحاملة لهم على عدم الإذعان والانقياد.

¹ سميرة سعدون، العلاقات القرابية ودورها السياسي عند ابن خلدون - قراءة خلدونية في مصادر السلطة السياسية في المجتمع المحلي الجزائري بلدية عمي موسى نموذجاً (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2017-2018، ص.ص. 80-81.

² - بسبوني، مرجع سابق، ص. 79.

³ - ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 326.

⁴ بماء الدين مكروي محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان-نقاشاً نموذجاً- (السودان: مركز الراصد للدراسات، د.ذ.ط، 2006)، ص. 35.

عصبية تسعى إلى السيطرة على العصبيات الأخرى والحصول على أكبر نصيب من الثروة حتى وإن كان على حساب العصبيات الأخرى. فالنظم القبلية التي لا تزال تعرفها بعض الدول الإفريقية، وعلى الرغم من تطور أنظمة حكم هذه القبائل وانصهارها في دول قومية بالمفهوم المكرس بعد مؤتمر واستغاليا، إلا أن هذه القبائل لا تزال تتبع نفس ما كان متعارف عليه في إطار النظام القبلي، حتى أن بعضها قاومت ولا تزال ترفض وجود ظاهرة الدولة.

ويظهر ذلك جليا في الدول الإفريقية التي لم تتمكن من السيطرة والتحكم في كامل إقليمها وهو ما دفع بالقبائل التابعة لها بالاعتماد على نفسها لتأمين نفسها والدفاع عن ممتلكاتها وهويتها، خاصة في الدول ذات الممارسات التسلطية تجاه القبائل، مما حول هذه القبائل بعصبيتها إلى تهديد لوحدة الدولة، من خلال سعيها لمحاربة كل مظاهر النظم الأخرى غير القبلية العصبية، وتعمل على توظيف عصبيتها كسلاح في سبيل ذلك. وغالبا ما يظهر هذا الصراع ويتطور بين الدولة والقبيلة عندما تحاول الدولة احتواء التنظيم القبلي وصهره في كيان الدولة باعتباره التنظيم الشامل لمختلف التركيبات الاجتماعية.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى جانب آخر من مظاهر القبيلة في إطار الدولة الحديثة، ألا وهو التوظيف السياسي لهذه القبائل من قبل الأحزاب السياسية لتحقيق أجنداتها السياسية، والتي في غالبها لم تتمكن من تحقيق مستوى من النضج السياسي، ولم تتمكن من صياغة برامج سياسية تخدم الصالح العام، وهو ما يدفعها في الغالب إلى حصر المنافسة السياسية على أساس قبلي ضيق يساهم في توسيع الفجوة بين مختلف مكونات المجتمع، كما يساهم في غرس سلوكيات المنافسة والتعصب والعداوة بين القبائل، من خلال سعي كل منها إلى تعزيز مكانتها السياسية والحصول على مراكز تمكنها من فرض نفسها والتحكم في زمام الأمور في إطار مجتمع تصبغه روح المنافسة والعداوة. وبالتالي تتحول المصلحة من مصلحة عامة تخدم الجميع إلى مصالح قبلية ضيقة تكون نتائجهما في الغالب

غياب الأمن وتفشي الصراعات والنزاعات بين القبائل بدل صحوة واستقرار سياسي، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقاً عند الحديث عن النزاع في إقليم دارفور.

إلى جانب التعصب إلى القبيلة والإثنية في مواجهة المخاطر ودرئها في ظل غياب الدولة، تجلت مظاهر العصبية في السودان بشكل عام، في توظيف الطبقة الحاكمة لهذه العصبية في وصولها للسلطة وفي المحافظة عليها، من خلال قيام المجموعة الحاكمة وفي كل مرة بإيجاد عصبية تضمن لها التماسك الداخلي وتمكنها من الاستمرار في السلطة لمدة طويلة، ونتيجة تحكم هذه العصبية في جميع الأجهزة في الدولة من سياسية وإدارية وعسكرية، عملت على توظيفها لصد محاولات العصبيات الأخرى في منافستها في السلطة والثروات، بما عمل على ترسيخ ظاهرة الإحتقان والكره لهذه المؤسسات وإلى الإنقاسات المجتمعية والصراعات بين مختلف العصبيات حول السلطة والموارد من خلال سعي كل مجموعة إثنية إلى تصفية الأخرى وإزاحتها لتمكن من السيطرة هي الأخرى على الموارد والتحكم في السلطة، لتظهر هذه الظاهرة وبشكل جلي بعد قيام النظام الحاكم وبعد إنفجار التمرد في إقليم دارفور في سنة 2003، بتعبئة للقبائل العربية والإستقواء بها وتوظيفه للعصبية الإثنية، في مواجهة التمرد الذي تقوم به المجموعات التابعة إلى قبائل غير عربية، وهو ما أدى إلى تغيير منحى الصراع في دارفور ليصبح صراعاً تحركه العصبية الإثنية والقبلية لمختلف أطرافه.

وإلى جانب العصبية تحدثت النظرية الخلدونية بل كانت السبابة في الحديث عن دور البيئة وأثرها سلوكيات وتصرفات البشر، بإعتبار أن سلوكياتهم تتباين بتباين البيئة الجغرافية التي يعيشون فيها، وذلك لما للتفاعل بين ظواهر الكون المختلفة من طبيعية وإجتماعية من أثر في تشكيل معاييرهم وعاداتهم، حيث يقول ابن خلدون أن سكان الأقاليم المتوسطة أكثر إعتدالاً وأنزع لإلتخاذ الأسلوب البعيد عن التطرف في حياتهم وتفاعلهم بعضهم مع بعض، كما يعتبر ابن خلدون الإستقرار عامل هام لتوفير الأمن والضبط، كون أن الحياة الإجتماعية المستقرة تجلب معها

تفاعلات من نوع يختلف كل الإختلاف عن حياة أهل البداوة الذين تضطربهم ظروف الحياة إلى التنقل من مكان إلى آخر، فالتوحش والنزوع إلى الغزو والسلب والاعتداءات سمة من سمات المجتمعات غير المستقرة، بينما سكان المدن ولطبيعة الاستقرار في حياتهم يألفون الخضوع للقوانين والسير على معايير الجماعة بعيدا عن الخشونة والغلظة، وذلك في قوله "أن أهل المدن ينغمسون في النعيم ويتركون لولاة المدن مهمة حماية أنفسهم وأموالهم، فالمدن والحواضر تعيش في ظلال حامياتها وأسوارها، بينما سكان البوادي يألفون من السكنى وراء الأسوار، وتحت خفارة الجنود، ويرون أنفسهم أكفاء للقيام بالدفاع عن أنفسهم وأموالهم، وهو دائما على ضرر شديد لا يعرفون النوم إلا غرارا، لأنهم يلقون السمع حتى إذا سمعوا أقل نبأة هبوا ستمتعدين لمقابلة الخطر الواقع".¹

وبالتالي فحسب ابن خلدون فإن العوامل البيئية لها دور كبير في تحديد سلوكيات وعادات البشر، وذلك لما لها من علاقة تأثير وتأثر، حيث تتميز سلوكيات الأفراد الذين يقطنون البادية والمناطق التي تعرف بظروف بيئية قاسية بالغلظة والخشونة وعلى أهم يميلون إلى التنقل والترحال بدل الاستقرار، بالإضافة إلى إعتمادهم على الغزو والسلب والإعتداءات، الأمر الذي يفسر إلى حد ما الأوضاع التي يعيشها إقليم دارفور، الذي يعرف سلسلة من النزاعات والحروب منذ عقود نتيجة الهجرة لدواعي بيئية وتفشي ظاهرة الغزو والسلب والإعتداءات داخل المجتمع الدارفوري، بما عمل على إطالة أمد الصراع وتحويل منحاه عما كان عليه سابقا.

توظيف نظرية ابن خلدون في تفسير متغيري الدراسة وإسقاطه على ما يحدث في إقليم دارفور، يرتكز كذلك في حديث ابن خلدون وموقفه من دور الإدارة الأهلية ومكانتها في درء العدوان ونشوب القتال بين الأفراد والقبائل وكذلك في إدارة النزاعات في حالة نشوبها بين هذه القبائل والعمل على تسويتها وإيجاد الحلول المرضية لأطرافها بما يؤدي إلى إنحائها وتحقيق الصلح ورجوع الأوضاع إلى سابق عهدها، وذلك بالنظر للمكانة الاجتماعية التي تحظى

¹ - ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 65.

بها هذه الآلية من خلال مكانة الأشخاص القائمين عليها، وكذلك لدورها الراسخ في تاريخ وأعراف القبائل بما جعل منها آلية فعالة واستمرار الإعتراف بها داخل هذه المجتمعات على الرغم من وجود آليات أخرى أوجدها التنظيم البشري الحديث المتمثل في الدولة الأمة ومؤسساتها القانونية، بل في بعض المجتمعات القبلية فإن هذه المؤسسات مونية بالفشل مقارنة بالإدارة الأهلية، حيث تطرق ابن خلدون إلى هذا العامل عند تكلمه عن البدو، وذلك من خلال قوله، أن أحياء البدو فيزع بعضهم عن بعض مشايخهم وكبراءهم بما وقر في نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة".¹

وبالتالي يتضح مما سبق أن نظرية ابن خلدون كانت السباقة في تفسير مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسلوكية وحتى البيئية وإنعكاسها على الدولة وعلى الفرد، فإلى جانب العصبية التي مثلت القلب النابض الذي ارتكزت عليه النظرية الخلدونية في تفسيرها لعوامل قيام الدولة وزوالها، قدمت النظرية كذلك دراسة شاملة ومفصلة لمختلف العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الاستقرار والرقى والحضارة، وغياها يؤدي إلى التنافر والصراع وبالتالي زوال الدول والحضارات، بما يمكننا من القول بأن مقدمة ابن خلدون هي بمثابة علم قائم بذاته أسس للعديد من التخصصات والمناهج التي تعرف رواجاً حالياً ومن خلال منظرين أتو بعد ابن خلدون، فتكلمت المدرسة الخلدونية عن دور السكان قبل مالتوس، وتكلمت عن عوامل الإنتاج والاقتصاد قبل كارل ماركس وآدم سميث وإيميل دوركايم وغيرهم، كما تكلمت عن البيئة ودورها في صقل سلوكيات الأفراد وعاداتهم قبل المدرسة الكندية (مدرسة تورنتو) وغيرها.

¹ - ابن خلدون، مرجع سابق، ص. 254.

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو-واقعية في تفسير العلاقة بين التدهور البيئي والنزاع الإثني:

تعد المقاربة الإثنو-واقعية امتدادا للواقعية الكلاسيكية، ونتيجة للتغير في طبيعة الأحداث قصد تكييفها مع المتطلبات الجديدة من تعدد الفواعل وتغير في مصادر التهديد، وقد تبنت هذه المقاربة الإثنية أو المجموعات الإثنية كمستوى أساسي للتحليل بدل الطرح الكلاسيكي الذي اعتبر الدولة الفاعل الرئيسي ووحدة التحليل الأساسية، كما عملت على إسقاط وتكييف مفهوم الفوضى الذي ميز النظام الدولي عند الطرح الواقعي الكلاسيكي، على الأوضاع الداخلية التي أصبحت تميز الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة. فتبني الجماعات الإثنية كوحدة للتحليل، يفسر بقوة تحول النزاعات بين الدول إلى نزاعات بين العرقيات والإثنيات داخل الدولة الواحدة، والتي تبحث عن هويتها وتمايزها وإثبات وجودها انطلاقا من شعور أفرادها بالخوف واللاأمن من الآخر، في ظل عجز الدولة التي تتواجد بها هذه الجماعات عن تحقيق الأمن لها وضمان التوزيع العادل للثروة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع فيها.

ففي ظل غياب سلطة فعلية داخل هذه الدول قادرة على التحكم في الأوضاع وفي كامل إقليمها -والتي توصف في الغالب من قبل أنصار الطرح الإثنو-واقعي على أنها غير شرعية- تنتشر النزاعات بين الإثنيات وتنهار الدولة، وتحل الفوضى فيها على شاكلة الفوضى التي كانت تميز الساحة الدولية نتيجة غياب سلطة مركزية فوق الدول تفرض النظام. وهو ما حدث في دول شرق أوروبا وعدة دول إفريقية.

وهنا يأتي مفهوم المعضلة الأمنية الذي يعتبر "باوزن" «**Posen**» أول من قام بتطبيقه على النزاعات ذات الطابع الإثني من خلال كتابه "المعضلة الأمنية والنزاع الإثني" «**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**» الصادر في عام 1993، والتي هي نتيجة لظروف خاصة وجدت مجموعات إثنية نفسها مسئولة عن أمنها بعد سقوط الدول التي كانت تابعة لها سابقا والفوضى التي

تبعتها. فعندما تشعر مجموعة إثنية بعجز الدولة أو بالأحرى السلطة القائمة تصبح هذه المجموعة مجبرة على حماية نفسها، فتلجأ إلى تعزيز قوتها وتسليح نفسها، وهو ما يمكن تفسيره من قبل الجماعات الأخرى على أنه بمثابة تهديد لأنها، وبالتالي تسعى هي الأخرى إلى تقوية وتسليح نفسها، وهذا التصعيد وحتى وإن كان الهدف منه هو الدفاع عن النفس، إلا أنه وفي ظل عدم القدرة على تفسير وإدراك نوايا الطرف الثاني، يفسر على أن الغاية من ورائه هو الهجوم مما يزيد من احتمال نشوب النزاعات والتصادم والصراع بين هذه المجموعات. وبالتالي وفي ظل عدم معرفة نوايا الأطراف تعمل المجموعات لتقوية نفسها حماية لها من هجمات المجموعات الأخرى، وهو ما يؤدي لا محالة إلى التصادم بين المجموعات الإثنية، نتيجة الخوف من هيمنة وسيطرة الطرف الآخر. فتقوم كل مجموعة بتعزيز قوتها مقارنة بالطرف الآخر حتى يتسنى لها الدفاع عن نفسها وإثبات هويتها.¹

وعن أهمية الخوف في النزاعات الإثنية يميز "ديفيد لاك" «David Lake» بين نوعين من المخاوف: الخوف الذي يمكن أن يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة، أما الخوف الثاني فهو بالأخص الخشية على الحياة والسلامة الجسدية²، ويمكن تبرير هذا الخوف إذا ما كانت أقلية ما موضوعا للتمييز وانتهاك حقوقها، خاصة إذا كان التوافق مع المجموعة الأخرى لا يتسم بالوضوح، وكان الاختلاف كبيرا جدا بين المجموعتين.³ كما يمكن لهذا الخوف أن يتفاقم بحالة الفوضى عندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء بسبب انخيارها أو فشلها، أو لانتشار جو من عدم الاستقرار حتى تستفيد النخبة الحاكمة من تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنيات.⁴

ويرى أنصار الواقعية الإثنية أمثال "بوزين"، "كوفمان"، "وولتز" «Waltz»، «Kaufman»، «Posen»، أن توفير الأمن من أهم الأولويات التي ينبغي على الدولة ضمانها، فإذا فقدت الجماعات الإثنية الأمن تصبح مجبرة

¹ Barry R. Posen, « The Security Dilemma and Ethnic Conflict », *Survival*, Vol.35, spring 1993, p.p.27-29.

² David A. Like and Ronald Rothchild, « Ethnic Fears and Global Engagement: The International Spread and Management of Ethnic Conflict », *Policy Paper*, January 1996, p.8.

³ - شاعة، مرجع سابق، ص. 176.

⁴ - بلعيد، مرجع سابق، ص. 34.

على توفيره بكافة الوسائل، ومن هنا يبدأ الصراع الإثني بغية تحسين الأوضاع ولو بصورة نسبية بغض النظر عن طبيعة الوسائل المتعددة.¹

كما أنه وحسب "جيمس فيرون" و "ديفيد لابتى" « James Fearon and David Lapti » من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، يعتبران أن النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها إلى تغيير الوضع القائم، كما أنها تعرف حسب "لاك" و "روتشيلد" « Lake and Rotchild » هي حرب من نتاج الشعور بإنعدام الأمن عندما تظهر مجموعة إثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى التي تبادلها العداء.²

وفي ظل مناخ يسوده الخوف والريبة إتجاه الآخر، تزداد احتمالية المواجهة والحرب بين مختلف الجماعات الإثنية، خاصة في ظل غياب الدولة وضعف الأجهزة الحكومية المكلفة بحماية الأفراد وممتلكاتهم وفرض القانون والنظام، تلجأ هذه الجماعات إلى الاعتماد على نفسها وبالتالي دخولها في تنظيمات جديدة لم تكن معروفة سابقا في المجتمع وتحالفات على أساس إثني وذلك لدرأ الخطر عنها وحماية ممتلكاتها بما يضمن إستمرار المجموعة وبقائها، وفي ظل المعضلة الأمنية التي تكلم عنها "باوزن" « Posen »، فإن محاولة أي جماعة إثنية تقوية قدراتها وتعزيز أمنها يفسر من قبل المجموعات الأخرى على أنه تهديد لها ولأمنها لتقوم هي الأخرى بتبني نفس التوجه، ويتحول منحى تعزيز القدرات لدى أحدهما في ظل التصعيد بينهم، إلى تبني استراتيجية هجومية إتجاه المجموعة الأخرى بعد أن كانت ذات طبيعة دفاعية لحماية مصالحها وممتلكاتها، خاصة عند توسع التحالفات وزيادة عدد المجموعات والقبائل التي

¹ نبيلة سالك، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016، ص.91.

² - شاعة، مرجع سابق، ص. 173.

تدخل فيها على أساس إثني على الرغم من البعد الجغرافي عن المركز أو التواجد في أقاليم مجاورة للجماعات الأخرى، وبالتالي تزداد احتمالية المواجهة والصراع بين الطرفين.

وبالنظر لما تكلم عنه "ديفيد لاك" «David Lake» عن أهمية الخوف في النزاعات الإثنية وتمييزه بين نوعين من المخاوف، الخوف الذي يمكن أن يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة، أما الخوف الثاني فهو بالأخص الخشية على الحياة والسلامة الجسدية، نجد أن ما جاء به ينطبق تماما على ما يحدث في إقليم دارفور، والذي سوف يتم التفصيل فيه في الفصل الثاني، فالخوف من الإستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة تمثل في خوف الإثنية غير العربية والمتمثلة في القبائل الإفريقية أو ما تعرف بالزرقة في إقليم دارفور من هيمنة الإثنية العربية التي رأت فيها أنها تمثل إمتداد للإثنية الحاكمة وعلى أنها تحظى بدعمها، في محاولة السيطرة على أراضي الأفارقة الذين يرون في أنفسهم أنهم أصحاب الأرض وأنهم وحدهم لهم الأحقية والحصرية في إمتلاك الأرض خاصة بالنظر لما تمثله هذه الأخيرة من رمزية وقدسية لدى المجتمع الدارفور، بالإضافة إلى محاولة الإثنية العربية كذلك السيطرة على المناصب الإدارية في الإقليم، وبالتالي الهيمنة والسيطرة على كل المقومات المجتمعية الأمر الذي رأت فيه الإثنية الإفريقية على أنه تهديد لوجودها واستمرارها، بالإضافة إلى التهديد الثاني والمثل في الخشية على الحياة والسلامة الجسدية، وذلك من خلال الإعتداءات والغزو الذي مارسته الميليشيات المسلحة المدعومة من قبل الحكومة ضد القبائل الإفريقية، والذي يمكن إعتباره على أنه إمتداد للتهديد الأول، بإعتبار أن هذه الميليشيات مكونة في أغلبها من الإثنية العربية التي ضمت القبائل العربية التي لبثت دعوة النظام القائم في الخرطوم لمواجهة المتمردين في الإقليم والقبائل المساندة والداعمة لهم (القبائل الإفريقية)، مقابل وعود بتمكينهم من الأراضي والمناصب القيادية في دارفور.

المطلب الثالث: مدرسة تورنتو والنزاعات البيئية:

تعد مدرسة تورنتو من بين الاتجاهات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل دور العوامل البيئية في نشوب النزاعات أو تأجيجها، حيث كان لها إسهام كبير في هذا الجانب، انطلاقاً من جملة الدراسات والأبحاث التي كللت بالنشر في العديد من المقالات والكتب. وعملت هذه المدرسة المتكونة من مجموعة من الباحثين يتزأسهم "توماس- هومر-ديكسون" «Homer Thomas-Dixon» على إيجاد الرابط بين عامل الندرة والقلق والنزاعات، وذلك باعتبار أن البيئة وتحت ضغوط بعض الظروف كالزيادة في الكثافة السكانية أو الاضطرابات المناخية تؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار.

وفي تفسيرها للعلاقة السببية بين التغير البيئي والنزاعات، تبنت المدرسة منهجاً إمبريقياً قائماً على دراسات ميدانية لأكثر من 15 دولة في كل من قارة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإقترحتها لثلاث فرضيات في مشروعها البحثي تتمثل في:¹

- أن تناقص مخزون الموارد البيئية سيؤدي إلى نزاع "الندرة البسيطة" «Simple scarcity conflict» أو حروب الموارد، مثل نزاع المجموعات من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية المتوفرة؛
- تؤدي التحركات السكانية الكبيرة الناتجة عن التدهور البيئي (أو الهجرات الإكولوجية) إلى خلق ما يسمى "بنزاعات هوية الجماعة" «Groupe identity conflicts» مثل الصدامات العرقية الإثنية بين المجموعات السكانية غير المعتادة على التواصل؛
- تؤدي "الندرة البيئية الشديدة" «Severe environmental scarcity» إلى مضاعفة وتخفيف "الحرمان الإقتصادي" «Economic deprivation» كما تصدر خلافاً في "المؤسسة الاجتماعية الرئيسية"

¹ درغوم أسماء، مقارنة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية -دراسة نظرية-، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2020-2021، ص.ص. 324-325.

«Key social institution» والتي تتسبب بدورها في خلق "نزاعات الحرمان"

«Deprivation conflict» كالنزاع المدني بين الجماعات التي تملك والتي لا تملك.

فالعلاقة السببية بين الضغط الناجم عن الارتفاع الكبير للكثافة السكانية من جهة والتدهور البيئي (جفاف، تصحر، انزلاق التربة أو ارتفاع نسبة الملوحة فيها...) من جهة أخرى، يكون له تأثير كبير على وفرة الموارد اللازمة للإستجابة للطلب عليها في المنطقة التي تشهده، بحيث غالبا ما يعزف الأفراد عن ممارسة بعض الأنشطة التي كانت تشكل سابقا أحد عوامل الإنتاج المحلية والتي تساهم في سد حاجيات الأفراد داخليا، وفي توفير عوائد نتيجة تصدير الفائض بما يساهم في استيراد المواد غير المنتجة محليا، هذه العوامل تؤثر على قدرة الدولة في توفير حاجيات مواطنيها وتراجع قدراتها الإنتاجية الاقتصادية، ومن ثمة هشاشة وضعف الدولة واندلاع نزاعات الحرمان خاصة في الدول التي تعرف غياب العدالة في توزيع الثروات وعوائدها.

هذه العلاقة تكلم عنها "توماس مالتوس" «Thomas Malthus» في نظريته التشاؤمية، والتي فسر فيها ظاهرة تنامي الفقر ومشكلاته في العالم بتزايد أعداد السكان (متوالية هندسية) ونموها بمعدلات تفوق معدلات نمو المحاصيل الزراعية (متوالية عددية) بما يؤدي إلى إختلال التوازن، وعلى الوسائل الطبيعية المتمثلة في الحروب والنكبات والكوارث هي الكفيلة بالحد من هذا النمو، وبالتالي فعلى الرغم من تركيز مالتوس على الموارد الغذائية والتي لا تزال تحتفظ بنفس الأهمية بالنظر لأهميتها لبقاء الإنسان وإستمراره، فإنه يمكن تطبيق أفكاره على باقي الموارد الأخرى، وبالتالي إلتقاء أفكاره مع ما جاء به توماس-هومر عند حديثه عن الاستخدام المفرط للموارد يسبب التدهور البيئي الذي يؤدي بدوره إلى خلق الندرة التي تختلف حدتها بدرجة التفاوت في توزيع الموارد في المجتمع، فلكما زادت درجة

التفاوت زاد عدد الأشخاص المتأثرين بعامل الندرة وهو ما يؤدي إلى المنافسة الشديدة على ما تبقى من الموارد وبالتالي تزيد فرصة العنف والصراع بين مختلف الفئات والمجموعات داخل المجتمع.¹

فالندرة البيئية هي المفهوم الأساسي في عمل هومر-ديكسون، كما أن نموذجه لديه بعض أوجه التشابه مع النظريات الاقتصادية التي درست السوق، حيث يتكون مفهوم الندرة البيئية حسبه من ثلاثة أبعاد، الندرة الناجمة عن العرض، والندرة الناجمة عن الطلب، والندرة الهيكلية، تحدث الندرة الناجمة عن العرض عندما يتم تسجيل تدهور وانخفاض في كمية ونوعية الموارد المتجددة وغير المتجددة كتلوث المياه الصالحة للشرب وتدهور خصوبة التربة، وتنشأ الندرة الناجمة عن الطلب عن طريق النمو السكاني أو زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك، وأخيراً تحدث الندرة الهيكلية عندما يتم توزيع الموارد بشكل غير عادل من خلال تركزها في أيدي عدد قليل من الناس بينما يعاني باقي السكان من نقص الموارد، أي ما يعرف بالتوزيع غير العادل للثروة بين مختلف مكونات المجتمع والأقاليم في نفس المنطقة، وبالتالي فإن زيادة حدة التدهور البيئي الناجم عن أحد هذه العوامل، بإعتباره محرك للصراع أو مؤشر لتحكم في حدته، سيؤدي إلى عواقب وخيمة والتي قد تصل إلى درجة العنف والنزاع المسلح.²

فالارتفاع في الكثافة السكانية في منطقة ما في مقابل تراجع مخزونها من ثروة طبيعية معينة أو تراجع حتى في جودتها، يجعل من هذه الأخيرة تعاني من مشكل الندرة، بمختلف أنواعها، من حيث الموارد المتاحة ولكن بكميات محدودة أو متناقصة، أو ندرة ناجمة عن التوزيع غير المتكافئ لكل من الثروات الطبيعية والتواجد السكاني في منطقة على حساب أخرى أو من خلال الإستغلال غير العقلاني لهذه الموارد الذي يؤدي لا محالة إلى خلق عدم التوازن في كل من الوفرة والإستهلاك ونصيب الفرد والجماعات من هذه الموارد، أي يجعل من العرض والطلب على هذه الموارد

¹ NILS PETTER GLEDITSCH, « Armed Conflict and the Environment », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001), p.p. 252-253.

² WENCHE HAUGE and TANJA ELLINGSEN, « Environmental Change and Internal Conflict », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001), p. 38.

غير متوازن (زيادة في الطلب الناجم عن زيادة السكان في المقابل تراجع العرض)، بما يجعل من الكميات اللازمة للاستجابة لهذا الطلب غير كافية نتيجة تراجع مخزون الدولة وإحتياطاتها من هذه الموارد، فتشهد الدولة أو المنطقة تنافسا بين مختلف مكونات المجتمع حول ما تبقى من هذه الموارد ومن له الأحقية والأولوية في استغلال هذه الموارد أو العائد منها مقارنة بالآخر، وبالتالي التصادم والصراع، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من عوامل إقتصادية وسياسية تحول دون تمكينها من سد العجز المسجل من خلال الإستيراد ومرافقة الأشخاص والأقاليم التي تشهد تدهورا بيئيا.

ويرى هومر-ديكسون أن هناك نمطان من التفاعل بين هذه الأنواع الثلاثة من الندرة التي تكلم عنهم، أولهم الإستيلاء على الموارد والتهميش البيئي، والذي يحدث عندما يقترن زيادة استهلاك المورد مع تدهوره، وتتوقع المجموعات القوية داخل المجتمع النقص في المستقبل فتحول توزيع الموارد لصالحها، مما يؤدي إلى السيطرة على ما تبقى من الموارد وبالتالي إخضاع باقي السكان إلى عامل الندرة، في حين يحدث التهميش البيئي عندما يقترن الاستهلاك المتزايد لمورد ما بالتفاوتات الهيكلية في التوزيع، ومع حرمانها من الوصول إلى الموارد، تهجر المجموعات الأضعف إلى المناطق الهشة بيئيا والتي أصبحت متدهورة، مشيرا بذلك إلى ما حدث في جنوب إفريقيا تحت نظام الأبارتيد، بعد أن أدت ندرة الموارد المتجددة في المناطق الحضرية فيها إلى هجرة الأعداد الهائلة من الأشخاص الذين انتقلوا إلى المدن بما أدى إلى زيادة المظالم نتيجة الندرة وتغيير فرص العمل الجماعي في البلد، حيث أنتجت هذه العوامل جنبا إلى جنب أكثر مستويات العنف تدميرا في تاريخ جنوب إفريقيا.¹

حيث يشير في هذا السياق هومر-ديكسون عند حديثه عن دور البحث والتطور في الإقتصاد ورفع الإنتاج والتي تعتبر من أهم الخصائص التي تمكن الدولة من التكيف مع الأوضاع الجديدة ومواجهة مخلفاتها من خلال البدائل التي

¹ VAL PERCIVAL and THOMAS HOMER-DIXON, « ENVIRONMENTAL CONFLICT the Case of South Africa », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State Of America: Westview Press, 2001), p. 14.

يوفرها البحث والإقتصاد والتي أسماها "بالبراعة" «Ingenuity»، إلى القول على أن هناك أدلة على أن إستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية في العديد من الإقتصاديات الفقيرة، كالأراضي الزراعية والغابات والمياه الصالحة للشرب ومصايد الأسماك، قد يكون عاملا مساهما في حدوث غليان إجتماعي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وفشل مؤسساتي وسياسيو إقتصادي يؤثر على قدرات الدولة على الإبتكار والنمو، كما يمكن أن تكون ندرة الموارد حادة بما فيه الكفاية في البلدان المنخفضة الدخل لتسبب صراعات وإحتكاكات إجتماعية تعطل البيئة المؤسسية والسياسية اللازمة والاستقرار الكافي في البلدان التي تشهدها لتوليد رأس المال البشري الكافي وتطوير قدراتها، أي أن ندرة الموارد غالبا ما تؤدي إلى تخفيف الإستجابات السوقية والتكنولوجية المحلية وتعطل أيضا السياسة المستقرة والبيئة الاجتماعية اللازمة للإستجابة والتعامل مع هذه الندرة، ويعطي هومر مثال عن دولة البنغلادش التي أدت الندرة المتزايدة فيها في الأراضي والمياه إلى تفاقم الصراع الاجتماعي حول توزيع السلطة والثروة، الأمر الذي أدى بدوره إلى الحد من الابتكارات للسيطرة على الفيضانات والري اللازمين لتعزيز الإنتاجية في البلد.¹

يتضح مما سبق أن مدرسة تورنتو تولي أهمية كذلك إلى دور العامل الاقتصادي والسياسي في نشوب النزاعات الداخلية في الدول التي تشهد تدهورا، حيث يقدم في هذا السياق "وانش هوج وتينجا إلينجسن" «Wenche Hauge and Tanja Ellingsen» مثل هذه الرؤية على وجه التحديد، حيث يفصلان تأثيرات التدهور البيئي (إزالة الغابات، وتدهور الأراضي وتراجع توفر المياه العذبة) عن التأثيرات الناجمة عن ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع فجوة التفاوت في الدخل والفقير (الذي يتم قياسه على أساس إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، ووجدوا أن خطر الحرب الأهلية (من سنة 1980 إلى سنة 1992) والصراع المسلح (من سنة 1989 إلى سنة 1992) كان مرتفعًا إلى حد ما في البلدان والمناطق الفقيرة ذات التفاوت الكبير في الدخل، وتسجيلها لارتفاع

¹ EDWARD B. BARBIER, «Endogenous Growth and Natural Resource Scarcity», *Environmental and Resources Economics*, n°. 14, 1999, p. 53.

في الكثافة السكانية، مع تسجيل انخفاض في معدل الدخل الفردي وارتفاع في تدهور الأراضي، عند 20 % و45 % على التوالي، غير أن خطر الحرب الأهلية والصراع المسلح في البلدان المشابهة لها من حيث عدم المساواة في الدخل والكثافة السكانية ولكن دون أن تعرف تدهور كبير للأراضي فيها بلغ 19 % و37 % على التوالي، وبالتالي فإنهم يعتبران الفقر والمظالم أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في الصراع العنيف في البلاد وعلى أن التدهور البيئي يلعب في حد ذاته دورًا ثانويًا وإن كان متفاقمًا، مستنتجين من ذلك أن العوامل البيئية تظهر بأنها أقل أهمية في تحديد وقوع الصراع والقتال داخل المجتمع مقارنة بالعوامل الاقتصادية والسياسية، أي أن العوامل البيئية لا تسبب النزاع إنما يمكن أن تؤدي إلى النزاع في ظل تواجد بعض العوامل الأخرى سياسية واقتصادية خاصة.¹

هذا الأمر يدفع إلى التساؤل عن درجة العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات الناجمة عنه لا سيما النزاعات الإثنية، فمن خلال ما تم الإشارة إليه أعلاه، يتضح أن العامل البيئي ليس العامل الوحيد في نشوب النزاعات في المناطق التي تشهد تدهورًا بيئيًا، وإنما في ظل تواجد مجموعة أخرى من العوامل خاصة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من زيادة في النمو السكاني الذي يساهم في تدني نصيب الفرد من الموارد الطبيعية خاصة المياه، كما أن طول أمد الصراع بين مختلف مكونات المجتمع وفي ظل ظروف بيئية حادة يمكن هو الآخر أن يؤدي إلى مزيد من الإجهاد البيئي وتدهور أكبر للبيئة نتيجة الاستعمال الكثيف للأسلحة والهجمات المترتبة عن هذه الصراعات، وبالتالي فإن التدهور البيئي يعمل على تفاقم الأوضاع وتعقيدها ويؤدي إلى الصراع في ظل توافر جملة من العوامل الأخرى، أي أنه نتيجة للصراع وليس سببًا حقيقيًا لنشوبه.

والواقع أن ما قدمه هومر-ديكسون حول دور الندرة في نشوب النزاعات يلتقي مع إسهامات " تيد روبرت غور " و« Ted Robert Gurr » في مؤلفه لماذا يتمرد البشر؟ « Why Men Rebel », إذ يرى " تيد روبرت غور " أن

¹ JACK A. GOLDSTONE, « Demography, Environment and Security », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001), p. 89.

الحرمان النسبي هو الفجوة بين ما يحصل عليه الأفراد وبين ما يتوقعونه ويطمحون للحصول عليه، إذ أن الفارق الكبير بينهما يسبب إحباطا لدى الأفراد ويزيد العنف خاصة إذا كان هذا الحرمان ضمن جماعة على حساب جماعات أخرى، بما يساهم في انتقال هذا الإحباط من مستوى الفرد إلى الجماعة مشكلا بذلك عنفا جماعيا قد يصل لدرجة الثورة ضد النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم.¹

أما بخصوص الإمكانيات، فيرى "غور" «Gurr» أن العنف يزداد عند الأفراد كلما زاد خطر اقتراب الأفراد من الجوع والموت، وبالتالي فطالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والجماعات تسمح لهم بتحقيق تطلعاتهم المناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا لدرجة أنه لا يتوقع حدوث تمرد أو ثورة، في حين أنه تزداد احتمالات التمرد والثورة في الحالة التي تتسع فيها الهوة بين التوقعات وإمكانيات الأفراد والجماعات في تحقيق ما تراه مناسبا لها.²

فالعنف ينجم عن إحساس جماعة معينة بالحرمان والظلم من خلال إنخفاض مستوياتها المعيشية مقارنة بمجموعات أخرى أو مقارنة بتطلعاتهم أو من خلال غياب العدالة في توزيع الثروات بين مختلف مكونات المجتمع، مما يؤدي إلى دفع الجماعات إلى تبني تصور قائم على أساس أن فرص الإستجابة إلى تطلعاتهم ومطالبهم ضعيفة أو مستحيلة في ظل الأوضاع القائمة، وبالتالي التفكير والإستعداد لتغييرها بما يتماشى وتطلعاتها والذي قد يكون من خلال العنف واللجوء إلى القوة، خاصة في ظل المجتمعات التي تعرف تنوعا إثنيا أو قريبا قائم على أساس التهميش والظلم وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، بما يغذي التماسك داخل المجموعات ويدفعها إلى تحدي الوضع القائم

¹ TED ROBERT GURR, « WHY MEN REBEL », (New York: Paradigm Publishers, 1st Edition, 2011), p.p.22-28.

² بوعشبة عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا-دراسة حالة الكونغو الديمقراطية (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص. 32.

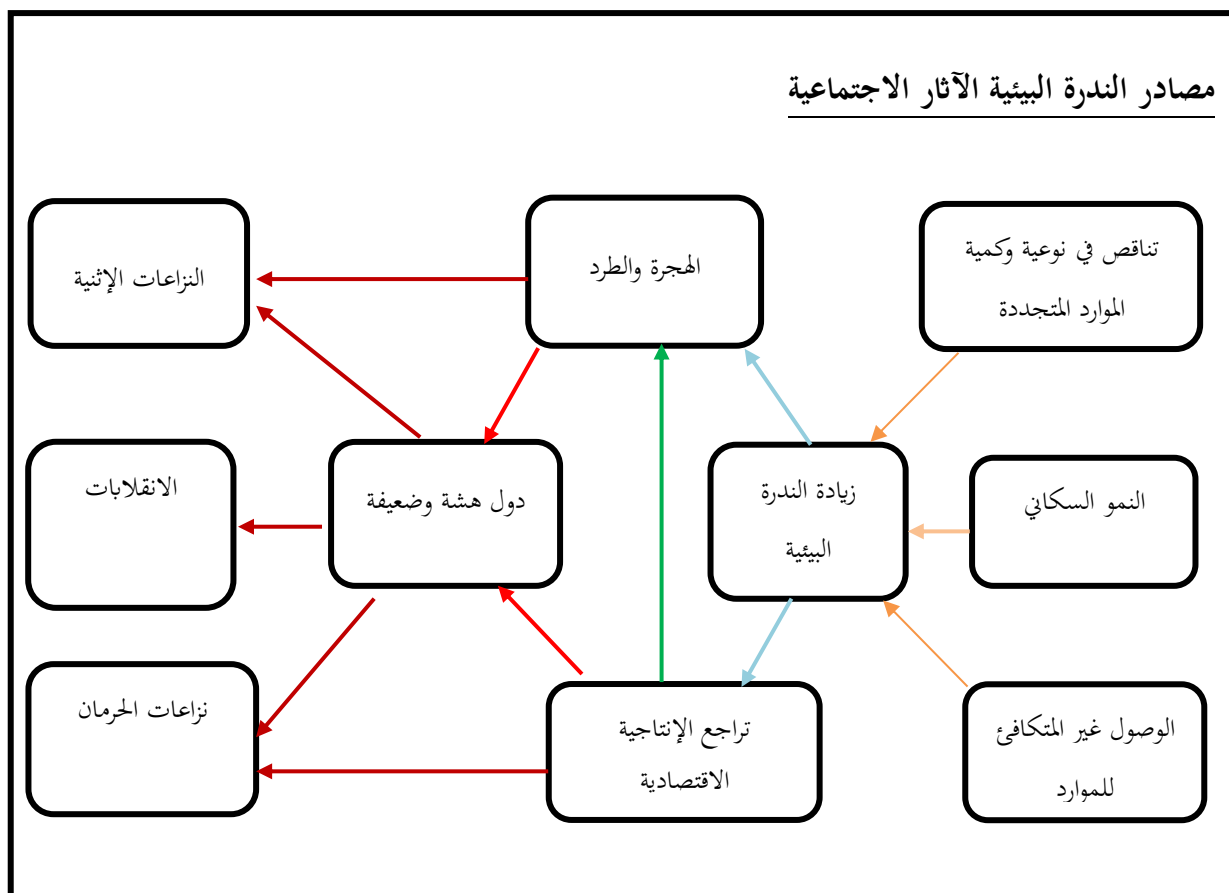
والنظام الذي يقوده وبالتالي التعبئة لتغييره، أي يقينها أن مطالبها وتطلعاتها لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المواجهة والقوة.

وبالتالي فإن العلاقة بين الندرة البيئية والنزاعات المسلحة تؤكد على مكانة ودور الحرمان وتدهور الموارد المتجددة إلى جانب الضغط السكاني والتوزيع غير العادل للأراضي والدخل كعوامل تؤدي إلى النزاعات الداخلية المسلحة التي تختلف حدتها من منطقة إلى أخرى بحسب حدة هذه العوامل من جهة، والتطور الاقتصادي للبلد والنظام القائم فيه اللذان يلعبان دورا مهما في التخفيف من حدة هذه النزاعات أو تصعيدها، حيث أن الدول التي تعاني من تدهور بيئي خاصة الأراضي الزراعية منها هي الأكثر عرضة للنزاعات المسلحة الداخلية، غير أن العوامل الاقتصادية فيها تلعب دورا محوريا في التحكم في مسار هذه النزاعات إلى جانب العوامل السياسية المتمثلة في النظام القائم فيها، الأمر الذي يفسر العلاقة القوية بين العامل البيئي (التدهور البيئي الذي يمس خاصة الأراضي الصالحة للزراعة) والاقتصادي (الفقر ومستوى الدخل وتوزيع الثروات في المجتمع) والسياسي (النظام السياسي القائم) في نشوب النزاعات الداخلية في البلدان التي تعرف تدهورا بيئيا.

فالندرة البيئية (تراجع مخزون ونفاد مورد طبيعي معين) وفي ظل تواجد مجموعة من العوامل الأخرى ذات طابع سياسي (طبيعة النظام القائم) واقتصادي (القوة الاقتصادية للدولة والظروف المعيشية فيها خاصة نصيب الفرد من الدخل والثروة)، وتسجيل إرتفاع كبير في الكثافة السكانية مقارنة بالموارد المتاحة (خلل في العرض والطلب) يمكن أن يؤدي إلى غليان اجتماعي وعدم استقرار داخل الدولة يمكن أن يصل إلى درجة العنف والمواجهة بين مختلف مكونات المجتمع أو بينها وبين السلطة القائمة، خاصة بعد أن تشهد الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة عملية تحرك سكاني (الهجرة والنزوح) إلى مناطق أخرى بحثا عن الموارد اللازمة للاستجابة لحاجيات الجماعات المهاجرة ونشاطاتها وسبل عيشها، وبعد أن تقوم جماعات أخرى ذات نفوذ وقوة داخل الدولة من إحكام سيطرتها على ما تبقى من

الثروات لصالحها (قانونيا أو قصرىا)، أو قيام الجماعات الأخرى في المناطق المهاجر إليها من ممارسة الإحتكار ورفض مشاركة ثرواتها مع الجماعات المهاجرة بما يؤدي إلى التصادم والمواجهة، والتي تزداد حدتها بالنسبة للدولة التي تعرف تنوعا إثنيا أو عرقيا غير منصهر في هوية وطنية واحدة، فتؤدي إلى تعميق هوة الإنقسام الاجتماعي المبني على خلفيات ثقافية واجتماعية، بين طرف يعاني من ظروف بيئية تهدد حياته وتواجهه وآخر يرى في نفسه أنه صاحب الحق وله وحده الحق في استغلال الثروات المتواجدة في إقليمه.

الشكل رقم 1: تفاعل مختلف العوامل والنتائج المترتبة عنها.



Source: Sources and Consequences of Environmental Scarcity:²

يتضح من الشكل الذي قدمه "توماس هومر-ديكسون" «Thomas Homer-Dixon» على أنه يشرح العلاقة السببية التي تربط بين ندرة الموارد والنزاعات الإثنية في الدول من خلال التفاعلات التي تحدث بين جملة من العوامل، حيث يوضح المخطط أن الانخفاض في نوعية وكمية الموارد المتجددة في منطقة ما يعمل على دفع قاطنيها إلى الهجرة بحثاً عن مصادر أخرى توفر لها احتياجاتها من هذه الموارد، وهو ما يؤدي إلى تصادم الفئة المهاجرة مع

¹ Thomas F. Homer-Dixon, « Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases », *International Security*, Vol.19, N°.1, 1994, p.31.

² Thomas F. Homer-Dixon, « Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases », *International Security*, Vol.19, N°.1, 1994, p.31.

السكان المحليين المسيطرين على مصادر هذه الموارد في المنطقة المهاجر إليها، خاصة إذا كانت تقطنها إثنية أخرى، والتي ترى في هجرة هذه الإثنية إلى مناطقها بمثابة تهديد مباشر لها ولمواردها، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

المبحث الثالث: النزاعات الإثنية لأسباب بيئية:

أثبتت سلسلة من الأحداث على غرار ما نجم عن انفجار المفاعل النووي لقاعدة تشيرنوبيل في سنة 1986، إضافة إلى التغيرات المناخية ومخلفاتها البيئية الكبيرة كتلك التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي من جفاف وتصحر أنّ للبيئة دور في التحديات الأمنية التي يشهدها العالم، وأوضحت أن أمن الدول ليس مرتبطا فقط بتطوير قدراتها الدفاعية ضد الصواريخ والأسلحة، وإنما كذلك بالعمل على حماية البيئة لتفادي تهديداتها التي تتجاوز مخلفاتها الدول والقارات.

ويعود عدم التركيز على النزاعات البيئية في الوقت السابق إلى تركيز الاهتمام على الحروب التقليدية وتهديداتها المباشرة من جهة، وعدم وضوح العلاقة المباشرة بين العامل البيئي والسلوك الفردي والجماعي من جهة أخرى، إلا أنه اتضح فيما بعد بأن العامل البيئي يمكن أن يكون سببا في النزاعات - خاصة الإثنية منها - في حالة التنافس على الموارد غير المتجددة التي تعرف استهلاكها وطلبها كبيرين من قبل الأفراد وذلك بسبب الندرة.

وقد مثلت القارة الإفريقية حقا خصبًا لدراسة النزاعات البيئية، حيث تشير التقارير التي أعدتها المنظمات الدولية المتخصصة في الشأن الإفريقي والبيئي إلى ارتفاع عدد النزاعات الإثنية في القارة لدواعي بيئية. على خلاف الدول المتطورة والتي على الرغم من ندرة بعض الموارد بها، إلا أن أفرادها يلجؤون إلى التعاون والعمل على إيجاد البدائل وترشيد الاستهلاك بدلا من التنازع حولها.

المطلب الأول: من التدهور البيئي إلى النزاع الإثني:

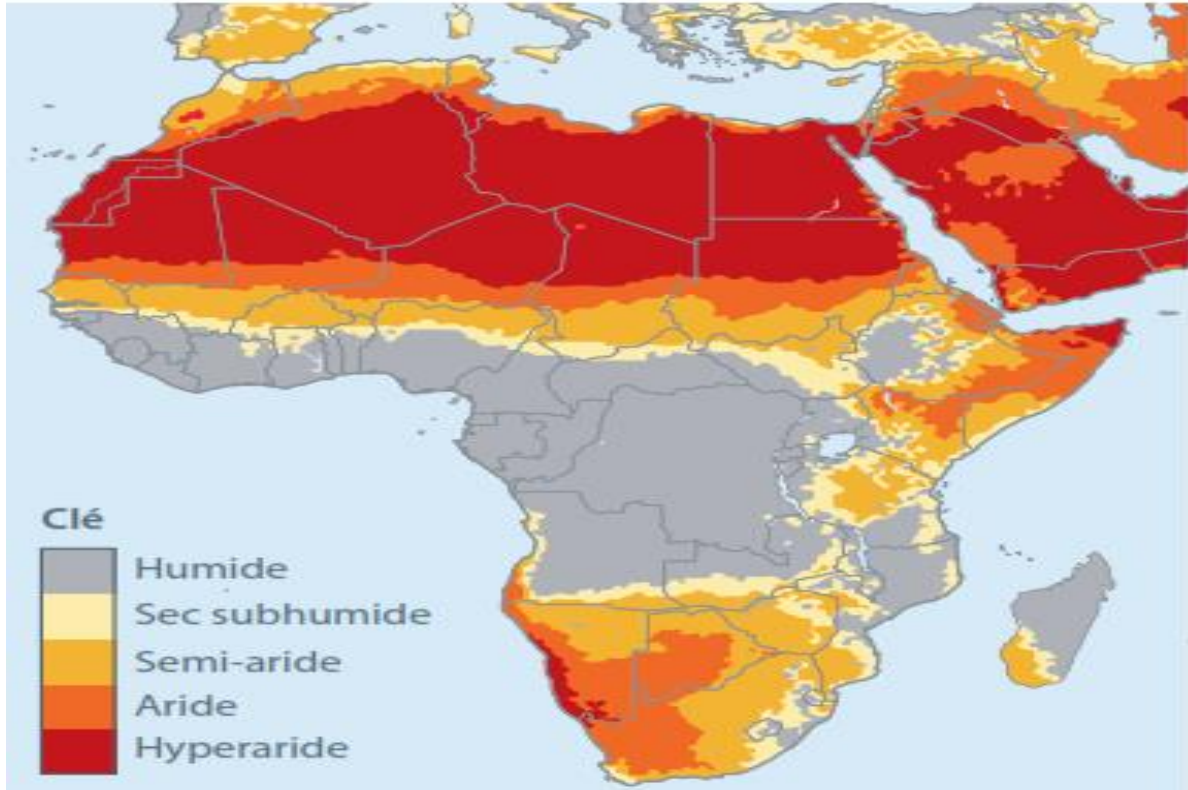
إن تحديد العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات يعتبر أمرا معقدا وشائكا، كونه لا يظهر جليا كعامل أساسي في النزاعات إلا أنه يحتاج إلى تمعن دقيق وتحليل معمق لمختلف العوامل المسببة للنزاع حتى يحسم دور العامل البيئي إن كان العامل الرئيسي في النزاع أم أنه عامل ثانوي مفسر للنزاع إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى.

وأدت العوامل البيئية وهي تختلف من منطقة لأخرى إلى تراجع أهم النشاطات التي تشكل مصدر دخل لشعوب دول العالم الثالث كالتجارة وتربية الحيوانات، في ظل زيادة النمو الديمغرافي بوتيرة تتجاوز في الغالب النمو الاقتصادي لتلك الدول. كما تقلل الظروف البيئية من قدرة السلطات على تخفيف الضغط والاستهلاك الواسع للثروات والموارد الطبيعية، وتعيق عمليات الاستثمار الاقتصادي. وقد أثبتت جل الدراسات بأن الاستهلاك غير العقلاني للموارد الطبيعية الشحيحة وغير المتجددة يؤدي غالبا إلى نتائج وخيمة، إذ غالبا ما تؤدي إلى القضاء على التنوع البيئي البيولوجي، والتدهور السريع للغطاء النباتي، وبالخصوص انخفاض منسوب أو شح الموارد المائية بما يلي الطلب المحلي من مياه الشرب وسقي الأراضي.

والواقع أن التغير المناخي الذي يشهده العالم مؤخرا أحدث تغييرات بيئية خطيرة في العالم وبالخصوص في القارة الإفريقية حيث 40% من أراضيها تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، خصوصا منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، والتي أصبحت تعاني من مضاعفات هذا التغير المناخي على غرار التصحر، الجفاف، انخفاض منسوب الأمطار، انجراف التربة وزيادة نسبة الملوحة في أراضي بعض الدول، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وتراجع القدرات الاقتصادية لغالبية الدول، كما تبين الخريطة رقم 1 أدناه المحددة للمناطق الجافة وشبه الجافة في القارة الإفريقية.

الخريطة رقم 1: الجافة وشبه الجافة في القارة الإفريقية.

FIGURE 3 : Les terres arides en Afrique³⁰



Source : GIEC, « le changement climatique et les terres émergées, quel impact pour l'Afrique ? », **Rapport spécial**, 2019, p.27.

يتضح من خلال الخريطة أعلاه أن القارة الإفريقية يطغى عليها المناخ الجاف وشبه الجافة، فكما هو مبين فإن بعض المناطق في الدول الواقعة شمال القارة تتميز بمناخ شبه جاف إلى عالي النسبة كلما إتجهنا جنوبا، كما هو بالنسبة للجزائر وتونس وليبيا، في حين أن الدول الواقعة في الشريط الممتد من السودان شرقا إلى موريتانيا والصحراء الغربية غربا، أو ما يعرف بمنطقة الساحل، فهي تتميز بمناخ يتميز بنسبة عالية من الجفاف، أي يطغى عليها المناخ الصحراوي، لتبقى المنطقة الواقعة جنوب الساحل أو إفريقيا ما وراء الصحراء التي تتميز بمناخها الرطب الذي تختلف نسبته من دولة إلى أخرى، من عالية الرطوبة إلى متوسطة، خاصة في الحزام الممتد من جزر القمر وتنزانيا شرقا إلى

السينغال وغينيا الإستوائية غربا، في حين تتميز جنوب القارة بمناخ يتميز في بعض المناطق بالرطوبة وفي بعضها الآخر بالشبه الجاف بالنسبة لكل من زيمبابوي وبوتسوانا وناميبيا وليسوتو وجنوب إفريقيا.

ولإبراز دور العامل البيئي في النزاعات سيتم التطرق إلى أهم العوامل المتسببة في هذا التدهور والآثار الناجمة عنها، والتي تتمثل فيما يلي:

1- تغير المناخ:

أصبح موضوع التغير المناخي الشغل الشاغل والعنصر الأهم في أجندة المجتمع الدولي واهتماماته سيما مع إثبات الدراسات خطورة الأمر وتداعياته على الإنسانية جمعاء وليس على الدول التي تقع في منطقة الخطر فحسب. وكللت اهتمامات المجتمع الدولي بموضوع البيئة والتهديدات الناجمة عنها، بإصدار العديد من الإعلانات وتنصيب عدة أجهزة أوكلت لها مهام إعداد الدراسات واقتراح الآليات القانونية والعملياتية لحماية البيئة والوقاية من أخطارها المتمثلة في الكوارث المدمرة للمجال الحيوي. وكان برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) أول من نادى باتخاذ جملة من الإجراءات القانونية على المستويين الدولي والمحلي لحماية البيئة، وتحقيق الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، وذلك خلال تقريره السنوي عن التنمية البشرية لعام 1994 الذي أشار إلى أن التهديدات البيئية التي تواجه البلدان هي مزيجا من تدهور النظم الإيكولوجية المحلية وتدهور النظام العالمي.¹

إن ما يلاحظ في تقرير برنامج الأمم المتحدة أنه على الرغم من إشارته إلى مفهوم الأمن البيئي، إلا أنه لم يعط تعريفا دقيقا له، بل اكتفى بالإشارة إلى التهديدات البيئية بكل فئة من الدول سواء أكانت المتخلفة أو المتطورة، حيث أشار مثلا إلى أن أزمة المياه أضحت تشكل عاملا للنزاعات الإثنية والسياسية في الدول النامية، نتيجة الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى الضغط الذي تعيشه هذه الدول نتيجة

¹ - UNDEP, Op cit, p.28.

الاستهلاك الواسع وغير العقلاني للثروة النباتية والغابية، بما سرع من وتيرة التصحر وتدهور نوعية التربة في المنطقة. أما الدول المصنعة فقد أشار إلى أنها تعاني أكثر من تلوث الهواء.

وتشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح "الأمن البيئي" قد تم استعماله لأول مرة على مستوى أعلى جهاز للأمم المتحدة وهو مجلس الأمن في أبريل 2007، خلال مناقشات حول التغيرات المناخية، حيث اتفق أغلب الحضور على أن التغيرات المناخية أصبحت لها وبصفة فعلية وجلية انعكاسات كبيرة على السلم والأمن والاستقرار.¹ كما أظهرت جل الدراسات بأن تغير المناخ سيعمل -إن لم تكن هناك سياسات واستراتيجيات محكمة لمواجهة- على تغيير معالم البيئة ونشاط الإنسان. فذوبان الجليد في القطبين بفعل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة أدى إلى ارتفاع منسوب المياه على حساب اليابس. كما أن التصحر وانخفاض منسوب المياه الصالحة للشرب سيهدد الأمن الغذائي للدول من جراء تضرر الأراضي الصالحة للزراعة. وهو ما دفع الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى دق ناقوس الخطر من أجل التصدي لهذه الظاهرة حمايةً للأمن الإنساني. وفي هذا السياق أكدت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في مناظرة بشأن تغير المناخ العالمي في 17 أبريل 2007، باعتبارها رئيسة للمجلس خلال هذه الدورة، أن تغير المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين من خلال آثاره على نزاعات الحدود، والهجرة، ونقص الموارد، والإجهاد الاجتماعي والأزمات الإنسانية.

ويدل كل هذا على اهتمام المجتمع الدولي بموضوع تغير المناخ حيث أصبح من بين أهم المواضيع المطروحة للنقاش في المحافل الدولية، والتي تستلزم تكثيف الجهود والتنسيق الجماعي ما بين الدول لإيجاد حلول لهذه القضية. وهو الأمر الذي دفع بالأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان للتصريح بأن "تغير المناخ هو تهديد للسلام

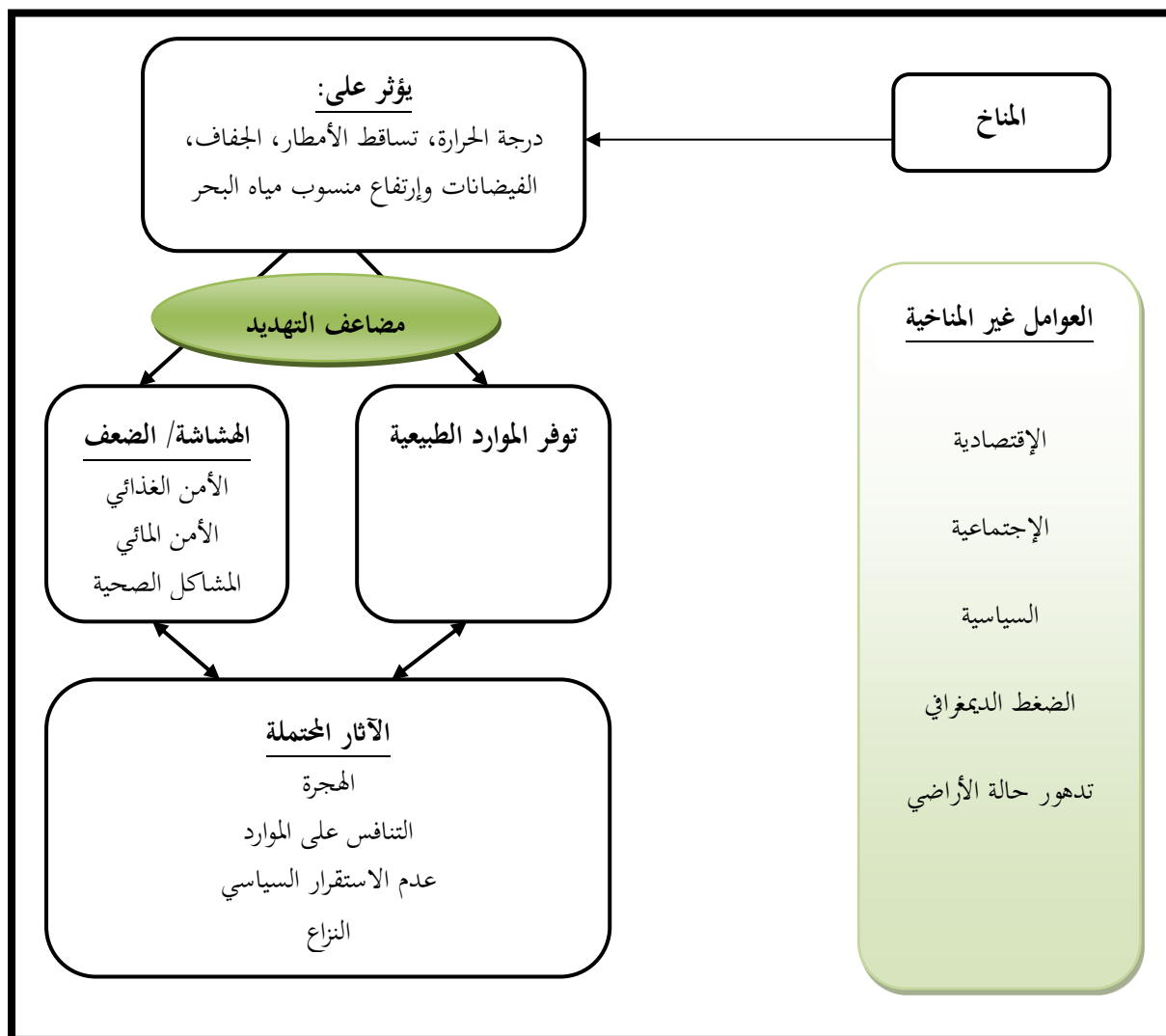
¹ Henri Leval, « La Sécurité environnementale : Combien de divisions ? », *Annuaire Français de Relations Internationales*, Vol. X, 2009, p.3.

والأمن¹ فعلى سبيل المثال قد يؤدي تغير نسب هطول الأمطار إلى زيادة التنافس على الموارد المائية بما ينعكس على حركة التوترات والهجرات المفضية إلى زعزعة الاستقرار، لاسيما في الدول الهشة أو المناطق المضطربة. كما أن ظاهرة الاحتباس الحراري والآثار الكارثية الناجمة عنها قد صعّدت مخاوف المجتمع الدولي على مستقبل البشرية. وبرز خلاف كبير حول المتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، إذ هناك من أرجعه إلى الإنسان ونشاطاته الصناعية وإسرافه في استغلال الوقود الأحفوري، والانبعاثات الغازية من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 ، ومنهم من أعاده إلى عوامل طبيعية بحتة لا دخل للإنسان فيها. وبالتالي تحول موضوع التغير المناخي إلى موضوع ذي طابع سياسي، اقتصادي واجتماعي وحتى أممي يناقش في المحافل الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية.² ويقدم المخطط رقم 1 أدناه لتوضيح آثار التغير المناخي.

¹ أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني دراسة حالة -دول القرن الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014)، ص.ص. 39-40.

² سحر باقي العلي، أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2013، ص. 11.

الشكل رقم 2: آثار تغير المناخ.



Source: United Nations Environment Programme, *Op cit*, 2011, p.14,

يبين المخطط أسفله الانعكاسات المختلفة للتغير المناخي، حيث تبرز مظاهره الأولى من خلال الاضطرابات المتعلقة بارتفاع درجات الحرارة والتي تسرع من وتيرة الجفاف، وزيادة تبخر المياه مما يؤدي إلى شح الموارد المائية وتدهور الأراضي الزراعية، والتي تمثل شريان حياة الإنسان ونشاطاته الزراعية والحيوانية. ومنه قد تعمل كل هذه النتائج على إحداث أزمات غذائية ومائية بالدرجة الأولى (نقص في المياه، تراجع في المخزون من المواد الغذائية، الفيضانات، تراجع في مردودية وإنتاج الأراضي الزراعية...)، وقد تكون لها تداعيات أخرى تؤزم الأوضاع كالتصحّر

والهجرة بحثا عن الموارد، مما يزيد من الضغط على الموارد غير المتجددة، ويؤدي هذان العاملان في أغلب الأحيان إلى الأزمات السياسية والأمنية وكثيرا ما تنتهي بالنزاعات والحروب على الموارد.

2- الأمن الغذائي:

تشكل الزراعة النشاط الرئيسي لأغلب الدول الإفريقية إذ تمثل مصدر عيش لحوالي 70% من السكان، لاسيما ما يعرف بزراعة الكفاف التي تعتمد على الأمطار الموسمية. وتمارس الزراعة في القارة بأحجام وأدوات تختلف من منطقة لأخرى، فهناك ما هي بسيطة لسد الحاجيات الغذائية للأفراد، وهناك ما تستعمل الوسائل المتطورة والتكنولوجية قصد الرفع من مستوى الإنتاجية وتوفير الغذاء لأكبر عدد من السكان. كما تشكل الزراعة أكبر قطاع من حيث التشغيل بحوالي 203 مليون شخص أي ما يعادل 56,6% من اليد العاملة في أغلب الدول الإفريقية لسنة 2002.¹ إلا أن تغير المناخ أصبح يشكل تحديا كبيرا لأغلب الدول الإفريقية بما ساهم في انخفاض المنتج الزراعي بشكل كبير، مما أعاق إمكانية تحقيق مشروع منظمة التغذية والزراعة المعروف بأهداف الألفية للتنمية للقضاء على الفقر، وسوء التغذية، والوصول إلى بيئة سليمة من دون أمراض.

وبذلك تشكل التغيرات المناخية تهديدا كبيرا للأمن الغذائي في عدد كبير من الدول والأفراد الذين يعتمدون على الزراعة المعاشية كمصدر دخل. وهنا تصبح العلاقة بين تغير المناخ والزراعة والموارد الطبيعية معقدة وذات تأثير متبادل. كما أن للنشاط الزراعي تأثير على المناخ والبيئة جراء الاستعمال المفرط للأسمدة والمواد العضوية مما يلوث المياه الجوفية ويقضي على التنوع البيولوجي للبيئة وعلى التوازن البيئي العادي.

¹ Programme des Nations Unies pour l'Environnement PNUD, L'Avenir de l'Environnement en Afrique – Notre Environnement, Notre Richesse, Kenya, 2006, p.p. 7-8.

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاد الأمن الاقتصادي والذي هو الآخر أحد أبعاد الأمن القومي، إذ يمثل أول أمن عمل الإنسان منذ الأزل على تحقيقه، بل كان سببا في تجمع الناس في مجتمعات وسببا كذلك في تنافرها وصراعاتها، وهو الأمر الذي تحدث عنه ابن خلدون عند قوله: "أن العدوان الذي يعتبر الحافز الموقظ للعصبية، يستهدف بالدرجة الأولى شؤون المعاش، ويستشهد في ذلك، على أن سكان البادية منهمكون في تحصيل الضروري من العيش، فاجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفاءة، إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه، للعجز عما وراء ذلك، ولذلك تجدهم يختصمون باستمرار على مواطن الرزق، بل ولا يجدون حرجا في الإعتداء على الأموال والممتلكات، فمن إمتدت عينه إلى متاع أخيه إمتدت يده إلى أخذه، وبالتالي فإن الصراع بين العصبيات ليس مجرد صراع بين الدماء بل هو صراع من أجل البقاء أي من أجل لقمة العيش".¹

كما أشار القرآن الكريم في الكثير من الحالات إلى أهمية الأمن الغذائي، ففي قوله سبحانه وتعالى في سورة قريش، بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ... الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"²، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية الأمن الغذائي والذي تقدم على الأمن من الخوف، كما أشار القرآن الكريم كذلك في سورة سيدنا يوسف عليه السلام إلى إستراتيجية وضع مخزون من المواد الغذائية الأساسية لاسيما القمح لمواجهة الأزمات وتفادي التبذير، واعتماد التوزيع العادل بين أفراد المجتمع لمواجهة الأزمات التي قد تحدث نتيجة لظرف طارئ قد يكون بفعل الطبيعة كالجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية، أو من صنع الإنسان كالحروب والأزمات التي تبرز أهمية الأمن الغذائي الناجم عن الاكتفاء الذاتي والتسيير العقلاني والرشيد للموارد.

¹ - الجابري، مرجع سابق، ص. 174.

² قريش (الآية 4).

فما شهدته الدول أثناء الأزمة الصحية المتعلقة بفيروس كورونا خير دليل على ذلك، فبعض الدول كانت لديها الأموال الكافية لاقتناء المستلزمات الطبية والمواد الغذائية، ولكن لم تجد من يبيع لها نتيجة الخوف من طول الأزمة ونفاذ المخزون الاستراتيجي من المواد الصيدلانية والطبية والغذائية الضرورية. بل أن الأمر دفع بعض الدول الكبرى التي كانت تتغنى بالقيم والمبادئ الديمقراطية والإنسانية إلى القرصنة وقطع الطريق أمام مقتنيات الدول الأخرى من هذه المعدات، ولم تقدم المساعدة للدول التي تقاسمها نفس الانتماء مثل ما حدث مع صربيا أثناء الجائحة، والتي على الرغم من طلبها لمساعدة الدول الأوروبية لم تتلقى أية إغاثة أو مساعدة، حتى تدخلت الصين بتقديم المساعدات، وهو الأمر الذي دفع الرئيس الصربي إلى التصريح بأن الاتحاد المزعوم بين الدول الأوروبية ظهرت حقيقته المبنية على المصلحة والأنانية، وعلى أن دولته ستراجع موقفها من هذا الاتحاد.

أما على مستوى العلاقات الدولية فلم يحظى الأمن الغذائي بالاهتمام الدولي إلا سنة 1974، خلال المؤتمر الدولي للتغذية الذي انعقد على إثر الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة التي شهدها العالم منذ 1971¹. وقد صار الأمن الغذائي يحتل الأولوية بعد انتشار المجاعة في القارة الإفريقية والتي لا تزال تتسبب في موت الآلاف من الأفارقة في إفريقيا ما وراء الصحراء والساحل. كما تعاني أعدادا كبيرة من سوء التغذية، حيث تشير الدراسات إلى أن حوالي 60% من الأفارقة يعانون من مشاكل موسمية ذات علاقة بالأمن الغذائي و25% بصفة دائمة. وفي ظل غياب العدالة في التوزيع يلقي بالأطنان من المواد الغذائية في المحيطات والبحار من قبل الدول التي تسجل فائضا فيها لتبقي على الأسعار مرتفعة والآلاف يموتون جوعا.

اختلفت تعاريف الأمن الغذائي من تلك التي حصرتها في الإنتاج المحلي الذي يجب أن يضمن هذا الأمن، أي ما يعرف بالاكْتفاء الذاتي، إلى تلك التي ترى في الاستيراد أحد الوسائل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، لسد

¹ PNUD, Rapport national sur le développement humain au Sénégal, changement climatique, sécurité alimentaire et développement humain, 2009, P.22.

العجز المسجل في المواد التي ينتجها البلد نتيجة لتخصص البلدان. وبحسب مناخها في إنتاج بعض المواد. ولكن سوف تقتصر الدراسة على تعريف الأمن الغذائي على أنه "تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج واستهلاك كل أو معظم السلع الغذائية الرئيسية، وخاصة التي تشكل الطعام الرئيسي لمعظم السكان كالقمح والأرز والذرة، والتي تعتبر العمود الفقري لمقومات الحياة الإنسانية، وذلك بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة، وعدم اللجوء إلى الاستيراد إلا عند الضرورة القصوى، وعدم رهن طعام السكان لجهات أجنبية مهما كان تعاطفها".¹

يدل هذا التعريف على وجوب توفير المواد الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع بالاعتماد على المؤهلات والإمكانات المحلية، حتى لا تصبح الدولة مرهونة بالخارج ومحل ضغوطات ومساومات في كل مرة، فقد أثبت الواقع بأن العلاقات بين الدول تتغير بحسب المصالح. فالواقع يشهد بأن الدول الكبرى أصبحت تستعمل الغذاء كورقة ضغط بل كسلاح استراتيجي لتحقيق مآربها السياسية وبسط نفوذها على العالم، وتحدد بقطع معوناتهما عن أي نظام لا يتماشى وسياساتها ومخططاتها، حتى أن بعض الدول كانت تتمتع بمقدرات مالية كبيرة ناتجة عن ثرواتها إلا أنه فرض عليها الحصار مما جعلها تعاني من المجاعة والأمراض كما حدث مع العراق سابقا. ولذلك لتكون الدولة في منأى عن الضغوطات والإملاءات الخارجية ينبغي عليها أن تكون لها إستراتيجية أمنية غذائية محكمة قائمة على تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا.

وبالتالي يكون الأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية لكل أفراد المجتمع، ويرتبط ذلك بمدى وفرة هذه المواد بالنسبة للدولة التي يتواجدون فيها، وبعادلة التوزيع والقدرة الشرائية لمواطنيها. كما تلعب نوعية الغذاء هي الأخرى دورا في تحقيق الأمن الغذائي الصحي، كون أن توفر مصدر واحد من التغذية يؤدي إلى مشاكل صحية للأفراد مما ينعكس على أمنهم الصحي.

¹ الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص.7.

في الواقع كثيرا ما تؤدي الأسباب البيئية الناجمة عن المناخ إلى غياب الأمن الغذائي في بلد معين أو منطقة معينة نتيجة القضاء على الأنشطة الزراعية التي تؤمن الغذاء الكافي لقاطنيها، وهو ما يدفعهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى هربا من الجوع وبخنا عن أراضيهم أخرى تمكنهم من تحقيق أمنهم الغذائي أو تغيير نشاطهم. وهذا ما يؤدي في الغالب إلى مواجهات عنيفة بين النازحين أو المهاجرين والسكان الأصليين الذي يرون أن الوافدين الجدد سوف ينافسونهم على ثروتهم ومواردهم بما يهدد أمنهم وأمن الأجيال المقبلة.

وبشأن العوامل التي تتحكم في الأمن الغذائي فهي كثيرة، فإلى جانب النمو الديموغرافي السريع الذي يتجاوز النمو الاقتصادي خاصة الإنتاج الزراعي الذي يؤمن الغذاء الكافي للسكان، تلعب الخيارات التنموية للبلد دورا أساسيا في هذا المجال، لاسيما في البلدان الريفية التي تعطي أهمية للقطاعات الصناعية الاستخراجية من خلال استخراج الثروات الباطنية وتصديرها على حساب القطاع الزراعي، باعتبار أن عوائد الثروات تمكنها من استيراد ما تحتاجه من مواد غذائية لسكانها، وهو ما يجعلها رهينة التبعية وتحت رحمة تقلبات الأسعار ومدى رضى الدول المصدرة لهذه المواد عليها.

كما يلعب العامل الطبيعي دورا كبيرا في إعاقة تحقيق الأمن الغذائي للدول الإفريقية، خاصة في حالة ارتفاع نسبة الممتهين للزراعة في الأوساط المجتمعية لتأمين لقمة العيش. وهنا تعمل البيئة وتحت تأثير التغيرات المناخية على التحكم في معدل الإنتاج الزراعي والفلاحي، وكثيرا ما تؤدي إلى عجز عن إشباع حاجيات السكان الداخلية وذلك بفعل:¹

■ تراجع نسب الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة التصحر وارتفاع درجات الحرارة بسبب الاحتباس الحراري.

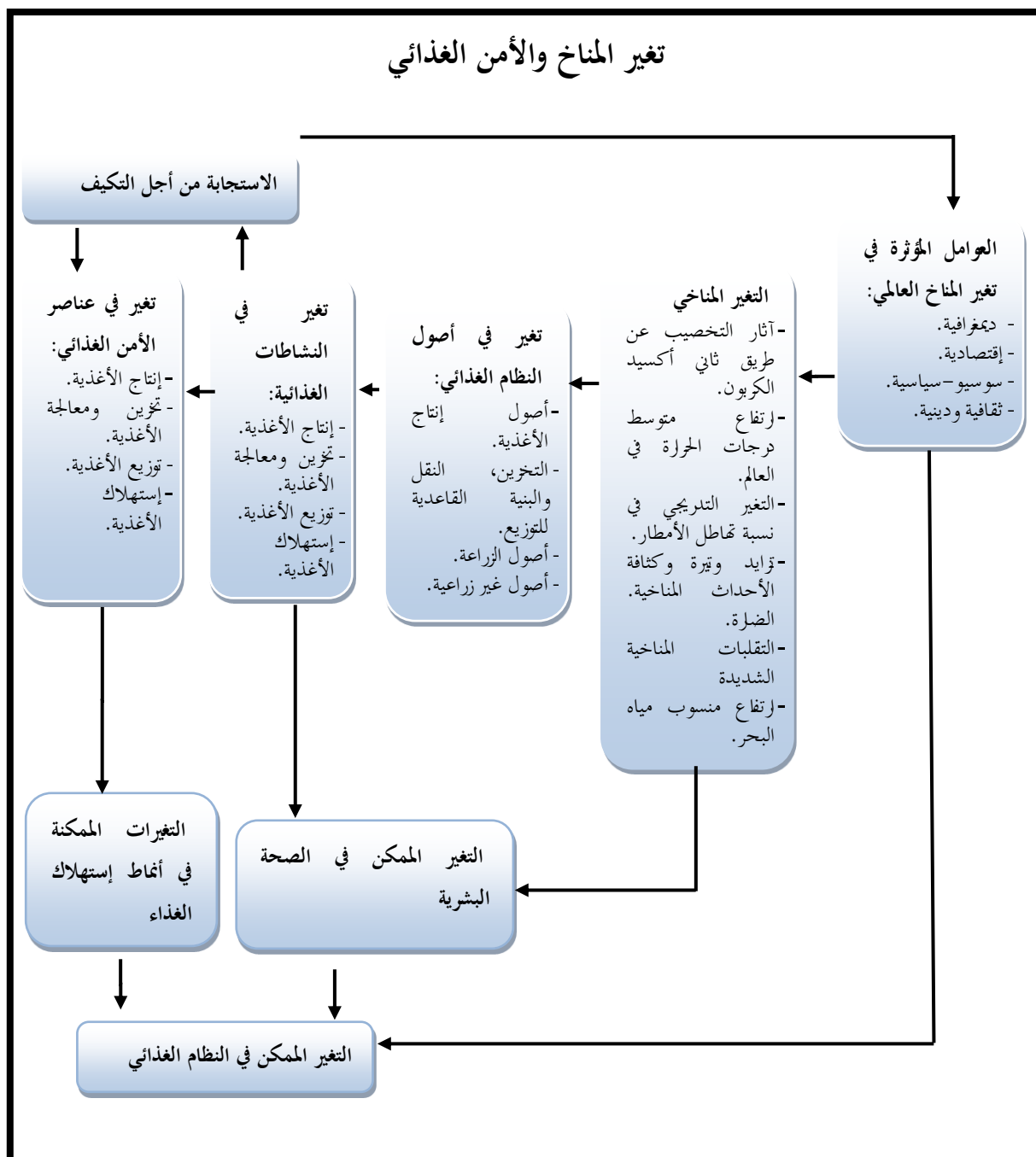
¹ إبراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة دمشق، المجلد 27، ع.3+4، 2011، ص.ص. 556-563.

- تذبذب منسوب المياه الصالحة للشرب ولسقي الأراضي الزراعية، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتزايد نسبة تبخر المياه، مما خلف جفاف بعض البحيرات والأودية وتراجع منسوب مياه الأنهار؛
- تراجع هطول الأمطار وهو ما ينعكس سلبيًا على نوعية الانتاج الزراعي؛
- تراجع مخزون احتياطي الدول من المياه الجوفية؛ بسبب التوجه نحو السقي الاصطناعي الذي زاد من حدة الضغط على المياه لسقي الأراضي الزراعية؛
- تأثر الثروة الحيوانية بنقص الأراضي الصالحة للزراعة والمياه علما أن هذه الثروة تعتبر جزءًا من الأمن الغذائي لما توفره من لحوم وألبان، لاسيما عندما يقوم مربو المواشي ببيع قطعانهم لصعوبة تحمل مشقة الترحال بحثًا عن الماء والكلأ.

كما ينبغي الإشارة إلى دور النزاعات والصراعات الداخلية في الكثير من الدول الإفريقية وما لها من مخلفات على البيئة نتيجة الاستعمال المكثف للأسلحة في بعض المناطق، مما يسبب تدهور الأراضي الصالحة للزراعة، كما تساهم النزاعات والحروب في موجات الهجرة الداخلية والخارجية هربًا من الموت وكل الظواهر والتجاوزات التي ترافق الحروب مما يسبب ضغطًا على الموارد ويزيد من تراجع الأمن الغذائي؟

وإجمالًا ينبغي القول أن الأمن الغذائي يمثل مسألة حيوية إستراتيجية لكل الدول التي تسعى لتحقيق أمنها القومي، ودرء التهديدات الخارجية التي تمس بسيادتها وأمن مواطنيها، لأن مسألة الغذاء مسألة في غاية الحساسية والتي يمكن أن تستعمل كورقة ضغط خارجي تؤدي إلى عواقب وخيمة على الدولة. فعدم توفير الحاجيات الضرورية من الغذاء للمواطنين يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات وانتشار الأوبئة والأمراض وموجات الهجرة الكبيرة التي تمهد للعصف بالدولة، وتسهل من إمكانية اختراقها خارجيًا، عن طريق المنظمات الإنسانية والتي ظاهرها إنساني وباطنها التمهيد لاحتلال الدول التي تعاني من الأزمات من الدول المدعومة لهذه المنظمات قصد نهب ثروات الدول المهشة.

الشكل رقم 3: تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي.



Source : Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes (CEPALC), **changement climatique et développement en Amérique Latine et dans les Caraïbes**, Synthèse 2009, mai 2011, p.49. sur : <http://repositorio.cepal.org>

يتضح من خلال الشكل رقم 3 أعلاه بأن تغير المناخ قد يكون ذا أثر كبير على الأمن الغذائي للدولة التي تعرفه، لدرجة تأثيره على نمط الاستهلاك الغذائي وما له من تأثير على صحة الفرد المستهلك، كما أنه يمكن أن يساهم في تغيير النمط الغذائي السائد في الدولة تماشياً مع التغييرات الجديدة التي يحدثها تغير المناخ على المنتوجات الغذائية للفرد، التي تفرض عليه التوجه نحو منتوجات زراعية أو حيوانية أخرى تتكيف مع المعطيات المناخية الجديدة.

ومن أجل المحافظة على الأمن الغذائي للدول، وتمكين المزارعين في الدول التي تعاني تدهوراً مناخياً يؤثر على إنتاجها الزراعي ويساهم في هجرة المزارعين وتغييرهم لنشاطهم، تقترح منظمة الزراعة والتغذية استراتيجية تهدف إلى تمكين هذه الدول من التأقلم مع التغيرات المناخية وتحقيق أمنها الغذائي وذلك من خلال:¹

- تحقيق نمو مستدام في الإنتاج الغذائي: الإنتاج من المواد الزراعية والغذائية ينبغي أن يتماشى والزيادة في الكثافة السكانية للبلد؛

- تعزيز آليات مقاومة التغير المناخي والتأقلم معه: تغير المناخ يستدعي تبني استراتيجيات تهدف إلى مواءمة الأنشطة الزراعية للبلد مع التغيرات البيئية التي يشهدها، أي المواءمة بين مصادر عيش الأفراد والنظام البيئي والمناخي للبلد.

- التخفيف والقضاء على الممارسات الزراعية التي تساهم في تغير المناخ، كالبيوت البلاستيكية ودورها في الانبعاثات الغازية، كونها تعتبر أحد أهم أسباب تغير المناخ والتدهور البيئي الذي تشهده البشرية.

هذا من جهة، كما قدمت العديد من الدول الإفريقية عدة استراتيجيات للتأقلم ومواءمة الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات مع الظروف المناخية والبيئية الجديدة التي أصبحت تعيشها هذه الدول، وذلك بدافع المساهمة في استقرار السكان ومحاربة ظاهرة الهجرة لدواعي بيئية وما لها من تأثيرات على مختلف الأصعدة، وتحقيق أمنها الغذائي أو على

¹ Peter Holmgren, « Agriculture and Climate Change- Overview », FAO, Rome 2012, p.16.on FAO, **Building Resilience for Adapting to Climate Change in the agriculture sector**, Proceedings of joint FAO/OECD workshop, April 2012.

الأقل العمل على تخفيف حدة نقص الغذاء، ومن بينها الاستراتيجية التي وضعتها دولة الكاميرون في تناول مختلف الفواعل المحلية لمواجهة مخلفات تغير المناخ على نشاط الزراعة وتربية الحيوانات وهي قائمة على¹:

- محاربة ظاهرة قطع الأشجار وحرقتها من قبل تجار الفحم؛
- إستعمال البذور ذات النوعية الجيدة وتفاذي الممارسات التي من شأنها تلويث المحيط والمساهمة في تغير المناخ والتدهور البيئي، كتفاذي استعمال الأسمدة والمبيدات؛
- اللجوء إلى تقنية الزراعة الدورية التي تساعد على استعادة الأرض لتوازنها مع التركيز على المنتوجات التي تتلاءم والمناخ السائد للاستغلال الأمثل للأراضي والمساهمة في الإنتاج المحلي؛
- اللجوء إلى تقنية الري الاصطناعي القائم على الاستغلال العقلاني للثروة المائية التي تعرف تناقصا، مع توظيف التكنولوجيا من أجل الاستفادة من المياه الجوفية المتواجدة في أعماق الأرض وتشبيد السدود للاحتفاظ بمياه الأمطار الموسمية؛
- حفر الآبار وتشبيد أماكن تخزين المياه لفائدة مربي الحيوانات وتشجيعهم على تخزين التغذية الكافية لقطعاتهم، وذلك لتفاذي تنقلهم بحثا عن الماء والكلأ أو حتى تغيير نشاطهم لصعوبة الظروف.

3- الأمن المائي:

تأتي أهمية الماء في حياة الإنسان وكل الكائنات الحية كأول مقوم للحياة، وهو ما يؤكد قوله تعالى في الآية الثلاثين من سورة الأنبياء "... وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"²، بل حتى خلق الإنسان نفسه هو من ماء وهو ما دل عليه قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة السجدة "ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين"³، كما

¹ D.K. François, M. A. Malloum et autres, « Stratégies de résilience du secteur agro-pastoral au changement climatique dans le septentrion du Cameroun », **AGRIDAPE**, Vol.33, n°.2, juin 2017, p.10.

² الأنبياء (الآية 30).

³ السجدة (الآية 8).

أن الملاحظ في الكشوفات التي يسعى الإنسان إلى القيام بها في الفضاء تقاس بما إذا كان الكوكب يتوفر على الماء أو لا، بل أن أغلب الحضارات قامت على ضفاف الأنهار وفي المناطق الغنية بالمياه.

كما يعتبر الأمن المائي أحد أهم المواضيع التي تحظى بالاهتمام الدولي والتي أخذت نصيبا كبيرا من الدراسات، التي أثبتت أن المياه مصدر للنزاعات والصراعات الداخلية وبين الدول بدون منازع، بل أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الحروب المستقبلية ستكون حروب مياه بامتياز. كما أن الحديث عن الأمن المائي والذي هو أحد أهم أبعاد الأمن القومي في شقه المتعلق بالأمن الاقتصادي* يعرف العديد من المستويات منها ما هو مرتبط بمشكل توزيع المياه، ومنها ما له علاقة بالاستغلال غير العقلاني لها، وتلوث المخزون الاحتياطي نتيجة الاستعمال الصناعي لها وما يخلفه من فضلات سائلة ملوثة تتسرب في التربة فتلوث المياه الباطنية والسطحية منها. كما يظهر مشكل المياه في شقه المتعلق بتغير المناخ وما يصاحبه من جفاف وتبخر كبير للمياه نتيجة للارتفاع الكبير في درجات الحرارة.

ففي القارة الإفريقية التي تعرف ارتفاعا كبيرا في الكثافة السكانية مقارنة بمواردها المائية - كما يبينه الجدول أدناه- فإن ثلثي سكان الأرياف وثلث سكان المدن يعانون من صعوبات في الحصول على المياه الصالحة للشرب، حيث ساهم تغير المناخ والارتفاع الكبير في درجات الحرارة في زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة في أغلب الدول الإفريقية. فبالإضافة إلى الشح نتيجة تراجع تساقط الأمطار والتبخر الكبير الذي تشهده البحيرات والأنهار بسبب درجات الحرارة المرتفعة، عملت الصناعات التحويلية وغيرها من النشاطات الصناعية التي تستعمل كميات كبيرة من المياه الجوفية في أنشطتها على تلويث المياه الباطنية نتيجة تسرب البقايا الصناعية إلى أعماق الأرض، مما ساهم في

* يعرف الأمن الاقتصادي على أنه الوصول إلى تحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي ومن التنمية الاقتصادية، بما يمكن الدولة من تحقيق اكتفائها الذاتي وبناء علاقات مع غيرها قائمة على أساس التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المربحة للطرفين، لا على أساس التبعية والاملاءات، أي بما يجعلها سيدة في قراراتها الخارجية.

انتشار الأمراض الناجمة عن استهلاك المياه غير الصالحة للشرب، والمحاصيل الزراعية المسقية بالمياه المستعملة من دون تطهيرها.¹

وما زاد من تأزم الأوضاع في القارة الإفريقية، هو أن استغلال المياه الجوفية ومياه الأمطار يتطلب استثمارات ضخمة لإقامة التجهيزات والمشروعات اللازمة لهذا الاستغلال، كما أن مشروعات تحلية المياه بالنسبة للدول المطلة على البحار والمحيطات تحتاج بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة، تكنولوجيا متقدمة.² والمعروف عن أغلب الدول الإفريقية التي تعاني من أزمة المياه تميزها بالفقر وتراجع في الاقتصاديات والموارد نتيجة للفساد وسوء التسيير، وعدم التحكم في التكنولوجيا، بل أنها في الغالب تعتمد في على الإعانات الدولية.

ولذلك تبقى أغلب الدول الإفريقية تحت المستوى المطلوب من الاحتياجات المائية والتي تتناسب عكسيا حسب أغلب التحاليل مع عدد السكان، وقد قدم العالم السويدي "فوكنمارك" كمية 1000 متر مكعب للفرد سنويا كمرجعية للاستقرار المائي، ولتفادي حدوث ضغط في هذا المجال، كما حدد معدل 500 متر مكعب للفرد سنويا كحد مناسب للمناطق شبه القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط.³

الواقع أن عدم تمكن أي دولة من تحقيق أمنها المائي بتوفير كمية المياه اللازمة للشرب اليومي لسكانها، وعدم إيجاد حلول قصد توفير المياه اللازمة للزراعة والصناعات التحويلية والاستعمال المنزلي، واستعمال التكنولوجيا التي تمكنها من إعادة تطهير المياه المستعملة والناجثة عن المصانع بما يمكن من إعادة استغلالها ومنع تسربها لأعماق الأرض وتلويث المياه الجوفية، يترتب عنه مجموعة من النتائج أهمها:

¹ Moshe Terdiman, « Sécurité environnementale, changements climatiques et conflits : le cas du Darfour », 2007, p.143, sur <http://www.cairn.info/revue-outrre-terre1-2007-3-page-141.htm>.

² سامر مخير، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة (الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 1996)، ص.8.

³ - مخير، - حجازي، مرجع نفسه، ص.ص.38-39.

- استهلاك سكانها لمياه أقل جودة أو ملوثة نتيجة اللجوء إلى البرك والمجمعات المائية السطحية المكشوفة وهو ما يشكل خطرا صحيا ومصدرا لانتقال الأوبئة والأمراض؛
- نقص وشح الموارد المائية اللازمة لسقي الأراضي في المناطق التي تمتهن الزراعة كمصدر للعيش يدفعها إلى تغيير نشاطها، وهو ما ينعكس على الأمن الغذائي للدولة بتراجع منتوجاتها من الموارد الغذائية المحلية وزيادة الطلب الداخلي الذي لا يمكن سده إلا من خلال الاستيراد، وهو ما يزيد من معاناة هذه الدول لاسيما التي تعاني من الفقر وضعف في ميزانياتها؛
- نقص وشح الموارد المائية في منطقة ما يدفع سكانها بالهجرة إلى مناطق أخرى بحثا عن المياه، والتي قد تكون هجرة داخلية أو خارجية عندما تكون المناطق المتضررة تقع على الحدود، وهو ما يشكل مصدرا للنزاعات خصوصا الإثنية منها نتيجة التصادم بين فئة تدافع عن مواردها وترى في الفئة الأخرى بمثابة تهديد لها، وفئة يدفعها الجوع والعطش والكأ لمصدر رزقها.

وتمثل بحيرة تشاد خير مثال على ذلك حيث كانت هذه البحيرة في الماضي تلبي حاجيات كل من النيجر، نيجيريا، الكاميرون وتشاد إلا أن تراجع منسوب المياه في هذه البحيرة وانحسار مساحتها نتيجة للجفاف الذي عرفته المنطقة منذ سنة 1962 وخاصة في سنة 1985، مما دفع بالعديد من سكان هذه الدول إلى التنقل إلى تشاد من أجل تأمين استهلاكها من المياه والاستمرار في ممارسة نشاطاتها الزراعية وتربية الحيوانات التي تعتمد على المياه بكثرة، بل أن حتى تشاد وباعتباره بلد المنبع لهذه البحيرة أصبح يعرف هجرة داخلية من الشمال نحو الجنوب باعتباره غني بالموارد المائية.¹

¹ World Wide Fund for nature (WWF), « Soutenabilité, Stabilité, Sécurité », France, **Rapport**, 2017, p.22.

وبالتالي ينبغي على الدول التي تعاني من أزمة مياه أو مهددة بها، أن تتبنى سياسات موجهة للاستثمار نحو قطاع المياه ببناء السدود في المناطق التي تعرف تساقطاً للأمطار للاستفادة منها ولتفادي تسربها، إضافة إلى العمل على تبني برامج توعية تهدف إلى ترشيد وعقلنة استهلاك مواطنيها لهذه المادة الحيوية وتفادي التبذير والاستهلاك غير العقلاني سواء المنزلي وحتى الصناعي منه، فالأمن المائي يعتبر أهم عامل يتحكم في كل من الأمن الغذائي والصحي للدولة ومواطنيها.

جدول 3: الزيادة السكانية والإجهاد المائي في القارة الإفريقية.

المؤشر	إفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2010	التغير من	التغير من
	2050 - 2010	2050 - 2010
السكان 0,86 مليار فرد	+ 109 %	0,38 مليار فرد + 61 %
سكان المناطق الجافة 371 مليون فرد	+ 100 %	373 مليون فرد + 60 %
الإجهاد المائي 234 مليون فرد (من الأسفل إلى الأعلى) معرض	+ 109 %	262 مليون فرد + 67 % معرض

Source :GIEC, Op cit, p.10.

يشير الجدول أعلاه إلى نسب عالية من الإجهاد المائي أو الضغط على المياه بسبب الاستهلاك الكبير نتيجة الزيادة السكانية في كل من إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فالمؤشرات توحي بأن الفترة الممتدة بين سنوات 2010 و 2050 ستعرف ارتفاعا كبيرا في استهلاك المياه في المناطق محل الدراسة بنسب تصل لدرجة 109 % في إفريقيا جنوب الصحراء، و 67 % في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهو ما يبين أن هذه المناطق ستعرف أزمة مياه كبيرة في ظل المؤشرات الحالية إن لم تتبع الدول استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيات الحديثة التي تمكنها من استغلال مياه البحر بالنسبة للدول المطلة على البحار والمحيطات، والتحكم في مياه الأمطار التي أصبحت تعرف بالندرة والتذبذب وذلك ببناء سدود لتخزين المياه وعقلنة استغلالها.

4- الأمن الصحي:

تتجلى انعكاسات التدهور البيئي في الدول التي تشهده كذلك على أمنها الصحي، وذلك نتيجة لسوء التغذية أو الاعتماد على نظام غذائي غير متوازن بسبب عدم مقدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي، إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض الناجمة عن استعمال المياه غير الصالحة للشرب، بالاعتماد على البحيرات التي تتجمع فيها مياه الأمطار، وتبقى عرضة لتقلبات المناخ والحشرات والحيوانات، أو نتيجة لغياب أدنى شروط النظافة في التجمعات السكانية التي تشهدها الدول التي تعرف موجات هجرة كبيرة إلى المناطق المحاذية للمدن، من خلال تشييدهم لتجمعات عشوائية غالبا ما تكون بنايات فوضوية لا تتوفر على المياه ولا على قنوات الصرف الصحي، وبالتالي انتشار الأمراض عبر النواقل وانتشار الآفات الاجتماعية خاصة استهلاك المخدرات.

ويؤثر تغير المناخ على الأمن الصحي للإنسان له من خلال آثار مباشرة ناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى تغيرات كبيرة في التوازن البيئي، وارتفاع منسوب مياه البحار والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تهدد صحة الإنسان مباشرة بالموت أو الأمراض الناجمة عنها، وآثار غير مباشرة على الأمن الصحي والتي يمكن جملها في كل من: تهديد الأمن الغذائي أو التغير في نمط القيمة الغذائية للمواد، أو نقص أو شح المياه الصالحة للشرب وتلوث مصادرها، تدهور الهواء نتيجة للتلوث الناجم عن الانبعاث الكبير للغازات، وأخيرا انتشار الأوبئة والأمراض المعدية والمنتشرة عبر النواقل (**Les maladies à transmission vectorielle**) خاصة الحشرات كالملازيا، الكوليرا... إلخ.¹

إن الطريقة المنتهجة في أغلب المناطق المتضررة من تغير المناخ والتدهور البيئي، غالبا ما تكون عن طريق الهجرة بالتنقل إلى المناطق الأخرى الداخلية منها داخل إقليم نفس الدولة وهو ما يعرف كذلك بالنزوح، أو تكون هجرة

¹ Jean-Pierre Besancenot, « changement climatique et santé », **Environnement, Risque et Santé**, Vol.14, n° 5, septembre-octobre 2015, p.p.3-14.

خارجية إلى الدول المجاورة أو إلى دول أخرى بعيدة، وذلك بحثا عن الغذاء والماء. كما أن هذه الهجرة قد تكون جماعية مع المحافظة على نفس الأنشطة خاصة الرعي والزراعة وذلك من خلال التنقل إلى مناطق تكون أراضيها صالحة للرعي وتتوفر على المياه، أو هجرة فردية قصد البحث عن العمل من خلال التوجه نحو المدن الصناعية. وفي الواقع كثيرا ما تصاحب هذه الهجرة نزاعات داخلية لا سيما في الدول التي تعرف التنوع الإثني، وفي ظل غياب سياسات وطنية محكمة، لمرافقة هذه الفئات المتضررة، بإيجاد ميكانيزمات تنظم تنقلهم، أو تقديم المساعدات للاستثمار في هذه المناطق بما يساهم لتحفيزها على البقاء في إقليمها والتأقلم مع التغيرات.

يصاحب هجرة السكان بحثا عن الموارد غالبا انتشار البنائات الهشة والبيوت القصدية في المدن التي تعرف نشاطا صناعيا أو تجاريا، بفعل استقرار النازحين أو المهاجرين بمحاذاتها بحثا عن العيش، حيث يتم في الغالب الاستعانة بهم كيد عاملة رخيصة وغير مؤمنة أو في ممارسة الأعمال غير المشروعة والجريمة المنظمة. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الجريمة وانتشار الأوبئة والأمراض في هذه المناطق، نتيجة غياب شروط النظافة وانتشار الأوساخ والفضلات والمياه المستعملة في ظل غياب قنوات الصرف الصحي، مما يشكل مناخا ملائما لظهور الأوبئة والأمراض المعدية والتي تنتقل عن طريق الإنسان أو حتى الحيوانات والحشرات.

وقصد مواجهة الآثار البيئية الناجمة عن تغير المناخ وانعكاساتها على الأمن الصحي دقت منظمة الصحة العالمية وفي أكثر من مناسبة ناقوس الخطر لإبراز أهمية هذا العامل وضرورة المواجهة الجماعية في إطار مسؤولية كامل المجتمع الدولي وليس فقط بالنسبة للدول التي تعاني من هذه الظاهرة. فبمناسبة اليوم العالمي للصحة لعام 2008 والذي حمل شعار "حماية الصحة من تغير المناخ" صرحت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية على أنه "لم يعد من الجائز اعتبار تغير المناخ مجرد قضية بيئية أو تنموية. والأهم من هذا هو أنه يعرض للخطر صون وتحسين صحة الإنسان

وعافيته. وعليه، فإن تقديرًا أكبر للأبعاد ذات الصلة بصحة الإنسان في تغير المناخ هو أمر ضروري سواء بالنسبة

إلى وضع سياسة تنموية فعالة أو لاستنهاض الناس وحثهم على المشاركة".¹

إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ويؤكد بأن ما تقرره هذه المنظمة يبقى مجرد شعارات رنانة حبيسة المحافل الدولية،

وعلى أن تبقى الدول الفقيرة المتضرر الأكبر من انعكاسات التلوث البيئي، على الرغم من عدم تسببها بنسبة كبيرة

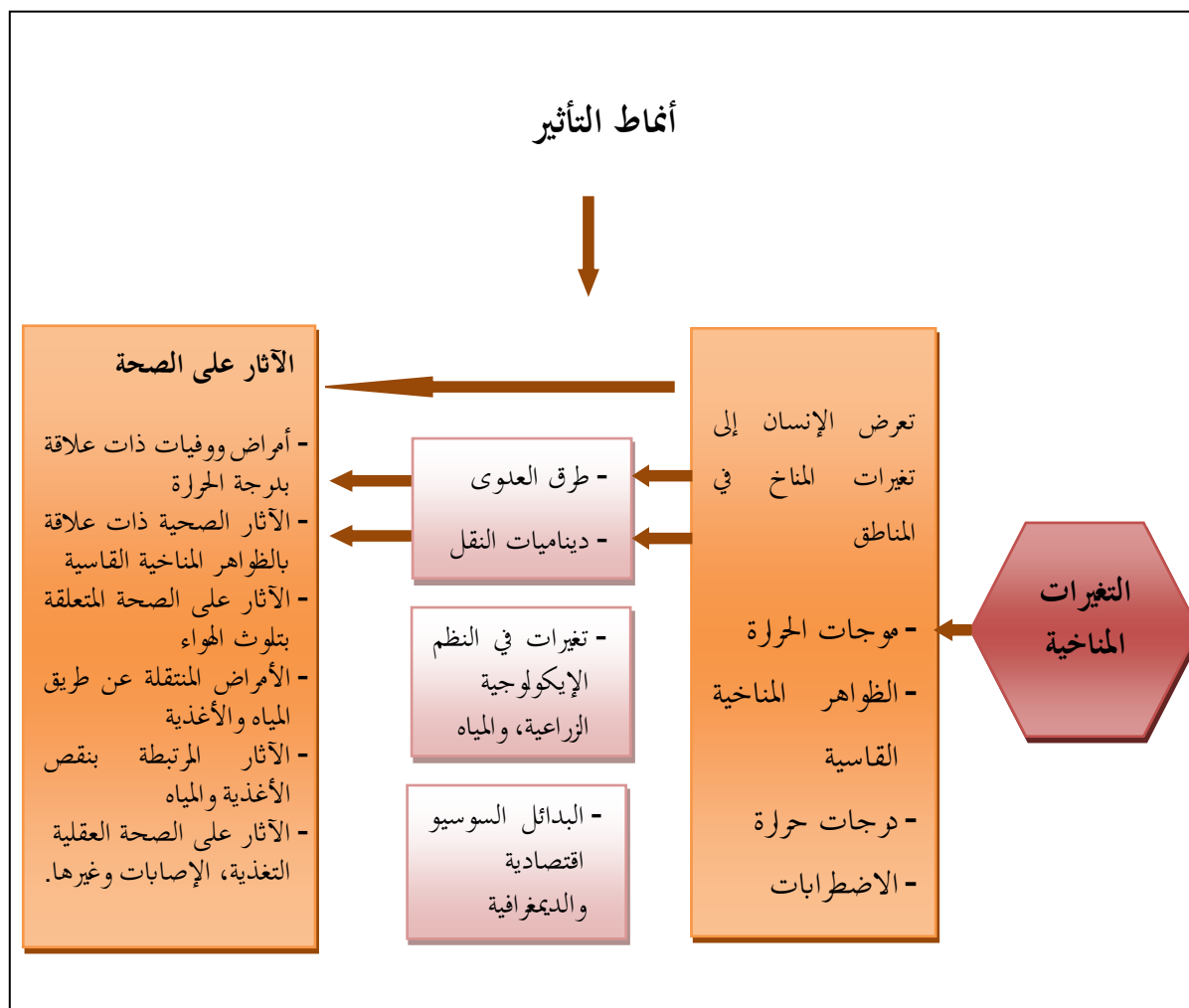
في التلوث البيئي مقارنة بالدول الكبرى الصناعية، ومن دون أية إعانات لهذه الدول مما جعلها تعاني وحدها في

صمت، جراء هذه التداعيات التي قضت على مصادر عيش أفرادها وأصبحت تهدد اقتصادياتها وأمنها الغذائي

والمائي والصحي.

¹ منظمة الصحة العالمية، حماية الصحة من تغير المناخ، سنة 2008، ص.4.

الشكل رقم 4: التأثيرات السلبية لتغير المناخ على صحة الإنسان.



Source : Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes (CEPALC), Op cit, p.62.

يشير الشكل رقم 4 أعلاه إلى أثر وانعكاسات التدهور البيئي على صحة الإنسان، فالمناطق التي تعرف تغيرات مناخية قاسية كارتفاع درجات الحرارة، والتقلبات الجوية الحادة تشهد انتشار الأمراض نتيجة تغير النمط الغذائي ونوعية مياه الشرب فيها، مما يؤدي إلى تغير نظامها الإيكولوجي والزراعي وباقي النشاطات الاقتصادية فيها تماشياً مع الأوضاع الجديدة. وعادة ما ترافق تلك الأوضاع ظهور آفات وظواهر اجتماعية على غرار الهجرة نحو المناطق الأخرى بحثاً عن البدائل على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع، مما يؤدي بالضرورة إلى

تفشي الأمراض خاصة تلك التي تنتقل عن طريق الحشرات والنواقل، نتيجة سوء التغذية واستعمال المياه غير الصالحة للشرب، وغياب أدنى شروط النظافة.

المطلب الثاني: دور الهجرة الجماعية لدواعي بيئية في نشوب النزاعات الإثنية:

إن الهجرة الجماعية لدواعي بيئية تعتبر من قبيل الظواهر التي عرفت الإنسانية منذ القدم، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم في سورة سيدنا يوسف عند حديثه عن هجرة عائلة نبي الله يوسف عليه السلام إلى مصر طلباً للعيش وهروباً من الجفاف وسنوات القحط التي عانت منها الأمصار والقرى المجاورة لمصر آنذاك. فحتى يومنا هذا لا تزال البشرية تعرف العديد من الهجرات الجماعية هروباً من قسوة الظروف الطبيعية بمختلف أنواعها، سواء أكانت هجرة داخلية في نفس الدولة من منطقة لأخرى بحثاً عن الظروف الملائمة للعيش الكريم من خلال ما يعرف بالنزوح، أو من خلال هجرة جماعة معينة أو إثنية إلى الدول المجاورة أو غيرها هروباً مما تعيشه من قسوة.

فعلى الرغم من قدم ظاهرة الهجرة لدواعي بيئية إلا أنها لم تحظى بالاهتمام و الدراسة إلا في الآونة الأخيرة، بعد أن قامت منظمات دولية وإقليمية بدق ناقوس الخطر حول البيئة وطبيعة التهديدات التي يمكن أن تلحقها بالإنسانية، وعلى أن هذه الأخيرة أصبحت تضاهي بل قد تتجاوز التهديدات الكلاسيكية التي كانت تحظى باهتمام المجتمع الدولي، وفي سبيل ذلك عقدت العديد من القمم والمؤتمرات الدولية* بهدف إبراز أهمية التهديدات البيئية، خصوصاً

* - مؤتمر ستوكهولم 1972 عقد بالسويد ما بين 15 و16 جويلية الذي يشكل أول خطوة تحدف إلى وضع سياسة عالمية لبيئة الإنسان، آخذة بعين الاعتبار المشكلات البيئية.

- مؤتمر نيروبي 1982 عقد ما بين 10 و18 ماي، وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية وكذا الارتفاع المحسوس لسكان العالم، لا سيما دول العالم الثالث، ودعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، باعتبارها عوامل تساهم في التوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي.

- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية: عقد بين 3 و14 جوان 1992 بـ "ريو ديجانيرو" بالبرازيل وتم الدعوة فيه لحماية البيئة من التلوث وذلك بتوحيد الرؤية بين الدول الغنية والفقيرة لمحاربة كل العوامل التي تساهم في تدهور البيئة من تلوث واستغلال مفرط للموارد، وقد نتج عن المؤتمر التوقيع على اتفاقيتين الاتفاقيتين الإطار بشأن تغير المناخ، واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي.

مع ما أصبح يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري كمسبب للعديد من الكوارث الطبيعية المهددة لأمن وسلامة الإنسان والمجتمع الدولي، وباعتبار مخلفاته وآثاره من فيضانات، تصحر وجفاف وغيرها تتجاوز إقليم الدولة الواحدة، بحيث ما يحدث في دولة معينة يهدد الدول المجاورة لها والمجتمع الدولي ككل، وهذا ما يستدعي إدارة جماعية قصد التخفيف من حدة آثارها.

كما اتضح بأن للهجرة انعكاسات اقتصادية على كل من الدول المهاجر منها والدول المستقبلة للمهاجرين، وهو ما زاد من حدة الخطر وأصبح اهتمام المنظمات الدولية وحتى المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والتي أضحت هي الأخرى تهتم بهذا الموضوع، بل حتى أنه تم تخصيص برامج للحد من ظاهرة الهجرة، حيث أشار البنك الدولي في تقرير له على أن التغير المناخي سيساهم في الرفع من معدل الهجرات الداخلية في دول ما وراء الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، مقدرا عدد المهاجرين ما بين 91 إلى 143 مليون مهاجر كأسوأ سيناريو من 31 إلى 71 مليون مهاجر كسيناريو تفاؤلي على أن يكون أكبر معدل في القارة الإفريقية.¹

كما عرفت الدول الإفريقية ولا تزال تعرف هجرات جماعية لدواعي بيئية بل حتى أنها اشتهرت بها، وهذا راجع لطبيعة المناخ المتسم بالحرارة الشديدة وطبيعة أراضيها القاحلة والصحراوية، إضافة إلى القبلية التي لا تزال قائمة في أغلب الدول الإفريقية، حيث كثيرا ما تؤدي ظاهرة الهجرة الجماعية لإثنيات معينة إلى مناطق إثنيات أخرى إلى الصدام والمواجهة والذي يصل في بعض الأحيان إلى درجة نزاعات اثنية استعصى على الدول والمجتمع الدولي إيجاد

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: عقد في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002، والذي يعتبر امتداد لمؤتمر ريوديجانيرو 1992، حيث دعا الحضور فيه إلى ضرورة تحسين معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني الكبير من خلال الدعوة إلى إعادة النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك قصد تحقيق نمو اقتصادي سليم بيئيا.

¹ Marion Borderon and others, « Migration influenced by environmental change in Africa, A systematic review of empirical evidence », **Demographic Research**, Vol.41, December 2019, p.493

حل لها. والواقع أن النزاعات ذات الطابع الإثني لها وجهين، فقد تكون بسبب الموارد ومقومات الحياة، أو ضد السلطة القائمة والنظام بسبب التهميش الذي تعاني منه وغياب العدالة في توزيع الموارد.

كما أن هذه الهجرة الجماعية قد تكون موسمية تستعمل كآلية للتأقلم والتعايش مع التغيرات البيئية التي تعرفها المناطق التي تعيشها جماعة معينة، فتنتقل في الأوقات التي تعرف الجفاف نحو الشمال بحثا عن نشاطات أخرى تمكنها من كسب عيشها وتطوير مهاراتها وتحويل بعض الأموال والمعدات إلى مناطقها والعودة في الفصول التي تعرف سقوط الأمطار حتى تقوم باستغلال أراضيها الزراعية وتربية قطعانها، فمثلا تعرف المناطق الجافة والقاحلة في كل من مالي، موريتانيا والنيجر هجرة موسمية للبد العاملة إلى ساحل العاج، غانا، نيجيريا والسنغال للعمل في المناجم، كما يقوم العديد من الشباب الصيادين بالهجرة من نيجيريا إلى دكار منذ سنة 1950، لأشهر وفي بعض الأحيان لسنوات للعمل هناك، كآلية للتأقلم مع التغيرات البيئية التي تعرفها مناطقهم، خاصة بإحصار مياه الأنهار، ومن أجل تأمين دخل يضمن قوت أهلهم وأملا في تحصيل بعض الأموال من أجل توظيفها وإستغلالها في أنشطة تجارية في بلدهم.¹

كما تعرف دولة النيبال في آسيا كذلك ظاهرة الهجرة الموسمية المنتظمة التي يقوم بها سكان المناطق الجبلية المعروفة بتساقط الثلوج مما يؤدي إلى توقف النشاط الزراعي الذي يشكل أهم مورد اقتصادي لهم، فينتقلون إلى المناطق الأخرى ذات الطابع الصناعي للعمل، كآلية للتأقلم مع التغيرات البيئية بما يساهم في القضاء على المجاعة ونقص المواد الغذائية في هذه الفترة، ثم العودة إلى أراضيهم والعودة إلى أنشطتهم الزراعية بمجرد خروج فصل الشتاء.²

¹ United Nations Environment Programme, « Livelihood Security: Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel », Geneva, 2011, p.23.

² Yograj Gautam, « Seasonal Migration and Livelihood Resilience in the Face of Climate Change in Nepal », **Mountain Research and Development**, Vol. 37, N°. 4, Nov 2017, p.p. 436-445.

أما في بعض الأحيان فتكون هذه الهجرة دائمة وبدافع الإقامة، فمثلا عند الحديث عن بعض القبائل الإفريقية باعتبارها المتضرر الأكبر من ظاهرة التدهور البيئي، فعلى الرغم من أنها كانت معروفة سابقا بمقاومتها للظروف القاسية والتأقلم مع التغيرات البيئية، إلا أنه ومع مرور الوقت وطول مدة التدهور البيئي ومخلفاته الكارثية على المناطق التي تقطنها ومصادر رزقها، والتي ساهمت في تغيير ذهنية الفرد الإفريقي، أصبحت هي الأخرى تعرف بتنقلها الدائم بجنا عن الظروف المعيشية الملائمة خاصة المياه والكأ، وذلك من خلال الهجرة والتنقل إلى المناطق الأخرى المجاورة أو حتى البعيدة بدافع الاستقرار فيها وممارسة نفس الأنشطة الممتهنة فيها. هذه العوامل عملت على تغيير ذهنية الفرد من جهة وفي تكريس عدم الاستقرار نتيجة الصدمات والنزاعات التي أصبحت تشهدها هذه المناطق، ناهيك عن التأثيرات الاقتصادية التي لحقت دولها من خلال التخلي عن النشاطات الاقتصادية من زراعة وتربية للحيوانات والهجرة إلى مناطق أخرى، والتي على الرغم من قدراتها المحدودة إلا أنها كانت تساهم في الإنتاج المحلي وفي تغطية جزء من الطلب الداخلي على هذه الموارد.

ساهم ضعف الاستراتيجيات التنموية في الدول الإفريقية في التصدي للكوارث الطبيعية ومخلفاتها، وذلك بعدم تخصيص سياسات ومشاريع تنموية في المناطق التي عرفت تدهورا بيئيا، مما أدى إلى القضاء على النشاطات التي كانت تشكل مصدر عيش سكانها، وأثر سلبا على نمط عيش تركيباتها الاجتماعية، ودفعها إلى البحث عن سبل عيش أخرى في ظل الظروف البيئية المتدهورة، الأمر الذي انعكس على اقتصاديات هذه الدول من جهة ودخولها في أزمات ناتجة عن نزوح وهجرة جماعية لإثنيات معينة وحتى دخولها في نزاع ومطالبتها بالانفصال وإدارة شؤونها بنفسها في ظل التهميش الذي تعيشه.

فهجرة جماعة أو إثنية من منطقة إلى أخرى يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، فتمثل الهجرة الخارجية في انتقال هذه الفئة أو الفئات إلى الدول المجاورة لها بحثا عن الاستقرار ومقومات العيش اللازمة، ولا تقتضي بالضرورة التنقل

إلى القارة الأوروبية أو غيرها من القارات، بل أن ما يميز الهجرة في القارة الإفريقية هو طابعها البيئي الإفريقي أي هجرة الأفارقة إلى دول أخرى من نفس القارة، فقد أشارت دراسة في سنة 2000 على أن 75 % من عدد المهاجرين الأفارقة يعيشون في بلد إفريقي آخر، بينما 16 % منهم في أوروبا، و5 % في أمريكا، و4 % في أوقيانوسيا و3 % في آسيا.¹

كما يمكن أن تكون داخلية، والذي يعرف بانتقال جماعة أو اثنية داخل نفس الدولة إلى مناطق أخرى بحثا عما انعدم واستحال إيجادها في المنطقة أو المناطق التي كانوا يعيشون فيها، أو كما يسمى في بعض الأحيان بالنزوح أو اللجوء الناجم عن ظروف بيئية حتمت الانتقال كون أن ظروف المعيشة أصبحت صعبة. وعلى الرغم من الانتماء إلى نفس الدولة إلا أن الاختلاف الاثني غالبا ما يكون الدافع وراء رفض قاطني هذه المناطق لمن هاجروا أو انتقلوا إلى جوارهم وذلك لاعتبارات أمنية تتعلق بالخوف على الثروات من الاستغلال المفرط ومنافستهم على مواردهم بما يهدد مستقبل الأجيال القادمة، إضافة إلى جملة الآثار التي يمكن أن تصاحب هذا الانتقال السكاني من مضاربات وغلاء الأسعار، إضافة إلى الخوف من الأمراض والأوبئة، أي استحالة التعايش السلمي بين الطرفين مما يدفع إلى التنازع والتناحر بين الأطراف.²

كما ينبغي الإشارة إلى أن الهجرة ليست بالضرورة لدواعي بيئية، فهناك العديد من العوامل التي تتدخل إلى جانب العامل البيئي لتحفيز الأفراد واتخاذ القرار نحو الهجرة لاسيما الداخلية منها وهي تختلف من منطقة لأخرى، فهناك عامل تسيير الأراضي وتوزيعها بين الأفراد، تنظيم عملية السقي وتوزيع المياه، وأهما العامل الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من أجل تحسين الظروف الاجتماعية من تعليم والحصول على الرعاية الصحية الملائمة، إضافة

¹ محمد فرج عبد العليم علام، "التغيرات الديمغرافية في قارة إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، ع.36، أبريل 2018، ص.59.

² UNICEF، « Analyse des facteurs de conflits, des catastrophes naturelles et de la vulnérabilité du système éducatif aux chocs au Tchad », Document de base pour l'élaboration d'un programme de consolidation de la paix, d'éducation et de plaidoyer, Bakara, Tchad, 27 décembre 2013, p.106.

إلى البحث عن مصادر دخل تمكن من توفير ظروف معيشية كريمة. وتتميز المناطق الريفية في الغالب بهذا النوع من الهجرة فبمجرد تعرض المناطق التي يقطنونها إلى ضرر بيئي خاصة تضرر الأراضي الزراعية من تصحر، انزلاق للتربة أو ارتفاع نسبة الملوحة فيها، يصبحون مرغمين على التنقل بحثاً عن مناطق أخرى تتوفر بها هذه الموارد، إضافة إلى أن هذه الهجرة لاسيما الموسمية منها، غالباً ما تستعمل كإستراتيجية للتأقلم مع التغيرات البيئية فيتنقلون في المواسم التي تعرف تقلبات مناخية ثم يرجعون في المواسم الأخرى بحكم الارتباط والتشبث بالأرض، حتى أن الروابط الاجتماعية بين مختلف المناطق والجنس والسن تتحکمان في الهجرة إلى جانب العامل البيئي.¹

فعند دراسة الواقع الإفريقي ومختلف النزاعات لدواعي بيئية التي شهدتها ولا تزال تشهدها القارة، نجد أن هذه النزاعات غالباً ما تكون بين إثنيان أو أكثر، إحداها تمتهن تربية الحيوانات والرعي والأخرى زراعية باعتبارها أهم الأنشطة وأساس اقتصاديات جل المجموعات الاثنية والقبائل، فنتيجة لتغير في المناخ وما يشكله من آثار بيئية تهدد أمن هذه المجموعات وسبل عيشها، بسبب الندرة التي تصبح تشهدها بعض الموارد كالمياه والتربة الزراعية الخصبة، بما يدفعها إلى التنقل والهجرة بحثاً عن منطقة أخرى تؤمن لها الموارد اللازمة لعيشها، هذا التنقل غالباً ما يكون على حساب أمن وثروات جماعة اثنى أخرى ترى في قدومها ولو بالقرب من منطقتها بمثابة تهديد لها ولثرواتها.²

هذا الأمر أشار إليه أنصار تيار "مجموعة الهوية" **«Group Identity Theories»**، في تفسيرهم للنزاعات التي تحتوي على عامل القومية، الاثنية والدين وذلك بالتركيز على الطريقة التي تقوي بها هذه الجماعات هوياتها ضمن صراعات "نحن وهم". فهي ترى احتمالية حدوث النزاعات بسبب تحركات السكان واسعة النطاق الناجمة عن التغير البيئي. وهو الأمر الذي أكده ابن خلدون عندما أشار إلى دور العصبية في المجتمع القبلي في الدفاع

¹ - Borderon and others, **Op.cit**, p.p. 511-525.

² Salomé Bronkhorst, « Rareté des ressources et conflit entre pasteurs et agriculteurs au Sud-Kordofan, Soudan- les obstacles à la promotion du pastoralisme comme forme d'adaptation au changement climatique », **Culture & Conflits**, N° 88, hiver 2012, p.p.114-118.

عن ملكية العصبية التي تنصهر فيها على الرغم من عدم معرفتها لحقها في هذه الملكية وإنما الوازع والانصهار اللذان تفرزهما العصبية يدفع بكل فرد في القبيلة بالتضحية بنفسه في سبيل الدفاع عن ملكية العصبية.

كما أنه في بعض الحالات فإن نشوب النزاع بين إثنتين معينتين لا يكون بالأساس نتيجة هجرة كامل الإثنية إلى منطقة تقطنها إثنية أخرى، وإنما قد يكون ترحال مؤقت لمربي المواشي بحثاً عن الكلاً والماء لقطعانهم نتيجة لما لحق بأراضيهم من تدهور بيئي ناجم عن الجفاف والتصحر، أو حتى شح في هذه الموارد مقارنة بأعداد قطعانهم، ومن المعروف أن من يشتغلون بالزراعة غالباً ما يستقرون في مناطق غنية بالمياه وتعرف بالاخضرار، في حين أن مربي المواشي يعرفون بالتنقل، وبالتالي يمكن أن يكون مرور القطعان على الأراضي الزراعية وما يسببه من خسائر سبباً في نشوب نزاع بين الطرفين.

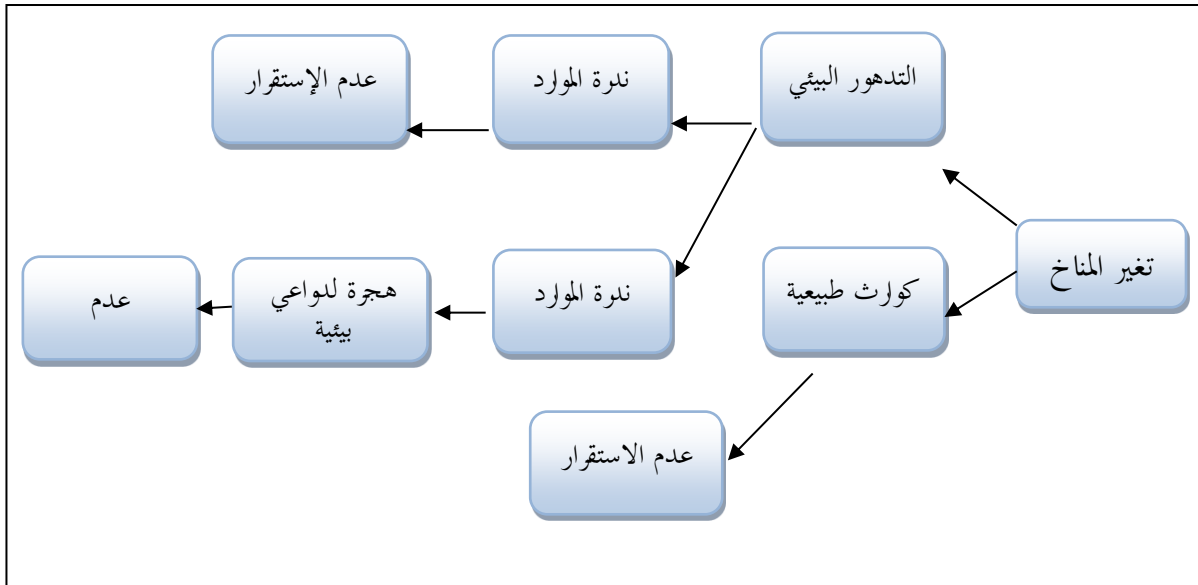
ومما سبق يمكن القول بأن تنقل السكان لعمل على تغيير الخريطة الإثنية والتركيبية الاجتماعية للعديد من الدول، وذلك بإعادة توقع العديد من التجمعات الإنسانية بمختلف انتماءاتها الإثنية والعرقية والتي كانت متباعدة عن بعضها في السابق، لتجد نفسها ونتيجة لظروف بيئية حتمت عليها التنقل بالقرب من بعضها وفي إطار مناخ تنافسي على نفس الموارد، ويسوده الفقر ومختلف الآفات، خصوصاً في ظل تعاظم الأنظمة القائمة عن تبني استراتيجيات وسياسات محكمة لتأطير هذا التنقل أو مواجهته من خلال مرافقة هذه الجماعات ودعمها مادياً وتنموياً لتشجيعها على الاستقرار.

وما النزاع في كل من نيجيريا وغرب السودان بخير دليل على دور الهجرة في النزاعات، ففي نيجيريا ونتيجة للتصحر الذي يقضي على حوالي 3500 كلم² سنوياً، مما أثر على المزارعين ومربي الحيوانات في البلد، ودفع بهم

إلى التنقل مجبرين إلى مناطق أخرى بحثا عن الظروف الطبيعية الملائمة للعيش ولممارسة أنشطتهم وبالتالي التصادم مع القاطنين الأصليين للمناطق المتنقل إليها.¹

¹Organisation Internationale pour les Migrations, « Migrations et changements climatiques », Serie Migration Research de l'OIM, n°.31, 2008, p.33

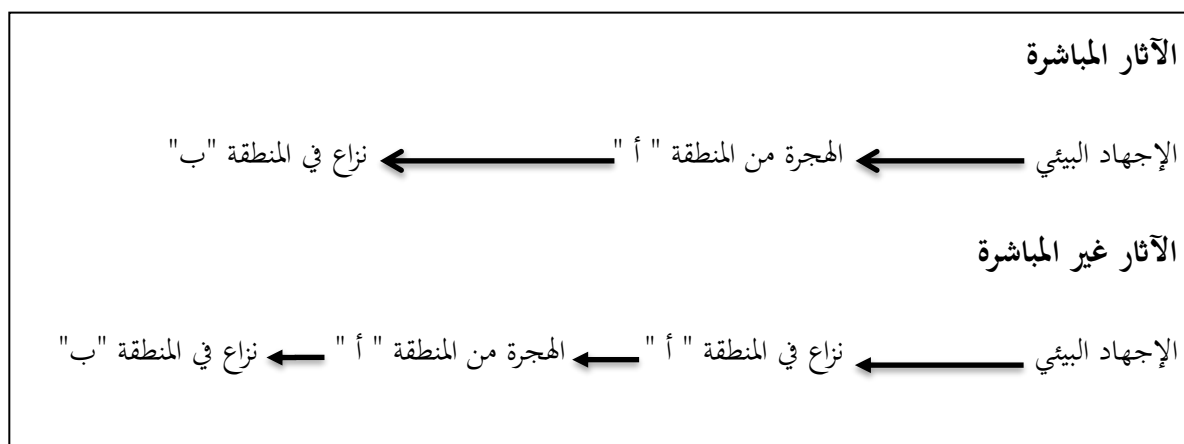
الشكل رقم 5: العلاقة السببية بين تغير المناخ وعدم الإستقرار.



Source: Tim Sweijs, Marjolein de Ridder and Others, « Security Implications of Climate Change », Hague Centre for Strategic Studies, 2014 p.28.

يشير المخطط أعلاه إلى العلاقة بين التدهور البيئي الناتج عن التغير في المناخ وعدم الاستقرار في المناطق التي تشهده، حيث يسبب هذا الأخير نقصاً في الموارد الضرورية كالغذاء، الماء وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة إرتفاع نسبة الأملاح أو التصحر. هذه العوامل تؤدي إلى نقص كبير في الموارد المتجددة كالمياه ونوعياً، وفي ظل الزيادة في النمو السكاني وتراجع الموارد بحيث يصبح هناك تفاوت كبير بين الطلب والعرض، إضافة إلى دور غياب العدالة في التوزيع والوصول إلى الموارد اللازمة وهو ما يجعل من إمكانية نشوب النزاعات أمراً وارداً وممكن الوقوع.

الشكل رقم 6: العلاقة بين الإجهاد البيئي، الهجرة والنزاع.



Source: - Sweijs, - Ridder and Others, Op cit, p.28.

يوضح الشكل رقم 6 أعلاه التأثير المباشر وغير المباشر للعامل البيئي على النزاعات، فوجود إجهاد بيئي في منطقة "أ" (كارثة طبيعية أو تدهور بيئي) يدفع بقاطنيها أو جزء منهم إلى الهجرة منها نحو منطقة أخرى "ب"، وهو ما يؤدي إلى النزاع في هذه المنطقة "ب"، والتي تعتبر وجهة المهاجرين من المنطقة "أ". في حين أن الإجهاد البيئي كذلك يؤدي إلى نزاع داخل المنطقة التي يحدث فيها، والتي هي وفقا للمخطط المنطقة "أ"، وذلك نتيجة الصراع على الموارد الشحيحة، الأمر الذي يدفع الناس إلى الهجرة هروبا من التأثير البيئي وتهديداته ومن النزاع الذي تشهده منطقتهم، وهو ما يؤدي إلى نزاع كذلك في المنطقة التي يهاجرون إليها، أي المنطقة "ب".

وبالتالي فالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة تؤدي حسب هذا المخطط إلى النزاع "توترات مجتمعية" سواء في المناطق التي تعرفه أو في المناطق التي تستقبل المهاجرين من مناطق حدوثه. ومن بين النزاعات التي تؤكد هذا الطرح، نجد النزاع في دارفور، على سبيل المثال، حيث صنف من قبل العديد من الباحثين والمنظمات التي تهتم بهذا المجال، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، على أنه أكثر نزاع تظهر فيه وبصفة جلية دور العامل البيئي (التدهور البيئي) في نشوب النزاع الذي تشهده المنطقة، لدرجة أنه أطلق عليه وفي العديد من الدراسات والتقارير بالنزاع البيئي، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة.

كما أن النزاعات لها هي الأخرى تأثيرات بيئية كارثية يمكن أن تجعل من المنطقة التي تحدث فيها قاحلة وغير أهلة لا للسكان ولا لممارسة أي نشاط، وذلك نتيجة الآثار المدمرة الناجمة عن استعمال الأسلحة، خاصة الكيماوية منها التي تعمل على التغيير في تركيبة التربة وتجعل منها غير صالحة لأي شيء، حيث أصبح في حقل العلاقات الدولية الآن الحديث عن الآثار البيئية الناجمة عن الحروب، وهو ما يؤكد الطرح الذي يحمل الإنسان المسؤولية عند الحديث عن التغيرات البيئية والعوامل المتسببة فيها.

المطلب الثالث: العلاقة بين الموارد والنزاع الإثني:

إن العلاقة بين الموارد والنزاعات ظاهرة قديمة قدم البشرية، فكل النزاعات والحروب التي عرفت قديما كانت بسبب مورد ما، والذي أول ما كان هي المياه والأراضي الخصبة باعتبار الزراعة أول ما امتهن الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل البقاء، لنتقل مع الثورة الصناعية إلى كل الثروات الطبيعية القابلة للتحويل والتي يمكن أن تشكل مصدرا طاقويا يواكب التطورات والسرعة التي فرضتها الثورة التكنولوجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما الحرب في كل من جورجيا، أفغانستان، العراق وليبيا بخير دليل على الحرب من أجل الموارد الطبيعية اللازمة لاستقرار القوى الكبرى واقتصادياتها.

وأصبحت الساحة الدولية اليوم تشهد تنافسا كبيرا على الثروات مما انعكس سلبا على الدول لاسيما تلك التي تعرف تنوعا عرقيا أو إثنيا. فالطرف الذي يتمركز في المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية يرى في نفسها الأولى باستغلالها وبالاستفادة من عوائدها مقارنة بالأطراف الأخرى، على الرغم من الانطواء تحت نفس الدولة، والسياسات العمومية التي تسعى إلى تقسيم عوائد هذه الثروات بالتساوي بين مختلف أقاليم الدولة عن طريق سياسات تنموية تهدف إلى ترقية وتنمية كل أقاليم الدولة بدون تمييز. غير أنه في بعض الأحيان يكون النزاع ناجما عن هذه السياسات عندما

تكون غير عادلة وقائمة على استخراج الثروات من منطقة معينة واستفادة مناطق أخرى على حساب الإقليم الذي استخرجت منه وقاطنيه.

إن النزاعات لها عدة مصادر، فقد تكون نتيجة إقصاء مجموعة معينة من استعمال ثروة من الثروات الطبيعية، أو نتيجة لرغبة فئة معينة التحكم في هذه الثروات والاحتفاظ بها لنفسها وللأجيال القادمة، أو حتى نتيجة للاختلاف في أنماط التسيير المحلية الخاصة بكل منطقة وبحسب خصوصياتها ونمط التسيير الكلي الذي تنتهجه الدولة أو النظام كعدم وضوح البرامج والسياسات المنتهجة من قبل السلطة نتيجة انعدام قنوات الاتصال ونقص المعلومة، لاسيما في حالات دول العالم الثالث القائمة على الإقصاء وغياب عدالة التوزيع بين مختلف أطراف المجتمع والأقاليم.¹

وقد لقي هذا الطرح انتقادا من اتجاه آخر والذي يعتبر بأن وفرة الموارد الطبيعية من مياه، أراضي غنية بالكأ، المحاصيل الزراعية... إلخ هي التي تؤدي إلى النزاع والاقْتتال حول هذه الموارد وذلك قصد التحكم فيها، وعلى أن أطراف النزاع حول الثروات غالبا ما يميلون إلى الصلح وتجاوز النزاعات القتالية بينهم في وقت الندرة ويعملون على تقاسم الثروات ومنابعها بينهم، إلا إنه وبسقوط الأمطار واخلضار أراضيهم من جديد فإنهم يعودون إلى الغارات على بعضهم البعض والاقْتتال، أي أن الندرة وشح الموارد توطن الألفة والالتحام بين المجموعات في حين أن الوفرة والرفاه يؤديان إلى الاقْتتال والنزاع بينهما.²

كما تشكل العلاقة كذلك بين الموارد الطبيعية والنزاعات في الآونة الأخيرة منعطفا آخر، ألا وهو محاولة المليشيات والجماعات المسلحة التي تسعى إلى الإعلان عن دولة مستقلة تحت حكمها في بعض الدول التي تعرف القلاقل والنزاعات، وذلك بإعلان سيطرتها على المناطق الغنية بالثروات وتقوم هي بتسويق الموارد خصوصا في السوق السوداء

¹ Nancy Hart et Peter Castro, « Conflits et Gestion des Ressources Naturelles », FAO, 2001, p.p.3-4.

² Wario R Adano, Karen Witsenburg, « Climate Change, Violent Conflict and Local Institutions in Kenya's drylands », Journal of Peace Research, 2012, p.p. 69-73.

كألية للحصول على الأموال التي تمكنها من تمويل أنشطتها وبراء أفرادها، وما قام به تنظيم داعش في العراق بخير دليل على ذلك.

عملت هذه الممارسات على تهديد اقتصاديات الدول، ففي كولومبيا عملت الجماعات المسلحة نتيجة للقلاقل التي عرفت في سنة 1986¹ على مهاجمة الشركات النفطية والقنوات الناقلة للنفط أكثر من 100 مرة كما قامت بحجز العديد من عمال هذه الشركات، كما ساهمت أنشطتها في مخلفات بيئية كبيرة نتيجة لتسربات النفط الناجمة عن هجماتها.

بل أن الأمر وصل إلى قيام هذه الجماعات بتهديد المجتمع الدولي من التزويد الطاقوي، وذلك بهجومها على المنشآت الطاقوية وناقلات الطاقة والأنابيب، بل أن مخلفات هذه العمليات لم تقف عند تهديد مصالح الدولة نفسها والمجتمع الدولي في المجال الطاقوي فقط، بل أصبح الأمر يعرف منحى آخر بيئيا من خلال المخلفات البيئية الناجمة عن أنشطتها من تلوث للأراضي التي تعرف تسرب للمواد الطاقوية بما له من انعكاسات على نوعية الأراضي والأنشطة الممارسة عليها، فالعديد من المناطق التي كانت تعرف نشاطا زراعيا وغابات أصبحت نتيجة لمخلفات النزاعات والممارسات للإنسانية جرداء وغير صالحة للاستغلال نتيجة التدهور والتلوث الذي شهدته بسبب المخلفات والمواد والأسلحة التي استعملت فيها بما عمل على تدهورها.

وللعلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات العديد من السيناريوهات نذكر منها:

¹ - García, Op cit, p.15.

1- ندرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى النزاع:

يمثل هذا الطرح أحد أهم مسلمات نظرية مالتوس التثاؤمية القائمة على أن الفضاء الذي نعيش فيه يوفر قدراً محدوداً من الموارد والثروات الحيوية كالموارد الطاقوية والمياه إلى جانب استهلاك مفرط ناجم عن الكثافة السكانية والنمو الديمغرافي السريع مقارنة بالنقص الذي تعرفه الثروات الطبيعية. ويرى هذا التيار في الحروب الوسيلة الوحيدة التي تساهم في إعادة التوازن الإيكولوجي والبيولوجي وذلك بالتخفيف من الضغط والكثافة السكانية من خلال عدد القتلى.

وجاء طرح مدرسة تورنتو مع "توماس هومر ديكسون" «T. Homer-Dixon» كما تم الإشارة إليه في المبحث السابق، ليؤكد أن ندرة الموارد يمكن أن تؤدي إلى النزاعات العنيفة نتيجة الزيادة السكانية وما يصاحبها من زيادة في الطلب على هذه الموارد لاسيما غير المتجددة منها. كما يرى بأن هذه النزاعات تكثرت في المناطق الفقيرة والمهمشة والمناطق التي تعيش سوء توزيع الثروات، حيث تتنافس مجموعات إثنية على موارد نادرة مما يؤدي بها إلى التصادم والتنازع المفضي إلى الحرب والإقتتال بين الإثنيات والقبائل، البعض منها يسعى إلى الوصول إلى مصادر هذه الثروات والآخر يدافع عنها باعتبارها تقع في إقليمه وتشكل مصدراً لعيشه وللأجيال القادمة.¹

أما في السياق الإفريقي، فتعتبر الموارد الطبيعية بمثابة نقمة سواء أكانت الدول غنية بالموارد أم فقيرة منها، فغنى بعض الدول بهذه الموارد جعل من إقتصادياتها ريعية، ومجتمعاتها متكاسلة تعتمد على عوائد هذه الموارد في تنميتها، وفي تبعية مطلقة لتقلبات أسعار هذه الموارد في الأسواق الدولية، وحيث كل تراجع لهذه الأسعار يدخل الدولة في أزمة إقتصادية تعصف بسلمها المشتري بعوائد هذه الثروات في ظل غياب سياسات تنموية محكمة وذات فعالية. أما الدول الفقيرة من هذه الثروات فهي الأخرى عرضة للقلق والاضطرابات الداخلية نتيجة غياب التوزيع العادل

¹ - Homer-Dixon, Op cit, p.p. 3-4.

لعوائد بعض الموارد على مختلف الأقاليم المشكلة للدولة، وهو ما يدفع بقاطنيها إلى الثورة للمطالبة بحقهم في السياسات التنموية بمختلف أنواعها على شاكلة باقي الأقاليم من أمن غذائي وصحة وتعليم.¹

والجدير بالذكر أن مصطلح الندرة الذي تكلمت عنه مدرسة تورتنو استنبطته من النظريات الاقتصادية التي درست ظاهرة السوق، والتي ترى بأن عامل الندرة يتكون من ثلاثة أبعاد تؤدي إلى نتائج اجتماعية وخيمة وهي:²

أ- الندرة البيئية الناجمة عن العرض: إن العرض المفرط لمختلف المنتوجات يساهم في زيادة وتيرة استهلاك

الثروات الطبيعية لاسيما تلك غير المتجددة، أي أن الاستهلاك غير العقلاني للثروات يساهم في زيادة احتمالية نشوب نزاعات على الثروات الطبيعية، كونه يصاحب تدهورا بيئيا كبيرا من إتلاف الغابات، واستهلاك مفرط للمياه وتلويثها، وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة للتلوث الصناعي وهجرة اليد العاملة الزراعية نحو القطاع الصناعي.

ب- الندرة البيئية الناجمة عن الطلب: يزداد الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية نتيجة الزيادة السكانية

الكبيرة غير المتحكم فيها، الأمر الذي ينعكس على الاستهلاك غير العقلاني للثروات مما يزيد من احتمالية النزاعات وذلك كون الزيادة السكانية يصاحبها إنتشار عمراني على حساب الأراضي الزراعية والتوسع على حساب أقاليم الإثنيات الأخرى، مما يؤدي إلى النزاعات الداخلية وحتى بين الدول المتجاورة.

وكمثال عن ذلك ما حدث في شمال دولة كينيا أو ما يعرف "بمقاطعة مارسبيت" « **Marsabit District** »،

أين حاول أكثر من خمس سكان المنطقة تأسيس سبل عيشهم على المنحدرات الخصبية لجبل مارسبيت، فزادت بذلك الكثافة السكانية في هذه المنطقة الغنية بالمياه والكلاً نتيجة الموجة الكبيرة من المهاجرين منذ سنة 1970، سواء من داخل دولة كينيا أو من الجارتين إثيوبيا، والصومال أثناء الحرب الأهلية فيها، هروبا من الأوضاع الداخلية

¹ - Adano, - Witsenburg, **Op cit**, p.p. 69-70.

² Groupe Interagences des Nations Unies pour les actions préventives, « Ressources renouvelables et conflits », **Guide pratique pour la prévention et la gestion des conflits liés à la terre et aux ressources naturelles**, 2012, p.9.

بسبب الحرب أو من الجفاف وآثاره، حيث رأت المجموعات الإثنية المختلفة المهاجرة في هذا المنطقة مصدرا للكأ والمياه، فارتفعت الكثافة السكانية على الجبل من شخص واحد للكيلومتر المربع في سنة 1959 إلى 18 شخص للكيلومتر المربع في سنة 1999، وبتنوع إثني شمل على الخصوص كل من قبائل " **Randille, Samburu, Gabra, Borana, Turkana**" التي تمتهن كلها الرعي، بالإضافة إلى بعض المهاجرين الإثيوبيين الذين يمتهنون الزراعة، فشهدت المنطقة ضغط سكاني كبير وإجهاد للأراضي والغطاء النباتي والموارد المائية نتيجة الإستهلاك الكبير لها، مما أدى إلى نشوب نزاعات إثنية في المنطقة منذ بداية من سنة 1994 والتي إمتدت لسنوات، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق، بما خلف العديد من القتلى وساهم في تدهور العلاقة بين كل من كينيا وإثيوبيا، وذلك راجع إلى ندرة الموارد التي كانت تزخر بها المنطقة نتيجة الزيادة المفرطة في الطلب عليها، فحسب التقرير الذي نشرته بعثة حقوق الإنسان في كينيا في سنة 2000، أنه وفي الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 1999 تم تسجيل في مقاطعتي "مارسبيت" و "مويال" « **Moyale** » 24 نزاع مسلح تسببوا في مقتل 93 شخص على الأقل وجرح 12 آخرين، كما تم تسجيل 50 نزاع في سنة 1999 حيث عرفت هذه الفترة بتصعيد العنف الإثني في البلاد والذي تم تفسيره على أنه صراعا إثنيا سببها التنافس على الموارد الشحيحة.¹

ج - الندرة البيئية الهيكلية: هذا النوع من الندرة ناجم عن غياب عدالة توزيع عوائد الثروات بين أقاليم البلد وقاطنيه، وهي سمة الدول المتخلفة ذات الاقتصاديات الريعية، أين تقوم باستخراج الثروات من مناطق معينة في حين أن المستفيد من عوائد هذه الثروات هم فئة قليلة غالبا ما تكون السلطة وحاشيتها في العاصمة والمدن. أما باقي السكان فيعانون من التخلف وغياب البرامج التنموية. ونتيجة لغياب عدالة التوزيع والتفاوت في المداخيل والتنمية

¹ Witsenburg, K. Zaal, A.F.M, « Spaces of insecurity Human agency in violent conflicts in Kenya- Natural Resources and Conflicts: Theoretical Flaws and Empirical Evidence from Northern Kenya », **African Studies Center**, Vol.45, 2012, p.p. 146-149.

بين مختلف مكونات المجتمع يزداد احتمال النزاع والحروب ليصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم حتى يتسنى للاثنيات التي تقطن الأقاليم الغنية بالثروات من تسيير أمورها بنفسها والاستفادة من ثرواتها.

وعلى الرغم من أهمية عامل الندرة في إثارة النزاعات الداخلية، إلا أنه توجد العديد من الآليات قصد التعامل مع

هذا العامل والتخفيف من حدته بل حتى التحكم فيه، والتي نجد منها:¹

1- **التحكم في النمو الديمغرافي:** يمكن للدولة التي تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية أن تحقق توازنا بين

إمكاناتها الطبيعية وعدد سكانها بتبني سياسات ديمغرافية تهدف إلى التحكم في الزيادة السكانية

بحسب معدلات إمكاناتها ومواردها الطبيعية.

2- **التخزين:** المقصود بهذه الآلية هو الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية لتفادي الوقوع في

الندرة ولحماية حقوق الأجيال من إستغلال الثروات التي ينعم بها البلد.

3- **الاختراع:** التحكم في التكنولوجيا والعلوم بما يمكن البلد من تنويع اقتصاده وبالتالي عدم التركيز فقط

على استغلال الموارد الطبيعية، فلو تأخذ اليابان على سبيل المثال فهي من أفقر دول العالم من حيث

الثروات بل هي تستورد كل الموارد الطبيعية إلا أنها اقتصاديا متقدمة على العديد من الدول الغنية

بالثروات وهذا بفضل التحكم في التكنولوجيا والعلوم.

4- **التوزيع:** يعتبر عامل التوزيع العادل للثروات وعوائدها من أهم العوامل التي تمكن الدول من تفادي

القتال والتوترات، فعلى الرغم من شح الموارد أو وفرتها يمكن لهذا العامل أن يعمل على خلق جو

يسوده الثقة والطمأنينة تجاه السلطة الحاكمة أو المجموعة التي تسيطر عليها.

¹ Bart Klem, « Dealing with Scarcity and Violent Conflict », Clingendael Institute, 2003, p.p. 25-27.

إن نجاح هذه الآليات مرهون بالدرجة الأولى بوجود نخبة حاكمة تأخذ بعين الاعتبار مصير الدولة كلها ومستقبلها، وأن تعمل على تربية مجتمعاتها على السلوكيات المفضية إلى الرقي والتقدم في ظل جو يسوده الثقة والعدالة، إلا أنه وفي غياب نظام من هذا النوع تبقى هذه الآليات مجرد شعارات.

المطلب الرابع: دور المؤسسات في النزاعات الإثنية لدواعي بيئية:

تلعب المؤسسات سواء أكانت ممثلة في السلطات القائمة داخل نفس الدولة أو إقليمية أو دولية دورا مهما وفاضلا في تأجيج النزاعات الإثنية أو الحد من شدتها، وذلك من خلال خلق الأسباب المفضية إلى هذه النزاعات، أو من خلال كيفية إدارتها للنزاع قصد القضاء عليه في بدايته وإيجاد حلول سريعة ترضي أطرافه، أو من خلال التغاضي عنه وفي بعض الأحيان العمل على تصعيده والتدخل إلى جانب أحد الأطراف في النزاع. ويتمثل دور المؤسسات في النزاعات لدواعي بيئية، غالبا في تغاضيها عن الإدارة الجدية للتغيرات التي يحدثها التدهور البيئي في منطقة ما، لكونها غير قادرة عن التعامل معه ومواجهة الأضرار التي يسببها التدهور البيئي والتي تتجاوز مؤهلات وقدرات الدولة، أو كون المنطقة مهمشة ولا تحظى باهتمام السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة حتى قبل تعرضها للتدهور البيئي، وذلك كونها تقطنه إثنية غير ممثلة بقوة في هذه المؤسسات، أو باعتبارها فقيرة من حيث الثروات الطبيعية. وقد يكون الإقليم أحيانا هو القلب النابض لاقتصاد الدولة وأن كل الثروات التي يقوم عليها اقتصادها تستخرج منه، إلا أن عوائد هذه الثروات توجه لأقاليم أخرى ممثلة في مؤسسات صنع القرار¹.

فعلى الرغم من الأثر الذي تحدثه التغيرات والكوارث البيئية على الخريطة والتركيب السكانية للبلد الذي يشهدها من خلال الهجرات التي يعرفها والآثار المصاحبة لها، إلا أن الظروف السياسية وكيفية تعامل النظام القائم مع هذه الظروف تلعب دورا أساسيا في التخفيف من حدة هذه المخلفات على السكان أو تأزمها، فمثلا نجد أن الظروف

¹ - Matthew, Op cit, p.14.

السياسية التي شهدتها الصومال وعدم الاستقرار السياسي للبلد والحروب، إضافة إلى الطابع الرعوي الذي يميز أغلبية سكانه، زاد من حدة معاناتهم من جراء موجة الجفاف التي شهدتها القرن الإفريقي. فقد عرف الصومال موجة هجرة كبيرة داخلية، وخارجية إلى الجارتين إثيوبيا وكينيا، فحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين « UNHCR » فقد عرف الصومال في سنة 2011 هجرة أكثر من 2,059,977 شخصاً¹ وهو ما جعل من الصومال حالة خاصة في مجال الهجرة لدواعي بيئية، كما عرف مجاعة كبيرة نتيجة الجفاف وانعكاساته على كل من الزراعة وتربية الحيوانات. وعلى العكس، لم تشهد الجارتان إثيوبيا وكينيا نفس المعاناة بفضل الاستقرار السياسي والسياسات الحكومية التي عملت على إدارة تلك المرحلة بإعادة سكان المناطق التي عرفت هجرة جماعية بحثاً عن الماء إلى مناطقهم من خلال البرامج الرامية إلى أقلمة سكان المناطق مع الظروف البيئية الجديدة وتكييف أنشطتهم بما يتواءم والظروف البيئية.

إن تغاضي الأنظمة والسلطات في التعامل مع الظروف البيئية تجعل من المنطقة بؤرة توتر أو تؤدي إلى نزاع اثني مسلح ضد السلطة القائمة، ويمكن أن يصل إلى درجة المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم والعمل على تأسيس كيان جديد لإدارة شؤون هذه المنطقة. كما يمكن أن ينحصر النزاع بين إثنتين متجاورتين جراء هجرة إحدى هذه الإثنيات إلى إقليم آخر تقطنه اثنية أخرى بحثاً عن الماء أو الكلاً نتيجة تعرض إقليمها إلى تدهور بيئي هدد وجودها وأمنها، وهو ما يؤدي إلى التصادم والمواجهة بينهما فلكل منهما دوافعه. فالنازح يبحث عن مقومات الحياة التي فقدها في إقليمه، في حين يرى أصحاب الإقليم في إقبال إثنية أخرى تقاسمها ثروتها ومواردها بمثابة تهديد لأمنها ومواردها.

ولفهم دور المؤسسات في النزاعات الإثنية لدواعي بيئية لا بد من الرجوع إلى فترة ما بعد الاستقلال لدول العالم الثالث لاسيما الإفريقية منها، إذ لم تتمكن من بناء مؤسسات قوية، بل أنها عملت على استمرارية النموذج الموروث

¹ - Jayawardhan, Op cit, p.p. 130-131.

عن المستعمر والنهج الذي تبنته الدول الاستعمارية سابقا، حتى تتمكن من التحكم فيها والإبقاء على تبعيتها لها وهو ما جعلها عرضة للانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. كما عجزت العديد من تلك الدول عن الوصول إلى اندماج وطني تنصهر فيه كل مكونات أو أطراف المجتمع في كيان واحد، أي أن الدول الإفريقية تعاني من أزمة اندماج وطني عجزت فيه الأنظمة القائمة عن إدارة أزمة التعددية الاثنية، وذلك راجع إلى فساد الأنظمة وتحيزها إلى جماعة إثنية على حساب أخرى، وهو ما أضعف قدراتها التوزيعية في الاستجابة لمطالب مختلف الجماعات الإثنية وإقليمها، انطلاقا من عدة متغيرات والتي قد ترجع إلى الطبيعية الجغرافية للدولة التي تعيق السيطرة التامة على كامل إقليمها، إما لتداخل الجماعات الإثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل يحول دون تحقيق السيطرة الكاملة على شعبها أو تدخل قوى إقليمية أو دولية ترى أنه من مصلحتها تقويض الاستقرار في تلك الدولة.¹

كما أن غياب العدالة في توزيع الثروات وعوائدها تجعل من النظام القائم غير قادر على القيام بمهامه السيادية تجاه مواطنيه، خاصة في مجال المرافق والهياكل القاعدية التربوية والصحية، والتنمية ومتطلبات البنية التحتية الضرورية. وعلى الرغم من تقديم وعود بخصوصها في أثناء الحملات الانتخابية، إلا أنه يتم بعده التنصل من هذه الوعود ونسيانها بما يؤدي إلى فقدان الثقة وإحداث قطيعة بين النظام ومواطنيه تجعل من الأوضاع هشة في شتى المجالات، وتدفع قاطني المناطق المهمشة إلى الهجرة نحو المناطق والأقاليم الأخرى بحثا عن أوضاع ملائمة. هذا بالإضافة إلى الحرمان والإقصاء الذي يعيشه أبناء بعض الأقاليم من التمثيل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، والذي يؤدي إلى التمرد والبحث عن الانتقام من هذه الأنظمة حتى من خلال التآمر والتواطؤ مع الأطراف الخارجية التي تسعى لزعزعة بعض الدول والأقاليم.

¹ - الأعرور، مرجع سابق، ص.76.

والواقع أن أغلب النزاعات الإثنية التي شهدتها الدول الإفريقية والتي وصلت إلى درجة إما المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم التي تمثل المركز، أو إعلان دولة قائمة بذاتها في إقليم معين تقطنه إثنية معينة، كان السبب من ورائه الشعور بالظلم والتهميش والإحتقان الممارس من قبل السلطة المركزية من غياب لأدنى شروط الحياة مقارنة بباقي الأقاليم أو العواصم، على شاكلة ما حدث مع الجنوب في السودان سابقا.

وفي هذا السياق يقول "فرانسيس ستيوارت" «Francis Stewart» أن اللامساواة في الوصول إلى الموارد أو الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤثر سلبا على الرفاه الفردي والاستقرار الاجتماعي، لكن إذا تزامن هذا التفاوت في الحصول على الموارد والفرص مع وجود بعض الاختلافات الثقافية، فإن الثقافة تصبح عامل تعبئة قوي لهذه الجماعات، وما يترتب عن ذلك اضطرابات سياسية¹. والأمثلة كثيرة في الدول الإفريقية والتي بلغت التعبئة فيها والتصعيد درجة التطهير العرقي كما حدث في روندا وما يحدث في نيجيريا، مالي والسودان.

فالدول التي تعرف أزمات إثنية لدواعي بيئية يجب عليها أن تتبنى سياسات عامة مبنية على تخطيط إستراتيجي يأخذ في الحسبان مطالب وظروف المناطق المتضررة منه والسكان القاطنين فيها، وذلك لمرافقتها ومساعدتها على التأقلم مع الظروف البيئية والمناخية الجديدة، مما يشجعها على الاستقرار والبقاء في إقليمها بدلا من التنقل إلى مناطق أخرى وما له من انعكاسات ومشاكل، وينمي روح المواطنة والشعور بالأمان في إطار الدولة مما يحفزهم على البقاء تحت نظامها وتفادي القلاقل والنزاعات التي يمكن أن تصل إلى درجة الانفصال.

ومن بين الإستراتيجيات التي ينبغي على الدول القيام بها، تبني سياسة تنموية قائمة على أساس التوزيع العادل للمشاريع التنموية، بل إعطاء الأولوية للمناطق المتضررة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذه المناطق من

¹ - بوسنية، مرجع سابق، ص. 27.

أجل تشجيع مواطنيها على البقاء فيها، وتنويع عوامل الإنتاج بما يفتح آفاق وفرص أخرى للعيش فيها، ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي. وكثيرا ما تكون الهجرة الداخلية نحو المناطق التي تعرف نشاطا سواء أكان فلاحيا أو صناعيا، وبفضل سياسات تنموية محكمة تصبح المناطق التي كانت متضررة سابقا وجهة للهجرة بحثا عن الشغل نتيجة الحركية والنشاط اللذان صارا يميزانها. كما يمكن للدولة أن تقوم بتشديد هياكل قاعدية معتمدة في ذلك على التقدم التكنولوجي قصد الاستفادة من المياه الموسمية للأمطار وتخزينها بدلا من التسرب في أعماق التربة أو نحو البحار، وذلك قصد استغلالها في سقي الأراضي الزراعية طيلة أيام السنة بما يشجع الزراعة وخدمة الأرض بدلا من هجرها، أي أن التسيير المؤسساتي القائم على توظيف التكنولوجيا والاستثمار المدروس والمحكم يمكن أن يساهم في المواءمة والتأقلم مع التغيرات البيئية والمناخية التي تشهدها البلاد.¹

أما بخصوص تعامل المؤسسات الدولية والإقليمية مع المناطق التي تعرضت إلى التدهور البيئي في كثير من الحالات زادت من تعقيد الأوضاع بسبب تدهور علاقاتها مع هذه الدولة أو لانشغالها بمسائل أخرى ترى فيها الأولوية. ولكن ما يميز الساحة الدولية وطبيعية التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة هو البعد الدولي لهذه التهديدات، فتعرض دولة ما لنكبة أو أزمة أمنية أيا كان نوعها، لا يجعل من الدول المجاورة وحتى البعيدة عنها في منأى عن آثار وانعكاسات ما يحدث. فمثلا ظاهرة الهجرة الجماعية وغير الشرعية لسكان منطقة ما تعرضت لتدهور بيئي إلى الدول المجاورة لها، يعرض أمن الدولة المستقبلة للمهاجرين إلى نفس المخاطر، نتيجة تفشي الفقر والأوبئة والأمراض في المناطق التي ينزح إليها المهاجرين البيئيين.

لذلك على الدول سواء التي يتعرض أحد أقاليمها إلى تدهور بيئي أو المؤسسات الدولية والإقليمية التعامل بجدية مع المناطق التي تشهد هذه الكوارث، بدءا بالتشخيص الأولي لأسباب هذه الكوارث وصولا إلى وضع ميكانيزمات

¹ - Desjardins, Op cit, p.p. 6-13.

محكمة وفعالة للتكفل بقاطنيه بما يجعلهم يشعرون بالأمن والاطمئنان تفاديا للهجرة والدخول في نزاعات يمكن أن تهدد أمن الدولة والمنطقة ككل.

خلاصة الفصل:

يشكل التدهور البيئي درجات متفاوتة من الخطورة على مختلف الدول، إذ يشتد في تلك التي تعرف تنوعاً إثنياً، إذ يمكن أن يشكل تهديداً للدولة إن لم تتبع السياسات والبرامج المحكمة لمواجهة عبر مشاريع تنمية مستدامة ونظام لليقظة والإنذار المبكر. كما تشكل المجموعات الإثنية تهديداً عندما تحس بالظلم والحرمان من قبل النظام الممثل لمجموعة معينة في ظل إقصائها أو إقصاء باقي الجماعات الإثنية المكونة للدولة، أي أن الدولة مبنية على تنظيم يأخذ بعين الاعتبار عامل الجماعة لا الأمة، فتلجأ إلى تنظيمات أخرى خارج الأطر المتعارف عليها للتعبير عن رفضها للوضع القائم والدفاع عن نفسها والمطالبة بحقوقها واسترجاعها والتي قد تصل لدرجة العنف والمواجهة المسلحة كآلية من آليات المطالبة. وكثيراً ما تطالب هذه الجماعات بالانفصال عن الدولة القائمة على أساس التمييز والحرمان ومحاولاً تأسيس دولة تخص هذه المجموعات وتدار من قبل أشخاص ينتمون إليها، خصوصاً عندما تكون المناطق التي تشغلها هذه الجماعات تقع في الحدود أو غنية بالثروات وهنا يدخل دور العامل الخارجي في تشجيعها ودعمها بشتى الوسائل قصد الانفصال وحتى تكون منطقة امتداد له ولمصلحه.

كما أن تهديدات التدهور البيئي يمكن أن تصل لدرجة التهديد الدولي، فبالإضافة إلى الهجرة الناجمة عنه والتي تكون داخلية وخارجية إلى الدول المجاورة بل حتى إلى قارات أخرى كما هو عليه الحال بالنسبة للهجرة التي تشهدها القارة الأوروبية من قبل الأفارقة، يمكن أن يؤدي التدهور البيئي إلى تشجيع الأعمال الإجرامية كالتجارة بالأسلحة والمخدرات. إن ما تشهده السواحل الصومالية خير دليل، فبفعل التلوث الذي عرفته من جراء الفضلات الكيماوية المصرفة من قبل بعض الدول الأوروبية، والذي أدى إلى نقص الثروة السمكية هو ما دفع بالصيادين إلى ممارسة القرصنة البحرية في البحر الأحمر كمهنة بديلة لكسب قوت يومهم.

كما يمكن القول أن النزاع الإثني لدواعي بيئية قد تبدو الأسباب البيئية عاملاً أساسياً فيه إلا أنه في الواقع مجرد عامل مفعج لنزاع كامن حركته مجموعة من العوامل لا يراد لها أن تكون في المقدمة، ويبقى ظاهرة اجتماعية تستدعي الدراسة والاهتمام حتى لا تصل إلى درجة النزاع والتقاتل بين مجموعات كانت بالأمس تعيش في سلام.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: عوامل النزاع بإقليم دارفور وموقع التدهور البيئي منه:

عرفت القارة الإفريقية العديد من النزاعات بعد حصول دولها على استقلالها، والتي اختلفت من دولة إلى أخرى باختلاف أسباب نشوئها والأطراف المتدخلة فيها وكيفية إدارتها، والتي طغى عليها الطابع الأهلي والاثني حتى باتت القارة حقلا خصبا لدراسة هذا النوع من النزاعات. ومن بين هذه النزاعات النزاع في دارفور بغرب السودان الذي يعتبر أحد أهم الملفات الإفريقية المستعصية التي عرفها المجتمع الدولي، ليكون بذلك حاضرا في أجندة المنظمات الإقليمية والدولية كالاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وقد أضحت إقليم دارفور ساحة صراع بين عدة أطراف رغبة في السيطرة على الموارد التي يزخر بها وموقعه الاستراتيجي، الأمر الذي عقد الأمور أمام الدولة السودانية في إيجاد حل له، سيما بعد اتخاذ النزاع أبعادا إقليمية وحتى دولية، إذ صار كل طرف يسعى إلى تصعيد النزاع وتوجيهه بما يخدم مصالحه، بل أن الأمر تطور لدرجة تهديد وحدة البلاد خاصة بعد انفصال جنوب السودان، حيث طفت على السطح العديد من الأصوات المطالبة بانفصال إقليم دارفور كذلك.

كما يعتبر النزاع في دارفور أحد أهم المواضيع بل من أولها التي شكلت حقلا لدراسة النزاعات الاثنية حيث لعب العامل البيئي فيها دورا أساسيا، على الرغم من الاختلاف حول مكانة هذا العامل في النزاع، باعتباره مسببا رئيسيا أو أحد العوامل المعقدة له، أي حول ما إذا كان العامل البيئي هو المفجر للنزاع الذي تشهده منطقة دارفور، أم أن التدهور البيئي زاد من تأزم الأوضاع فقط، في حين أن السبب الرئيسي يرجع إلى عوامل أخرى كالتعدد الاثني والثقافي والتهميش الذي عرفته المنطقة، إلى جانب اضطهاد القبائل العربية للقبائل الإفريقية وسلبها أراضيها وأموالها، مع فشل السياسات الحكومية في إنهاء التهميش الذي عانى منه الإقليم، وهو ما سيتم توضيحه في هذا الفصل محاولين توضيح المحركات الفعلية لنشوب هذا النزاع.

المبحث الأول: دور العامل الجغرافي والبشري في النزاع في إقليم دارفور:

إن الموقع الاستراتيجي لإقليم دارفور والثروات التي يزخر بها جعله محل أطماع دولية، والواقع أن موقع وأهمية إقليم دارفور نابعة من الموقع الاستراتيجي للسودان بعمقها التاريخي والاستراتيجي، وازداد أهمية مع ما أصبح لمنطقة الساحل الإفريقي من أهمية ليس فقط بفضل الاحتياطي الكبير من الثروات وهو ما كان موجودا منذ القدم وإنما للأهمية الاستراتيجية التي صارت توليها لها القوى الدولية سيما بعد ما سمي بالاستراتيجية الدولية لمكافحة إرهاب منذ سنة 2001. وذلك علما أن إقليم دارفور يشترك مع الساحل في الاضطراب وعدم الاستقرار والتنافس الكبير بين القوى الكبرى حوله، والذي زاد من اضطرابه نتيجة تدخل تلك القوى لحماية شركاتها المستثمرة في هذه المنطقة، بل وإضعاف دول المنطقة لاستغلال مواردها دون قيود.

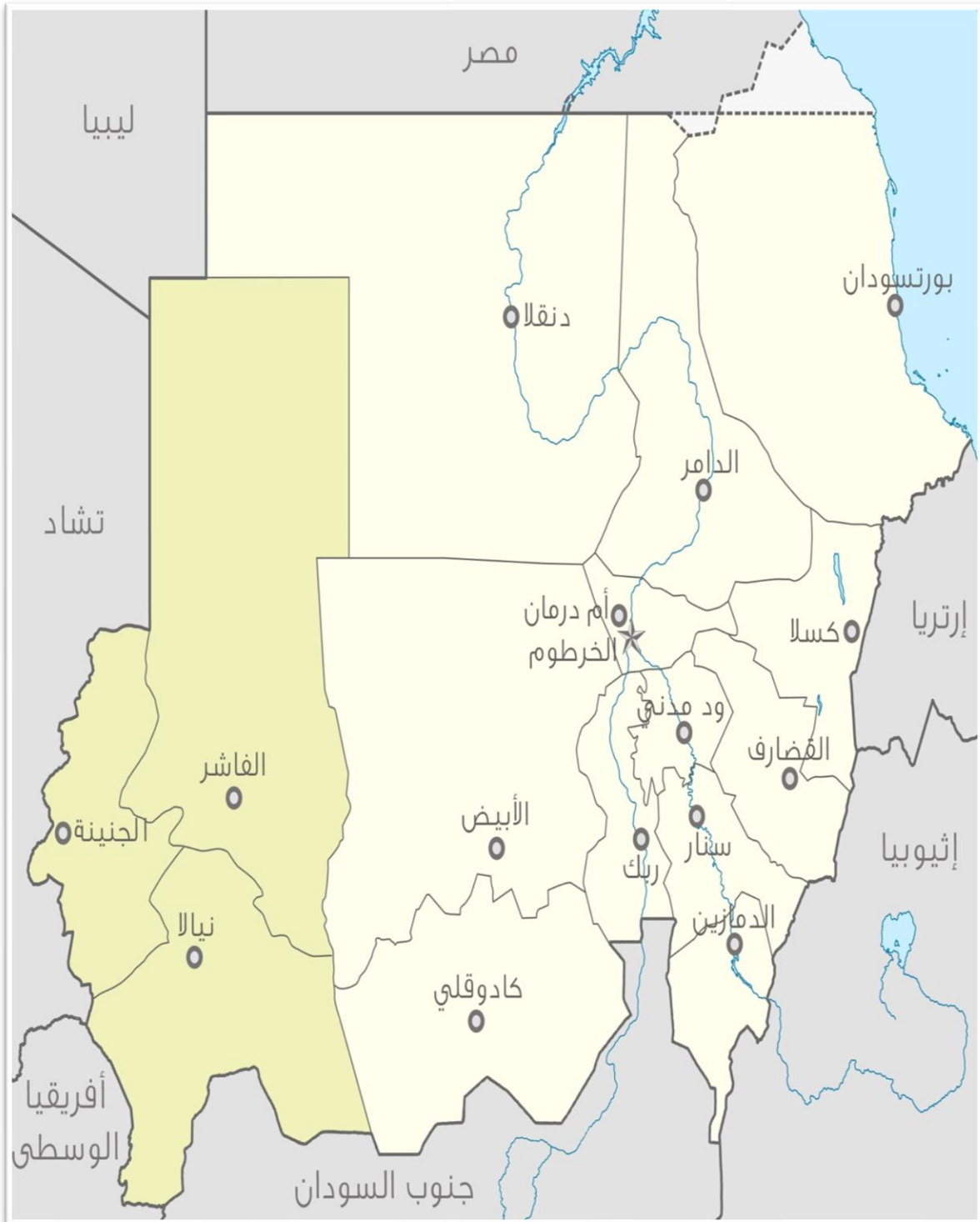
المطلب الأول: علاقة الموقع الجغرافي بالنزاع في إقليم دارفور:

يقع إقليم دارفور فلكيا بين خطي طول 22° و 27° شرقا ودائرتي عرض 10° و 16° شمالا، وهو الامتداد بين دوائر العرض الذي أعطى لهذا الإقليم تنوعا مناخيا، فهو يمتد في مناطق تتصف بخضوعها إلى المناخ شبه الصحراوي الممطر صيفا والمناخ الصحراوي الذي يتصف بقلة كمية أمطاره وارتفاع درجة الحرارة بالاتجاه شمالا.¹ ويعد إقليم دارفور ليبيا من ناحية الشمال الغربي، وجمهورية تشاد من الغرب ومن جنوبه الغربي دولة إفريقيا الوسطى. وتبلغ مساحة الإقليم حوالي 550 ألف كلم². وهو من أكبر الأقاليم في السودان مساحة، يتكون من ثلاث ولايات وهي، شمال دارفور وعاصمته الفاشر والتي تعتبر بمثابة المدينة التاريخية والسياسية للإقليم، جنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا المدينة التجارية والأهلة عمرانيا في الإقليم، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنيينة وهي الأخرى مدينة تجارية

¹ أياد عايد والي البديري، "مشكلة دارفور - أسبابها ونتائجها دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد. 12، ع. 1، 2009، ص. 198.

بالقرب من الحدود السودانية - التشادية، كما هو موضح في الخريطة رقم 2 أدناه. وترجع تسمية الإقليم إلى أهم قبيلة قطنته وهي الفور ليحمل الإقليم اسمها بمعنى أرض أو موطن الفور.

الخريطة رقم 2: الموقع الجغرافي لإقليم دارفور.



Source : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1#/media/%D9%85%D9%84%D9%81:Map_of_Darfur_2011-ar.png

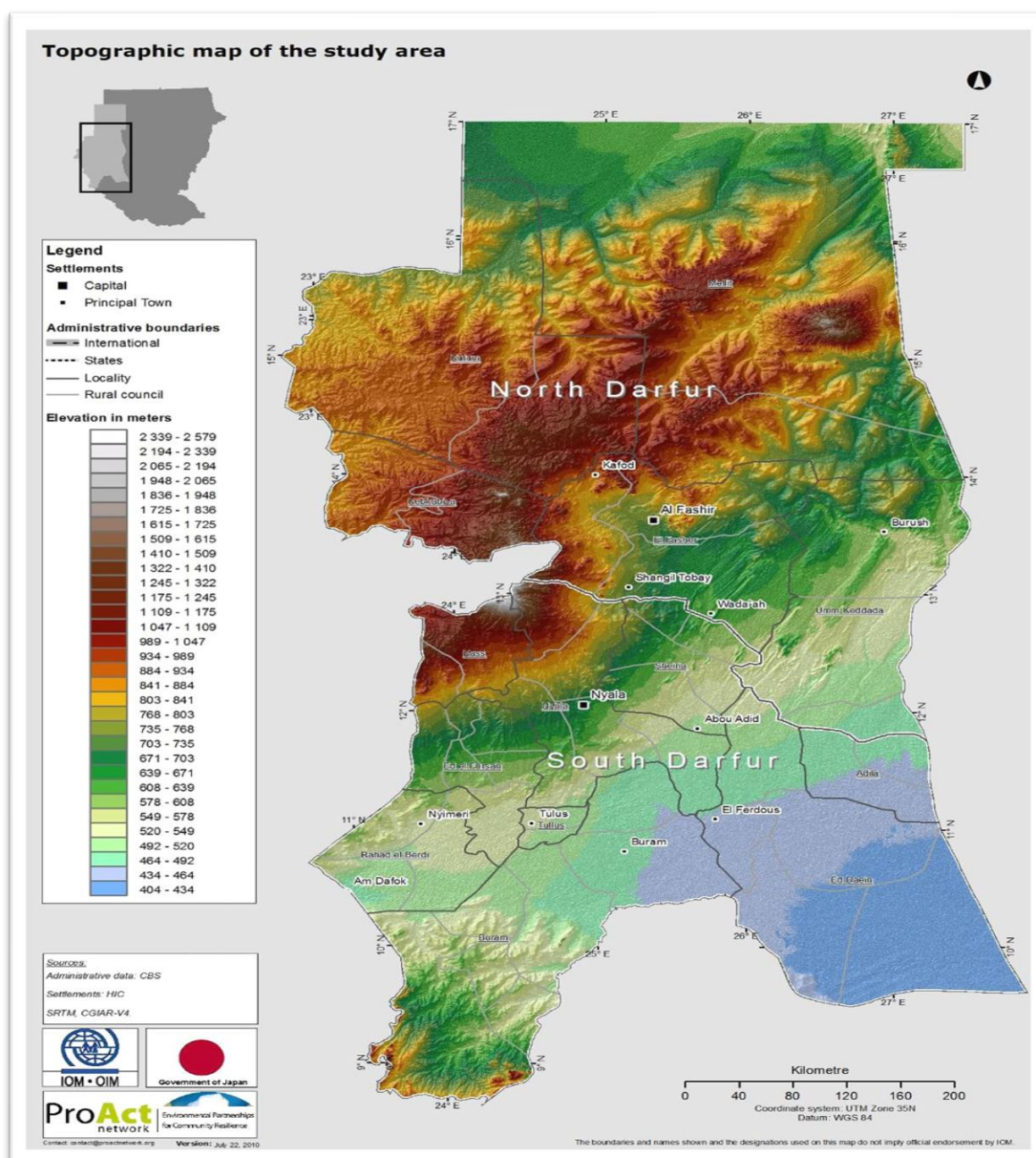
1- التمايز الطبوغرافي والمناخي لمناطق إقليم دارفور:

يتميز إقليم دارفور طبوغرافيا وجيولوجيا جبل مرة البركاني الخامد بارتفاع يقدر بـ 3000 قدم فوق سطح البحر يمتد إلى كل من شمال وغرب وجنوب دارفور، وهو مصدر للموارد المائية التي تغذي كامل الإقليم، إذ يشكل نقطة تقسيم المياه بين حوض النيل وبحيرة شاري في الحدود النيجيرية - التشادية. ويتوفر الإقليم على مخزون كبير من المياه الجوفية ناهيك عن رصيد هائل وضخم من الثروة الحيوانية والتي تعادل ما نسبته 26% من مجموع ماشية السودان، حيث تقدر الصادرات من الإبل والضأن إلى مصر وليبيا بحوالي 61% من إجمالي صادرات السودان. هذا بالإضافة إلى النشاط الزراعي المكثف الذي تعرف به المنطقة، خاصة الحبوب الزيتية بأنواعها، ناهيك عن الثروات المعدنية التي يزخر بها كالحديد، والزنك، والرصاص.¹

والواقع أن طوبوغرافية الإقليم، كما هو موضح في الخريطة رقم 3 أدناه، لعبت دورا مهما في تحديد طبيعة الأنشطة المزاولة من طرف سكان المناطق الثلاثة في الإقليم، وهو ما سيفسر التناحر الذي سيحدث فيه بين القبائل الرعوية والزراعية.

¹ منار عبد العزيز محمد عمرو، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية - دارفور نموذجا (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015-2016 ص.ص. 42-43.

الخريطة رقم 3: طبوغرافية دارفور.



Source: IOM, Government of Japan and environmental partnership of community resilience, « Environmental and livelihoods vulnerability mapping (ELVM) in South Darfur, Sudan », **Final Report**, July 2010, p.9.

عند التمعن في الخريطة الموضحة أعلاه، يتبين أن في الإقليم تباين كبير من حيث التضاريس من الشمال نحو الجنوب، إذ يتميز الشمال بالطابع الصحراوي الحار الذي تتخلله بعض الأودية والتلال، مع كميات قليلة للأمطار، مما جعله يعرف غطاء نباتيا خفيفا وهو منطقة شبه رعوية. أما المنطقة الوسطى منه فهي منطقة جبلية بامتياز تعرف بمنطقة جبل مرة وهي الموطن الأصلي للفور، بارتفاع يصل إلى 6000 قدم عن مستوى سطح البحر، مما جعلها منبعاً للينابيع ومنطقة متسمة بالآخضار. أما القسم الجنوبي من الإقليم فيتميز بكثرة الأمطار والتربة الخصبة وهو ما أهله ليكون منطقة النشاط الاقتصادي بشقيه الزراعي والحيواني.

2- تباين الموارد في مناطق إقليم دارفور:

تتباين المناطق الثلاثة المشكلة لدارفور كذلك من حيث الموارد الاقتصادية، على الرغم من أن الإقليم معروف بثرواته الطبيعية الكبيرة من خام النحاس، والصبغ العربي، وخام اليورانيوم والنفط،¹ لاسيما مع قرب الإقليم من التشاد كمناطق مخزون نفطي إستراتيجي، مما خلق تنافسا فرنسيا أمريكيا وصينيا كبيرا. والواقع أن الموارد الاقتصادية في الأقاليم الثلاث المشكلة لدارفور تتوزع كالتالي:

أ- ولاية دارفور الشمالية: تعتبر هذه الولاية من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة والتي تتمثل في:

- الموارد الزراعية: تعتبر هذه الولاية من أغنى المناطق في الإقليم من حيث الموارد الطبيعية، إذ تتربع على أراضي زراعية شاسعة وخصبة صالحة لإنتاج مختلف المحاصيل وتبلغ المساحة المزروعة منه 7,7 مليون فدان.²

¹ أحمد محمد وهبان، "السياسات الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية"، سلسلة كراسات معاصرة، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، ع.2، يونيو 2011، ص.3.

² محمد زباري مونس، "مشكلة دارفور: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة أبحاث ميسان، مجلد. 11، ع. 22، 2015، ص. 239.

– **الموارد المائية:** يعرف الإقليم بتساقط سنوي للأمطار بمعدل يتراوح بين 100–600 ملم بالإضافة إلى

المياه السطحية والجوفية المتواجدة في بعض أقاليمه.¹

– **المراعي والغابات:** تقدر مساحة المراعي أو الأراضي المخصصة للرعي بحوالي 7 مليون فدان، أما الثروة

الغابية فتقدر بحوالي 1 مليون فدان وتغطي مساحة تقدر بـ 75% من مساحة الإقليم.²

– **الثروة الحيوانية:** تقدر بحوالي 21 مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل.³

– **الثروة المعدنية:** أهمها الحديد والرصاص والجرانيت والكروم والرخام ومواد البناء والمعادن.

ب- ولاية دارفور الغربية: يشمل الإقليم على الموارد الآتية:

– **الأراضي الزراعية:** تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ 8 آلاف هكتار، تقدر نسبة الأراضي

المستغلة منها بحوالي 3 هكتار، حيث تنمو المحاصيل الزراعية على مرتفعات جبل مرة.⁴

– **الثروة الحيوانية:** تشمل الأبقار والضأن والإبل بما يقارب 4,5 مليون رأس.⁵

– **الموارد المائية:** يحتوي الإقليم على أودية عديدة منبعها مرتفعات جبل مرة، أهمها وادي كجا، باري،

أزوم، تلولو، بالإضافة إلى تساقط كميات معتبرة من الأمطار، وهذا ما وفر مخزوناً هائلاً من المياه السطحية،

¹ - مونس، مكان نفسه.

² - مونس، مكان نفسه.

³ - مونس، مكان نفسه.

⁴ - مدحت مبارك جمعة علي العمامي، الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة: إقليم دارفور (مذكرة مقدمة إكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير)، كلية الإقتصاد، جامعة بنغازي، 2012، ص. 75.

⁵ - العمامي، مكان نفسه.

إلى جانب أحواض المياه الجوفية مثل حوض ديسا. ويقدر مجموع احتياطي الولاية من الموارد المائية بأكثر من 3 مليار م³ سنويا.¹

- الغابات: يتوفر الإقليم على أشجار الحراز والهليج والهشاب والكتر والماهوجني... وغيرها، ويعرف كذلك بأهم منتجات الصمغ العربي، وبخشب الأثاث والوقود والثمار الغابية الأخرى، حيث تغطي الغابات نسبة 75% من مساحة الولاية.²

ج- ولاية جنوب دارفور: تعرف المنطقة بمواردها الهائلة مقارنة بباقي الأقاليم، إذ تقدر مساحتها بحوالي 40 ألف كلم² وتساقط كبير للأمطار وتربة ذات جودة عالية ومن أهم موارده:

- الأراضي الزراعية: تقدر بحوالي 24 ألف هكتار أي ما يعادل 12% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، ولكن المستغل منها يقدر بحوالي 6.6 آلاف هكتار أي ما يعادل نسبة 12%.³

- الثروة الحيوانية: تقدر بحوالي 9.8 مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل، ما يعادل 10% من إجمالي الثروة الحيوانية في السودان، وتصل مساحة المراعي إلى 22.7 مليون فدان.⁴

- الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية بالإقليم حيث يعرف تساقط الأمطار وفرة تتراوح بين 200-1000 ملم، وبأودية يصل مجموع إيرادها السنوي 344 مليون متر مكعب. بالإضافة إلى المياه الجوفية، وأهم مصادرها حوض البقارة الذي يغطي مساحة 18 ألف كم² بطاقة تخزين تقدر بواحد مليون

1 - العمامي، مكان نفسه.

2 - العمامي، مكان نفسه.

3 - مونس، مرجع سابق، ص. 239.

4 - مونس، مكان نفسه.

متر مكعب. "كما أكدت الدراسات والمسوحات الجيوفيزيائية التي تمت ما بين 1975 و1977 أن كمية مياه الروافد اليومية التي تصب في البحيرة الجوفية بمنطقة ساق النعام* تعادل عشر أمثال المياه المخزنة في جميع سدود السودان، وهذه هي كمية المياه اليومية التي تغذي روافد البحيرة، فما بالك بحجم البحيرة وكميات المياه فيها."¹

- الغابات: تصل مساحتها إلى 22.7 ألف هكتار، وتغطي حظيرة الردوم وهي محمية قومية بحوالي 3.4 ألف هكتار.²

- المعادن: من المرجح وجود خامات النحاس، الحديد والحجر الجيري والكولين والحجر الرملي وخام الإسمنت، ويتركز البترول في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابر... وغيرها.

والخلاصة أن التباين بين موارد المناطق الثلاث المشكلة لإقليم دارفور المذكورة أعلاه سيفسر جزء من النزاع القائم في الإقليم، وتناحر الجماعات المختلفة فيه. لاسيما تلك التي تتمتع بالرعي وتقطن المنطقة الشمالية المعروفة بقلة الموارد خاصة المائية، مع تلك التي تتمتع بالزراعة والتي تقطن المنطقة الجنوبية الغنية بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة. فالاحتكاكات والخلافات بين القبائل في إقليم دارفور على الموارد كمنابع المياه والمراعي قديمة، منذ أن كانت القبائل تهاجر في فترات الجفاف والتصحر إلى مناطق أخرى بحثا عن المياه والكألقطعائها، على أن ترجع إلى أقاليمها في فصول عودة سقوط الأمطار وانخفاض درجات الحرارة. وقد كانت هناك اتفاقات وأعراف تحكم هذه التنقلات وتنظيمها، كما وضعت آليات الإدارة المحلية المشكلة من الأعيان وشيوخ القبائل لحل النزاعات التي تنشأ بين القبائل

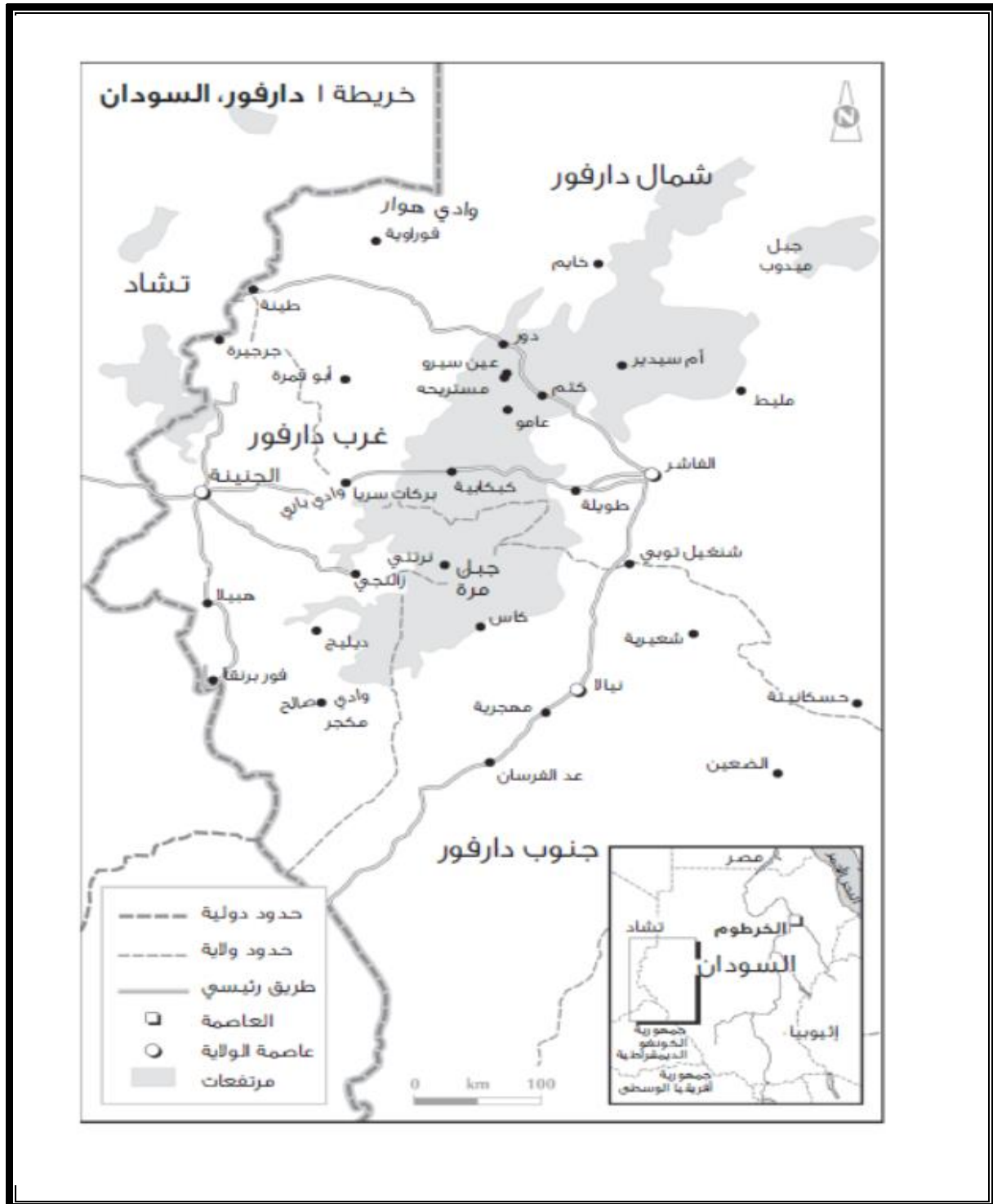
* - تقع على بعد 42 كلم جنوب شرق مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور.

¹ عبد الجبار محمود دوسة، دارفور وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ط.1، 2012)، ص.19.

² - العمامي، مرجع سابق، ص. 77.

المهاجرة والقبائل المستقبلية صاحبة الإقليم، نتيجة عدم احترام أحد شروط الاتفاق المبرم أو المتعارف عليه، كالتعدي على المحاصيل الزراعية قبل جنيها، أو عدم احترام المسارات المحددة للتنقل، وغيرها من الأسباب.

الخريطة رقم 4: إقليم دارفور من حيث التقسيم الإداري وأهم المدن.



المصدر: جولي فلينت، الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور (سويسرا: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، ط.1، يناير 2010، ص. 13.

المطلب الثاني: مكانة العامل القبلي والإثني من النزاع بإقليم دارفور:

يقطن دارفور أكثر من ستة (6) ملايين نسمة، أي ما كان يعادل خمس سكان السودان قبل تقسيمه. ويضم الإقليم أكثر من خمسين (50) قبيلة، تنقسم إلى بطون وأفخاذ وعشائر وأرهاط. كما تتميز التركيبة القبلية لإقليم دارفور بمزيج وتنوع عربي وإفريقي، يتباين فيه العدد من منطقة إلى أخرى.

وإذ يتكون إقليم دارفور من مزيج سكاني متنوع وكبير فإن ذلك يعود بالأساس إلى موجات الهجرة الكبيرة التي عرفها الإقليم، سواء من غرب إفريقيا أو من الشمال من النيل وتونس قديما. هذا بالإضافة إلى الهجرة العربية التي شهدتها الإقليم، وهو ما انعكس على تركيبته الاثنية والسكانية. وتوضح هذه التركيبة المتنوعة في تعدد اللغات المستعملة في الإقليم والتي تعد بالعشرات، إلا أنه وبعد اعتناق قبائل دارفور للإسلام، الذي يعتبر دين الأغلبية في الإقليم، صار هناك استعمال واسع للغة العربية كلغة مشتركة بين كل القبائل. وفي هذا الصدد يقول عبد الله عثمان التوم*، أن دارفور يقطنه عدد من المجموعات الاثنية معظمها من الأفارقة السود مسلمون، بعضهم ما زال يحتفظ بلغاته الإفريقية الأصلية، ولكنهم يستخدمون اللغة العربية كلغة تخاطب بينهم، والبعض الآخر فقد لغته الأصلية وأصبح يتحدث العربية كلغة أم منذ قرون كما اتخذ العروبة هوية له.¹

وإذ تقسم القبائل في إقليم دارفور حسب انتمائها القبلي إلى عرب وأفارقة فإنها تشمل في ثناياها العديد من الانتماءات الإثنية وهي كما يلي:

* باحث في الأنثروبولوجيا من دارفور.

¹ الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان، ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط.1، 2006)، ص. 59.

1- مكونات القبائل الإفريقية:

تتميز القبائل غير العربية أو كما تعرف بالقبائل الإفريقية بكونها تتشكل في الغالب من جماعات مستقرة تعتمد على الزراعة كنشاط اقتصادي لها وهي:

- الداجو: هناك اختلاف بين المؤرخين حول أصل هذه القبائل، ولكن تشير المؤلفات تاريخياً إلى أن الداجو أول من حكم دارفور، حيث قدموا من منطقة شمال إفريقيا، وهناك من يرى بأنهم من السكان الأصليين للسودان وقدموا إلى الإقليم من شرق السودان، وتمكنوا من السيطرة على القبائل التي كانت موجودة آنذاك وأسسوا دولة لهم في المنطقة، وحاليا يقطن الداجو شرق جبل مرة وشمال نيالا، ويمتحن الداجو الزراعة ويتكفون من عدة أقسام وبطون¹.

- الزغاوة: من أكبر قبائل دارفور، وهم خليط من التيبو الحاميين والزنوج، أما لغتهم فهي لهجة من لهجات التيبو، غير أنهم يتحدثون العربية كذلك، وللزغاوة فروع كثيرة، كالتينقا الذين يعيشون على الأرض الواقعة شمال شرق كتم، ثم تلا، وتور وكوبي إلى الغرب والشمال الغربي منها، ومنهم كذلك فرع يقال لهم الكملت في بلاد دارا، تعلموا اللغة العربية ونسوا لغتهم، وهناك جماعات أخرى ليست من الزغاوة ولكنها تشاركهم السكن ولهم صلة قوية بهم مثل البديات وكنجه، ويعتمد الزغاوة على رعي الأغنام والضأن مع قليل من الإبل كنشاط اقتصادي لهم.²

¹ James Morton, « A Darfur Compendium », A Review of the Geographical, Historical and Economic Background to Development in the Region, Hemel Hempstead UK, 2005, p.22.on <http://www.htspe.com>

² صلاح الدين عبد الله عبد القادر، الخصائص الصوتية والصرفية لهجة دارفور العامية (نموذج للتداخل اللغوي في شمال دارفور) بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية)، قسم الدراسات النحوية واللغوية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011، ص. 18.

- البرتي: يعتبر البرتي من بين القبائل غير العربية التي كانت تقطن شمال دارفور، ولكن بفعل ضغط الزغاوة

عليهم أثناء توسعهم شرقاً أرغموهم على الرحيل إلى شرق دارفور، وهم يعيشون الآن حول منطقة مليط.¹

- البرقيد: هذه القبائل تتميز بخاصية فريدة وهي أنها تتكون من عشائر وقبائل شتى، حتى أن كلمة برقد تعني

الشيء ذو الألوان المتعددة، كما تعرف قبيلة البرقد على أنها خير مثال للتزاوج والتصاهر والتعايش والإخاء بين

القبائل في السودان، وقد انقضت لهجتهم ولم يعد لها وجود، وتركيبتهم اليوم تشكل مجتمع متعدد الأعراق والأجناس

من جميع قبائل السودان، صقلت ظروف الدهر فتصاهرت فيما بينها مشكلة بذلك مجتمعاً متماسكاً تختفي فيه كل

مظاهر الاختلاف والتمايز والفرقة، كما يعرفون بصلتهم العرقية بالميدوب.²

- الميدوب: تنحدر قبائل الميدوب من المجموعات النوبية المتواجدة خارج نطاق الإقليم النوبي، وتستقر في شمال

شرق دارفور على بعد 400 ميل من الخرطوم، في منطقة جبل الميدوب ويتميزون بسمات متشابهة من حيث البنية

المورفولوجية واللغة والثقافة وحتى سبل العيش، كما يتحدث الميدوب بلغة تشبه لغة النوبيين على النيل، مما يرجح

هجرتهم من بلاد النوبة إلى منطقة جبل الميدوب، وعلى الرغم من أن لغتهم تنقسم إلى قسمين إلا أنها ذات معنى

واحد، وقد كان لبعدها جبال الميدوب وانتشار الصحراء من حولها أثر كبير في عزلة سكانها مما ساعد على المحافظة

على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم مقارنة بالقبائل الأخرى في الإقليم، وهو الأمر الذي أكده البروفيسور علي عثمان

¹ مها أحمد عثمان شبيبي، قضية دارفور بين السياسة والإعلام مع إشارة لمعالجة بعض الصحف السودانية اليومية 2003-2006 (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2008، ص. 30.

² عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل- اتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ذ.ط، 2011)، ص. 221.

محمد صالح "كون أن العزلة جعلت الميذوب تحتفظ بلغتها وعاداتها وتقاليدها، ..."¹، ويمارس الميذوب الرعي كنشاط اقتصادي لهم.

- التنجر: هناك خلاف بين المؤرخين والباحثين حول أصل هذه القبائل، فمنهم من يقول بأن التنجور قدموا من تونس واختلطوا بالسكان الأصليين ونتج عن ذلك الاختلاط بين التنجور القادمين والداجو المقيمين في دارفور.² وتشير المؤلفات إلى أن قبيلة التنجر سيطرت على الحكم في دارفور بعد الداجو، وهيمنوا على الحكم في الفترة الممتدة من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر ميلادي.³

- الفور: هم عبارة عن خليط من القبائل العربية والإفريقية قدموا إلى إقليم دارفور حوالي القرن الرابع الميلادي من منطقة النوبة، وهي أكبر قبيلة في الإقليم ولهم نفوذ وسيطرة على بقية السكان منذ قرون، وهم أصحاب السياسة في جبال مرة وفي المرتفعات التي تقع غرب هذه الجبال، كما أن الإقليم اكتسب اسمه التاريخي منهم، فصار يعرف باسم "دار الفور" أو "دارفور"، الأمر الذي يؤكد فرضية أن الفور هم السكان القدامى والأصليين للإقليم، وتعتبر الزراعة النشاط السائد لهم إلى جانب تربية الأبقار والماعز والأغنام، وتنقسم قبيلة الفور إلى ثلاثة بطون هي الكنجار والتموركا والكرakit.⁴

كما عرف الإقليم قيام سلطنة دارفور التاريخية منذ منتصف القرن السابع عشر (17) تحت قيادة السلطان سليمان، وهو من سلالة الكيرا ذات النسب العربي، مبعدة بذلك القبائل المحلية التي كانت تحكم المنطقة مثل التنجور

¹ عثمان إبراهيم عثمان جامع، مظاهر التغير الاجتماعي عند قبيلة الميذوب-دراسة حالة محلية المألحة (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018-2019، ص. 73.

² زكي البحيري، مشكلة دارفور -أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، د.ذ.ط، 2010)، ص. 41.

³ المكان نفسه.

⁴ هدى عمر محمد علي نايل، "الموقف الدولي والإقليمي من مشكلة دارفور 1956-2004"، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، ع.9، يناير 2018، ص. 19.

والداجو، حتى تم إسقاطها سنة 1874 من قبل العثمانيين، وظلت دارفور سلطنة مستقلة حتى 1916 عندما قامت الإدارة البريطانية بضمها لتصبح بذلك دارفور مدينة على غيرها من المدن السودانية الأخرى تحت الحكم البريطاني.¹

- المساليت: تعتبر قبائل المساليت أو (المساليط) من بين القبائل الأصيلة أو القديمة، والتي جاءت إلى الإقليم منذ القدم، وهي خليط من الزنوج والعرب يتكلمون لغة تختلف عن لغة سكان دارفور، وتبلغ المساحة التي ينتشرون فيها ما بين 7000 إلى 7500 ميل مربع، وتقع المنطقة التي يقطنها المساليت في موقع يحده من الغرب واداي ومن الجنوب جمهورية تشاد ومن الشمال، دار قمر ودار تامة ومن الشرق قبائل الفور، إلا أن ما يميز منطقتهم هو فقرها من حيث الثروات ومن حيث الأغنام والماشية، مما جعلها كثيرة التنقل والترحال.²

- قبائل التكرور: تقع بلاد شعب التكرور الأصلية في منطقة غرب إفريقيا، وهم شعب مسلم استطاع تكوين دولة إسلامية في غرب إفريقيا وهي سلطنة مالي، والتي كان لها شهرة كبيرة، ويعيش التكرور الآن في منطقة فوتا السينغالية، وينتشرون أيضا ما بين نهر النيجر وبحيرة التشاد، وفي منطقة سكوتو. وهم أول القبائل الإفريقية التي اعتنقت الإسلام، وهاجروا إلى دارفور وكردفان، ويتحدثون اللغة العربية كلغة تخاطب.³

2- القبائل العربية:

تعد القبائل العربية من أكبر التجمعات السكانية في الإقليم وبمزاولتها لتربية الماشية حتى أن منها ما أصبحت تعرف بالبقارة نسبة إلى امتهاها تربية الأبقار ومنها ما يعرف بالأباله نسبة إلى تربية الإبل، وتنتشر في كل من إقليم

¹ حيدر إبراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل"، البيت العربي، محاضرة ملقاة في مؤتمر مدريد يوم 20 سبتمبر 2007، على هامش برنامج منبر البيت العربي،

ص. 2، على: www.casaarabe-iam.es

² البحيري، مرجع سابق، ص. 34.

³ عثمان جامع، مرجع سابق، ص. 17-18.

دارفور وكردفان، وتنتقل بين الشمال والجنوب موسمياً بحثاً عن الكلاً والماء لقطعانها. وتتكون القبائل العربية من القبائل التالية:

- **قبيلة الرزيقات:** يعتبر الرزيقات من أغنى قبائل البقارة وأكثرها عدداً، وأقواها مركزاً وأشدّها قوة، وموطنهم بأقصى جنوب شرق دارفور، وللرزيقات ثلاث فروع رئيسية هي: المهاربة الذين يسكنون شرق ادار وجنوبها، ومن بطونهم أولاد أم سلمة وأولاد حسين وأولاد زويية والقربانية، ثم النوايبة الذين يسكنون في موالاة الهبانية، ومن بطونهم أولاد زيد، وأخيراً المحاميد الذين يسكنون شمال الدار.¹

- **بني حسين:** يعتبر بني حسين من القبائل العربية التي استقرت بالإقليم في منطقة تحدها كل من دار الفيا (الكبكايبا) من الجنوب، والكتوم من الشرق، ودار الزغاوة من الشمال، وكل من دار سيرف عمرو ودار قمر من الغرب، ويعرف بني حسين بتربيتهم للإبل وبتنقلهم الدائم، ويدخولها في عدة صراعات مع القبائل الأخرى من أجل السيطرة على مناجم الذهب في شمال دارفور.²

- **التعايشة:** وتقع ديارهم إلى الغرب من أوطان الهبانية في الركن الجنوبي الغربي من دارفور بين ديار الهبانية شرقاً وحدود تشاد غرباً ودار فرتيت جنوباً وبني هبلّة شمالاً.³

¹ - شيبني، مرجع سابق، ص. 32.

² Austrian Red Cross/ ACCORD, « Darfur COI Compilation, Austria », **Report**, September 2017, p. 43, electronic version of the report on, www.ecoi.net

³ عبد الله محمد مسعود الدرسي، الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة إقليم دارفور (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير))، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2012، ص. 87.

- **المسيرية:** يقطن المسييرين منطقة صغيرة بين برجت وداجو شمال شرق نيالا وتربطهم قرابة لصيقة بقبيلة الحمر التي تسكن جنوبي كردفان، ويعرفون في دارفور على أنهم قبيلة مستقرة خلافاً لأبناء عموماتهم في كردفان.¹ كما تعتبر هذه القبيلة من أغنى القبائل في الثروة الحيوانية والزراعية.

- **المعاليا:** من ضمن قبائل الأباله الذين يعيشون في دارفور، وهم حضر، ومركزهم كركورة التي تقع شمال الطويشة، ويعتبرون من القبائل كثيرة النزوح بين كردفان ودارفور، ولكنهم استقروا في جنوب دارفور إلى جوار قبيلة الرزيقات وامتحنوا تربية الأبقار خاصة وأن طبيعة المنطقة تحتم عليهم ذلك، كما يتواجد المعاليا في غرب كردفان كذلك.²

- **بني هبله:** كان بني هبله فيما مضى قبيلة كبيرة ووطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من جبال مرة، وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل حزير وأخرى فيما وراء حدود دارفور في "وادي" وهم يجاورون التعايشة، وقد تعرض بني هبله في دارفور لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع إتاوات كبيرة مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك.³

- **قبائل الفلاتة:** يرجع نسب الفلاتة إلى الصحابي الجليل عقبة بن نافع رضي الله عنه، فالفلاتة من خلاصة العرب، هاجرت إلى دارفور من مالي، وعبروا في طريقهم ديار الهوسا في منتصف القرن الرابع عشر، واستقرت مجموعة منهم في جنوب دارفور، وقد قسم أبو سن في مذكرته الفلاتة إلى فرعين رئيسيين هما (أبكا وأبا).⁴

¹ عبد السلام أبو بكر جار النبي، أثر الصراعات القبلية على التنمية بولاية وسط دارفور - دراسة حالة محلية أم دخن (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017، ص.75.

² عبد القادر، مرجع سابق، 24.

³ عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية - دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014 (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2018)، ص.73.

⁴ عبد القادر، مرجع سابق، ص. 24.

– قبائل الزيادية: الزياديون هم في الغالب رعاة رحل يربون الأبقار والإبل، ويقطنون منطقة تتربع على حوالي 450 كيلو متر مربع على طول الشمال الشرقي للإقليم، وتتكون قبيلة الزيادية من ثلاثة بطون، أولاد حامور، الدبابة وأولاد مفاضل، كما تعرف هذه القبيلة بالترحال لاسيما في فصل الشتاء ويهاجرون إلى منطقة أم بياضة وواد مريغا في جنوب شرق جبل ميدوب، ويهاجرون حتى الشمال وصولا إلى حوض وادي الحوار. كما يوجد كذلك قبيلة للزياديين تقطن منطقة ملييت ولكنهم يمتنون الزراعة على خلاف القبائل الزيادية المتواجدة في الشرق في منطقة كوما. كما هم متواجدون كذلك ولكن بقلة في جنوب دارفور وفي شماله وكذلك في إقليم كردفان.¹

والحقيقة أن هذه القبائل ليست الوحيدة المتواجدة في الإقليم بل هي الأكبر من حيث العدد، وهناك العديد من القبائل بعضها لا تزال محافظة على هويتها الأصلية، في حين أن بعضها الآخر ذابت تدريجيا في السكان المحليين أو في قبائل أخرى وذلك بحكم الجوار والمصاهرة والاختلاط، وهو الأمر الذي ساهم في اختفاء أصولها مع مرور الوقت وكذلك البلدان التي أتت منها إلى الإقليم خلال موجة الهجرات التي عرفها على مر العصور.

غير أن ما يميز القبيلة في السودان عامة وفي إقليم دارفور على وجه الخصوص، هو اعتبارها من أضعف القبلات في العالم، فهي لا تعرف فوراق طبقية كما في الهند، ولا ترتبط بمذهبية دينية كما في باكستان ونيجيريا، بل أن الفوراق العرقية موجودة داخل العرق العربي وداخل العرق الزنجي بنفس النسب، كما أن مكونات الشخصية السودانية من

¹ OFPRA, « La tribu arabe Ziyadia- Soudan », 13 avril 2018, p.3, on, www.ofpra.gouv.fr/sites/default/atoms/files/lignes_directrices_europeennes.pdf

لغة وثقافة ودين مشترك إضافة إلى امتزاج الأعراق فيما بينها جعل من القبيلة في السودان تركيبة تهدف إلى الوحدة والعيش المشترك أكثر من الفرقة والعنف، إلا أن الاستعمار¹ والجغرافيا لعبا دورا خطيرا في اللعب على هذا الوتر.²

كما أن تقسيم سكان دارفور على أساس اثني عرقي، عربي وإفريقي قد لا يأخذ معناه الحقيقي، فالقبائل المنحدرة من أصول عربية والتي تدعي بعضها نفاها العرقي العربي، فالأصل هو أن عروبته تركز على الإرث الثقافي وحده الذي اكتسبته على أساس الانتماء العرقي، وبالتالي فإن اسم العرب يعني بالنسبة لسكان دارفور فقط أولئك المتكلمين باللغة العربية الذين امتزجوا عبر مراحل تاريخية طويلة بالمجموعات الإفريقية غير العربية.³

كثيرا ما يشار إلى النزاع في دارفور على أنه نزاع إثني وعرقي بين القبائل ذات الأصل الإفريقي والقبائل العربية، غير أن درجة الانصهار التي وصل إليها المجتمع الدارفوري في الماضي القريب تفند ذلك. لقد أصبح الإسلام واللغة العربية هما السمتان الأساسيتان فيه على الرغم من التنوع الاثني والقبلي المعروف في الإقليم، بل أن درجة المصاهرة والامتزاج بلغت ذروتها لدرجة اختفاء العديد من اللغات والإثنيات، إضافة إلى الملامح الفيزيولوجية المتشابهة، كما أن تركيبة بعض القبائل – كما تبين سابق – مكونة من الطرفين أي عرب وأفارقة من دون الحديث عن العنصر الثالث المنحدر من الزواج المختلط بين العرب والأفارقة.⁴

¹ عملت الإدارة الإنجليزية في سياستها الرامية لتكريس القبيلة والاعتراف بها في السودان، على الاعتراف بالقبيلة رسميا وإثباتها في المستندات والأوراق الرسمية، بل اشترطت كتابة اسم القبيلة في العرائض والشهادات ودفاتر الموالييد وسجلات المحاكم وغيرها، حتى أن الأوراق والمستندات كانت تعتبر باطلة إذا لم يذكر فيها اسم القبيلة بدلا من الاكتفاء بالجنسية السودانية فقط، هذا بالإضافة إلى المناهج الدراسية آنذاك والتي لم تخلوا من صقل الذهن على هذا الأساس. بدر الدين عبد الله الإمام موسى، الصراعات القبلية في السودان – الجذور والأبعاد (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ط.2، 2017)، ص. 60.

² – موسى، المرجع نفسه، ص. 31.

³ محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ط.3، 2010)، ص. 349.

⁴ أثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول إلى دارفور، وأثناء زيارته بدأ يتحدث عن العرب والأفارقة، وردا على ذلك وجه إليه والي دارفور سؤالا قاتلا إن كان يستطيع التمييز بين من هم عرب ومن هم ليسوا كذلك من بين الحضور، وقبل باول التحدي ولكنه أخطأ فيهم جميعا، فكل من ظنه عربيا كان من غير العرب والعكس صحيح، إلى أن استسلم وتوقف عن المحاولة بعد 6 أو 7 محاولات. – العفيف، مرجع سابق، ص. 114-115.

وللاستدلال عن عدم تصدر العامل الإثني والقبلي لأسباب النزاع في دارفور يمكن العودة إلى تاريخ فترات التعايش والانصهار بين قبائل منطقة دارفور، كما كان خلال سلطنة الداو في القرن الثاني عشر ميلادي، كأول من أسس لنظام الدولة في شرق وجنوب شرق جبل مرة وتعايش السكان جنبا إلى جنب مع سلطنة الداو.¹ ثم مملكة التنجور* في القرن الرابع عشر ميلادي، التي بسطت نفوذها على شمال دارفور. وتشير الروايات إلى أن المملكتين تكونتا من السكان الأصليين لمنطقة دارفور قبل سلسلة الهجرات العربية الإسلامية للإقليم، ولكن لم يعمر كثيرا لتقوم على أنقاضهم سلطنة الفور التي وحدت الإقليم تحت الحكم العربي الإسلامي بقيادة سليمان سولونج (1445-1476)². وقد قامت القبائل العربية قبل قيام هذه السلطنة بالعمل على نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في أرجاء الإقليم بالطرق السلمية، ساعدها في ذلك نشاطها الدعوي وتنقلها بحثا عن الكأ والمياه لقطعانها، ومن ثم الاحتكاك بالقبائل الأخرى، فحببت الدين للقبائل غير العربية ودفعتها للدخول فيه طواعية، بل أن الأمر وصل لدرجة الاختلاط والمصاهرة بين القبائل العربية وغيرها. وخلال سلطنة الفور وصل عدد السلطنات التي دخلت تحت حكمها إلى 27 سلطنة إلى غاية سقوطها سنة 1916.³ لتنعكس مظاهر هذه المرحلة على التركيبة القبلية للإقليم، من خلال فقدان بعض القبائل لخصائصها ومميزاتها نتيجة لدرجة الانصهار، إذ اندمج السكان الأصليون بالمهاجرين العرب ليظهر بذلك شعبا يحمل صفة العروبة ويدين بالإسلام.

كما تشير الدراسات إلى أن السلطنات الثلاث تعايشتا في نفس الحقبة الزمنية (التنجور والداو) أو كانت متقاربة من حيث هذه المدة وتعاقبت على حكم المنطقة (التنجور والوادي)، حيث تميزت كل منها بنظام حكم خاص من حيث كفاءات إدارة المجتمع في تلك الحقب، لاسيما وأنها كانت تسيطر على إقليم واسع ذي سكان

¹ أحمد عبد القادر أرباب، تاريخ دارفور عبر العصور (الخرطوم، الجزء الأول، د.ذ.ط، 1998)، ص.ص. 9-10.

* - يدل اسم التنجور على معنى القوس في اللغة النوبية.

² مصطفى محمد مسعد، سلطنة دارفور تاريخها وبعض مظاهر حضارتها (الخرطوم: دار المصونات للنشر، ط.2، 2016)، ص.ص. 16-19.

³ Yousif Suliman Saeed Takana, Translated by Awad Al Awad, *Darfour Struggle of power and Resources 1650-2020* (Norway: CMR. Michelsen Institute, 2016), p. 10.

يتنوعون من حيث الانتماء العرقي والديني، كما تميزت كذلك بنظام إداري خاص في شتى المجالات من ضرائب وإتاوات وضبط للعلاقات بين الحكام والمحكومين.¹

وقد استمرت سلطنة الفور التي أقامها سليمان سولونج وأحفاده من بعده إلى غاية سنة 1874 رغم تمكن محمد علي في سنة 1822 من إخضاع السودان ومعظم الأقاليم السودانية حتى إقليم كردفان المجاور لدارفور، إلا أن الأمر لم يكن بالهين بالنسبة لإقليم دارفور الذي لم تتمكن جيوش محمد علي من دخوله، بل حافظ على استقلاله وحكم سلاطينه العشرة الذين تعاقبوا على حكمه، إلى غاية سنة 1874 عندما خضع الإقليم إلى الحكم التركي المصري، والذي استمر إلى غاية سنة 1884. وقد كان نجاح الثورة المهديّة² بقيادة محمد أحمد المهدي دليلاً على التعايش الذي ساد بين قبائل الإقليم، والتي تمكنت من إنهاء الحكم المصري التركي ليصبح بذلك إقليم دارفور مستقلاً من جديد في عام 1885.³ لكن سرعان ما نجح المصريون في القضاء على الثورة المهديّة ودخلت دارفور من جديد تحت لواء الحكم المصري الإنجليزي هذه المرة في سنة 1916 كمديرية من مديريات السودان التابعة للحكم الثنائي المصري الإنجليزي.

3- التقسيم الاستعماري وإشكالية الإثنيات:

وقد خلص أغلب الباحثين الذين تطرقوا بالدراسة لما يحدث في إقليم دارفور إلى أن الفوارق الإثنية أو العرقية غير واضحة في دارفور، فلا السمات الفيزيولوجية توحى بوجود هذا التمايز، ولا وجود لاختلافات دينية فالكل مسلم في دارفور، كما أن الفوارق الثقافية واللغوية ليست ذات أهمية لدرجة أن تكون سبباً في نشوب نزاع إثني في المنطقة. فعلى سبيل المثال يقول الخبير في شؤون دارفور "أليكس دو وال" «Alex De Waal»، "أن عرب دارفور هم

¹ M.A. Mohamed Salih, « Understanding the Conflict in Darfur », **Occasional Paper**, Centre of African Studies, University of Copenhagen, May 2005, p.2.

² - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 79-80.

³ عبد النعيم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل: قصة إقليم دارفور والصراع، (القاهرة: دار الرشاد، ط.1، 2008)، ص.ص. 29-33.

كذلك من السكان الأصليين للإقليم سود وأفارقة، ولا يوجد أية فوارق جلية سواء أكانت عرقية أو دينية بين هذه المجموعات، فهم يعيشون معا منذ قرون وهم مسلمون جميعا، وإنما النزاع الذي حدث في المنطقة بين هذه المجموعات كان لأسباب تتعلق بالحق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة من تربية للحيوانات والزراعة، وغط المعيشة: مستقرون ورحل".¹

فالإثنية في دارفور هي بمثابة مفهوم لين ومطاط، حيث أن أبناء دارفور يتقاسمون مقومات هوياتية مشتركة قوية فيما بينهم، وهو ما تجسد من خلال السلطنات التي عرفها الإقليم منذ القرن السابع عشر إلى غاية الاحتلال البريطاني للسودان سنة 1916. وعلى الرغم من حدوث العديد من الخلافات والنزاعات المحلية والتي كانت تصل في بعض الأحيان إلى العنف والقتال، إلا أن الطابع الغالب خلال تلك المراحل كان التعاون والعيش المشترك وقبول الآخر، حيث عملت المجموعات الإثنية المختلفة (عربية وغير عربية، رحل ومستقرين) على نسج علاقات وروابط عائلية، اقتصادية، تجارية وسياسية فيما بينها، ساهم الدين الإسلامي المنتشر عبر كامل الإقليم في تقويتها.

وبعد قرون من العيش جنبا إلى جنب وعلاقات المصاهرة بين أفراد مختلف القبائل في دارفور، بدأ المستعمر الإنجليزي في تقسيم الإقليم - على غرار ما قام به في باقي المستعمرات - على أساس إثني، ولم يراع هذا العامل في رسمها للحدود بين الدول التي كانت في السابق تشكل إقليما واحدا، وبالتالي امتدت آثار هذا العامل إلى فترة ما بعد الاستقلال حول من له الأحقية في الأرض وفي السيطرة على السلطة والتحكم في زمام الأمور، وألقت بظلالها على مجرى الأوضاع إلى غاية انفجارها وخروجها عن السيطرة سنة 2003. فقد عملت الحكومات المتعاقبة في السودان على توظيف العامل الإثني واللعب على وتره، ليصبح بذلك إقليم دارفور مقسما على أساس إثني عرب وأفارقة (زرقة أو السود)، كما قامت الحكومة ورغبة منها لتفادي سيناريو جنوب السودان، بتسليح القبائل التي

¹ VERONIKA DANIELOVA, « Darfur Crisis of 2003: Analysis of the Darfur Conflict from the Times of First Clashes to the Present Day», *ETHNOLOGIA ACTUALIS*, Vol.14, N°.1, 2014, p.p. 47-48.

تنحدر عن أصول عربية لتقويض استقرار القاعدة السكانية للجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردين في المنطقة، على سبيل ما قامت به حكومة الصادق المهدي في منتصف الثمانينات من تسليح قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور.¹ حيث أشارت بعض الإحصائيات التي قدمتها مجموعة الأزمات الدولية، إلى أن عدد المسلحين من القبائل العربية التي تم تسليحها في إقليم دارفور من قبل الحكومة السودانية من أجل القضاء على التمرد في الإقليم، مقابل الوعود المقدمة لهم لتمكينهم من ملكية الأراضي في الإقليم، بلغ أكثر من عشر أضعاف القوات النظامية السودانية المنتشرة في إقليم دارفور والمقدر عددها بأربعين (40) ألف جندي.²

وهكذا أصبح عامل الهوية ونتيجة للتوظيف المقصود يشكل أكبر محرك للنزاع الذي عرفه إقليم دارفور، والذي ساهم في تغيير طبيعة النزاع بعد أن بدأ ببعض المناوشات والنزاعات المحدودة بين بعض القبائل على الموارد لاسيما الأرض، ليتحول إلى نزاع إثني تدور رحاه بين من كانوا في الماضي القريب يتعايشون بسلام وبينهم أواصر مصاهرة وقراية، رغم الاختلافات والفروقات التي كانت موجودة. ونتيجة للتحويل الذي عرفه النزاع من خلال بروز عامل الهوية كمحرك للنزاع المسلح الذي شهدته الإقليم بين بعض القبائل، كالنزاع المسلح في ولاية شمال دارفور بين قبائل الفور بمنطقة جبل مرة وقبيلة الزغاوة وبعض القبائل الأخرى، أصبح الجو في الإقليم مشحوناً بالعداء الإثني والرغبة في الانتقام. وهو ما يعرف بالعصبية التي تكلم عنها ابن خلدون عند حديثه عن تخلي الفرد عن هويته وممتلكاته وانصهاره في إطار كيان الجماعة أو القبيلة التي ينتمي إليها عند إحساسه بالخطر والتهديد، وبالتالي تصبح القبيلة والمجموعة هي الهوية الجديدة والكيان الجديد الذي يضحى الأفراد بنفسهم من أجله، في إطار عمليات التذويب والانصهار والاستقطاب السلالي العرقي.³

¹ مجموعة الأزمات الدولية، "ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"، بروكسل: تقرير رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004، ص.5.

² "نظرة معمقة إلى البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته"، مآلات دولية، ع. 50، فبراير 2024، ص.7.

³ - سليمان محمد، مرجع سابق، ص.95-96.

وفي الوقت الذي سعت فيه السلطة في السودان آنذاك جاهدة لإثبات أن ما يحدث في غرب السودان هو تصدي لمجموعات انفصالية تمارس العنف والسلاح ضد المؤسسات والهيئات الحكومية الناشطة في الإقليم، أظهرت أطرافاً أخرى مهتمة بما يحدث في إقليم دارفور على أن الأوضاع وصلت لدرجة نزاع إثني بل حتى هناك من تكلم عن عمليات تطهير إثني مورست ضد بعض القبائل لاعتبارات إثنية هوياتية. ومن بين الذين صنفوا ما حدث في دارفور على أساس إثني، نجد الإعلام والمنظمات غير الحكومية النشطة في الإقليم، والتي كلفت الأوضاع على أساس إثني بين الأفارقة أصحاب الأرض تاريخياً والعرب القادمين إلى الإقليم، الذين أصبحوا أصحاب حق في الأرض وفي ممارسة المهام والوظائف القيادية في الإقليم. ليأتي بعد ذلك دور الهيئات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال لتصريح مستشار الدولة الأمريكي " روبرت زويليك « **Robert Zoellick** » ووصفه لما يحدث في إقليم دارفور بالنزاع الإثني الذي ساهمت في تعقيده عوامل أخرى.¹

والنتيجة أنه عادة ما يصبح العامل الإثني في النزاعات التي يطول أمدها أحد محركات النزاع القائم سابقاً نتيجة لعوامل أخرى، فالعوامل الإثنية والثقافية تعتبر عامل فعال رهين الطريقة والغاية التي يوظف من أجلها من قبل الأفراد والجماعات من خلال تصورهما للنزاع. وبالتالي فكلما طال عمر النزاع كلما تم توظيف العوامل الدينية والثقافية والإثنية فيه كآلية للتعبئة والتكتل، فتختفي بذلك الأسباب الأولية التي نشب النزاع من أجلها وتحل محلها الإثنية كإيديولوجية تطفو للسطح وتصبح قوة مادية واجتماعية فعالة.²

المبحث الثاني: دور الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية في النزاع بدارفور:

لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً لا يستهان به فيما حدث ويحدث بإقليم دارفور من نزاعا واقتتال مستمر. وهو ما سيوضح من خلال التركيز على دور الاختلاف في النشاط الاقتصادي لقبائل دارفور في خلق

¹ Assad Mehmood Khan, Nazim Rahim and Sajjad Ali Khan, « Darfur Conflict beyond Ethnic Division: A Politico-Economic Perspective », **Global Political Review**, Vol.3, No. 2, 2018, p.77.

² Remy M. Mauduit, « Ecologie, sécurité et conflits armés en Afrique », **Afrique et Francophonie**, Vol.1, N°2, Été 2010, p.10.

المناوشات والنزاع، وكذا سوء إدارة السلطة السودانية لمختلف القضايا الاقتصادية مما جعلها تصبح سببا في اشتعال النزاعات.

المطلب الأول: تباين النشاط الاقتصادي بين قبائل دارفور واشتعال النزاع:

كان تصنيف القبائل في إقليم دارفور يتم على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، فمنها جماعات مستقرة تمتحن الزراعة وأخرى رعوية بدوية متنقلة تسمى بالبقارة نسبة لامتلاكها لعدد كبير من البقر. وتنقسم قبائل دارفور حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ما يلي:¹

1- رعاة الإبل والغنم في الشمال: حيث تعرف هذه المنطقة من الإقليم بطابعها شبه الصحراوي الجاف قليل الأمطار، الأمر الذي دفع أكبر قبيلة فيه إلى التوجه نحو التجارة على حساب نشاطها السابق، وتعرف القبائل بكثرة الترحال بحثا عن الماء والكلأ لقطعاتها، وتمثل هذه القبائل في كل من الزغاوة والبديات، والبرقي، والميدوب إضافة إلى الرزيقات الشمالية والزيادية المعروفة بتربية الإبل.

2- المزارعون في الوسط: تشتهر هذه المنطقة بجبل مرة وبطابعها السهبي كثير المطر، وبامتهان القبائل التي تقطنها للزراعة والاستقرار بفعل العوامل المناخية المواتمة. وتعتبر قبيلة الفور أقدم قبيلة في إقليم دارفور وأكبرها من حيث العدد، وهي التي تقطن هذا الحيز منه إلى جانب بعض القبائل الأخرى كالمساليت في الجزء الغربي منه، والقمر والتاما والمراريب والبرقي والتنجر.

3- رعاة البقر في الجنوب: يقطن هذا الحيز من إقليم دارفور القبائل العربية التي تشتهر بتربية ورعي البقر حتى أنه يعرفون باسم "البقارة" نسبة لهذا النشاط، ومن أهم هذه القبائل نجد الرزيقات، والتعايشة، وبنوهبله، والهبانية،

¹ كمال محمد جاهد الله الخضر، "مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 13، يوليو-سبتمبر 2012، ص. ص. 64-65.

والمعاليا، إلى جانب بعض القبائل ذات الأصول الإفريقية كالداجو، والبرقد، وجماعة من الفلان.¹ وتبين الخريطة رقم

5 أدناه توزيع مختلف القبائل على إقليم دارفور.

¹ - محمد عمرو، مرجع سابق، ص. 230.

الخريطة رقم 5: التوزيع القبلي في إقليم دارفور.



المصدر: إبراهيم قاسم درويش البالاني، "الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور"، مجلة ديالي، ع. 65، 2015، ص. 64.

يتبين من الخريطة أعلاه أن توزيع القبائل في دارفور يخضع لتقسيم صارم حيث تتركز القبائل الرعوية والتجارية في الشمال، وهو المنطقة الأقل تساقطاً للأمطار ومن ثمة فهي ضعيفة الغطاء النباتي، والوسط لحد ما، أما القبائل المزارعة

فتمتد من الوسط نحو الجنوب نظرا لوفرة الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، وهو ما خلق حركة البدو الرحل من الشمال باتجاه الجنوب بحثا عن الماء والكأ سيماف ففرفرف الندرة والجفاف، وأدى إلى الاحتكاك بين القبائل في العديد من المرات كما يبينه الجدول رقم 4 الآتي:

جدول 4: النزاعات القبلية التي حدثت في إقليم دارفور من سنة 1924 إلى غاية سنة 2023.

التاريخ	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1924	الرزىقات (ع) والدنكا (أ)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
1932	الميدوب (أ)، البرتي (أ)، الزيادية (ع) والكواهلة (ع) والكبابيش (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
1943	الزيادية (ع) والكواهلة (ع) والكبابيش (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
1957	الميدوب (أ)، الزيادية (ع) والكبابيش (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
1968	الرزىقات (ع) والمعاليا (ع)	خلاف بين الأفراد، التنافس على السلطة، الخلافات على الأرض.
1974	الزغاوة (أ) والبرقيد (أ)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والتنافس على السلطة، الخلافات على الأرض.
1975	الرزىقات (ع) والدنكا (أ)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).

1976	الزيادية (ع) والميدوب (أ)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
1976	المهيريا (ع) وبني هبله (ع)	خلاف بين الأفراد.
1980	المهيريا (ع) وبني هبله (ع)	خلاف بين الأفراد.
1980	التعايشة (ع) والسلامات (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والتنافس على السلطة، الخلافات حول الأرض.
1980	الرزىقات (ع) والمسيرية (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1981	الرزىقات (ع) والدنكا (أ)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1982	المهيريا (ع) وبني هبله (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1982	الميدوب (أ)، الزيادية (ع)، البرتي (أ) والكبايش (ع) والكواهلة (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1984	المسيرية (ع) والرزىقات (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1984	الزيادية (ع)، البرتي (أ) والكبايش (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.

1987	الميدوب (أ)، الزيادية (ع)، البرقي (أ) والكبابيش (ع) والكواهلة (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1987	الفلاتة (ع) والقمر (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب سرقة المواشي والتعدي على الحدود والأراضي (الديار).
1989	فور (كبكاية) (أ) والزغاوة (أ)	خلاف بين الأفراد، النهب والغزوات المسلحة والصراع على الأرض ومنايع المياه.
1989	الفور (أ) والعرب (اتحاد من 27 قبيلة عربية)	خلاف بين الأفراد، الغزو والنهب المسلح، احتلال أراضي والتعدي على المحاصيل، تحامل عنصري، والصراع على الأراضي (الحاكورات)، الممرات، والمراعي ومصادر المياه.
1989	الزغاوة (أ)، البديات (أ)	الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، الصراع على الأرض.
1990	القمر (ع) والزغاوة (أ)	الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، التنافس على الأرض.
1990	القمر (ع) والزغاوة (أ)	الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، الصراع على الأرض.
1990	القمر (ع) والبرقو (أ)	الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، الصراع على الأرض.
1991	القمر (ع) والتعايشة (ع)	خلاف بين الأفراد، الغزو والنهب المسلح، احتلال أراضي والتعدي على المحاصيل، تحامل عنصري، الممرات، والصراع على الأراضي (الحاكورات)، والمراعي ومصادر المياه.
1991	الزغاوة (أ) والمعالية (ع)	الخلاف بين الأفراد، الصراع على السلطة وعلى الأرض

الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، الصراع على الأرض.	الزغاوة (أ)، الميرما (أ) والبرقد (أ)	1991
الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، التنافس على الأرض.	الزغاوة (أ) وبني حسين (ع)	1991
الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، التنافس على الأرض.	الزغاوة (أ) والبرقد (أ)	1991
خلاف بين الأفراد، الغزو والنهب المسلح، احتلال أراضي والتعدي على المحاصيل، تحامل عنصري، الممرات، والتنافس على الأراضي (الحاكورات)، والمراعي ومصادر المياه.	الفور (أ) والترجم (ع)	1991
الغزو والنهب، الخلاف بين الأفراد، التنافس على الأرض.	الزغاوة (أ)، الرزيقات (الأبالة) (ع)	1994
خلاف بين الأفراد، الغزو والنهب المسلح، احتلال أراضي والتعدي على المحاصيل، تحامل عنصري، الممرات، والتنافس على الأراضي (الحاكورات)، والمراعي ومصادر المياه.	المسالييت (أ) والعرب	1996
خلاف بين الأفراد، الغزو والنهب المسلح، احتلال أراضي والتعدي على المحاصيل، تحامل عنصري، الممرات، والتنافس على الأراضي (الحاكورات)، والمراعي ومصادر المياه.	المسالييت (أ) ضد العرب	1999
خلاف بين الأفراد، التنافس حول السلطة على المستوى المحلي، التنافس على الأرض والحدود.	الميدوب (أ) ضد البرتي (أ)	2000

2001	لزغاوة (أ) والقمر (ع)	خلاف بين الأفراد بسبب النهب والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
2001	الغور (أ) والتحالف العربي	خلاف بين الأفراد بسبب النهب والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
2001	أولاد قايد، أولاد منسور (الرزيقات ماهرية) (ع)	ثأر أهلي بين أفراد القبائل.
2001	الرزيقات (ع) المعاليا (ع)	الصراع على المراعي والأرض.
2003	الغور والعرب	الغزو المسلح والنهب، الصراع على الأرض والمياه، خاصة الإعتداء على الأراضي والمحاصيل نتيجة توسعة الممرات بسبب الأعداد الكبيرة للمهاجرين وقطعاتهم، إضافة إلى التوظيف السياسي للأحداث.
2005	التاجو (ع) والمهيرية (ع)	أسباب سياسية (التنافس على السلطة).
2006	الرزيقات (ع) والترجم (ع)	النهب والصراع على الموارد (المراعي ومنايع المياه).
2006	الفلاتا (ع) والمهيرية (ع)	الصراع على المراعي والنهب.
2008	الفلاتا (ع) والهبانية (ع)	سرقة المواشي.
2010	الرزيقات (ع) والترجم (ع).	الصراع على المراعي.
2011	الرزيقات (ع) والمهيرية (ع)	الصراع على المراعي والنهب.

2012	الأبالة (ع) (معظمهم رزيقات) وبنو حسين (ع)	الصراع على المراعي والنهب.
2015	الفلاتا (ع) والسلامات (ع)	النهب.
2017	الهبانية (ع) والسلامات (ع)	الصراع على الأرض.
2018	القمر (ع) وقبيلة بني هبله (ع)	الصراع على الأرض.
2019	الهبانية (ع) والسلامات (ع)	النهب والصراع على الأرض.
2019	التعايشة (ع) والسلامات (ع)	الصراع على الأرض.
2020	الرزيقات (ع) والفلاتا (ع)	النهب.
2020	أولاد قايد، أولاد منصور (الرزيقات ماهرية) (ع)	تأثر لحرب أهلية.
2021	صراع القبائل العربية والمساليات (أ)	مقتل فرد من القبائل العربية ثم تطور الصراع.
2021	الصراع بين الرزيقات (ع) والفلاتا (ع)	مقتل فرد من الرزيقات ثم تطور الصراع.
2021	الصراع بين الفور (أ) والتاما (أ)	صراع إداري حول تعيين سلطان في حاكورة.

سرقة الأبقار.	الصراع بين الفلاتا (ع) والرزيقات (ع)	2021
الإنتقام منهم نتيجة التبليغات التي يقدمونها إلى المنظمات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان والنازحين في المنطقة	قوات الدعم السريع والمليشيات العربية المتحالفة معها ضد القبائل غير العربية خاصة المساليت	2023

Source: Bashar Gado, Zuhair M, **Conflict Resolution and Reconciliation in Sudan: Inter-Tribal Reconciliation Conferences in South Darfur State up to 2009**, (Thesis), Department of peace Studies, University of BRADFORD, 2013, p.p. 140-146 . Et. 281 . ص. مرجع سابق، كوزي، -

مع إدخال إضافات من قبل الباحث للفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية 2023.

ملاحظة: يرمز حرف (ع) إلى القبائل عربية الأصل أو الانتماء، أما الحرف (أ) فيرمز إلى القبائل الإفريقية.

يتضح من الجدول أعلاه أن الخلافات التي شهدتها إقليم دارفور في هذه المرحلة كانت متعددة، وأنها شملت مختلف القبائل، بالإضافة إلى تعدد الأسباب التي أدت إلى نشوبها. فالملاحظ أولاً، أن سبب النزاع في الغالب هو دافع التنافس والصراع على الموارد بين القبائل لاسيما المراعي ومصادر المياه، إضافة إلى تفشي ظاهرة السلب والنهب لمواشي بعض القبائل من طرف أفراد من قبائل أخرى. وهذا راجع بالأساس إلى غياب الأمن وضعف مؤسسات الدولة وفشلها في أداء مهامها السيادية المتمثلة أساساً في حماية الأفراد وممتلكاتهم، وهو ما دفع بالأفراد إلى الاعتماد على أنفسهم وحصولهم على الأسلحة لضمان أمنهم ورد العدوان عنهم، وحتى بدافع الثأر أحياناً من القبائل التي اعتدت عليهم.

ويبقى أهم ميزة للنزاعات في هذه المرحلة هو أن النزاع كان قريبا مجتبا ولم يكن ذا طابع إثني، باستثناء بعض النزاعات التي اكتست سمة الإثنية والتي ظهرت في أواخر الثمانينات نتيجة لبداية ظهور التحالفات على أساس إثني، أي قبائل عربية ضد قبائل إفريقية. ومن الملاحظ أيضا أن أغلب النزاعات كانت بين قبائل تتقاسم نفس الانتماء الإثني، أي بين قبائل عربية أو إفريقية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الدافع الأول لهذه النزاعات كان الوصول إلى الموارد التي تؤمن عيش الأفراد، حتى ولو كان من خلال الاقتتال مع قبائل تتقاسم نفس الانتماء وذلك لمجرد كونها تتحكم في هذه الموارد، أو تقع في إقليمها وتتقاسم نفس الانتماء الإثني، أي أن الهدف الأول كان الموارد قبل كل الاعتبارات، على شاكلة قتال كل من السلامة والمسيرية والتعايشة والرزيقات وبنو حسين والمعالي.

فقبائل الرزيقات من جانب القبائل العربية، والتي تعتبر أكبر قبائل البقارة وأقواها، والمسالييت والميدوب من القبائل الإفريقية، هي الأكثر دخولا في النزاعات، سواء فيما بينها أو في نزاع مع قبائل أخرى. فقد مثلت القبائل الثلاث معا ما نسبته 60% من مجموع النزاعات التي شهدها إقليم دارفور في الفترة الممتدة من سنة 1924 إلى غاية سنة 2021، والمقدرة بـ 57 نزاعا (الزغاوة 9، الرزيقات 17، الميدوب 6) أي بمعدل 32 نزاعا. وبإضافة النزاعات التي كانت أحد بطون الرزيقات طرفا فيها (المحاميد والماهرية) والمقدرة بثلاث (8) نزاعات، يصبح عدد النزاعات أربعين (40) نزاعا، أي بنسبة 70,17% من مجمل النزاعات في هذه المرحلة.

ويرجع ذلك بالخصوص إلى الانتشار الواسع لهذه القبائل في دارفور، فضلا عن نشاطها القائم على الرعي والترحال، لاسيما قبائل البقارة الممثلة أساسا في الزغاوة المنتشرين في كل من إقليم دارفور وكردفان، والتي تعرف بالتنقل والترحال الدائم خاصة نحو الجنوب بحثا عن الكلاً والمياه للماشية، حيث تقضي كل فصل الجفاف في هذه المنطقة، مما يؤدي إلى الاحتكاك والخلافات مع باقي القبائل. كما يعرف الزغاوة تاريخيا بقوتها وبنزعتها الحربية وثقافة البداوة وقيم الفروسية مما جعلها في صدام متجدد ودائم مع العناصر الإفريقية في الإقليم. كما تشير بعض الروايات إلى أن سبب دخول الزغاوة في نزاعات دائمة مع باقي القبائل يرجع إلى رفضها دفع الضرائب الناجمة عن استغلالها

للأراضي المهاجر إليها كما هو معروف لدى القبائل في إقليم دارفور، من خلال تسديد ضرائب إلى أصحاب الأرض مقابل استغلال الأراضي بعد موسم الحصاد كحقول للماشية. إضافة إلى رفضهم دفع التعويضات بسبب اعتدائها على الحقول والممرات قبل الفترات المتفق عليها، أي قبل موسم الحصاد.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد سقوط نظام عمر البشير في 11 أبريل 2019، وبعد الإنقسامات السياسية التي شهدتها البلد بعد فشل مختلف المبادرات في الوصول إلى إتفاق وطني وتنصيب مؤسسات مدنية قوية تعمل على إستتباب الأمن والاستقرار في البلاد، أصبح النزاع يعم كامل البلد بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نتيجة الخلافات بين قائديهما، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دوقلو "حميدتي" الذي كان يحظى بمنصب نائب رئيس المجلس السيادي قبل الانقلاب على المجلس، نتيجة الصراع حول السيطرة على السلطة، وهو ما انعكس على النزاع في إقليم دارفور بإعتبار أن حميدتي ينحدر منه بالإضافة إلى نشاطه ومنذ إنشاء قوات الدعم السريع في دارفور من أجل القضاء على المتمردين في المنطقة، وبالتالي أصبح العنف في دارفور متعدد الأطراف (القوات المسلحة السودانية، الميليشيات العربية، قوات الدعم السريع والقبائل الإفريقية) ولم يعد محصورا بين ميليشيات الجنجويد والقبائل العربية في قتالها للقبائل الإفريقية.

وبعد ما عرف إقليم دارفور قفزة كبيرة في تعداد السكان، من ثلاثة ملايين نسمة سنة 1983، إلى ثمانية ملايين ونصف (8,5) نسمة حسب آخر إحصاء لسنة 2008، ازداد الضغط على الموارد في دارفور نتيجة الاستهلاك الواسع لها، والذي أضحي سببا في الاحتكاك والتصادم بين مختلف المجموعات السكانية¹، بفعل عدم كفاية مخزون الأرض من الموارد الطبيعية التي يحتاجها الفرد لعيشه وبقائه. كما أن النزاعات التي نشأت كثيرا ما أثرت في تدهور البيئة وزيادة شح الموارد. وهنا يأتي تفسير مدرسة تورنتو للنزاع بعامل الندرة التي تشهدا بعض الموارد كالمياه والأراضي

¹ Emmanuel Salliot, « Incidence sécuritaires du changement climatique au Sahel SICCS », *Revue des événements sécuritaires au Sahel* 1967-2007, p.85.

الزراعية الخصبة، والتي تؤدي إلى نشوب النزاعات بسبب الاحتياجات البشرية المتزايدة لهذه الموارد وتفاقم الاستغلال اللاعقلاني لها. وقد لعب تنوع الأنشطة الاقتصادية في إقليم دارفور من زراعة وتربية للماشية دورا مهما في زيادة التنافس الحاد بين الإنسان وثروته الحيوانية على الموارد المتواجدة، وهو ما زاد من تراجع كبير في المخزون الطبيعي لهذه الثروات، إضافة إلى موجات الجفاف التي شهدتها الإقليم، وما صاحبها من موجات هجرة كبيرة بحثا عن مصادر العيش مما أدى إلى تعدد النزاعات في الإقليم.¹

المطلب الثاني: تأثير التدهور البيئي على النشاط الاقتصادي للقبائل الدارفورية والعلاقات فيما بينهما:

انعكس التدهور البيئي الذي ضرب الإقليم والمجاعة التي لحقته على طبيعة التوازن الذي كان قائما من حيث نشاط القبائل، رعاة ماشية رحل، ومزارعون مستقرون، بالنظر لاختلاف سبل عيشهما وأنماط الأنشطة الاقتصادية الهشة والتقليدية، حيث أصبح رهان الوصول إلى الأرض بمثابة المحرك لمختلف النزاعات المتكررة. لقد دفعت ظروف الجفاف القبائل الرعوية من الشمال إلى الهجرة جنوبا من أجل إنقاذ مصدر عيشها، بحثا عن مصادر المياه والكأ، أي أنها مسألة بقاء على قيد الحياة من الموت المحتم بسبب الظروف البيئية القاسية.² في وقت لم تكن قبائل المزارعين في الجنوب قد حصدت محاصيلها بعد، وهو ما دفعهم إلى طرد الشماليين مما أسموه بغزو أراضيهم. بل إن رفض المزارعين مرور قطعان القبائل المهاجرة ومنعهم من المرور عبر المنافذ والطرق المعهودة³ وضع هذه الأخيرة في موضع الموت المحتم، بسبب الجفاف والمجاعة التي شهدتها أقاليمهم.

ونتيجة للأعداد الكبيرة من القبائل وقطعانها أصبحت المناطق المهاجر إليها غير قادرة على استيعاب الزيادة المطردة في عدد السكان والثروة الحيوانية، مما أثار تنافسا حادا حول الموارد أدى مع مرور الوقت إلى نزاعات بين

¹ - Takana, Op cit, p.p. 85-86.

² Pierre-Paul DIKA, « La crise du Darfour ou la faillite de l'Etat post-colonial Soudanais », Université de Reims, Institut de Documentation et de Recherche sur la Paix, p.12, sur, [http : www.institutidrp.org](http://www.institutidrp.org)

³ Marc lavergne, « Darfour : un modèle pour les guerres de XXIème siècle, entre pillards "janjawid " et flibuste des puissances émergentes de la mondialisation ? », *Revue de la géographie et de géopolitique*, 16 Nov. 2009, p.7.

القبائل¹. ومن هنا صار سكان الشمال الذين فروا نحو الجنوب رغبة في إنقاذ ما تبقى من ثروتهم الحيوانية التي فقدوا منها الكثير نتيجة للظروف البيئية الكارثية، مجبرين على بيع ما تبقى من ثروتهم الحيوانية والتوجه نحو أنشطة أخرى لاسيما التجارة² وهكذا لم تعد المهجرات ظرفية لفصول معينة كما كانت، بل بدافع الاستقرار في الأقاليم المهاجر إليها التي تتوفر على مؤهلات تمكنها من العيش وممارسة أنشطتها، بل وحتى ممارسة نفس النشاط الاقتصادي لسكان الجنوب بالتحول نحو الزراعة، وهو ما أدى إلى التصادم بين الطرفين حول أحقية استغلال الأراضي³.

وهكذا كانت هذه الأوضاع بداية لنزاع اثني قبلي في إقليم دارفور ظهرت بوادره عندما حاولت القبائل المهاجرة من البقارة الاستقرار بجوار الفور الأباله في أراضيها في منطقة جبل مرة، الأمر الذي رفضته القبائل المالكة لهذه الأراضي، وقد تبعها تجمع حوالي ثلاثين قبيلة ذات أصول عربية لتحارب قبيلة الفور، ثم قبيلة المساليت في فترة لاحقة، حيث اكتسى النزاع طابعا إثنيا على أساس تصنيف عرب وأفارقة أو زرقة كما هو متداول في الإقليم⁴. ومن ثمة ظل إقليم دارفور يعيش أوضاعا مضطربة لم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي إلا مؤقتا، فمع مرور الوقت تحول النزاع حول الموارد إلى نزاع ذي طابع اثني قبلي، سيما بعد التمرد الواسع ضد السلطة القائمة⁵.

ما يمكن ملاحظته في معظم النزاعات التي تنشأ في مناطق التنوع الإثني والثقافي، أنه كلما طال أمد النزاع أو الحرب، كلما أخذت قضايا الهوية مكانا فيه وأصبحت هي الأخرى أحد محركات هذا النزاع، فينتقل دور الهوية من مجرد إدراك أو فهم للقتال إلى سبب مباشر له، لأن طول أمد النزاع يغذي الانقسامات والنعرات الإثنية بما يدعم عناصر النزاع الأولية التي قد تفقد أهميتها بالتدرج مع مرور الوقت لتبقى الخلافات الهوياتية الإثنية هي السائدة⁶.

¹ سعيد علي كوزي، "الصراع الأهلي في دارفور-أسبابه وتداعياته-دراسة جغرافية"، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب، جامعة المنوفية، ع. 31، 2021، ص. 283.

² - دوسه، مرجع سابق، ص.ص. 60-62.

³ - DANIELOVA, Op cit, p. 49.

⁴ - حيدر، مرجع سابق، ص. 5.

⁵ - الباقر، مرجع سابق، ص.ص. 82-83.

⁶ - سليمان محمد، مرجع سابق، ص. 18.

وفي حالة دارفور وبعد مرور أكثر من عقدين عن نشوب النزاع بين قبيلة الفور وتجمع قبائل العرب، أصبح الانقسام حقيقة اجتماعية ساهمت في تأجيج وتعقيد النزاع. فبعد أن كانت الأزمة في بدايتها مجرد مناوشات وتنافس محتمم على الموارد الشحيحة مقارنة بالطلب الكبير عليها بسبب الارتفاع في الكثافة السكانية، والعدد المعتبر للثروة الحيوانية التي تضررت بفعل التدهور البيئي، تحول فما بعد نتيجة طول أمده إلى نزاع تحركه الهوية بفعل التحالفات التي تشكلت على أساس الانتماءات الاثنية في الإقليم.¹

وفي هذا السياق أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (Programme des Nations Unies pour l'Environnement PNUE) في تحليله لما يجري في دارفور، إلى أن هناك علاقة قوية بين تدهور الأراضي والنزاع في دارفور، حيث أشار إلى أن منطقة شمال دارفور التي عرفت زيادة مفرطة من حيث النمو الديمغرافي وضغط بيئي مصاحب له، عملا على تهيئة الأوضاع وخلق الظروف التي فجرت نزاعا عملت عوامل سياسية وقبلية وإثنية على تأجيجه، مما جعل من الوصول إلى سلام دائم في المنطقة مستحيلا في حال ما لم يتم إيجاد حلول فعالة وجذرية لهذه المشاكل المعقدة ذات الصلة المباشرة بالبيئة وبأساليب العيش والبقاء.²

وهكذا يتضح بأن التدهور البيئي صار أحد أسباب النزاع في دارفور، نتيجة تردي أوضاع المزارعين والرعاة، رغم أنه لم يكن السبب المباشر في نشوبه النزاع.

المطلب الثالث: تأثير السلطة السودانية على العلاقات ما بين القبائل في إقليم دارفور:

إن نشوب النزاع في إقليم دارفور بين القبائل الإفريقية والقبائل العربية في المنطقة، الذي تبعه دعم النظام القائم للقبائل العربية، الأمر الذي شكل خيبة أمل للقبائل الإفريقية ودفعها إلى معاداة السلطة. والواقع أن تطور الأوضاع

¹ M. VERNEREY, « LA CRISE DU DARFOUR », *Diplomatie*, n°.10, septembre-octobre 2004, p.p. 12-14.

² John T. Ackerman, « Deuxième lettre à AFRICOM : Dégradation de l'environnement et conflits en Afrique », *Afrique et Francophonie*, Vol.1, N°.2, Eté 2010, p.19.

بالإقليم إلى درجة الحرب الأهلية وأشد كان وراءه سياسات الحكومات المتوالية في السودان والتي همشت الإقليم، وألغت الآليات الأهلية التقليدية لحل الخلافات، ومارست سياسات عنصرية في تعاملها مع القبائل المختلفة وعلى أساس إثني.

1- دور سياسات التهميش والاقصاء في إشعال فتيل النزاع بدارفور:

بدأت معاناة إقليم دارفور من التهميش منذ سقوط سلطنة الفور على يد المصريين والإنجليز سنة 1916 وتحوله إلى مديرية من مديريات السودان التابعة للحكم الثنائي المصري الإنجليزي. وقد أهملت هذه الإدارة الثنائية الإقليم من حيث المشاريع الاقتصادية والتنموية وفي مقدمتها الزراعة والتعليم والصحة والبنى التحتية، بل أنها حرمت دارفور من امتداد المشاريع التي أنجزت في باقي الأقاليم، وهو ما جعله في عزلة عنها. كما قام الإنجليز في إدارتهم غير المباشرة للإقليم على الإدارة الأهلية من خلال تولية إدارة المدن والقرى والقبائل لزعمائها، الأمر الذي ساهم في ترسيخ الفكر القبلي والعنصري في الإقليم وفي السودان عامة، حيث أصبح لكل قبيلة زعيم يدير شؤونها نيابة عن الإدارة الثنائية في المركز حتى أنهم أصبحوا يدافعون عن الإدارة الثنائية في دارفور.¹ وبقي الإقليم غير خاضع وبنفس الدرجة للمحتل واحتفظ بأساليبه التقليدية في إدارة شؤونه.

وبعد استقلال السودان عن الاحتلال المصري الإنجليزي عام 1956 أصبح إقليم دارفور أحد أقاليم الدولة السودانية، حيث أهملت السلطة القائمة في الخرطوم الموروث التاريخي للقبائل والإدارة المحلية رغم ما لعبته في تحقيق استقرار المجتمعات التقليدية القبلية وإدارة شؤونها. وقامت السلطة الجديدة بتغيير نمط التسيير المحلي في الوقت الذي كان ينبغي إعطائه نفس الدور السابق والاعتراف به محليا في إطار دولة متكاملة وموحدة، ثم العمل التدرجي على

¹ - نايل، مرجع سابق، ص. 28.

استيعاب هذا النمط من الإدارة ومن يقومون عليها في إطار مؤسسات الدولة الحديثة، لكي تساهم في تغيير الأوضاع والتحكم في الخلافات عند بدايتها.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال مفاهيم وقواعد إدارة جديدة صعبة الاستيعاب من قبل المواطن في دارفور وصلت لدرجة رفضه لقواعد التنظيم والإدارة الجديدة التي أسست عليها الدولة السودانية المستقلة. كما تميزت سياسة الدولة المترامية الأطراف بالتمييز وغياب العدالة التوزيعية والتهميش لمختلف أقاليم البلاد والجماعات التي تقطنها، في شتى المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية التنموية، مما مهد الأرضية لبروز نزاعات وأزمات محلية من أجل المطالبة بحقوقها في التنمية وفي عوائد الثروات من جهة، وبنصيبها في المناصب السياسية والإدارية المركزية من جهة أخرى، انطلاقاً من مبدأ أن المنطقة أو الإقليم كلما كان ممثلاً في مراكز صنع القرار كلما حظي بنصيبه من المشاريع والاهتمام.

في الواقع عملت حكومة جعفر النميري* في سنة 1984 على إخفاء درجة خطورة الأوضاع التي يعاني منها سكان دارفور، وعزل الإقليم إعلامياً ومنع المنظمات الإنسانية من الدخول إليه، حتى لا يتضح للرأي العام الداخلي والدولي بشاعة الأوضاع، وعدد المهاجرين والنازحين داخليا الذين وصلوا إلى حدود العاصمة الخرطوم والمدن الكبرى وإلى الدول المجاورة على رأسها دولة التشاد. كما لم تتغير ممارسات نظام جعفر النميري في التعامل مع ما يحدث في دارفور من أجل تحسين الأوضاع والتحكم فيها. كما تبنى نظام الصادق المهدي الذي وصل إلى السلطة بعد الانتخابات البرلمانية لأفريل 1986 نفس السياسة، ولم يول أهمية ولم يلب مطالب سكان دارفور بتحسين الأوضاع والقيام بمشاريع تنموية في المنطقة تساهم في تحسين ظروف العمل والرفع من الإنتاج المحلي.¹ وعلى العكس، تبنى استراتيجية جديدة قائمة على التمييز على أساس إثني عرقي واقتصادي رعاة متنقلين ومزارعين مستقرين وجعلهم

* رئيس مجلس قيادة الثورة من 1969 إلى 1971، ثم رئيس من 1971 إلى 1985.

¹ Marc Lavergne, « Le Réchauffement Climatique à l'Origine de la Crise du Darfour ? La recherche scientifique menacée parle déni de la complexité », Rêve **Tiers Monde**, N°.204, octobre-décembre 2010, p.p. 80-83.

متنافسين على المناصب التمثيلية محليا، وعلى الثروات لاسيما الأرض والمياه. وكان الهدف من وراء ذلك مواصلة استغلال الثروات في الإقليم من قبل أفراد موالين إلى النظام يقومون بشراء كل ما هو موجود في الإقليم بأسعار جد منخفضة ليقوموا بتصديرها بأسعار مرتفعة.

وبذلك عرفت هذه المرحلة غياب الدولة في اتخاذ إجراءات تمكن من تأطير هذه الهجرات والتخفيف من حدتها من جهة، وانتشار حالة من اللاأمن والنهب والسلب في المنطقة نتيجة قيام بعض القبائل بغزو قبائل أخرى، مما دفع القبائل إلى التحالف في مجموعات من أجل وضع حد لهذه الظاهرة. ضف إلى ذلك الموقف الذي اتخذته السلطة المركزية بدعمها للقبائل العربية على حساب القبائل الإفريقية، مما خلق جوا ذا طابع هوياتي، أي أصبح الوضع في غرب السودان يطغى عليه طابع التحالفات القبلية -تحالف عربي مدعوم من السلطة السودانية في مواجهة تحالف إفريقي -على أساس هوياتي عرقي، ليتخذ النزاع في إقليم دارفور منحى تصاعديا آخر قائما على أساس هوياتي لمجموعة من القبائل ضد الدولة.

ولم تكن المجالس المحلية المنتخبة المعتمدة في إطار النظام الإداري الجديد قادرة على تخفيف حدة النزاعات بين القبائل نتيجة التنافس على المناصب، باعتبار أن الذي يصل إلى هذه المناصب سوف يتمكن من التحكم في الثروات والأرض. فعلى سبيل المثال شهد الإقليم سنة 1982 نزاعا بين التعايشة والسلامات، نتيجة لانتخابات المجالس المحلية، حيث نشب خلاف بين الأفراد التابعين للقبيلتين أثناء هذه الانتخابات، التي فاز بها أفراد من قبيلة السلامات وهو ما رآه أفراد في التعايشة على أن سيؤدي إلى تحكم السلامات في حقول السكر، وهو ما شكل خوفا بالنسبة لهم حول إقصائهم من الأرض والثروات في المنطقة، فنشبت خلافات انتهت بنزاع دموي بين القبيلتين، وهو نفس ما حدث بين قبيلتي القمر والفلاتة في سنة 1984.¹

¹ - Gado, - Zuhair M, Op cit, p 156.

كما أدت إعادة التقسيم الإداري للسودان سنة 1994 إلى تقسيم دارفور بدوره إلى ثلاثة قطاعات جديدة تم من خلالها بعثت سكان الإقليم خاصة قبائل الفور، التي أصبحت تشكل أقليات بعد أن كانت تمثل الأغلبية. كما منحت هذه السياسة مكافأة للقبائل الموالية لها واختصاصات إقليمية وأراضي باسمها، وهو ما اعتبرته القبائل غير العربية وعلى رأسها الفور بمثابة تطهير إثني وترحيل قسري وسلب لأراضيها ومنحها للآخرين. وبالتالي عملت هذه السياسة على تمهيد الأرضية للصدامات والصراعات بين مختلف القبائل، خاصة بين المساليت والقبائل العربية المدعومة من طرف الحكومة.¹ ومما زاد الطين بلة هو تخصيص مناصب إدارية عديدة في مختلف المؤسسات والهيئات المحلية وعلى المستوى المركزي باسم الإقليم لأفراد من القبائل العربية، وهو ما رأت فيه القبائل الإفريقية التي تعتبر نفسها أنها صاحبة الحق التاريخي في الإقليم والأرض، على أنه تقويض لدورها التاريخي القيادي في الإقليم ومحاولة لسلب حقها وإعادة توزيع الأدوار والمكانة في الإقليم على حسابها.

إن إضعاف الإدارة المحلية وعدم فعالية مؤسسات الدولة الحديثة التي قامت بتعويضها بما عمل على تأزيم الأوضاع وتعقيدها بدلا من تطوير وتغيير نظام التسيير المحلي. وهو ما جعل المؤسسات الجديدة لا تحظى بقبول أهالي المنطقة، وقام المتمردون باستهدافها عند انفجار الأوضاع سنة 2003، واعتبارها - تمثيل للنظام القائم في الخرطوم الذي همشهم ولم يعر قضاياهم وأعرافهم اهتمامه. ولذلك وصل الخلاف الذي بدأ حول الموارد بين القبائل في الإقليم، إلى أزمة متعددة الأبعاد، وجدت السلطة السودانية نفسها مجبرة على الخيار العسكري لمواجهة التمرد والفوضى.²

وهكذا لعبت الخلافات السياسية في المنطقة دورا في التمهيد للنزاع، فبعد اعتبار القبائل العربية أنها غير ممثلة بالصورة التي ينبغي لها أن تكون في المناصب الإدارية في المنطقة، تشكل التجمع العربي الذي يسعى إلى فرض نفسه

¹ - Gado, - Zuhair M, Op cit, p. 160.

² Evan Gray Smith, **Climate Change and Conflict: the Darfur Conflict and Syrian Civil War**, (Undergraduate Theses), College of Arts and Sciences College, University of Vermont, 2020, p.p. 34-35, on <https://scholarworks.uvm.edu/castheses/70>

في الإقليم نتيجة للتهميش الذي مورس عليه في تولي المناصب الإدارية والتمثيلية المحلية، وهو ما تم التعبير عنه رسمياً في الرسالة التي وجهت إلى رئيس الوزراء صادق المهدي كونه عربي، والتي تم الإمضاء عليها من قبل شيوخ قبائل الاتحاد، مطالبين إياه فيها بالتدخل لصالح القبائل العربية المهدة والمهشمة في الإقليم وعلى أنهم يعتبرون مستوطنين من قبل الفور.¹ كما اعتبرت قبائل الفور هذا الخطاب على أنه عنصري خصوصاً مع التوجه الذي تبنته السلطة القائمة المشكلة من عرب أو ما يسمى بالمجموعة النيلية العربية المسلمة المسيطرة بدعمها وتفضيلها للعرب في المنطقة. ومن ثمة بدأت مرحلة التعبئة القبلية العابرة للقبيلة الواحدة فبعدما كان النزاع في دارفور نزاعاً بين قبيلتين، أصبح نزاعاً بين تجمعات قبلية على أساس الانتماء الإثني.²

وما زاد الطين بلة هو سياسة حكومة الصادق المهدي (1986-1989) التي قامت بتسليح ميليشيات مكونة من قبائل عربية والتي أطلق عليها اسم المرشحين من قبائل الرزيقات والمسيرية البقارة، من أجل استعمالها في القضاء على كل تمرد يمكن أن يقوم في المنطقة، وهو ما أدى إلى مواجهات كبيرة فيما بعد بين العرب والأفارقة مما أدى إلى توسيع النزاع في الإقليم واشتداد خطورته ومخلفاته.³

ما شهدته فعلاً التحالفات في إقليم دارفور، حيث تشكل تحالف الرعاة ذوي الأصول العربية من أجل نصرته التواجد العربي في المنطقة، في حين تأسس التحالف الإفريقي لقبائل الفور المعروفة بانتمائها الإفريقي والتي تمتهن الزراعة من أجل الدفاع عن الأرض والممتلكات من التهديدات الخارجية المتمثلة في حملات النهب والسلب التي تمارسها القبائل العربية وميليشيات الجنجويد المدعومة من السلطة. وقد بلغت حدة هذا النزاع نتيجة لتوظيف الإثنية

¹ Tsega Etefa, *The Origins of Ethnic Conflict in Africa- Politics and Violence in Darfur, Oromia, and the Tana Delta*, (Switzerland AG: registred company Springer Nature, 2019, p.120.

² - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 86-87.

³ Human Rights Watch, « Soudan : le Darfour en feu : atrocités dans l'ouest du Soudan », Avril 2004, Vol.16, N° 4, p.p. 8-9.

فيه درجة الحرب الأهلية في الإقليم. ليعرف الإقليم بعدها نزاعات متجددة ومتواصلة كانت أهمها بين سنتي 1996-1998 بين المساليت والعرب.

ولمواجهة محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ مطلع التسعينيات ونقل جبهة القتال إلى إقليم دارفور وتقديمه الدعم إلى القبائل الإفريقية وبنية القضاء عليه، أعادت الحكومة تقسيم الإقليم إداريا وأعادت رسم الحدود بين الولايات بما تسبب في تقسيم القبائل الإفريقية لاسيما الفور والمساليت. كما أنها قامت بتسليح القبائل العربية الموالية لها، وهو ما تسبب في اندلاع هذا النزاع بين العرب والمساليت والتي كانت مخلفاته مدمرة، حيث نتج عن هذا النزاع قتل المئات من الطرفين، بالإضافة إلى الخسائر المادية المتمثلة في إحراق 125 قرية للمساليت وتهجير أكثر من خمسة (5) آلاف منهم.¹ وكذا حرق المواشي والممتلكات الأخرى. وهو ما ترتب عنه ما لا يقل عن مائة ألف (100,000) لاجئ فروا إلى دولة التشاد. كما عرف هذا النزاع بداية الاهتمام الدولي بما يجري في دارفور، وتم اتهام الحكومة بأنها كانت السبب المباشر من خلال التقسيم الإداري الذي أحدثته، والذي كان على أساس قبلي، أدخل الإقليم في دوامة نزاعات متعددة وفي شتى مناطقه بين العرب والأفارقة.

هذا التحول في طبيعة النزاع يؤكد الطرح الخلدوني عند حديثه عن العصبية والدور الذي تلعبه في تعبئة الأفراد وفي تحقيق التماسك الاجتماعي وروح التضامن والتناصر، حيث يسعى الأفراد إلى العيش في جماعة لتأمين وجودهم ولتحقيق حاجياتهم من أمن وغذاء، وعندما يشعر الفرد أو المجموعة بالخطر وأن أمنه أصبح مهددا فإنه يتخلى عن عصبية لدرجة أنه ينصهر في إطار عصبية الجماعة التي ينتمي إليها أو التي تشكل العصبية الجديدة للجماعة التي تمنح القدرة على المواجهة، سواء كانت المواجهة مطالبا أو دفاعا، وذلك من أجل درء الخطر ومواجهة التهديد. أي

¹ - جحيش، - أبكر محمد، نفس المرجع، ص.ص. 87-88.

بروز تنظيم ينبغي للتجمعات أن تنطوي تحته، من خلال الانطواء والانصهار في نمط مهيكّل تسند إليه قيادة الجماعة في مواجهة التهديدات التي تطرأ سواء أكانت داخلية من مظاهر الاعتداء بين الناس أو خارجية.

كما أكد كذلك عابد الجابري في دراسته للطرح الخلدوني على أن دافع الرابطة العصبية هو ذلك الاستعداد الطبيعي الفطري، الذي يدفع الفرد إلى نصرته قربه في الدم، والدفاع عنه والنصرة عليه. وهو ما شهدته فعلا التحالفات في إقليم دارفور، مع أن السبب الرئيسي كان تهميش الحكومات المتوالية - لاسيما حكومة جعفر النميري (1969-1985) - للإقليم وعدم تخصيصه بأي مشاريع تنموية أو اهتمام اقتصادي أو بنية تحتية لتشجيع الأنشطة الاقتصادية بما يسمح بتشغيل اليد العاملة وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

2- دور تعديل نظام حيازة الأراضي في النزاع بدارفور:

كان عامل ملكية الأرض في إقليم دارفور يخضع لنظام حيازة خاص يسمى بالحاكورة* بمنح أراضي (ديار) إلى أغلب القبائل في دارفور، لتصبح أغلب القبائل في فترة ما بعد الاستعمار تملك أرضا خاصة بها يحكمها إجماع سياسي بين أكبر القبائل، ويسمح لها بالوصول إلى المياه والمراعي. وعمل هذا الإجماع على ضمان السلم الاجتماعي لمدة طويلة، رغم أنه لم يؤد إلى ظهور مشاريع زراعية ضخمة عصرية تعتمد على المكننة، على شاكلة باقي الأقاليم في البلاد وبالتالي تهميش دارفور اقتصاديا وسياسيا.¹

* الحاكورة تم الاعتراف بهذا المصطلح بموجب اتفاق الدوحة للسلام كموروث ثقافي في دارفور على الرغم من تأثره بالنزاع الذي شهده الإقليم، والذي يعني اصطلاحا هي قطعة أرض صغيرة التي يمنحها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة للاستغلال محدد (زراعة، صيد... إلخ)، أي الحيازة، والتي هي استغلال الشخص لأرض دون أن يكون له حق الملكية المطلقة عليها، كما يمكن أن تمنح لعائلة أو شخص لفترة معينة أو مقابل اتفاق، وبالتالي يكون كل الأفراد المشتركين في الحاكورة حق استعمال الأرض جماعيا، وتختلف قواعد منح وإدارة الحاكورة من جماعة إلى أخرى. للإطلاع أكثر أنظر:

Wala Abdelmuati, Clarissa Augustinus and others, « DARFUR LAND ADMINISTRATION ASSESSEMENT : ANALYSIS AND RECOMMENDATIONS », United Nations Human Settlements Programme, **UN-Habitat Report**, 2020, p.24. On : https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/08/darfur_land_administration_report_final_30.07.2020.pdf

¹ - TANNER, Op cit, p. 716.

ولم تكن القبائل العربية في نظام الحاكورة مالكة للأرض، فهي كمجموعات رحالة لا تميل إلى تملك الأراضي وإنما تفضل المساحات الواسعة للحركة، فظلت ملكية الأرض حكرًا على القبائل الإفريقية مع سماحها للقبائل العربية بالوصول إلى المياه والكلأ، كما قامت بتحديد مسارات أو ممرات وسط الحواكير تمر من خلالها الأبقار دون أن تسبب ضررًا للزراعة. وحددت فترات ما بعد الحصاد للسماح للرعاة باستخدام المناطق الزراعية والاستفادة من بقايا الزراعة. وقد استطاع هذا النظام التقليدي تنظيم علاقات الرعاة والمزارعين بفعالية رغم حدوث خلافات في بعض الأحيان حول ملكية الأرض ومصادر المياه والمراعي.

وظل الإقليم ينقسم إلى ديار يكون فيها لدى الأفراد والجماعات التي تقطنه حقوق، والتي تعتبر حقوق تاريخية، إلا أنه لم يراع في تكريس هذه الحقوق التقسيم الدقيق للديار بين القبائل، لاسيما من خلال التقسيم الأخير الذي أرساه آخر سلاطين الفور علي دينار الذهب مطلع القرن العشرين، لتظل الأرض وعبر مختلف المراحل التاريخية للإقليم ملكًا مشاعًا لأعضاء القبيلة يخضع لحكم زعماء القبائل الذين لهم وحدهم صلاحية تحديد أوجه استخدامه. ومنح نظام الحاكورة لبعض القبائل كالفور، الزغاوة، المساليت والرزيقات الحق في تملك الأراضي (الدور)، كما منحها الحق في تقرير السماح للقبائل الأخرى بالمرور بأراضيها أو استغلالها في أوقات معينة بواسطة اتفاقات بين الطرفين، مقابل دفع أجر أو جزء من المحاصيل.

إلا أن هذه الاتفاقات كانت فعالة في ظل ظروف معينة، ولم تعد كذلك نتيجة للتغيرات التي شهدتها الإقليم من موجات جفاف وزيادة مفرطة في الكثافة السكانية مما جعل الأراضي والموارد غير كافية، لاسيما آبار المياه. وفي ظل تغيير نمط عيش القبائل المهاجرة ونشاطهم الاقتصادي والنظام المتعارف عليه سابقًا في الهجرات الموسمية، أصبحت الهجرات بأعداد كبيرة ومن أجل الاستقرار، ظهر النزاع بين القبائل المهاجرة وتلك المستقبلة صاحبة الأرض على

الموارد المحدودة، وأصبحت القبائل الرحل غير مرحب بها عند هجرتها.¹ فنتيجة لهذه الظروف التي لم تكن معروفة سابقا، وفي ظل عدم احترام القبائل المهاجرة للمسارات المتفق عليها بسبب كثرة أعداد قطعانها، أصبحت الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والرعي قليلة بل نادرة في بعض المناطق، وبالتالي أصبحت القبائل صاحبة الأرض لا تتسامح مع القبائل المهاجرة أو كما يسمون لدى البعض بالموسمين.

وللتوضيح أكثر فإن أغلب الأراضي التي تعيش فيها القبائل الرعوية تحكم مساراتها نظم بيئية ومناخية ترتبط بعلاقاتها الاجتماعية وبطرق استخدامها للأرض وتوظيفها للثروات الطبيعية والحيوانية. ففي المناطق الجافة تكون المساحات واسعة نسبيا يتوقف نشاط تلك الجماعات عند الاستغلال والترحال، بينما تتمسك بملكية مصادر المياه والأراضي مجموعات أخرى. أما في المناطق الأقل جفافا فتسعى هذه المجموعات المترحلة إلى تأمين حقها في المسارات والحق في التنقل فيها مع حيواناتها، مما يجعل هذه المناطق أكثر عرضة للمناوشات والنزاعات، خاصة وأن الأعداد القليلة نسبيا للمجموعات الرعوية المتنقلة تستخدم مساحات واسعة من الأراضي، بينما المجموعات المستقرة الزراعية تكون تجمعاتها السكانية كثيفة في حيز ضيق من الأراضي.² فنتيجة لزيادة عدد أفراد القبيلة صاحبة الحاكورة وتوسعهم في الرعي والزراعة، فضلا عن موجات الجفاف والتصحر وما نجم عنها من هجرات سكانية كبيرة أدت إلى تنافس واحتكاك بين الحواكير وحتى داخل حدود الحاكورة الواحدة بين أفرادها والوافدين الجدد لهذه الحاكورة من قبائل أخرى لتدخل المنطقة في نزاع إثني قبلي لدواعي بيئية.³

وقد قامت حكومة جعفر النميري بسن قانون ينظم ملكية الأرض في السودان، حيث تم اعتبار كل الأراضي غير المسجلة في ذلك العام المستغلة منها وغير المستغلة ملكا للدولة، وأسقط ذلك القانون إمكانية حيازتها طبقا

¹ Roland Marchal, « Le Conflit au Darfour, point aveugle des négociations Nord-Sud au Soudan », *Politique africaine*, N°.95, 2004, p.p. 128-130.

² - سليمان محمد، مرجع سابق، ص.ص. 91-92.

³ - موسى، مرجع سابق، ص.87.

لطول الاستخدام، كما يقضي كذلك بمنح بعض القبائل إمكانية استغلال الأراضي غير المسجلة والتي اعتبرت على أساس أنها ملك للدولة، بل أنها حتى منحت الحق للبدو الرحل باستغلال الأراضي غير المستغلة على الرغم من أن ملكيتها ترجع إلى قبائل أخرى ومن دون الأخذ بعين الاعتبار الأعراف المتبعة سابقا في ملكية الأراضي في إقليم دارفور. خاصة في شقها المتعلق بتسيير الأرض، من خلال إعادة توزيع القبائل والتركيبية الاجتماعية للإقليم تماشيا مع التقسيم الإقليمي والإداري للبلاد. وهو الأمر الذي دفع بعض القبائل إلى التنقل إلى مناطق أخرى، في حين رفضته القبائل الكبرى في الإقليم المسيطرة على الأراضي الشاسعة والحصة الكبيرة منها، خشية تقاسم أراضيها مع قبائل أخرى تحت ذريعة الدولة الحديثة، بل أنها طالبت باحترام الأعراف والتقاليد المعروفة في الإقليم حتى لا تمس مصالحها، ولكن إصرار الدولة على تطبيق سياساتها أدى فيما بعد إلى نشوب نزاعات على الأرض بين القبائل الرعوية والزراعية.

وبعد وصول الرئيس عمر البشير إلى الحكم قام بتطبيق نظام الملكية الجديد بصرامة وباستخدام القوة أحيانا، حيث أصبح بإمكان القبائل الرحل الاستقرار في الأراضي غير المأهولة التابعة لقبيلة الفور والزغاوة وغيرها من القبائل الأخرى مالكة هذه الأراضي، وهو ما تسبب في نشوب النزاع في إقليم دارفور بسبب الصراع على الأرض وملكيتها¹ والذي خلف خسائر كبيرة. وقد تم تصنيف عامل الأرض على أنه السبب الرئيسي من ورائه، بعدما سعت القبائل العربية المشكلة للتحالف والمدعومة من قبل النظام في الحصول بدورها على أراضي هي الأخرى تمكنها من فرض نفسها في شتى المجالات، وتمنحها القدرة على ممارسة مختلف الحقوق التي تحظى بها باقي القبائل من نشاطات اقتصادية، وتمثيل سياسي وإداري في مختلف المناصب والهيئات المحلية والوطنية.²

¹ Zygmunt L. Ostrowski, « Soudan Conflits autour des richesses », Paris : L'harmattan, 2010, p.160.

² - الباقى، مرجع سابق، ص.ص. 77-78.

كما شكل عامل ملكية الأرض أحد أهم العوامل التي اعتمدت عليها الحكومة السودانية في الخرطوم في تجنيد أفراد ميليشيات الجنجويد، بوعد أفراد القبائل العربية المكونة لهما بمنحها أراضي في الإقليم إن هم ساعدوها في القضاء على التمرد والمتمردين في المنطقة.¹ وبالرجوع إلى أهم النزاعات التي شهدتها إقليم دارفور، كما هو موضح في الجدول رقم 5 أدناه، نجد أن 26% من النزاعات التي حدثت في دارفور ذات علاقة مباشرة بالسيادة والسيطرة على الأراضي، على شاكلة ما حدث وفي كل مرة بين الرزيقات والمعالية، والرزيقات مع الزغاوة في شرق دارفور عام 1997، والزغاوة والبرقد في حاكورة البرقد في كل من مهاجرية وعرية ولبدو وخزان جديد عام 1991 والأعوام التي تلت ذلك، بالإضافة إلى النزاع بين الميما والزغاوة عام 1991، والنزاع بين القبائل العربية والمسالييت في ولاية غرب دارفور منذ عام 1999، وغيرها من النزاعات التي كانت بهدف السيطرة على الأرض.²

3- القضاء على سلطة زعماء القبائل وأعيان المنطقة في إدارة النزاعات:

لعب زعماء القبائل وشيوخ وأعيان المنطقة منذ حقبة السلطنات وحتى خلال فترة الاستعمار دورا كبيرا في استقرار المنطقة، حيث كان إسهامهم في حل الخلافات والنزاعات وفصلهم في القضايا التي تطرح أمامهم، نتيجة لما كانوا يتمتعون به في أواسط المجتمع الدارفوري من نفاذ الكلمة واحترام وتطبيق الأحكام التي يصدرونها. وهو الأمر الذي تكلم عنه ابن خلدون عند حديثه عن العصبية وشرعية اكتساب شيخ القبيلة لمكانته لما يحظى به من وقار لدى أفراد القبيلة.

غير أن السلطة في السودان ما بعد الاستقلال قامت بإلغاء الإدارة المحلية التي كان يمارسها الشيوخ والأعيان في دارفور، حيث عمدت الحكومة السودانية بقيادة جعفر النميري سنة 1970 إلى تصفية الإدارة الأهلية التي كانت قائمة في إقليم دارفور منذ قرون واستبدالها بأجهزة إدارية تابعة مباشرة للسلطة في الخرطوم.³ كما عملت الحكومات

¹ Johan Brosché, « The Crises Continue: Sudan's Remaining Conflicts », ISPI Working Paper, N° 41, October 2011, p.4.

² - كوزي، مرجع سابق، ص. 290.

³ - Tsega, Op cit, p.p.114-115.

اللاحقة على مواصلة نفس النهج، إذ قام الرئيس عمر البشير هو الآخر بالقضاء على ما تبقى من آثار للإدارة الأهلية في دارفور. وهكذا تم حرمان شيوخ القبائل والأعيان من ممارسة أي نشاط، وتم استبدالهم بأجهزة إدارية تدار بتعليمات من العاصمة ليست لها أي علاقة أو اتصال بالمناطق التابعة لها وأهاليها. ويقول الدكتور محمود أبكر سليمان في هذا الصدد أنه من " الواضح أن يقوم شخص يعيش بمئات الكيلومترات ولا يعرف أية حقيقة عن الأوضاع في دارفور بتغيير الإدارة الأهلية الممثلة في شيوخ القبائل، والتي هي ليست فقط معتادة على المشاكل المعروفة في الإقليم، وإنما كذلك للخبرة التي تتمتع بها في تعاملها مع الأوضاع المحلية".¹

وخير مثال على دور ومكانة الإدارة الأهلية في إدارة النزاعات والخلافات التي شهدتها إقليم دارفور، ما حدث في سنة 1986 أثناء الخلاف بين قبائل الرزيقات (العرب) والزغاوة (الأفارقة) والتي كادت أن تؤدي إلى مواجهات مسلحة وعنف بين الطرفين، وبعد أن فشلت المؤسسات الحكومية على المستوى المحلي في إدارة هذا الخلاف وإيقافه، لجأ أطراف النزاع إلى الأساليب التقليدية، وذلك بطلب وساطة أحد أعيان الزغاوة حسين دوسة، والذي كان يحظى بمكانة لدى الرزيقات وكانوا يكونون له الإحترام، والذي تمكن من التوصل إلى حل لهذا الخلاف بين الطرفين بعد إجتماع دام لمدة ثماني ساعات.²

وحتى وإن استمرت الإدارة الأهلية في بعض القبائل بطريقة غير رسمية إلا أنها تعرضت لإضعاف كبير من قبل الأجهزة التي وضعت مكانها والسلطة المركزية، نتيجة فقدان شيوخ القبائل للمكانة التي كانوا يحظون بها سابقا، بل أنه في بعض الأحيان أصبحوا تابعين ومعينين هم الآخرين من قبل السلطة، وبالتالي أصبحت العامة تنظر لهم على أنهم امتداد للسلطة ولأجهزتها المحلية، ففقدوا أهم ميزة كانت تتميز بها هذه الآلية، ألا وهي الحياد.

¹ -Danielova, Op cit, p.49.

² Tsega, Op cit, p. 189.

المبحث الثالث: فواعل النزاع في دارفور:

نتيجة لما سبق برزت العديد من التيارات السياسية والعملياتية العسكرية ذات الامتداد لتيارات أخرى، إما داخلية أو إقليمية أو حتى دولية، رافعة كلها شعارات تظهر درجة التهميش والأوضاع المزرية التي يعيشها أبناء الإقليم، خاصة مع التدهور البيئي الذي شهده الإقليم والذي أدى إلى إفقار وتهجير العديد من القبائل بعد ما فقدت مصادر عيشها القائمة بالأساس على تربية الحيوانات والزراعة المعاشية. لذلك رأت بعض هذه التيارات في الاستغناء عن النظام القائم والدولة السودانية حلا لمعاناتهم، خاصة وأن أشد مرحلة من النزاع شهدت بداية الانفراج وقبول السلطة القائمة في الخرطوم لفكرة انفصال الجنوب، مما دفع باقي الأقاليم هي الأخرى أن تطمح لإدارة شؤونها بنفسها.

لكن تجاهل النظام السياسي في السودان لما كان يحدث في دارفور واتهام الحركات التي ظهرت على أنها مجرد حركات نهب مسلح وقطاع طرق، جعلها تعمل على تنظيم نفسها في كيانات مؤطرة وبإشراف قيادات من الطبقة المتعلمة والنخبة من أبناء الإقليم الذين درسوا في الجامعات السودانية، وتبحث عن دعم لها سواء في الداخل أو الخارج. وقد أدت سياسة عدم الاستجابة إلى المطالب المتكررة إلى تبني خيار المواجهة المسلحة ضد النظام القائم والبحث عن حلفاء خارجيين، من الدول المجاورة والدول الغربية، التي لها أطماع ومصالح في السودان عامة وفي الإقليم بصفة خاصة لدعمها والإستقواء بها مما أدى إلى تصعيد النزاع وتعقيده وتعدد أطرافه.

المطلب الأول: الفواعل الداخلية للنزاع بدارفور:

وتتمثل أهم فواعل النزاع في داخل دارفور فيما يأتي:

1- الحكومات السودانية:

عانى السودان منذ الاستقلال من عدم الاستقرار جراء سلسلة الانقلابات والحروب التي عاشها، والهجرات التي شهدتها عدم الاستقرار الذي عرفته دول الجوار، مما أعاق تحقيق التنمية بعد إعطاء أولوية للجانب العسكري على

حساب القطاعات الأخرى، وذلك بهدف القضاء على التوترات والمشكلات المتتالية التي يعيشها. هذا الأمر انعكس سلبا على الأوضاع في السودان بل زادها تعقيدا وتأزما، خاصة في ظل فشل الحكومات المتعاقبة وبإستراتيجياتها المختلفة في إدارة الأزمات وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام وحقن دماء أبناء البلد.

كما فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق الوحدة الوطنية والوصول إلى انسجام مجتمعي تنصهر فيه كل أطراف المجتمع ذات الاختلافات الإثنية والعرقية والثقافية، وصولا إلى النزاع في إقليم دارفور، الذي ظلت الحكومات ولحقب زمنية طويلة تقصي الإثنيات وتهمشها وأقاليمها، وواجهت المظاهرات أو الإحتجاجات للمطالبة بالحق في التنمية وفي العيش الكريم، باستعمال القوة العسكرية، بدلا من الاستجابة للمطالب وإعطاء أهمية لها. فبدلا من العمل على تبني استراتيجية الاستيعاب والدمج تجاه إقليم دارفور وأبنائه، من خلال التركيز على احتواء الاختلافات الإثنية القائمة وإلغاء الولاءات الأخرى التي تشكلت لصالح الدولة، وتكريس العدالة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص بالتساوي أمام كامل أبناء الدولة ومن دون إقصاء لأية فئة، نجد أن الحكومات المتعاقبة تعاملت مع أبناء إقليم دارفور من خلال تبنيها لاستراتيجية القسر، على الرغم من فشل هذه الاستراتيجية في حل قضية الجنوب التي انتهت بالإنفصال.

2- مليشات الجنجويد:

تتكون كلمة جنجويد من ثلاثة مقاطع، "جن" بمعنى رجل و"جا" ويقصد بها الرجل الذي يحمل رشاشا من نوع ج-3 الذي أصبح منتشرا بكثرة في دارفور نتيجة كميات السلاح الهائلة التي دخلت الإقليم من الدول المجاورة لاسيما تشاد وليبيا، و"ويد" وتعني الجواد. وهي نفس الدلالة للكلمة في اللغة المحلية لقبائل دارفور والتي تعني الرجل الذي يمتطي جوادا ويحمل رشاشا. كما عرف عن الجنجويد أنهم من القبائل التي تمتهن الرعي وتضررت كثيرا من موجة الجفاف التي عرفها إقليم دارفور، كما أنهم عرفوا بممارسة النهب والتقتيل وترحيل القبائل الأخرى قسرا من أراضيهم.¹ وتشير أغلب الدراسات إلى أن الجنجويد هم مجموعة من الأفراد ينتمون إلى القبائل العربية الرحل، يرتدون

¹ سمير حسني، "الإثار الإنسانية لصراع دارفور، مجلة الإنساني"، مجلة تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ع.29، 2004، ص.9.

ملابس شبه عسكرية، بدأ ظهورهم خلال فترة الجفاف التي شهدتها إقليم دارفور، وما ترتب عنها من انتشار للفقر والجوع، بالإضافة إلى موجة الهجرة والنزوح الكبير، واتخذوا من مهنة قطع الطريق والسطو عملاً لكسب الرزق، ليتحول عملهم بعد اندلاع النزاع سنة 2003 إلى عمل سياسي عنصري موجه ضد القبائل الإفريقية المشكلة للجمع الإفريقي، وذلك من خلال تقتيل أفراد وحرق قراه وممتلكاته. كما لم يسلم من هجمات الجنجويد كذلك القبائل العربية التي رفضت الانضمام إليها وفضلت سياسة الحياد كقبيلة الدوروك مثلاً.¹

وصارت الجنجويد تعني العملاء المأجورين الذين استعانت بهم السلطة من أبناء المنطقة من أهل دارفور وجبال النوبة لدحر المتمردين. فكان لسوار الذهب صاحب الفضل في إعادة إحيائها بعد انتفاضة أبريل 1985. ولكن الصادق المهدي هو المسؤول عن تجسيدها الفعلي ووضعها حيز الخدمة، حيث تم تجنيد عملاء من قبائل البقارة لمحاربة الثوار في جنوب السودان، وكذلك في كردفان ودارفور لمحاربة المتمردين في دارفور. إلا أن هذه الجماعات استعملت الأسلحة والدعم الذي حظيت به لتنفيذ أجندتها القبلية التوسعية على حساب جيرانها من الدينكا، حيث ارتكبوا عدة مجازر وقاموا بتقتيلهم ونهب أموالهم واستولوا على أراضيهم.²

ويرجع كذلك تشكيل الجنجويد للحكومات السودانية المتعاقبة، والجيش السوداني وأجهزة المخابرات، إذ قدم لهم كل الدعم من حيث الأسلحة واللوجستيك، حيث كانت هذه الميليشيات في الغالب تقوم بهجماتها وغاراتها بعد عمليات القصف الجوي الذي تقوم بها القوات الجوية السودانية. كما أن السلطة في الخرطوم تغاضت عن سلوكيات النهب والسلب التي اتبعتها هذه الميليشيات في أوساط دارفور من خلال السماح لها بالاعتداء على القبائل التي تصنف على أنها مساندة للمتمردين مقابل حصولهم على ما يسلبونه منهم من أراضي وممتلكات، حتى أنها عملت على منح بعض القبائل التي تنحدر منها أفراد الجنجويد أراضي جديدة كانت في السابق ملكاً لقبائل أخرى.³

¹ - نايل، مرجع سابق، ص. ص. 39-40.

² - Tsega, Op cit, p.p.109-110.

³ - DGRIS, Op cit, p.40.

وقد شكل عامل ملكية الأرض أحد أهم العوامل التي اعتمدت عليها الحكومة السودانية في الخرطوم عند تجنيد أفراد ميليشيات الجنجويد، فالمعروف أن أغلب القبائل العربية في دارفور لا تملك أراضي وإنما هي قبائل رحل تمتهن تربية الحيوانات، ونتيجة للتدهور البيئي الذي عرفه الإقليم ومن أجل التأقلم مع الأوضاع الجديدة وجدت هذه القبائل نفسها مرغمة على تغيير نمط عيشها، وذلك وبالتنقل للعيش في مناطق أخرى وامتهانها للزراعة، وبالتالي عملت الحكومة على اللعب على هذا الوتر، بتقديم وعود للقبائل العربية المكونة لمقاتلي الجنجويد بمنحها أراضي خاصة بما وملكا لها في الإقليم إن هم ساعدوها في القضاء على التمرد والمتمردين في المنطقة.¹

كما أن فكرة إنشاء هذه الميليشيات ترجع إلى كون الجيش السوداني النظامي يضم العديد من الجنود والضباط من أبناء دارفور الذين لم يكونوا راضين على قتال أبناء جلدتهم، وهو ما دفع بالخرطوم إلى استغلال التوترات القبلية واللجوء إلى القبائل العربية الموالية لها في دارفور لدحر التمرد نيابة عنها مقابل التغاضي عنها ودعمها في تحقيق مشروعها الهادف إلى الحصول على الأراضي في المنطقة. حتى أن بعض المصادر تشير إلى أن زعماء القبائل كانوا يتلقون الهدايا والهبات من السلطة بحسب عدد الأشخاص الذين يتم تجنيدهم من قبائلهم، وأن الخرطوم لم تكن تقبل في هذه الميليشيات إلا القبائل العربية وذلك خشية أن تستفيد القبائل غير العربية من التدريب والسلاح وتنقلب عليها فيما بعد بدافع النزعة والعصبية إلى القبيلة والانتماء الاثني الهوياتي الإفريقي، الذي يرى في السلطة سبب التخلف الذي يعيشه وعلى أنها تنحاز إلى القبائل العربية باعتبارها تمثل امتدادها الاثني في الإقليم.²

كما ذكرت بعض المصادر بأن دعم الحكومة السودانية للميليشيات الجنجويد كرد فعل ضد دعم حركة العدالة والمساواة بإقليم دارفور من خلال جناحها العسكري لجيش تحرير السودان في الجنوب ظنا منها أن دعم عدو النظام القائم في الخرطوم سيعمل على فتح جبهات متعددة للقتال بما سيضعف قوات الجيش النظامي وبالتالي الرضوخ إلى

¹ - Brosché, Op cit, p.4.

² كمال الدين عوض الجزولي، الحقيقة في دارفور (الخرطوم: دار المرتضى للكتب السودانية، د.ذ.ط، مارس 2006)، ص. 39.

مطالب المتمردين في دارفور كما حدث مع الجنوب. وهو ما دفع بالخرطوم إلى إتباع نفس الإستراتيجية بتسليحها وتقديمها للدعم المادي والمالي للقبائل العربية الموالية لها في دارفو.¹ وقد صنفت اللجنة الدولية للتحقيق في قضية دارفور التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1564 في 18 سبتمبر 2004 ميليشيات الجنجويد إلى ثلاثة أنواع هي:²

- النوع الأول يتشكل من ميليشيات بعيدة نوعا ما في علاقاتها مع النظام إلا أنه يدعمها بالأسلحة والتمويل اللازم، كما أنها تقوم بهجوم بناءً على طلب من الدولة، إلا أن اللجنة اتهمت بالقيام ببعض العمليات لصالحها الخاص.

- النوع الثاني يتشكل من ميليشيات منظمة في هياكل شبه عسكرية، شبيهة بالقوات النظامية، حتى أنه يرأسها بعض الضباط من القوات النظامية، واعتبرتها اللجنة غير قانونية ولا تتمتع بأي نظام قانوني وعلى أنها تقوم بالعمليات بناءً على أوامر من قياداتها.

- النوع الثالث: يضم في تشكيلاتها أفراد من قوات الدفاع الشعبي (Forces de Défense Populaire) وأفراد من قوات حرس الحدود والذين لهم نظام قانوني ومعتزف بانتمائهم إلى القوات النظامية بموجب القانون السوداني.

3- حركة/جيش تحرير السودان /Soudan Liberation Movement /Army SLM/A:

ظهر هذا التنظيم السياسي حركة تحرير دارفور، ذي الجناح العسكري جيش تحرير دارفور سنة 2001، على يد عبد الواحد محمد أحمد نور ومساعدته ماني أركوا ميناوي (Mani Arkoi Minaoui)، ليضم أفراد من قبائل الفور

¹ Michel Liégeois, « DARFOUR : Mission Impossible Pour La MINUAD ? », Bruxelles, Rapport du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Juin 2009, p.8.

²- DURO, Op cit, p.p. 24-25.

والزغاوة وحتى المساليت باعتبارها تمثل أكبر القبائل وأصحاب الأرض. ويعتبر هذا التنظيم أولى حركات التمرد التي أعلنت قيامها في إقليم دارفور موجهة تحديها للحكومة القائمة في الخرطوم. وفي إطار سياسة الاستقطاب التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان بزعامة جون قرنق «**John Garand**»* في الجنوب، تأثر هذا التنظيم بفكر ومبادئ هذا الأخير ليقوم في سنة 2003 بتغيير اسم التنظيم من حركة تحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان وجناحها العسكري المتمثل في جيش تحرير السودان، عاكسا التقارب الإيديولوجي بين جنوب وغرب السودان.

غير أن الحركة تعرضت للعديد من الانقسامات وتمخضت عنها العديد من التنظيمات، نتيجة لدور العامل الاثني القبلي في تشكيلتها (الفور، الزغاوة والمساليت). فالعناصر التي تنتمي إلى الحركة وتنشط في الشمال مكونة من الزغاوة، في حين تتكون تلك التي تنشط في الجنوب من المساليت والفور. فمنذ اللحظات الأولى بدأت تظهر بوادر الخلاف بين القادة، خاصة بين كل من رئيسها عبد الواحد محمد أحمد النور ومساعدته ماني أركو ميناوي. الذي عين على رأس الأمانة العامة للحركة المستحدثة من أجل احتواء النزاع بينهما. لكن الأمين العام ماني أركو ميناوي في 28 أكتوبر 2005 عزل عبد الواحد أحمد نور من على رأس الحركة وعين نفسه رئيس حركة تحرير السودان جناح أركو ميناوي، ليقوم بعدها في سنة 2006 بإبرام اتفاق السلام مع الحكومة بالعاصمة النيجيرية أبوجا، ليصير بعدها مقربا من النظام ويتم تعيينه في منصب مساعد رئيس الجمهورية. في حين ظهر بعد ذلك تنظيم جديد عرف باسم "حركة تحرير السودان جناح الوحدة" يترأسه عبد الله يحيى أحمد وآدم وتنظيم آخر عرف "بحركة تحرير السودان الكبرى"

* يعد جون قرنق من أبرز الشخصيات السياسية التي عرفتها الساحة السودانية التي تركت أثرا بارزا في التاريخ السياسي السوداني، حيث ولد عام 1945 في دنقلي جنوب السودان، وينحدر من عائلة مسيحية تنتمي لقبيلة الدينكا التي تعتبر من أكبر القبائل في جنوب السودان، أين نشأت لديه النزعة الثورية منذ الصغر نتيجة الإضطهاد والظلم الاجتماعي الذي مارسته الإدارة البريطانية خلال فترة إحتلالها للسودان ثم الحكومات السودانية بعد الإستقلال، تلقى تعليمه الأول في البلاد ثم سافر إلى تنزانيا عام 1925 لإتمام دراسته الثانوية ثم الولايات المتحدة الأمريكية للإلتحاق بالجامعة، الأمر الذي مكّنه من شغل العديد من الوظائف خاصة التدريس في الجامعة بتنزانيا والخرطوم قبل إلتحاقه بالجيش الذي تدرج فيه إلى أن وصل إلى رتب عالية، ثم قيادته بعد ذلك للحركة الشعبية لتحرير السودان وقيادة الحرب في الجنوب ضد الحكومة المركزية، وتوفي في يوليو 2005 إثر حادث تحطم طائرة. للإطلاع أكثر أنظر:
نبراس خليل إبراهيم، "جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية -1945-2005- دراسة تاريخية"، مجلة الآداب، ع. 107، مارس 2014، ص.ص. 159-162.

بقيادة محبوب حسين الذي كان مكلفا بالاتصال الخارجي للحركة، ثم "حركة تحرير السودان وحدة جوبا" بقيادة أحمد عبد الشافع ومحمد علي كلاي، التي انقسمت بعدها هي الأخرى.¹

ونتيجة للانقسامات التي تعرضت إليها الحركة بسبب الخلاف حول القيادة، أصبح القتال بين الفصائل المنشقة عنها وبينها في بعض الأحيان يساهم في خسائر وقتلى في صفوف المدنيين أكبر من تلك الناتجة عن قتالها مع الجيش النظامي السوداني. وقد أسفر التنازع على السلطة والقيادة على مستوى حركة/ جيش تحرير السودان النور (Sudan Liberation Movement /Army Al-Nur SLM-AW) بقيادة عبد الوهاب النور، بين الفصيلين المنشقين عنها بقيادة كل من "مبارك ولدوك" «Mubarak Waldoom» و"صالح بورصو" «Saleh Borso» عن اقتتال بين القبائل الداعمة لكل جهة، مما أدت العمليات التي قامت بها ضد بعضهما البعض إلى هجرة ومقتل 17 فرد وتنقل أكثر من 9,419 عائلة هربا من هول الأحداث، حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة.²

4- حركة العدالة والمساواة -Justice and Equality Movement- JEM:

شهد إقليم دارفور ميلاد تنظيم سياسي آخر سنة 2003، حين قام أفراد من الزغاوة باعتبارهم أحد أكبر القبائل الإفريقية وذات الامتداد الإثني في دولة التشاد بتأسيس الحركة من أجل العدالة والمساواة (MJE).³ التي تأثرت بشكل جلي بتوجهات فكر الإسلام السياسي، لدرجة أن البعض اعتبرها امتداد لحزب الأمة لحسن الترابي في الإقليم. فقد كان مؤسس الحركة الدكتور خليل إبراهيم*، ابن سلطان قبيلة الأوراس المتواجدة على الحدود السودانية التشادية

¹ - ججيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 94-95.

² Hassan Alattar Satti, 2020 Conflict Analysis –Central Darfur-Sudan, Danish Refugee Council, October 2020, p.5.

³ - الجزولي، مرجع سابق، ص.ص. 37-38.

* خليل إبراهيم ولد سنة 1957، سياسي سوداني وقائد ومؤسس حركة العدل المساواة المتمرد في إقليم دارفور، قتل بمحجم صاروخي إستهدف عربته في منطقة ود بنده بولاية غرب كردفان، في 24 ديسمبر 2011، بعد الهجوم الشهير الذي شنته الحركة على العاصمة القومية، بعد التوقيع على إتفاق الدوحة بقطر في يونيو 2011.

لذلك دعمت هذه الحركة التشاد مما ساعدها على تشكيل جيش محترف والحصول على الأسلحة بدعم من أبناء قبائل الزغاوة المتواجدين في الجيش التشادي¹. كما كان قائد الحركة خليل ابراهيم أحد أبناء النظام السابقين، حيث عمل في جهاز المخابرات السودانية ثم وزيراً، ليعلن قطيعته مع النظام بعد إبعاد حسن الترابي من السلطة في الخرطوم - باعتبارها عضوين نشطين في الجبهة الإسلامية. وعملاً مع بعض في حكومة الإنقاذ. وبعد اقتناعه أن نظام عمر البشير يعمل على تركيز السلطة في يد قبائل حوض النيل مع إقصاء أبناء المناطق. لذلك حظيت هذه الحركة بدعم حسن الترابي وتنظيمه السياسي المؤتمر الشعبي الوطني (Le Congr  National populaire CPN).

وقامت الحركة بعد تأسيسها في مارس 2003 بإصدار بيانها الأول من لندن وبالإنجليزية، بعد أن انتقل توجه مؤسسها من الاتجاه الإسلامي الأصولي إلى العلماني، تدعو من خلاله إلى فصل الدين عن الدولة وعدم تطبيق الشريعة على غير المسلمين، وخلق سودان ديمقراطي جديد لا مكان فيه لتقرير المصير، أساسه إصلاح دستوري شامل يضمن حقوق المناطق المهمشة، وتكون فيه رئاسة الدولة بالتناوب بين كل الأقاليم، وقيام تحالف من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية. إن ما يميز الحركة ومؤسسها أنها لم يكن لها أي موقف انفصالي عن الدولة، وإنما كانت تدعو إلى العدل والمساواة في إطار سودان واحد موحد.² أي أن الحركة كانت تركز على العمل السياسي القائم على أساس برنامج إصلاحي يسعى إلى إعادة هيكلة السلطة القائمة وتكريس مبدأ التناوب على السلطة والتوزيع العادل للثروات بين جميع السودانيين والأقاليم.

¹ - Lavergne and Sophie Clairet, *Op cit*, p.74.

² - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص. 96.

المطلب الثاني: الأطراف الإقليمية:

ونتيجة لطول أمد الصراع ولامتداد الإقليم بشكل خاص والسودان بشكل عام على حزام من الدول المجاورة التي يشكل فيها التواجد الأجنبي لاسيما الدول التي كانت مستعمرتها لحماية مصالحها الاستراتيجية خاصة الطاقوية منها، أفرز الصراع آثار متعددة الأبعاد (أمنية، سياسية، اقتصادية، إثنية...) أدت إلى حتمية التدخل الدولي في هذا الصراع، فتعددت الأمور وأصبح إقليم دارفور مسرحا لحرب بين أهالي تحركهم قوى خارجية، إقليمية أو دولية، الضحية الأول فيها والأكبر المدنيين.

وتعددت مواقف الأطراف الإقليمية مما يحدث في إقليم دارفور بين معارض للسلطة السودانية وتدخله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لدعم حركات التمرد، بتقديم الدعم اللوجستي والمادي لها، وآخر يسعى لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف ويساهم في وضع حد لما يجري في الإقليم، خوفا من انتقال النزاع إلى أراضيه، خاصة في ظل الامتداد الجغرافي والإثني للإقليم مع العديد من الدول. وبالفعل أُلقت الأزمات في السودان تداعياتها على الدول المجاورة، خاصة في ظل طلب الدعم من طرف مختلف الإثنيات من حكومات الدول المجاورة التي تمثل إمتدادا إثني لها. وبمجرد تدخل هذه القوى الخارجية فيما يحدث في إقليم دارفور، أخذ النزاع الطابع الإقليمي، كما تغيرت سبل وآليات إدارته عما كان عليه سابقا. ويمكن حصر القوى الإقليمية المتدخلة في نزاع إقليم دارفور في الدول الآتية:

1- جنوب السودان:

لعب جنوب السودان دورا محوريا في النزاع الذي تدور رحاه في إقليم دارفور، حيث سعت هذه الدولة الفتية وحتى قبل حصولها على حق تقرير المصير وانفصالها عن دولة السودان، على تقديم الدعم إلى الحركات التي ظهرت في الإقليم وأعلنت تمردا وعدائها للنظام القائم. على غرار "حركة جبهة/جيش تحرير السودان" (SLM/A) التي

عكست بوضوح درجة التأثير والتأثير بالجيش الشعبي لتحرير السودان الذي قاد تمرد الجنوب حتى حصوله على الاستقلال.

وفي إطار استراتيجية قيادات جنوب السودان في حربها ضد الحكومة السودانية التي دامت أكثر من 20 سنة، رأت في إقليم دارفور بمثابة خطة تمكنها من تشتيت تركيز القيادة العسكرية السودانية وقواها في الميدان، وذلك بفتح جبهة قتال أخرى في غرب البلاد وتوسيع نطاق العمليات العسكرية، تساعدها في الضغط على الحكومة السودانية خاصة أثناء المفاوضات. فقامت بإرسال قوات تابعة لها إلى إقليم دارفور بقيادة يحي بولاد وعبد العزيز الخلود، إلا أن الحكومة استطاعت القضاء على هذا التمرد وقطع الطريق أمامه من الوصول إلى جبل مرة، لتنتقل إلى البحث عن موالين لها بدل إرسال قوات تابعة لها لدارفور، وهو ما تم مع عبد الواحد محمد النور ومناوي أوركو ميناوي، اللذان تم تدريبهما في جنوب السودان بالتعاون مع إريتريا والمخابرات الغربية، لتقوم بعدها وبعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل مع الحكومة السودانية في جانفي 2005 بإرسال مندوبيها إلى دول الجوار والدول الغربية من أجل التدويل والتعريف بأزمة دارفور كاستراتيجية منها لضرب الحكومة السودانية.¹

وقد تحول جنوب السودان بعد حصوله على الاستقلال إلى قاعدة خلفية للمتطرفين في غرب السودان، وذلك بتقديمه الدعم المادي واللوجستي، من خلال المساعدات المالية والسلاح، بالإضافة إلى إيواء المتطرفين وتمكينهم من العلاج في الجنوب، بالإضافة إلى إشرافه على عمليات التدريب لأفراد الحركات المتمردة سواء داخل معسكرات الجنوب أو في الدول المجاورة خاصة في أوغندا، وذلك من أجل إرغام النظام السوداني على قبول مطالبه والرضوخ لها للتوصل إلى حل مختلف القضايا التي بقيت عالقة بين البلدين، كقضية آبيي... وغيرها.

¹ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 138-140.

وفي إطار سياسة الامتداد الاستراتيجي لهذا البلد حديث النشأة في علاقاته الخارجية مع دول الجوار، التي تمثل امتدادا إينيا وقبليا لمختلف تركيباته الاجتماعية، قام النظام القائم في جنوب السودان بدعوة مختلف الفرقاء والحركات في السودان إلى مفاوضات شاملة تحت رعاية كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، من أجل التوصل إلى حل لكل المشاكل والخلافات التي تشهدها مختلف الأقاليم في البلد، أين توجت هذه المبادرة بالتوقيع على إتفاق جوبا بين أغلب الحركات المقاتلة والنظام السوداني.

كما استعان رئيس الجنوب السودان سلفاكير في صراعه مع نائبه "رياك مشار" بمقاتلي حركات التمرد في دارفور التي تحظى بدعمه، من أجل ترجيح الكفة لصالحه، وفي الحصول على الدعم المالي من قبل بعض الأطراف الدولية الداعمة لحركات التمرد في دارفور بإعتبارها متواجدة في إقليمه وتحظى بدعمه.¹

2- ليبيا:

يرجع تدخل ليبيا في النزاع الذي شهده إقليم دارفور ومنذ بداياته الأولى إلى عدة عوامل، أولها المشروع الليبي في إفريقيا المسمى بـ"الإتحاد العربي المسلم الكبير في سنة 1972"، والقيام بإنشاء القبائل الإسلامية واستعمالها لهذا الغرض في دول الساحل، حيث تضم هذه القبائل مرتزقة من أغلب الدول الإفريقية. وهو ما اتضح على إثر الخلافات بين الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس السوداني جعفر النميري الذي اتهم ليبيا بمحاولة زعزعة النظام والاستقرار في السودان.

وقد عمل القذافي على دعم حركات التمرد بالسلاح في البداية، ثم تسليح القبائل العربية فيما بعد، في إطار توجهاته الرامية إلى دعم القبائل العربية للوصول إلى السلطة في مختلف دول الساحل على حساب الأفارقة تجسدا لمشروعه، ومن أجل استغلالها والإستقواء بها في نزاعه مع التشاد حول شريط "أوزو"، الأمر الذي سمح بتدفق السلاح

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 111-112.

بكميات كبيرة زادت من تآزيم الأوضاع في إقليم دارفور وخروجها عن السيطرة، خاصة بعد هزيمة ليبيا أما التشاد وانسحابها من إقليم "أوزو"¹.

كما كان لليبيا دورا كبيرا في انتشار الأسلحة في إقليم دارفور من خلال دعمها للمعارضة التشادية بقيادة إدريس دبي المتواجد في إقليم دارفور. فكتيرا ما كانت القوات الجوية الليبية وفي ظل غياب مطارات في الإقليم تقوم بإسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من الجو، والتي تقع في يد المواطنين في دارفور قبل أن تصل قوات المعارضة التشادية إلى موقع الإسقاط، وهو الأمر الذي ساهم في تسليح الأفراد وتوفير السلاح بكميات كبيرة في المنطقة. هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من المعارك التي دارت بين قوات المعارضة التشادية والقوات النظامية التشادية في إقليم دارفور والتي عملت على توفير الأسلحة هي الأخرى، وكذلك دعم ليبيا للفيلق الإسلامي الذي يتكون من السودانيين (عرب دارفور) وغير السودانيين (عرب التشاد) من أجل تغيير النظام في دولة التشاد. وهكذا عمل كل هذا على تعقيد الأوضاع والنزاع القبلي في إقليم دارفور بعد أن عادت هذه القوات وبعثاد حربي كبير إلى إقليم دارفور بين عامي 1986-1987.²

وقد ساعد الدور الليبي في المنطقة وجود ممرات كانت مخصصة في البداية - قبل انقلاب 1987-1988 للتبادل التجاري واليد العاملة في كل من ميدان المحروقات في ليبيا، والثروة الزراعية في السودان، مما جعل دارفور معبرا للطائرات والشاحنات الليبية التي كانت تحمل البضائع، لتستعمل فيما بعد في نشر الأسلحة وإيصالها إلى الثوار المواليين لليبيا من أجل الضغط على السلطة السودانية لقبول مشروع القذافي، وكان ذلك الدعم على أساس إثني ثقافي ديني.³ لذلك كان دعمه لحركة العدالة والمساواة (JEM) أكثر من حركة/جيش تحرير السودان.

¹ - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 52-53.

² - سليمان محمد، مرجع سابق، ص. 57.

³ - Lavergne and Sophie Clairet, Op cit, p.78.

ومع ذلك كان موقف ليبيا من الأزمة في إقليم دارفور واضحاً منذ البداية من خلال معارضة تدويل الأزمة أو تدخل أي طرف أجنبي سواءً من طرف المنظمات الدولية أو التدخل العسكري للقوى الخارجية مهما كانت طبيعته، ودعا لإدارة النزاع داخل الاتحاد الإفريقي ومن خلال مبادرات الدول الإفريقية نفسها الأمر الذي دفع بليبيا إلى الإشراف على العديد من المبادرات للوساطة بين أطراف النزاع إيماناً منه أن تصاعد النزاع في الإقليم سيهدد الأمن القومي الليبي خاصة في حالة التدخل العسكري الأجنبي.

وفي هذا الإطار جاءت القمة الحماسية بمدينة سيرت الليبية من أجل حل النزاع في إقليم دارفور، في 21 أكتوبر 2004، كما سيتم التفصيل فيه في الفصل الثالث.

كما عملت ليبيا جاهدة لعقد القمة الإفريقية الليبية في مدينة طرابلس، التي عرفت مشاركة الرئيس المصري، السوداني، التشادي، النيجيري، الاريتيري، الأمين العام للجامعة العربية، والتي على الرغم من امتناع الحركات المتمردة عن المشاركة فيها على غرار باقي المبادرات السابقة، إلا أن البيان الختامي لهذه القمة، أشار إلى تكليف ليبيا بمواصلة الإتصالات مع الحركات المتمردة من أجل دعوتها للمفاوضات مع الحكومة السودانية، الأمر الذي تم خلال مؤتمر الحركات الثورية بين 3 و5 مارس 2009، الذي ضم كل الحركات المتمردة في إقليم دارفور، ليتم التوقيع خلالها على ميثاق طرابلس الذي نص على ما يلي:¹

- التأكيد على وحدة الحركات الثورية بدارفور التي هي ضرورية لمشروع العمل الاستراتيجي؛
- معالجة الإخفاقات السابقة، وبلورة مشروع سياسي عسكري؛
- الحل السلمي هو أفضل خيار وبالتالي يجب على الحركات الموقعة أن تتمثل بوفد واحد؛
- التعاون العسكري والسياسي حتى الوصول إلى حل نهائي للأزمة وإلى الإدماج.

¹ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 127-128.

وبعد سقوط نظام معمر القذافي والانفلات الأمني الذي تعاني منه ليبيا منذ ذلك الحين تعقدت الأوضاع في إقليم دارفور، من خلال عودة الكثير من أبناء دارفور الذين كانوا مجندين كمرتزقة في القوات الليبية، مدججين بكل أنواع الأسلحة، مما ساهم في انتشار الأسلحة في الإقليم، سيما بعد انضمام العديد منهم إلى صفوف القوات المتمردة. كما تتخوف الحكومة السودانية اليوم من امتداد الجماعات المتطرفة التي أصبحت متواجدة في ليبيا، خاصة بعد وصول تنظيم داعش إلى إقليم دارفور، مما سيعمل على إطالة أمد النزاع من جهة والتغيير من منحاه من جهة أخرى.

3- التشاد:

يتمثل الدور التشادي في شقين أولهما من خلال التدخل في النزاع نتيجة للإمتداد الإثني للقبائل، والثاني من خلال جهود التسوية التي بادرت بها من أجل إيقاف النزاع وإيجاد حل يرضي جميع الأطراف. عرفت دولة التشاد مباشرة بعد مغادرة الجيوش الفرنسية سنة 1965 لأراضيها سلسلة من الأزمات الداخلية ذات الامتداد الإقليمي، بداية بمطالبة قبائل التوبو بالاستقلال الإداري بعد إلغاء "تومبالبي" «Tombalbaye» نظام السلطنات، في ظل رفض أبناء الشمال إنهاء فترة حكم الجنوبيين الأفارقة المسيحيين للبلاد وبداية حكم العرب المسلمين، حيث تم تبني سياسة التعريب في التعليم والترقية في المناصب على أساس إثني، الأمر الذي أدخل البلاد في صراعات دموية على السلطة وسلسلة غير منتهية من الانقلابات. مما دفع بهجرة التشاديين إلى دارفور وتأسيس جبهة التحرير الوطني التشادية (FROLINAT) سنة 1966. وبعد الإطاحة بأول رئيس للبلاد في 13 أبريل 1975 أصبح الجنرال مالوم (Malloum) رئيسا للبلاد ودخل التشاد في حرب أهلية بين الشمال والجنوب، أدت إلى هجرة وفود كبيرة من التشاديين باتجاه دارفور نظرا للامتداد الإثني بين البلدين لاسيما من خلال قبيلة الزغاوة، والتي لها قرابات حتى مع شخصيات حاكمة في دولة التشاد على رأسها الرئيس إدريس ديبي.¹

¹ Emmanuel Salliot, « Rébellion des tribus Toubou et guerre civile au Tchad 1965-1990 », Revue des événements sécuritaires au Sahel 1967-2007, p.p. 11-14.

وكانت نتيجة تلك المهجرات نقل كمية كبيرة من الأسلحة وبيعها بأسعار رخيصة، بعد أن كان السلاح في السابق حكراً على بعض الشخصيات وبتراخيص من السلطة المركزية، وهو الأمر الذي ساعد على تسليح الدارفوريين بسهولة، وتكوين عصابات النهب والسلب في ظل غياب السلطة وتفشي كل مظاهر الفقر والحرمان. كما عملت سياسة العزلة والتهميش التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على السلطة في الخرطوم على تعقيد الأوضاع نتيجة للامتداد الإثني في دارفور مع الدول المجاورة، حيث أصبح إقليم دارفور أكثر ارتباطاً وتأثراً بالأقاليم المجاورة له في كل من ليبيا والتشاد خاصة، وهو ما ساهم في تدويل النزاع في دارفور واستعصائه على الحل الذي يرضي جميع الأطراف إذ يسعى كل واحد لخدمة مصالحه وأجندته في المنطقة.¹

كما شملت المهجرة بعض المجموعات المعارضة لنظام الحكم في دولة التشاد بعد تضيق الخناق عليها من طرف النظام، مما أدى إلى امتداد النزاع التشادي إلى الأراضي السودانية وتحول دارفور إلى ساحة للاقتتال بين التشاديين من معارضة ونظام، كما تم انتهاك السيادة السودانية بقيام الجيش التشادي بتخطي الحدود وملاحقة المعارضة والمقاتلين التابعين لها داخل الأراضي الدارفورية.² ولطالما كان إقليم دارفور قاعدة خلفية ومهد لكل الحركات والشخصيات المعارضة للنظام القائم في دولة التشاد ومنها غوكوني ويدي « **Goukouni** »، حيسان حبري « **Hissène Habré** »، إدريس دبي « **Idriss Déby** ». كما أدت طبيعة العلاقات المتوترة بين البلدين في كل مرة إلى قيام كل طرف بتوظيف الأطراف الموالية له داخل إقليم الطرف الآخر بما يخدم مصالحه، لدرجة تسمية ما جرى من نزاعات داخل الإقليمين بحروب الوكالة قامت بها القبائل المتواجدة على طول الحدود بين البلدين نيابة عن الأنظمة القائمة وبما يخدم مصالحها.³

¹ - حريز، مرجع سابق، ص. 83.

² - موسى، مرجع سابق، ص. 48-49.

³ Amandine Gnanguènon, « Le Tchad dans son environnement régional : entre jeux d'alliances politiques et coalitions militaires ad hoc », **Paix et sécurité**, Sénégal, 2012, p.p.11-12.

وقد تزامنت موجة الجفاف في دارفور 1980-1983 مع وصول حيسان حبري سنة 1982 إلى السلطة في التشاد وما تبعه من أزمات لدرجة استحالة التمييز بين الحرب الأهلية في التشاد وما يحدث في دارفور نتيجة امتداد الأحداث بين المنطقتين، في ظل تعاظم السلطة السودانية عما يجري في الإقليم وجواره، وكنتيجة لهذه الأوضاع شهد الإقليم مجاعة كبيرة بين سنتي 1984-1985 والتي أودت بحياة الآلاف من ساكنته.

وبعد تأزم الأوضاع في إقليم دارفور، في أبريل 1989، شهد تشاد عودة الأزمة المحلية وذلك بعد محاولة قتل حبري من قبل إدريس دبي وبعض الضباط في انقلاب عسكري، وقد أدى فشل المحاولة إلى لجوء إدريس دبي إلى إقليم دارفور وتعبئة القبائل غير العربية في الإقليم ووعدها بتقديم الدعم - إن هي حمته وساعدته- في القضاء على الميليشيات العربية التي تحظى بدعم ليبيا، ليتحول دارفور إلى مسرح حرب بين طرفين عربي يحظى بدعم القذافي وإفريقي أو غير عربي يدعمه حبري.¹

ومع وصول الجنرال عمر حسن البشير إلى السلطة في السودان سنة 1989، أخذت القبائل العربية نفسا جديدا لكون النظام ذي التوجهات الإسلامية سيخدم مصالحها ويدعمها في مشروعها، وهو ما تجسد فعلا من خلال تكثيف عمليات الاعتقال في صفوف الفور، وتوظيف ميليشيات الجنجويد ضدهم. أما الدعم التشادي للقبائل غير العربية فقد توقف بمجرد وصول إدريس دبي إلى السلطة في التشاد بمساعدة السودان عام 1990. وبذلك انتهى النزاع القبلي المدعم من قبل ليبيا والتشاد في دارفور، وأصبح دارفور بعد ذلك مهمشا دون أهمية إستراتيجية لكل من تشاد وليبيا اللتان أوجدتا الأزمة، ولا يحظى باهتمام داخلي من قبل السلطة وإنما ترك لمصيره.

وعلى الرغم من انتهاء الصراع الثلاثي التشادي- الليبي- السوداني في إقليم دارفور، إلا أن مخلفات هذا الصراع ألقت بظلالها على بنية دارفور المجتمعية الإثنية والتي أصبحت قائمة على أساس التصنيف عربي وغير عربي وهو ما

¹ Roland Marchal, « Tchad/Darfour : vers un système de conflits », *Politique Africaine*, n° 102, juin 2006, p. 138.

أثر على مستقبل العلاقات الإثنية فيه وأحدث شرخا كبيرا فيها، وبالتالي أصبحت هذا العامل بمثابة العصب المحرك والمفجر لكل الخلافات ولأبسط الأسباب بعد أن كانت العلاقات بين القبائل سابقا تخضع لقوانين وضوابط محلية عملت لقرون من الزمن على تفادي كل الخلافات والنزاعات، وعلى حلها في بدايتها وقبل تصعيدها في حالة ظهورها.

أ- اندلاع النزاع 2003 وتأثيره على تشاد:

عقب انفجار النزاع في إقليم دارفور في سنة 2003، عرفت الأقاليم التشادية المجاورة له موجة هجرات كبيرة هروبا مما يجري هناك، إذ بلغ عدد اللاجئين لاسيما من قبائل الزغاوة، المساليت والفور حوالي 350.000 مهاجر في سنة 2004، وقامت ميليشيات الجنجويد بملاحقتهم داخل الأراضي التشادية بعد هروبهم وقيامها بأعمال النهب والسلب والتقتيل في الأراضي التشادية الأمر الذي دفع بقبائل سينياري المتواجدة في ديار سيبلا بالتعبئة العسكرية وتكوين هي الأخرى ميليشيات محلية لمواجهة هجمات الجنجويد.¹

فنتيجة للهجرات الكبيرة إلى المخيمات في دولة التشاد، والظروف المزرية وعدم الاستقرار الذي تعاني منه هذه الدولة من جهة، والتدهور البيئي كذلك بحكم موقعها في شريط الساحل الإفريقي هي الأخرى بما انعكس سلبا على مستوى معيشة مواطنيها، شهدت الأقاليم التي تقع بها هذه المخيمات ضغط كبير على الموارد الطبيعية المحدودة (المياه والثروة النباتية)، والذي أدى إلى ظروف صحية جد مزرية وشح كبير في المياه الصالحة للشرب وما له من تداعيات وبائية، ومناخ جوارى غير مرغوب فيه من قبل أصحاب الأرض، هذا بالإضافة إلى التنوع الإثني والثقافي والديني بين السكان المحليين واللاجئين أو المهاجرين من كل دارفور وإفريقيا الوسطى إلى الإقليم التشادي، جعلت من هذه

¹ OFPRA, « les Sinyar, Division de l'Information, de la Documentation et des Recherches (Ofpera) », 31 décembre 2015, p.p. 2-3, sur https://www.ofpra.gouv.fr/libraries/pdf.js/web/viewer.html?file=/sites/default/files/ofpra_flora/151211_sdn_sinyar.pdf

المخيمات مصدرا لكل أنواع التهديدات من تجنيد للأفراد وحتى الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وانتشار وتوفير الأسلحة حتى أصبحت هذه المناطق مسرحا للعنف والاقتتال وغير متحكم فيها بل حتى المنظمات الإنسانية أصبحت تجد صعوبات في توفير وإيصال الإعانات إلى اللاجئين.¹

بعد عدة سنوات من حروب بالوكالة قامت بها الأنظمة القائمة في كل من الخرطوم ونجامينا وذلك من خلال توظيف الامتداد القبلي الإثني داخل أراضي البلدين بما يتماشى ومصالحهم، وبغض النظر عن الخسائر البشرية والاجتماعية، قام البلدان بتوقيع اتفاق للسلام في سنة 2010 يقضي بوضع حد للممارسات السابقة والتمهيد لقيام علاقات أساسها الثقة المتبادلة بين البلدين، كما نص الاتفاق على وضع جهاز أمني يتشكل من قوات بين البلدين على طول الحدود بين البلدين لمواجهة كل أشكال العدوان التي تقوم بها الجماعات المسلحة في هذه المناطق ومحاربة كل أشكال الجريمة واختطاف ومهاجمة الأفراد من خلال قيام هذه القوات بدوريات على مستوى هذه المناطق.

وبالإضافة إلى تدخل أطراف تنتمي إلى التشاد في نزاع دارفور، فإن التشاد كانت أول دولة دعت ونظمت مفاوضات بين أطراف النزاع في دارفور بوساطة منها في سبتمبر 2003، وتوجت باتفاقين كما سيشملة المبحث الثاني من الفصل الثالث.

4- إريتريا:

على الرغم من البعد الجغرافي بين البلدين إلا أنه وبسبب حادثة وقعت بين الطرفين في سنة 1994 بعد إتهام إريتريا للسودان بمحاولة تصدير الثورة الإسلامية إليها من خلال دعم حركة الجهاد الإسلامية الإريترية للإطاحة بالنظام آنذاك، وفي محاولة منها للانتقام من النظام السوداني، قامت إريتريا بتبني موقفا عدوانيا ضد السودان ودعمها

¹ UNICEF, Op cit, p.p. 108-109.

للحركات المتمردة في إقليم دارفور سياسيا وعسكريا. كما لعبت إريتريا دور الوسيط والمنسق بين الحركات المتمردة وإسرائيل لدعم هذه الحركات، بل أن إريتريا وبعد قطعها للعلاقات الدبلوماسية مع السودان، منحت مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى التجمع السوداني المعارض الذي يجمع كل الحركات المناهضة والمعارضة للنظام السوداني، واعترفت به على أنه الممثل الوحيد والشرعي للشعب السوداني.

إلا أنه وبعد اندلاع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا سعت الأخيرة إلى كسب السودان وتوطيد علاقاتها معه من أجل الحصول على دعمه أو على الأقل ضمان حياده. واستغل النظام السوداني بذلك هذه الأوضاع من أجل تحييد إريتريا وإيقاف دعمها للحركات المعارضة له، خاصة بعد عودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، إلا أن إريتريا ظلت تلعب دورا في النزاع الذي شهده إقليم دارفور، لدرجة أن النظام السوداني قام في سنة 2005 بتقديم شكوى رسمية أمام الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، يتهم فيها إريتريا بمحاولة زعزعة استقرار السودان، وإجهاض المساعي السلمية لإيقاف الحرب من خلال مواصلة دعمها للحركات المتمردة.¹

وقد شكل النزاع في دارفور مخرجا لإريتريا من العزلة الإقليمية التي كانت تعاني منها، خاصة في ظل الأوضاع المعقدة بينها وبين إثيوبيا، ومشكلة لاجئها المتواجدين في السودان، ناهيك عن الوضع غير المستقر في الجارة الصومال وما له من تداعيات على مختلف الأصعدة. وبالتالي فإن موقفها من دارفور عمل على فك عزلتها نوعا ما، خاصة وأن علاقاتها وطيدة مع كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تسعيان إلى لعب دور محوري في أزمة دارفور. كما أن دور إريتريا وصل لدرجة محاولة ضم بعض الأراضي السودانية إليها، من خلال أطماعها التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة الشرقية من السودان خاصة الأراضي الزراعية المتواجدة في "مناطق البجة"، حيث

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 122-123.

عبرت عن هذه الأطماع علنا من خلال خريطة سرية أصدرتها الحكومة الإريترية عام 1996 تضمنت أراضي سودانية ومنها "منطقة كسلا".¹

كما يمكن تلخيص الأهداف التي دفعت بإريتريا إلى تبني موقفها العدواني في البداية فيما يلي:²

- إحداث القلاقل داخل السودان لتخفيف الضغط الإقليمي عليها من قبل محور صنعاء المتكون من اليمن، إثيوبيا والسودان؛
- تخفيف الضغوط التي فرضتها الحكومة السودانية على منطقة الشرق المجاورة لها، وتصفية الحسابات مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم؛
- وجود أطماع إريترية في السيطرة على الأراضي الزراعية في منطقة شرق السودان.

5- الكيان الصهيوني:

انطلاقا من الاستراتيجية الصهيونية الرامية إلى تفتيت الدول العربية، وعملها على إثارة القلاقل ودعم الحركات الانفصالية فيها، برز دور الكيان في السودان، فبعد دعمها ونجاحها في فصل الجنوب عن الشمال، توجهت أنظارها نحو الغرب رغبة في انفصاله هو الآخر ليكون بذلك منطقة نفوذ لها. ومن أجل إضعاف السودان وتفتيته، أو على الأقل جعله غير قادر على لعب أي دور في المنطقة، بما يمكنها من تحقيق السيطرة والهيمنة على الدول العربية والإفريقية. وتمثل هذا الدور في ثلاثة اتجاهات: الأول هو التدخل عبر دعم الحركات المتمردة من خلال بعض الدول خاصة إريتريا بتقديمها للسلاح والدعم المادي واللوجستي، والثاني عبر الدور الأمريكي، في الشق المتعلق بمنظمات المجتمع المدني والتي في الغالب هي منظمات ولوبيات صهيونية عملت جاهدة على شن حملات إعلامية ضد الحكومة

¹ - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 149-150.

² - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 53-54.

السودانية وترويجها لإبادة جماعية ضد سكان دارفور من أصول أفريقية. والثالث هو الدعم المباشر والعلني للحركات المتمردة في إقليم دارفور في مسعاها للانفصال، وتشبيها لما يحدث ضد الأفارقة الدارفوريين بما حدث مع اليهود خلال ما يعرف "بالهلوكوست".

كما قام الكيان بدور إستخباراتي كبير من خلال بعض المنظمات العاملة في دارفور، التي مكنتها من تقديم تقارير تشير إلى ارتكاب مجازر وإبادة تستدعي التدخل الأجنبي وتسليط عقوبات على السودان، الأمر الذي تم الاستعانة به في كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص دارفور، إضافة إلى الترويج إعلاميا لحق الدارفوريين في الانفصال وإقامة دولة خاصة بهم على شاكلة ما حدث مع الجنوب.¹

وظهر جليا موقف الكيان الصهيوني إتجاه ما يحدث في إقليم دارفور من خلال علاقاتها مع حركة تحرير السودان جناح عبد الوحيد النور، بعد فتحه لمكتب في تل أبيب وحصوله على الدعم المالي من قبل الكيان لتمويل نشاطه في إقليم دارفور من أجل إضعاف الخرطوم كما تم الإشارة إليه سابقا والحصول على مناطق نفوذ استراتيجية في القارة الإفريقية خاصة في حالة نجاح مخطط فصل دارفور عن السودان.²

وفي هذا الإطار إتهم مستشار الرئيس السوداني السابق للشؤون الخارجية، الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل الكيان الصهيوني بالتدخل في دارفور، مشيرا إلى امتلاك الحكومة السودانية وثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل وتدخلها في إقليم دارفور، كما أكد أن إسرائيل تشرف على تدريب القيادات المتمردة وتزود الحركات بالأسلحة، وعلى أن الجيش السوداني إعتقل عددا من تجار السلاح الإسرائيلي الذي كان موجه لبيعه للمتمردين في دارفور.³

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 136-137.

² La Commission des Affaires Etrangères, **Rapport d'information en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 28 janvier 2009 sur la situation au Soudan et la question du Darfour**, N°. 2247, élaboré le 3 février 2010, p.p. P.p. 65-66, sur <https://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i2274.pdf>, le 1/7/2022, à 18 :30.

³ - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 290-291.

والخلاصة أن أي نزاع يؤثر في البيئة التي يتواجد فيها ويتأثر بها، فنتيجة لخصوصيات البيئة الإقليمية لدارفور المتعلقة بالاضطرابات الأمنية والسياسية في دول الجوار لاسيما ليبيا، التشاد وإفريقيا الوسطى، وأن إقليم دارفور يتقاسم مع هذه الدول حدودا جغرافية وإمتدادا إثنيا قريبا، ظهر من خلال كميات السلاح التي انتشرت فيه والتي تم استعمالها فيما بعد أثناء النزاع الإثني القبلي الذي عرفه الإقليم عبر مختلف الأزمنة، هذا بالإضافة إلى أن الإقليم مثل قاعدة خلفية للعديد من النزاعات والمعارك المتعددة التي دارت فيه بين أطراف خارجية (معارضة، مرتزقة، ميليشيات والجيش النظامية) في إطار سياسة ملاحقة المتمردين من قبل الجيوش النظامية لهذه الدول.

6- مصر:

يرجع الدور المصري في النزاع الذي شهده إقليم دارفور إلى طبيعة العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين والضاربة في التاريخ - منذ العهد الفرعوني وفترة الحكم الثنائي المصري البريطاني للسودان - بحكم الإرث المشترك الذي يتقاسمه البلدان، جغرافيا من خلال الحدود الطويلة التي تجمعهما واشتراكهما في منع الحياة الاستراتيجية بالنسبة للبلدين ألا وهو باعتبارهما دولتي ممر ومصب لنهر النيل وما يمثله من أهمية استراتيجية وخاصة أمنية من أمن مائي، غذائي وطاقوي، هذا بالإضافة إلى الإمتداد الإثني كذلك والقبلي بين البلدين، حيث تتواجد العديد من القبائل خاصة ذات الأصول العربية المتواجدة في كلتا الدولتين، وما يصاحبها من حركية اقتصادية وتجارية عملت منذ قرون على تقوية أواصر العلاقات، حيث ترى الدولتان أن إستقرار وأمن أحدهما هو بالضرورة استقرار وأمن الآخر وأن أي أزمة أو صراع سيؤدي لا محالة إلى إمتداده وتأثيره على البلد الآخر، خاصة وأن مصر تعتبر أحد أهم القوى الإقليمية في القارة الإفريقية وأنها تسعى إلى دور ريادي في المنطقة يجنبها أي تواجد أجنبي ينافسها ويمكن أن يشكل تهديدا لأمنها القومي، لاسيما بالنسبة للسودان وما يمثله من عمق استراتيجي لها.

كما أنه وبالنظر إلى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المصرية في دولة السودان، وخوفاً من الانفلات الأمني الذي يمكن أن ينعكس سلباً على الأمن القومي المصري بحكم جوار البلدين والإمتداد الإثني والجغرافي بينهما، بالإضافة إلى التخوف المصري من أن يصل الوضع في إقليم دارفور إلى فرض سيناريو انفصال غرب السودان على شاكلة ما حدث مع الجنوب، وبالتالي تهديد الأمن المائي المصري المتمثل في مجرى نهر النيل، سارعت مصر ومن الوهلة الأولى إلى التأكيد والحرص على وحدة دولة السودان ورفض أية تواجد أو تدخل أجنبي في السودان، حتى أثناء طرح مقترح إيفاد بعثة دولية لحماية المدنيين واتفق وقف إطلاق النار سعت مصر ومن خلال قنواتها الدبلوماسية إلى تأييد الموقف السوداني الراض لهذا المقترح. وطلبت المشاركة في بعثة الإتحاد الإفريقي التي أرسلت إلى دارفور تحت إشراف الإتحاد الإفريقي. كما عارضت مصر فرض أي عقوبات أو التهديد بفرضها على السودان، وعملت على دعم الحكومة في الأمم المتحدة وحشد دعم الدول العربية لها، إضافة إلى دعم جهود الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية تجاه قضية دارفور، وقيامها بالعديد من الاتصالات مع الدول الإفريقية والعربية والدولية والحكومة السودانية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية لهذا النزاع، واستضافتها لقيادات الحركات المسلحة بإقليم دارفور في أكثر من مرة، لتوحيدها تمهيداً للدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة السودانية من أجل حل النزاع نهائياً.

كما دعت مصر ومنذ البدايات الأولى للنزاع في إقليم دارفور إلى الحفاظ على وحدة السودان ودعمت المبادرات السلمية لحل النزاع، حيث تمثل الموقف والجهود المصرية تجاه النزاع في إقليم دارفور أمناً من خلال دعمها للقوات النظامية السودانية من أجل الرفع من كفاءتها، والمشاركة في بعثة المراقبين التي شكلها الإتحاد الإفريقي، من خلال مشاركتها ضمن قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للإتحاد الإفريقي، وجهودها من أجل إقناع المعارضة والمتمردين

بوقف العمل المسلح والدخول في مفاوضات سلمية. أما إنسانيا فقامت بتقديم العديد من المساعدات الطبية والغذائية للمتضررين من النزاع واللاجئين من أجل التخفيف من معاناتهم¹

وبذلك تبنت مصر استراتيجية جعلتها قريبة من كافة أطراف النزاع، خاصة في ظل الاعتراف الذي حظيت به من قبل المجتمع الدولي، الأمر الذي أكدته الدعوة التي وجهت لمصر لحضور الاجتماع التاريخي الذي عقده مجلس الأمن في العاصمة الكينية نيروبي في 19 نوفمبر 2004، وتبني الموقف المصري المتمثل في الحرص على وحدة السودان وسلامة أراضيه، وتوقف كل الأطراف المتنازعة عن التشدد، من أجل البدء في تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار في إطار شراكة دولية إقليمية مع الحكومة السودانية، حتى تتمكن الحكومة السودانية بمساعدة الأمم المتحدة من الإعداد لحوار دارفوري-دارفوري.²

فعلى الرغم من بعض المبادرات التي قامت بها مصر من أجل تقديم المساعدات للمتضررين في دارفور، إلا أن الحركات المتمردة ومن خلال قادتها رفضت كل المبادرات المصرية، واتهمتها بالتحالف مع النظام السوداني ورأت أن المبادرات المصرية ستخدم الحكومة السودانية بل رفضت تواجد القوات المصرية في القوات الهجينة الأممية-الإفريقية UNAMID. كما تميز الموقف المصري تجاه السودان بعد الإطاحة بنظام عمر البشير بالريية والحذر، حيث أعلنت تأييدها للمجلس العسكري في البداية واستبعدت الأطراف الأخرى المشاركة في الثورة، في حين أنها كانت مطالبة، حسب المختصين في العلاقات السودانية-المصرية، بالوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف السودانية، نظير العديد من المشاكل العالقة بين البلدين خاصة قضية مياه النيل التي أيدت فيها السودان إثيوبيا معتبرة أن أمن السودان وأمن إثيوبيا واحد، والنزاع حول منطقة حلايب الذي وصل إلى درجة المواجهة العسكرية في سنة 1992، وبعد ظهور الخلافات بين المجلس العسكري والمعارضة المدنية المدعومة صاحبة القاعدة الشعبية الكبيرة في

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 120-121.

² - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 56-57.

هذه المرحلة، بعد المطالبة بحل المجلس العسكري وتشكيل مجلس مدني في إطار تسليم السلطة إلى المدنيين، دعت مصر إلى قمة استثنائية مصغرة في القاهرة لمناقشة تطور الأوضاع في كل من السودان وليبيا، متبينة موقفا يقضي بالتعامل مع الملف السوداني من خلال التعامل مع جميع مكونات المشهد السياسي والأمني السوداني.

المطلب الثالث: الأطراف الدولية:

كانت القارة الإفريقية ولقرون حكرا على القوى الاستعمارية الكبرى، خاصة بريطانيا وفرنسا، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت قوى دولية جديدة ذات طموحات وآفاق استراتيجية صارت تنظر إلى القارة الإفريقية بمنظور استراتيجي واقتصادي مثل فيها السودان أحد أهم الدول المحورية، كون أن التواجد في هذا البلد يمنح فرص أخرى ويفتح أبواب جديدة تجاه باقي الدول الإفريقية، على غرار التحكم في منطقة القرن الإفريقي وما تمثله من عمق استراتيجي، بالإضافة إلى السيطرة على ما يجري في البحر الأحمر الذي يمثل منطقة عبور استراتيجية وكذلك الخليج العربي الغني بالثروات الطبيعية خاصة الطاقوية منها. وقد زادت الاكتشافات الطاقوية الكبيرة من اهتمام القوى المتنافسة على السودان، سيما بعد أن بدأت الحكومة السودانية في إستغلالها وفتح الاستثمار فيها أمام شركاء معينين خاصة الصين، مما جعل كل القوى الكبرى تطمح للحصول على نصيب من هذه الاستثمارات لصالح شركاتها. وهكذا لعب الموقع الاستراتيجي المهم للسودان دورا مهما في دفع القوى الدولية خاصة الكبرى منها للتدخل في الشأن السوداني الداخلي، ومن أهمها:

1 - بريطانيا:

بحكم العلاقة التاريخية لبريطانيا مع السودان وما يمثله من إمتداد استراتيجي حيوي كمنطقة نفوذ لها، تبنت بريطانيا ومنذ البدايات الأولى لأزمة دارفور موقف موافق للموقف الأمريكي، حيث قامت بحملة إعلامية كبيرة حول ما يجري في الإقليم، زيادة على إيوائها لبعض المعارضين وقياداتهم. وقد شددت بريطانيا اللهجة ضد النظام السوداني

وهددته بإرسال قوات مسلحة إلى دارفور إن لم تقم الحكومة السودانية بتهدئة الأمور، كما برز الدور البريطاني كذلك من خلال المساعدات التي قدمتها، والتي اعتبرت الأكبر مقارنة بباقي الأطراف، حيث خصصت في سنة 2003 نحو 62,5 مليون جنيه استرليني، وضغطت على الحكومة السودانية من أجل عدم تعطيل وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان إقليم دارفور، ومطالبتها بنزع أسلحة ميليشيات الجنجويد.¹

وقد أشارت بريطانيا على لسان وزير التنمية "هلاري بن" « **HILARY Benn** » أن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم، وأعلنت إلى جانب استراليا والولايات المتحدة الأمريكية رغبتها واستعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين في التشاد وجنوب دارفور. وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل الحكومة السودانية والمصرية والمؤسسات الرسمية إضافة إلى المجتمع المدني للبلدين، لتقوم بعد ذلك بريطانيا بالتراجع عن موقفها والاكتفاء بالأنشطة الدبلوماسية، من خلال تعيين مبعوث بريطاني للسلام في السودان "آلان جولتي" وبجته مع علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني الخطوات الملائمة لتهدئة وتحسين الأوضاع في دارفور تمهيدا لتحقيق السلام في الإقليم. ليقوم بعدها رئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بليز" بزيارة إلى السودان كأول مسؤول بريطاني يزور السودان منذ الإستقلال منذ 1956، لتعبر جريدة الغارديان البريطانية على أن الموقف البريطاني تحركه الأطماع الطاقوية في السودان، وعلى أن النفط سيكون القوة الدافعة وراء أي غزو للسودان، وعلى أن بليز يستعمل الضرورة الأخلاقية فقط كذريعة لشن الحرب.²

2- فرنسا:

بني الموقف الفرنسي القائم على أساس البعد التاريخي، والمتمثل في التواجد الفرنسي في أغلب الدول الإفريقية، خاصة في التشاد ومن ثمة النفوذ على إقليم دارفور، وعلى المصالح الاستراتيجية الحيوية في المنطقة خاصة بعد دخول

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 126-127.

² - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 60-61.

منافسين جدد لها في المنطقة، لاسيما أمريكا والصين. بحكم تواجد فرنسا في كل من التشاد وإفريقيا الوسطى وبحكم العلاقات التاريخية الاستعمارية معهما، لعبت فرنسا دور الحليف الاستراتيجي للنظام السوداني منذ بداية التسعينيات، وعملت على حماية النظام والوقوف إلى جانبه لمنع إصدار قرارات أممية تتضمن عقوبات على السودان، على الرغم من الحصار الأمريكي عليه منذ إتهام السودان بالضلوع في محاولة قتل الرئيس المصري السابق حسني مبارك في سنة 1995، كما دافعت عن السودان على مستوى صندوق النقد الدولي الذي كان مديره العام آنذاك فرنسي، وهذا كله خدمة للمصالح الاقتصادية والتجارية الفرنسية، أين كانت شركة توتال الفرنسية متحصلة على عقود كبيرة في مجال المحروقات بالسودان.¹

غير أن تجدد النزاع في دارفور سنة 2003 وتحت ضغط التواجد الأمريكي والصيني في قارة إفريقيا، حيث الذي أخرج دول كثيرة كانت عضوة في منظمة الفرانكوفونية من سيطرة النفوذ الفرنسي إلى الإنطواء تحت المظلة الأمريكية، كالأزناجان وروندا وبورندي، جعل فرنسا تسعى جاهدة لحل الأزمة في دارفور لإبقاء أمريكا بعيدة عن مصالحها في التشاد، حيث أكد وزير خارجيتها السابق "ميشيل بارنيه" «**Michel Barnier**» موقف بلاده في مقال له في مجلة الأهرام بتاريخ 12 أوت 2004، على أساس أن يتم حل الأزمة في إطارها الإقليمي عن طريق الاتحاد الإفريقي. وقال على أنه يجب احترام التعهدات التي تم اتخاذها، ولذلك يتطلب على الحكومة اتخاذ اجراءات لنزع سلاح الميليشيات وتوقيف نشاطهم وتقديم المتورطين منهم في أعمال العنف للمحاكمة، كما أنه يجب على حركات التمرد في دارفور احترام وقف إطلاق النار.

وأيدت فرنسا مشروع قرار مجلس الأمن رقم (1556) في جويلية 2004 الذي طالب من السودان نزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتهديده بفرض عقوبات في حالة عدم الاستجابة للقرار. كما قامت بتأييد موقف وجهود

¹-Lavergn and Sophie Clairet, Op cit, p.75.

الإتحاد الإفريقي في سعيه لإيجاد حل سلمي للنزاع في إقليم دارفور، ودافعت عن السودان في مجلس الأمن خلال تبنيه لقرارات بخصوص هذه النزاع، ونجحت في استبدال كلمة "عقوبات" بكلمة "الضغط"، كما قامت بعد العديد من المؤتمرات التي شارك فيها السودان والدول المجاورة خاصة تشاد وإفريقيا الوسطى، وإقناع الأطراف السودانية المختلفة للمشاركة في مفاوضات أديس أبابا في 15 جويلية 2004. ومع ذلك قامت بإيواء "عبد الواحد محمد نور" زعيم حركة تحرير السودان، وذلك طمعا منها في تحقيق مصالح إستراتيجية أكبر في حال تحقق مشروع الحركة الهادف إلى إنفصال دارفور.

وفي سبيل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها المتواجدة في كل من دولتي التشاد وإفريقيا الوسطى، حرصت فرنسا على أهمية التسوية السلمية للنزاع في إقليم دارفور، وهو ما عبر عنه الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية في 6 مارس 2007، قائلاً أن ما يحدث في دارفور له تأثير وانعكاسات على استقرار الدول المجاورة، الأمر الذي يستدعي تواجدا دوليا على الحدود، وأن بلاده تدرس هذا المشروع لوضعه حيز التنفيذ.¹ وذلك كي لا تمتد الأزمة إلى هذين البلدين بما يهدد استقرارهما، وقد يكون له انعكاسات سلبية على مشاريعها الإستثمارية ومصالحها في المنطقة. وقد شاركت فرنسا بإرسالها قواتها إلى الحدود بين التشاد وإقليم دارفور، من أجل مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين، بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية في التشاد خاصة بعد تزايد توافد اللاجئين من دارفور إلى هذا البلد، وذلك في خطوة استباقية لمنع تنفيذ التهديدات الأمريكية للقيام بتدخل عسكري في دارفور.

وهو الأمر الذي دفع فرنسا إلى استضافة قمة رؤساء الدول الثلاث "السودان، التشاد وإفريقيا الوسطى" على هامش انعقاد قمة الدول الفرانكوفونية في كان الفرنسية في فيفري 2007، للتشاور حول تهدئة الأوضاع بين البلدان الثلاث والتعاون على حل الأزمات، خاصة بعد أن عرفت الأوضاع والعلاقات بينها تراجعاً وتوترات نتيجة الإمتداد

¹ - ناييل، مرجع سابق، ص.ص.61-62.

الإثني الذي أدى إلى تواجد المعارضة والقوات المتمردة في كل بلد، حيث خلصت القمة التي ترأسها رئيس الإتحاد الإفريقي آنذاك "جون أجيكوم كوفور" « **Agyekum Kufuor John** » الرئيس السابق لغانا وبرعاية من الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك"، بالاتفاق على احترام سيادة الدول الثلاث لبعضها البعض، وعدم السماح لأي حركات مسلحة بالتواجد أو الانطلاق من حدود بلد تجاه الآخر، وخلق آلية تشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا العالقة أو التي تظهر بينهم بالإضافة إلى دعم جهود الإتحاد الإفريقي في إقليم دارفور.¹

كما شاركت فرنسا في جملة من المساعدات الإنسانية التي قامت بها فرنسا والمنظمات الفرنسية من أجل تخفيف حدة الأوضاع الإنسانية المزرية في الإقليم. كما طالبت بتسليط عقوبات على النظام السوداني في حالة رفضه لانتشار القوات المهجنة الأممية-الإفريقية لحماية منظمات الإغاثة والمدنيين في دارفور.

3- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أبرز فاعل دولي في نزاع إقليم دارفور، حيث يرجع هذا الدور إلى المكانة التي أصبحت تتمتع بها في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، ودخولها لمناطق نفوذ حلفائها الأوروبيين خاصة في إفريقيا التي كانت حكرا على هذه الدول خاصة فرنسا وبريطانيا بحكم الإرث التاريخي الاستعماري لهما، وذلك رغبة من الولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة من الثروات الطاقوية التي تزخر بها القارة في تدعيم اقتصادها الذي عرف تطورا كبيرا وأصبح بحاجة إلى المزيد من الطاقة.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دارفور يقتضي بالضرورة الحديث عن العلاقات الأمريكية-السودانية قبل انفجار الأوضاع في إقليم دارفور، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم وتبينها للاتجاه الإسلامي، وتعرض سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بنيروبي للتفجير سنة 1998، على اتهام

¹ - موسى، مرجع سابق، ص.243.

السودان برعاية الإرهاب خاصة وأن أسامة بن لادن عاش في الخرطوم لمدة امتدت من سنة 1991 إلى سنة 1996. وحتى بعد طرده من السودان نتيجة الضغوطات التي تلقتها الخرطوم من قبل كل من أمريكا ومصر، استمرت الإدارة الأمريكية في نفس النهج تجاه السودان وتصنيفه في خانة الدول الراعية للإرهاب وعملت على الإبقاء على العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليه، على الرغم من التغيير الذي عرفه الموقف السوداني وطبيعة العلاقات بين البلدين، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتبني السودان لاستراتيجية تقضي بالتعاون مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب، خاصة في مجال التعاون المخبراتي.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشأن الداخلي السوداني قبل انفجار نزاع دارفور، بعد تكوين تحالف مع متمردي الجنوب بزعامة جون قرنق وقدمت كل الدعم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، لتكون مرحلة وصول الرئيس السابق جورج بوش الابن وفي ظل تزايد نفوذ المحافظين الجدد، بمثابة عهد جديد للتدخل في الشأن السوداني مستغلين بذلك الانفلات الأمني وانفجار النزاع في إقليم دارفور حيث وجهت الاتهامات إلى النظام على أنه يقوم بإبادة جماعية في دارفور، ودعت إلى فرض حزمة من العقوبات المختلفة على السودان وبعض القادة في الحكومة السودانية. وذلك رغم أن الاهتمام الأمريكي بالقضية كان متأخراً مقارنة ببعض الأطراف الدولية الأخرى، بسبب الانشغال بحربين بعد غزوها لكل من أفغانستان ثم العراق. إلا أن هذه الأخيرة وحتى تتمكن من كسب الرأي العام الداخلي والدولي المناهض لها جراء ما قامت به وما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين العزل فيهما نتيجة القصف العشوائي للمناطق التي شهدت مقاومة لهذا الغزو أبدت اهتمامها بالشأن الدارفوري تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية.

¹ - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 57-58.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في الشأن السوداني من خلال نزاع دارفور، عبر عدة مؤسسات داخلية منها الكونغرس والإعلام الأمريكي والوكالات والجمعيات الأمريكية بمختلف مجالاتها. ومن بين القنوات التي أبدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها اهتمامها بدارفور، تطرق المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية لسنة 2004 السيناتور "جون كيري" في حملته الانتخابية إلى مسألة دارفور، واصفا إياها بالإبادة ودعا إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية لإنهاءها، كما قام الكونغرس الأمريكي بشن حملة كبيرة ضد الحكومة السودانية وما تقوم بها من انتهاكات في إقليم دارفور، لتقوم وزارة المالية الأمريكية هي الأخرى بإصدار قرار يقضي بتجميد أرصدة سبعة (7) شركات ومؤسسات مالية سودانية في أمريكا تنفيذا لعقوبات كانت قد فرضتها ضدها عام 2002.¹

تشير بعض الدراسات إلى أن الدافع الفعلي وراء تدخل الولايات المتحدة في دارفور يرجع بالأساس إلى التنافس الإستراتيجي على الثروات في مناطق النفوذ، مع كل من الصين والدول الأوروبية لاسيما فرنسا، حيث عمل كل طرف جاهدا من أجل تمكين الشركات البترولية التابعة له من الحصول على امتيازات وعقود للتنقيب واستغلال البترول في غرب السودان. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها صاحبة الحق باعتبار أن أول شركة قامت باكتشاف البترول في السودان هي شركة أمريكية، إلا أن موقف الحكومة السودانية كان مغايرا من خلال منحها هذا الامتياز إلى شركات صينية وماليزية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيف النظام السوداني في خانة الأعداء، وشنت حملة ضده لعب فيها الإعلام الأمريكي المرئي والمكتوب دورا بارزا، من خلال تدويلها لملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور قصد حمل النظام السوداني على الرضوخ لمطالبها وتمكينها من نفوذ اقتصادي استراتيجي في الإقليم، لمحاصرة النفوذ الصيني في المنطقة.² فمن بين أهم اللوبيات التي سعت إلى التدخل الأمريكي في دارفور لوبي الشركات النفطية - خاصة في فترة حكم جورج بوش الابن - والتي كانت تسعى للحصول

¹ - بدوي محمد، مرجع سابق، ص. 61-62.

² - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 107-108.

على استثمارات وعقود نفطية في السودان الذي منح الحصرية للشركات النفطية الصينية والآسيوية في هذا المجال. بالإضافة إلى لوبي الشركات المصنعة للسلاح الذي ضغط لاستغلال مناطق النزاعات من أجل بيع الأسلحة وتجريبها. فبالإضافة إلى المواقف الرسمية للإدارة الأمريكية، لعب المجتمع المدني الأمريكي هو الآخر دوراً محورياً في توجيه الرأي العام الأمريكي والمؤسسات الرسمية في اتخاذها لقراراتها إزاء ما يحدث في إقليم دارفور، حيث تشكل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تصعيد النزاع تحالفاً ضم ما يزيد عن مائة وخمس وسبعين (175) من منظمات المجتمع المدني الأمريكي أطلق عليه اسم "تحالف أنقذوا دارفور" « Save Darfur Coalition »*، وقد روج هذا التحالف إلى أن الحكومة السودانية وبالتحالف مع الميليشيات التابعة لها تقوم بحملات إبادة جماعية في دارفور هدفها القضاء على الدارفوريين من الأصول الأفريقية، وبالتالي فإنه يجب على المجتمع الدولي اللجوء واستخدام كافة الوسائل من أجل وضع حد لهذه المجازر والإطاحة بالنظام القائم في السودان.¹ كما أصدرت 35 شخصية كبيرة من قادة الكنائس المسيحية المحافظة بياناً طالبوا فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالنظر في إمكانية إرسال قوات أمريكية إلى السودان لوقف عمليات الإبادة العرقية، وتوفير مساعدات إلى الأهالي.

واستجابة للضغوطات الشعبية التي تلقتها الإدارة الأمريكية من مختلف مكونات ومؤسسات المجتمع الأمريكي (المجتمع المدني وفتة السود خاصة)، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش في شهر سبتمبر 2006 بتعيين "أندرو ناتسيوس" « Andrew Natsios » مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمبعوث خاص للسودان، والذي يعتبر أول مبعوث خاص أمريكي لسودان منذ سنة 2001 التي عرفت هي الأخرى تعيين "جون دانفورث" « John Danforth » لتنشيط عملية السلام بين الشمال والجنوب، حيث قام "أندرو ناتسيوس" بزيارة دارفور

* - مدير ما يعرف بلجنة الضمير اليهودي المعروف بصهيونته 500 ألف دولار، تشير التقارير إلى أهمية هذا التحالف نتيجة المنظمات القوية التي يتشكل منها ومن مختلف التوجهات خاصة الصهيونية منها، ضعفي راتب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

¹ - مجيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 131-132.

في سنة 2003، ليقوم بعده بالضغط على الخرطوم من أجل تخفيف القيود المفروضة من قبلها على عمال الإغاثة الأجانب والإمدادات الإنسانية في دارفور.¹

ومن ثمة شهدت هذه المرحلة بداية التقارير الصادرة عن السفارة الأمريكية في الخرطوم التي تشير إلى مجازر وتطهير عرقي في دارفور، كما أشار ناتسيوس إلى أن السلام في دارفور يتطلب موافقة النخبة الحاكمة ومشاركتها مهما كان سجلها مروعا، وعلى أن قوات الأمم المتحدة سوف لن تتمكن ولن تكون قادرة على فرض أي نوع من السلام في دارفور دون التوصل إلى اتفاق سياسي، على الرغم من اعتقاده أن الوصول إلى هذا الاتفاق أمر غير محتمل، معتبرا أن النزاع في الإقليم غير مهيبٍ للوصول لتسوية، نتيجة المشاكل الكبيرة والشروط التي يثيرها المتمردون المنقسمون من أجل الدخول في مفاوضات، الأمر الذي دفعه إلى العمل على إعادة تأسيس الصلة بالخرطوم من أجل ذلك، وحاول الحصول على دعم الدول المجاورة في هذا المسعى وفي ظل غياب دعم الإدارة الأمريكية للخطط التي أعلن عنها، استقال ناتسيوس من منصبه في شهر ديسمبر 2008 ليتم بعده تعيين "السفير رتشارد وليامسون" **Richard Williamson** خلفا له والذي عرف بصلته الوثيقة بالرئيس بوش وبدعم الإدارة الأمريكية.²

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العديد من العقوبات الاقتصادية والسياسية على السودان وبعض القادة في الحكومات المختلفة، لاتهمها بالمشاركة في أعمال الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور، حيث قامت أمريكا في شهر ماي من سنة 2007 بفرض عقوبات ضد 31 شركة وثلاثة شخصيات سودانية وحظر نشاطاتها الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أو التعامل مع شركات أمريكية، ويتعلق الأمر بكل من "أحمد محمد هارون" وزير الدولة وزير الشؤون الإنسانية، و"عواد ابن عوف" رئيس المخابرات العسكرية

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص.ص. 27-30.

² - مرجع نفسه، ص.ص. 27-30.

والأمنية و"خليل إبراهيم" قائد حركة التمرد "حركة العدل والمساواة" التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور.¹ وبالمقابل عملت الولايات المتحدة على تقديم مساعدات غذائية وخدمات انسانية إلى إقليم دارفور، مقدارها 93 مليون دولار لحل الأزمة الإنسانية في دارفور، وجه منها 75 مليون دولار لتمويل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي.²

وقد نجحت الولايات المتحدة في تعبئة الرأي العام وحشد التأييد الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة بجهازها الرئيسيين، الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، مما أدى إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز نشر بعثة دولية في السودان. كما تم إصدار مذكرة توقيف دولية من طرف المحكمة الجنائية الدولية، ضد الرئيس السوداني السابق عمر البشير، واتهامه بممارسة جرائم حرب في دارفور، وهو ما يعتبر الأول من نوعه في التاريخ، حيث من المعروف أن محاكمات المحكمة الجنائية الدولية تكون ضد رؤساء أنهيت ولاياتهم سواء من خلال الإطاحة بهم عسكرياً بتدخل أجنبي أو من خلال انقلابات داخلية مدعومة ومنظمة من قبل القوى الدولية. كما انعكس هذا الموقف على عدم احترام تطبيقه، حيث قام الرئيس المخلوع البشير بالسفر لأكثر من دولة ولم تتجرأ أية دولة بإيقافه وتسليمه للمحكمة، بالإضافة إلى حصوله على دعم وتأييد شعبي داخلي كبير بالإضافة إلى تأييد سياسي ودبلوماسي عربي وإفريقي ضد القرار. وكانت هذه المذكرة ومختلف العقوبات التي تم فرضها على السودان والشخصيات البارزة في النظام في الفترة الحاسمة من النزاع، أي مرحلة تنظيم مختلف المفاوضات الإقليمية والدولية لفض النزاع، مما أفضل هذه المفاوضات بسبب تعصب الحركات المتمردة وقيام زعمائها برفع سقف المطالب التي رفضتها الحكومة السودانية، حيث رأت هذه الحركات بعد قيام المجتمع الدولي بجملة العقوبات على رئيس الدولة وحكومته، أنها تحظى بدعم المجتمع الدولي بما يعزز من حظوظها في الحصول على كل مطالبها. وبالتالي انسحاب الحركات المتمردة من المفاوضات ورفضها

¹ Johan Brosché, « DARFUR-Dimensions and Dilemmas of a Complex Situation », Report, Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, Paper N° 2, 2008, p.94.

² - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 141-157.

التوقيع على الاتفاقات خاصة اتفاق سلام دارفور المنبثق عن مفاوضات أبوجا ومن ثمة استمر القتال والنزاع في إقليم دارفور.

4- الصين:

تعتبر الصين من بين أبرز وأهم الفاعلين الدوليين المتدخلين وبشكل جلي في نزاع إقليم دارفور، فللحفاظ على مصالحها الاقتصادية في السودان، خاصة في مجال النفط، البنية التحتية وتجارة الأسلحة دعمت الصين السودان إعلامياً، دبلوماسياً وعسكرياً، حيث سمحت طبيعة العلاقات بين البلدين لتصدر الصين المستثمرين في مجال النفط في السودان ممثلة في الشركة الوطنية الصينية «CNCPC»، إذ حصلت على ما يمثل حصة 65% إلى 80% من إنتاج السودان من النفط سنة 1999، وهي أول مستورد لهذه المادة الحيوية. بالإضافة إلى حصول شركاتها على أغلب المشاريع لتطوير البنية التحتية لمنشآت النفط، وقد استغلت فرصة مغادرة الشركات الغربية السودان خاصة بعد تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للسودان كدولة مارقة وعلى أنها تشكل ملجأ ومأوى للجماعات الإرهابية. وقد ساعد الصين على انتشارها إفريقيا وفي السودان اهتمامها بالمصالح الاقتصادية من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تستثمر فيها، ومن دون إعطاء أهمية لشكل النظام، الديمقراطية وحتى حقوق الإنسان.¹

كما كانت الصين الممول الأول للجيش السوداني بالأسلحة، وخاصة الأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى على مرافقة الحكومة السودانية وتقديم الدعم لها من خلال نقل التكنولوجيا ومساعدتها في بناء مصانع للأسلحة الخفيفة في الخرطوم، وتطوير إنتاجها المحلي منها، وفي مجال الاستشارة الأمنية. ففي الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2005 ارتفع حجم اتفاق السودان على الأسلحة من 38 ألف دولار إلى 26 مليون دولار مثلت الأسلحة الصينية

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 128-130.

منها حوالي 90%¹ وفي الفترة ما بين 2003 و2006، أي بعد اندلاع النزاع في دارفور بلغت واردات السودان من الأسلحة الصينية وحدها نحو 55 مليون دولار.² أما دبلوماسيا ونظرا للنشاط الكثيف للصين في مجلس الأمن ورفضها لأي قرار يتضمن عقوبات ضد السودان، فقد أصبح يوصف ممثل الصين على أنه يقوم بمهام وزير خارجية السودان.

فموقف الصين الرفض لأي قرار أممي يتضمن عقوبات ضد السودان، هو حماية لمصالحها من ضمان توظيف اليد العاملة الصينية في هذه المناطق، من أجل تخفيف الضغط وجلب العملة الصعبة وتمويل عائلاتها داخليا. كما أن رفضها أي تدخل عسكري، كون أن الصين تعي جيدا أن أي تدخل عسكري في المنطقة يعني دخول منافسين جدد سيسعون إلى تقاسم المشاريع التي أصبحت حكرا وحصرها للصين. وعلى الرغم من تأييدها لإرسال قوات أممية إلى دارفور لحفظ السلام وتعبيرها على أنها مستعدة للمشاركة فيها، أكدت الصين على أنها تولي أهمية بالغة للمشاركة بالجانب التنموي في دارفور من العمل على توفير المياه، إنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس وإعادة الإعمار في المنطقة، وهو ما يؤكد ثبات الموقف الصيني القائم على الجانب الاقتصادي ولا شأن له بالجانب العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.³

وتشير بعض التقارير إلى أن السودان الذي يصل إنتاجه النفطي اليومي إلى 800.000 برميل، تبلغ نسبة الصادرات منه نحو الصين بنسبة 65%⁴ أي ما يمثل ثلثي (3/2) الإنتاج السوداني من النفط يوميا، ليحتل بذلك السودان المرتبة الخامسة لأكبر الدول المصدرة للنفط إلى الصين، كما مثلت نفس النسبة حجم الصادرات السودانية خارج المحروقات نحو الصين من حجم المبادلات التجارية الخارجية للسودان، وقد وفرت هذه الصادرات للحكومة

¹ - مرجع نفسه، ص.ص. 128-130.

² - مكان نفسه.

³ Gaafar Karrar Ahmed, « The Chinese Stance on the Darfur Conflict », OCCASIONAL PAPER, N°. 67, septembre 2010, p.7.

⁴ مستاك يحي محمد لمن، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية: دراسة من 2003 إلى 2015 (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، فيفري 2013، ص. 63.

السودانية في ظل الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليها مداخلها استغللتها في شراء الأسلحة وتسليح قواتها في مواجهة الحركات المتمردة في كل من جنوب وغرب البلاد.

وعلى الرغم من الانتقادات الدولية والإتهامات التي وجهت للصين بدعمها للسودان في أعماله ضد دارفور، وبخرقها لقرار مجلس الأمن رقم (1556) المتبنى في 2004، والذي يمنع جميع الدول من بيع الأسلحة إلى دارفور، إلا أن تقرير خبراء تابعين للأمم المتحدة في سنة 2006، أشار بعد تحليل بقايا الأسلحة والشظايا المتواجدة في إقليم دارفور، إلى أن الذخيرة والأسلحة المستعملة مصدرها إما الحكومة السودانية أو الصين، ليرد بعد ذلك الناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية أن بلاده لم تنتهك القرار وعلى أن حل نزاع دارفور ينبغي أن يكون بالحوار وفي إطار احترام السيادة السودانية، وعلى أن بعض المنظمات الحكومية تقدم معلومات خاطئة عن الوضع في دارفور وعن الموقف ومكانة الصين من النزاع القائم.¹

وهكذا حاولت الصين من خلال السودان كبوابة رئيسية الانتشار في باقي الدول الإفريقية منافسة بذلك تواجد القوى التقليدية كفرنسا، والجديدة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكنت الصين ومن خلال استراتيجيتها القائمة على القوة الناعمة من الظفر بالعديد من المشاريع الاستثمارية في الدول الإفريقية وفي مختلف المجالات من طاغوية وبنية تحتية وغيرها.

5- روسيا:

ترجع العلاقات الروسية-السودانية إلى حقبة الحرب الباردة على غرار العديد من دول العالم الثالث التي ربطتها علاقات مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، حيث بعد انقلاب سنة 1969 ووصول الجنرال جعفر النميري إلى السلطة، قام هذا الأخير بتوجيه أنظاره نحو الاتحاد السوفيتي وقام بإبرام العديد من الاتفاقيات معه، لتشهد بعدها في سنة

¹ -Brosché, Op cit, p.p.95-96.

1977 تغير في نمط الشراكة والحليف بتوجه نظام النميري نحو أمريكا خلال إدارة الرئيس ريغن، لاسيما في مجال المساعدات العسكرية.

وقد عادت العلاقات الروسية السودانية للواجهة من جديد خلال فترة حكم عمر البشير، لاسيما عند استغلال روسيا للعقوبات المفروضة على السودان والرئيس عمر البشير من قبل الدول الغربية، ومذكرة التوقيف الدولية الصادرة ضده بعد اتهام نظامه بالقيام بإبادة جماعية في دارفور. حيث قامت روسيا مع الصين بالوقوف ضد العقوبات التي فرضها كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا على السودان، والتخفيف من حدتها بتقديم مساعدات للسودان. ويرجع الموقف الروسي حول النزاع في دارفور إلى الأهمية التي أصبحت توليها روسيا الاتحادية إلى القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال اتفاقيات التعاون التي قامت بها مع بعض الدول الإفريقية، سيما بعد تكريس "القمة الروسية الإفريقية"، المنعقدة في أكتوبر 2019 "بسوتشي"، والتي تهدف إلى تكثيف التعاون الاقتصادي بين روسيا والدول الإفريقية، بعد أن قدمت روسيا نفسها للدول الإفريقية على أنها تسعى إلى التعاون ودفع عجلة التنمية والاستثمار في القارة الإفريقية دون الرغبة في السيطرة على ثروتها كما فعلت الدول الإمبريالية خاصة فرنسا. وهو الأمر الذي لقي ترحيب هذه الدول.¹

وقد شملت الاتفاقيات كذلك الشق العسكري الذي كان في السابق يتمثل في بيع الأسلحة، ليعرف منحى آخر يتمثل في مرافقة روسيا وتدريبها لجيوش بعض الدول الإفريقية من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية، ولعل تواجد قوات فاغنر في العديد من الدول الإفريقية خير دليل على نجاح روسيا في التوغل إلى مناطق كانت تعتبر في السابق مناطق نفوذ حصرية للدول الاستعمارية سابقا خاصة فرنسا.

¹ صدفة محمد محمود، إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان: الدوافع والتداعيات المحتملة"، متابعات إفريقية، ع.11، مارس 2021، ص. 62.

كما تحصلت روسيا كذلك على امتيازات اقتصادية لاستغلال الثروات في السودان، خاصة من أجل تنفيذ أهدافها الإستراتيجية البحرية في المنطقة على غرار باقي القوى المتواجدة في البحر الأحمر. ومثلت السودان البوابة لهذا المنفذ، من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التعاون البحري وحتى بناء قاعدة بحرية في السودان، كما أن طبيعة العلاقات مع السودان لم تتغير حتى بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، حيث استمرت روسيا في إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة مع السودان.¹

6- ألمانيا:

على الرغم من غياب أية علاقة ذات طابع جغرافي أو تاريخي بين ألمانيا والسودان، إلا أن أطماع استغلال الموارد الطبيعية سيما من البترول المكتشف بكميات كبيرة بجنوب وغرب السودان، جعل من ألمانيا تلعب دورا كبيرا في نزاع إقليم دارفور، حيث قامت بإيواء أغلب رموز التمرد ومن دون استثناء، حتى أنها أصبحت في وقت ما مركزا لحركاتهم ولنشاطهم، ومنحتهم الغطاء الإعلامي والسياسي. على غرار استضافة مؤتمر "اتحاد المهمشين" بمدينة "هنتجن" «Hontgon» عام 2003، أداره "أحمد موسى علي" من أبناء دارفور "منطقة الطينة" والذي يحمل الجنسية الألمانية. وعملت أيضا على مطالبة الحكومة السودانية بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية بخصوص النزاع في إقليم دارفور. كما وافق البرلمان الألماني على إرسال قوات عسكرية ألمانية إذا اقتضى الأمر إلى دارفور كدعم للقوات العسكرية الإفريقية المكلفة بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار، الأمر الذي لم يتم نتيجة الرفض السوداني والمصري والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي لأي تواجد عسكري أجنبي، لتقوم بهذه العملية قوات تحت إشراف الاتحاد الإفريقي.²

¹ Thierry Vircoulon, « Russie-Soudan : malgré la chute d'Omar el-Béehir, l'idylle continue », **Diplomatie**, N°. 108, mars-avril 2021, p.p. 62-65. On <https://www.jstor.org/stable/27009487>, le 25/06/2022, à 11 :22.

² - ججيش، - أبكر محمد، مرجع نفسه، ص. 128.

ورغم أن الموقف الألماني أشد نبرة وعدوانية تجاه الحكومة السودانية فإنه تميز بالغموض مقارنة بباقي الدول الأوروبية، حيث رغم الدعم المادي واللوجستي لقادة الحركات المتمردة أنكر وزير خارجيتها بمناسبة زيارته للسودان في شهر يوليو 2004 دعم حاملي السلاح، وأكد أن القوانين الألمانية الخاصة باللجوء هي التي منحتهم الحق في اللجوء إلى ألمانيا بقوة وليس نتيجة لدعمهم من قبل بلده. ومع بدأ مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة في شهر أوت 2004، أعلنت ألمانيا من خلال وزارة خارجيتها أنها تدعم خطوات الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بشأن النزاع في إقليم دارفور، ومساندتها لموقف دول الاتحاد الأوروبي تجاهه. كما أعلنت رفضها بلقنة الإقليم، وتأييدها لوحدة الأراضي السودانية. ومن جهة أخرى ونتيجة لتصعيد العمليات المسلحة بين القوات الحكومية والحركات المتمردة وانتهاك بنود اتفاق وقف إطلاق النار، طالبت ألمانيا بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، ووافق برلمانها على إرسال فرقة عسكرية ألمانية إلى دارفور لمساعدة القوات الإفريقية المتواجدة فيه المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار.¹ لتقوم كذلك في أوائل شهر جوان سنة 2007 بعقد قمة أصدرت خلالها بياناً عبرت من خلاله أن رؤساء دول مجموعة الثمانية قلقين مما يحدث في السودان، ويرون أن النزاع في دارفور يهدد السلام والأمن بشكل واسع في المنطقة.

وقد اعتبرت الحكومة السودانية آنذاك أن موقف ألمانيا هو الأسوأ في المجموعة الأوروبية وذلك لحدة النبرة الهجومية المستعملة من قبلها ضد بلده.²

ومما سبق، وبالرغم من دور الفواعل الدولية في تدويل قضية دارفور من جهة، وقيام بعضها بالمساعدة على تصعيد النزاع القائم من خلال دعمها لأحد الأطراف، خاصة عند الحديث عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التي أتهمتا على أنهما كانتا من وراء تصعيد الأوضاع بما يخدم مصالحهما واستثمارهما المتواجدة في المنطقة وفي

¹ - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 187-188.

² - نايل، مرجع سابق، ص.ص. 62-63.

مواجهة الامتداد الصيني، إلا أن هذا لا يقصي مكانة ودور العامل الداخلي المحلي المتمثل في سياسة النظام واستراتيجيته الإقصائية تجاه بعض الأقاليم وأبنائها. فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حتى لو كانت لهم أطماع في دارفور وفي السودان بصفة عامة، كان بإمكانهما الوصول إليها من خلال سياسة المساومة والتهديد والضغطات التي اعتادت ممارستها على الأنظمة التي تكون لها مصلحة على مستوى أقاليمها.

خلاصة الفصل:

إن النزاع الذي شهدته إقليم دارفور عرف العديد من المستويات ومراحل متعددة، فمنذ فترة ما قبل الاحتلال البريطاني للسودان أي مرحلة السلطنات إلى غاية النزاع الأخير الذي شهدته الإقليم في سنة 2003 الذي يمثل أخطر نزاع عرفه السودان، والذي كانت له تداعيات كبيرة نتيجة تجدد النزاعات طوال السنوات الماضية إلى غاية سنة 2023. إلا أن مستويات هذا النزاع عرفت العديد من المميزات وكان للأسباب التي نشبت من أجلها دورا كبيرا في تحديد مستوى النزاع ودرجة التصعيد وحدته.

فالنزاع على الموارد والذي كان معروف منذ القدم بين القبائل في دارفور، إلا أنه كان يتميز بطابعه المؤقت (موسمي) وبإمكانية التحكم فيه في بداياته من قبل الإدارة المحلية قبل تصعيده، إلا أنه ومع مرور الوقت ونتيجة للظروف البيئية القاسية والمدمرة المتمثلة خاصة في موجات الجفاف التي شهدتها الإقليم والتي كانت نتائجها كارثية على مختلف الأصعدة، لدرجة أن بعض المناطق أصبحت غير صالحة للعيش فيها، إضافة إلى الدور الذي لعبته الحكومات المتعاقبة، من تهميشها للإقليم من جهة وعدم مواكبتها ومرافقتها لما يجري فيه من أحداث، بل أن سياساتها التي انتهجتها في بعض الأحيان، عملت على تأزم الأوضاع بدل من تهدئتها.

حيث أن قيامها بإلغاء الإدارة المحلية التي كانت متبعة في الإقليم من دون مراعاة الخصوصيات والموروث الثقافي التاريخي في المنطقة، واستبدالها بأجهزة أخرى ضعيفة على رأسها شخصيات معينة من خارج الإقليم لم تحظى بالقبول، بما عمل على التسريع من وتيرة الأحداث لتصل إلى ما وصلت إليه، بل حتى أن تدخلها بعد انفجار الأوضاع في سنة 2003، لم يكن من خلال إدارتها للنزاع بحكمة، بل أن توظيفها للقوة العسكرية من أجل إخماد التمرد وتسليحها للقبائل الموالية لها واستعمالها لميليشيات الجنجويد مقابل وعود بمنحها امتيازات في الحصولها على أراضي باسمها لم تكن لها سابقا على حساب القبائل الأخرى بما يمكنها من تولي مناصب إدارية في المنطقة، كانت الدافع وراء بداية

عملية استقطاب إثني بين القبائل لمواجهة الطرف الآخر والدفاع عن نفسها، وبالتالي تسجيل تغير خطير في منحى النزاع ليصبح فيما بعد ذا طابع إثني دموي بين القبائل التي كانت بالأمس القريب تتقاسم الأرض وتجمع بينها مصاهرة وروابط اجتماعية، وعملت على إبقاء إقليم دارفور في خانة التخلف والتهميش والقتال بين الأفراد في ظل غياب الأمن والثقة بين مختلف مكونات المجتمع الدارفوري.

كما يمكن وصف مستويات النزاع في إقليم دارفور على أنها خطت مسار لثلاث مراحل، الأولى منها داخلية، لما نشب النزاع بين قبائل الإقليم نتيجة شح الموارد المائية والمراعي بسبب موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها الإقليم، والتي وصفت بأنها بمثابة نزاع إثني بين قبائل عربية وأخرى إفريقية تقاسمت لقرون نفس الإقليم، ثم ظهرت نخبة من أبناء الإقليم الذين أتموا دراساتهم في الجامعات والمعاهد في شمال السودان أو في الخارج، والذين نقلوا النزاع إلى المركز من خلال إدراكهم أن سبب النزاع القائم بين قبائل الإقليم يرجع إلى سياسة التهميش التي مارسها المركز إتجاه الأطراف، وبالتالي تحميله مسؤولية ما يحدث من غياب للتنمية وترك الإقليم وأبنائه يصارعون الظروف الطبيعية الكارثية والمجاعة من دون القيام بأية مبادرة، ثم إنتقل النزاع إلى المستوى الدولي وذلك من خلال سياسة الإستقطاب والتكتلات التي ميزت النزاع، من خلال دعم أطرافه من قبل أطراف أخرى، حيث عملت الحكومة على دعم القبائل العربية وميليشيات الجنجويد، كما تلقت الحركات المتمردة دعم دول الجوار الإقليمية والقوى الدولية التي تدخلت في أزمة دارفور.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: ديناميكية النزاع في دارفور وجهود إدارته:

سعت العديد من الدول إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية خاصة الإنسانية منها، وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، منذ بداية الأزمة في إقليم دارفور بعد موجة الجفاف التي تعرض لها الإقليم في سنوات الثمانينات من القرن الواحد والعشرين إلى إيجاد حل للنزاع وإغاثة المتضررين، إلا أن طول أمد النزاع أدى ببعض هذه المنظمات إلى تجسيد أجندة أخرى تخدم دول معينة، غير تلك المعلن عنها في البداية والتي كانت ذات طابع إنساني، وذلك من خلال قيامها بحملات إعلامية كبيرة استغلّت فيها الوضع الإنساني المزري في الإقليم، سعياً منها إلى تحريك القوى الدولية من أجل فرض عقوبات على النظام السوداني، وهو الأمر الذي عمل على تعقيد الأوضاع وزاد من معاناة المتضررين، بعد أن قامت الحكومة السودانية ومن أجل وضع حد لهذه الحملة، بتضييق الخناق عليها ومنعها من دخول الأراضي السودانية خاصة إقليم دارفور، ولم يسمح لها بالعودة إلا بعد مدة ولكن بشروط وبمرافقة من طرف المؤسسات السودانية.

المبحث الأول: مرحلة ما قبل تدويل النزاع:

إستهانت الحكومة السودانية في البداية بما يجري في إقليم دارفور بعد أن عملت طوال عقود على تهميش هذا الإقليم وأبنائه في جميع البرامج التنموية وتوزيع الثروة، أو المشاركة في دواليب الحكم، لتكون بذلك المسؤول الأول عن تردي الأوضاع ووصولها إلى درجة المواجهة الدموية بين القبائل ثم التمرد ضد السلطة. وقد اعتبرت الحكومة ما يجري في دارفور على أنه اقتتال تقليدي بين القبائل، وعلى أن حله سيكون كالمعتاد من خلال مؤتمرات الصلح المعهودة والمعمول بها في المنطقة، خاصة في ظل انشغالها بالمفاوضات والتقدم المسجل لحل النزاع مع الجنوب.

المطلب الأول: مساعي الحكومة السودانية والدول المجاورة لإدارة النزاع:

ظلت الحكومة السودانية- فيما قبل مارس 2003 ترى فيما يحدث في غرب السودان المسلم الذي ينتمي إلى الشمال مغايرا لما يحدث مع الجنوب المسيحي الذي يسعى للحصول على استقلاله، وبالتالي فإن الحل في دارفور سيكون كالعادة سياسيا ومن خلال الآليات المعتادة وليس بالعنف والقوة العسكرية، كما كان متبعا مع الجنوب والذي كانت ترى فيه الحكومة على أنه عنف مشروع في ظل المعطيات التي كانت موجودة آنذاك. فعلى الرغم من أن القوات النظامية كانت تفوق من حيث العدد 150.000 فردا، إلا أنها كانت موجهة إلى المعارك التي كانت تدور بينها وبين جيش تحرير السودان في الجنوب بعد أكثر من عشرين سنة من القتال. ولم ترغب الحكومة فتح باب آخر للقتال يساهم في تشتيت جهودها وتركيزها، مما قد يؤدي إلى ترجيح الكفة لصالح الجنوب.

وهكذا سمحت هذه الظروف للحركات المتمردة بتنظيم نفسها وتمركزها في الميدان مما مكنها من الحصول على أفضلية في الميدان والسيطرة على المناطق الحيوية التي تمنحها أولويات تكتيكية. غير أن الهجمات المتكررة على مراكز الشرطة والأمن والقواعد العسكرية، أوضحت أن ما يجري في دارفور يستدعي كل الأهمية والتدخل من أجل التحكم في زمام الأمور. ومن ثمة اتخذت الحكومة السودانية استراتيجية عنيفة متعددة الأبعاد والفواعل من أجل دحر المتمردين والقضاء على التمرد في بدايته. وهو الأمر الذي أرغم الحكومة فيما بعد على اللجوء إلى سلاح الجو والأسلحة الثقيلة وحتى الميليشيات من أجل ترجيح كفة القتال لصالحها وإعادة السيطرة على الإقليم، مما خلف نتائج كارثية وخطيرة في صفوف المدنيين العزل ولدى القوات النظامية والحركات المتمردة.¹

¹ Marc Lavergne, « Darfour : un conflit soudanais », HAL open science, May 2011, p.2, sur : <https://shs.hal.science/halshs-00593366>

1- المبادرات الحكومية لتسوية النزاع:

بعد اندلاع التمرد في مارس 2003 في الإقليم ومن دون تردد أو تقصي للحقائق ودراسة تداعيات خيار العنف والقوة، تبنى النظام القائم الآلية العسكرية ودخل في حرب مفتوحة مع الحركات المتمردة وأجنتها العسكرية، وبهذا تدخلت الحكومة السودانية بقوة سواءً من خلال التدخل المباشر عبر سلاح الجو النظامي لقتال المتمردين، أو عن طريق تقديم الدعم الجوي واللوجستي لمليشيات الجنجويد أثناء عملياتها العسكرية في الميدان.¹ وبعد أن عجزت الحكومة السودانية الممثلة في قواتها العسكرية النظامية، من تحقيق الحسم العسكري في الميدان والقضاء على المتمردين، عملت على تبني استراتيجية مغايرة قائمة على نشر الفوضى في المنطقة وتجنيد لها للمليشيات والإستعانة بها، بالإضافة إلى العناصر الأجنبية من الدول الإفريقية لاسيما ليبيا والتشاد التي كانت متواجدة في دارفور بعد فرارها من هذه الدول.

كما اتبعت الحكومة السودانية سياسة التفرقة الإثنية من خلال دعمها للتجمع العربي في المنطقة ليكون سندا لها في القضاء على التمرد، الذي يتشكل في الغالب من القبائل الإفريقية، وأدى كل هذا إلى نشر الرعب وتفشي سياسة القتل والنهب والتخريب في الإقليم، مما دفع المواطنين إلى هجرة أراضيهم نحو مخيمات اللاجئين داخل السودان وخارجه، بعد أن فقدوا كل ممتلكاتها وأراضيها. كما قامت الحكومة بتهديد زعماء القبائل بالترحيل القسري للأشخاص من أجل إخلاء بعض المناطق التي كانت تابعة لقبائل المتمردين، وعمدت إلى تشجيع القوات التابعة لها والمليشيات على ملاحقة المتمردين والمشكوك فيهم حتى في مخيمات اللاجئين، مما أدى إلى تجاوزات كبيرة فيها.²

والواقع أن السياسات الأمنية والاستراتيجية العسكرية التي تبنتها السلطة القائمة من أجل القضاء على التمرد في إقليم دارفور، ترافقت مع عدة مبادرات لتسوية النزاع سواء بقيادة الحكومة المركزية في الخرطوم أو الهيئات الممثلة

¹ - Marc and -Clairet, **Op cit**, p.73.

² - جحيش و- أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 90-91.

لها على المستوى المحلي، وذلك من أجل معالجة مختلف النزاعات المتجددة التي نشبت، بهدف الوصول إلى إيقاف الاقتتال وتوفير الظروف الملائمة لعودة المواطنين اللاجئين المتواجدين في المخيمات الداخلية أو في الدول المجاورة. وقد جاءت الدعوة إلى السلم عبر المبادرات والمفاوضات المتعددة ومنها:

- الملتقى الجامع لأهل دارفور بالفاشر في فيفري 2003، الذي ضم عددا كبيرا من القيادات والأعيان بدارفور، كما عقد في نفس الوقت الملتقى التشاوري للقيادات في الفترة الممتدة من 24 إلى 25 فيفري 2003. وقد عرفت هذه المبادرة هجوم مسلحين على قبيلة "كبكاوية" يوم 24 فيفري وقتلوا 19 فردا من بينهم نساء وأطفال.¹

- إرسال ثلاثة وفود من قبائل الفور والزغاوة والعرب إلى أماكن المعارضة المسلحة في جبل مرة ودار الزغاوة وجبال كارفو في فيفري ومارس 2003 لمعالجة الأزمة، إلا أن المسلحين قاموا في نفس الوقت بالعديد من العمليات المسلحة في مناطق مختلفة، كما صدر إعلان تغيير اسم حركة التمرد من جبهة تحرير دارفور إلى حركة/ جيش تحرير السودان.²

- إرسال الأستاذ أحمد بابكر نهار وزير التربية والتعليم والمهندس عبد الله والي مسار نهر النيل كونهما من أبناء دارفور، بالإضافة إلى 31 فردا من قيادات دارفور من مختلف القبائل، للتفاوض مع الحركات المسلحة في مناطقهم، إلا أنها لم تؤد إلى أي نتيجة.³

- إصدار والي غرب دارفور في 21 جانفي 2004 قرارا يقضي بالعبء العام عن كل من حمل السلاح من أبناء الولاية، وذلك للتعبير عن حسن نية الحكومة وجديتها في عودة المفاوضات مع حاملي السلاح.⁴

¹ - موسى، مرجع سابق، ص. 130.

² - موسى، مكان نفسه.

³ - موسى، مرجع نفسه، ص. 131.

⁴ - موسى، مرجع نفسه، ص. 132.

- إعلان رئيس الجمهورية السوداني في 9 فيفري 2004 عن انتهاء العمليات العسكرية في دارفور، ميرزا أن القوات المسلحة أصبحت تسيطر على كافة المسارح وأنها على استعداد لردع كل تحرك مسلح دفاعا عن الأرواح والممتلكات، كما أعلن عن عفو شامل عن كل حاملي السلاح على أن يقوموا بتسليم سلاحهم لأقرب وجهة عسكرية خلال شهر. وفي المقابل قامت المجموعات المسلحة بشن هجوم في 13 مارس 2004 على مدينة برام بولاية جنوب السودان بالإضافة إلى عمليات أخرى متفرقة في باقي أقاليم دارفور.¹

2- مبادرات الدول المجاورة لتسوية النزاع:

تتمثل هذه المبادرات في جملة من الجهود التي قامت بها كل من التشاد، نيجيريا وليبيا، والتي كانت سمتها الرئيسية رفض التدخل الخارجي في السودان، ورعاية الاتحاد الإفريقي لجهود التسوية تلك.

أ- اتفاق أباشا:

سعى التشاد لإنهاء النزاع بين مكونات المجتمع في دارفور، خاصة في سنة 2003 التي شهدت انفجار أكبر وأخطر نزاع في الإقليم بما عمل على تفتيت النسيج الاجتماعي للإقليم وقتل الآلاف وتهجير مئات الآلاف، ناهيك عن الخسائر الكارثية التي شملت أملاك الأفراد وكبدت الحكومة خسائر كبيرة على مستوى مختلف المجالات. وقد عمل التشاد على لم شمل الفرقاء المتنازعين وجمعهم على طاولة المفاوضات، والتي كانت أولها في "مدينة أباشا" الواقعة في الحدود التشادية-السودانية، حيث دعا الرئيس التشادي "إدريس دبي" في 3 سبتمبر 2003 إلى الوساطة بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة، ممثلة في جبهة تحرير السودان وجناحها العسكري.² والتي كللت بالتوقيع

¹ - موسى، مرجع نفسه، ص.ص. 132-133.

² Human Rights Watch, *Op cit*, p.12.

على اتفاق "أباشا للسلام" ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من 6 سبتمبر 2003، عرف "باتفاقية وقف إطلاق النار"، والتي جاء فيها ما يلي:¹

- وقف إطلاق النار بين الطرفين ووقف كل الأعمال العدائية التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع بما في ذلك الحملات الدعائية والتصريحات الإعلامية؛

- التحكم في المجموعات المسلحة غير النظامية والسيطرة عليها في مسارح العمليات؛

- إطلاق سراح أسرى الحرب كافة والمقبوض عليهم والذين لهم صلة بهذه القضية من الطرفين؛

- تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقع يتم تحديدها بين الطرفين؛

- التزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل بالمنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تشكيل لجنة ثلاثية تتكون من الخرطوم، التشاد وجيش تحرير السودان من أجل مراقبة مدى احترام وتنفيذ

الاتفاق؛

- السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بالدخول لإقليم دارفور؛

- الاتفاق على اللجوء إلى الوسيط التشادي في حالة وقوع أي خلاف بين الطرفين.

وتفاديا لتدويل القضية رفضت الحكومة السودانية البند الخاص بقبول مراقبة دولية لهذا الاتفاق. واستؤنفت

المفاوضات في 26 أكتوبر 2003 لمناقشة البند السابع الخاص بمناقشة الملاحق للتوصل إلى اتفاق سلم شامل، إلا

أن تقرير اللجنة الثلاثية حول الوضع الميداني كان سلبيا لأن جيش تحرير السودان لم يقيم بسحب قواته، وتم توقيع

اتفاق وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وتجديد الثقة في اللجنة الثلاثية والسماح للمنظمات الإنسانية بالدخول

للمناطق المتأثرة بالحرب عبر مفوضية العون الإنساني، كما تم إهمال جيش تحرير السودان 30 يوما إضافيا لإحضار

¹ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 119-120.

المحاضر المذكورة في اتفاق أباشا الأول وفي 4 نوفمبر 2003 اتفق وزير الدفاع السودان والتشاد على تكوين قوات مشتركة من أجل منع عناصر الجماعات المعارضة في البلدين من ممارسة النشاط العدائي ووضع حد للخروقات. وهو ما دفع بالجماعات المسلحة إلى الهجوم على سبع قرى وحرقتها في محلية كلبس بغرب دارفور يوم 14 نوفمبر 2003، مما أدى إلى خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي لم يدم طويلا في شهر ديسمبر 2003 من قبل الحركات المتمردة والحكومة، لتعرف هذه المرحلة عودة القتال بين الطرفين وقيام القوات النظامية بعمليات عسكرية كبيرة من أجل القضاء على المتمردين والسيطرة على الأوضاع.¹

فعلى غرار باقي المبادرات المحلية والإقليمية انتهى هذا الاتفاق بالفشل نتيجة عدم احترام بنوده. وقد اتهمت الحكومة المجموعات المتمردة على أنها لم تحترم البند الخاص بنزع السلاح والذي اعتبر شرطا ضروريا لوقف القتال في الإقليم، في حين اتهمت المجموعات المتمردة الحكومة على أنها هي من دفعتهم لعدم تسليم أسلحتهم نتيجة عدم إقدامها على نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، والتي استمرت في هجماتها ضد القبائل والمجموعات المتمردة على الرغم من دخول الاتفاق حيز النفاذ بالإضافة إلى مواصلة القوات النظامية قصف القرى والمناطق العزل وحظرها للعبون الإنساني في دارفور.

ب- مفاوضات النجامينا الأولى:

بعد خرق اتفاق "أباشا" دعا الرئيس التشادي إلى جولة أخرى من المفاوضات بين أطراف النزاع بالعاصمة التشادية "انجامينا"، وهو ما يعكس درجة الأهمية التي كانت توليها دولة التشاد للنزاع في دارفور ومحاولتها إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف، وينتهي معاناة المواطنين في الإقليم. وقد بدأت هذه المفاوضات في 16 ديسمبر 2003، وكانت هذه المرة تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، وانتهت في بدايتها بعد رفض الحكومة المشاركة الرسمية فيها نتيجة

¹ -Jumbert, Op cit, p.277.

اعتراضها على تواجد أطراف خارجية خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي، واكتفت بطلب رعاية التشاد تحت إشراف الاتحاد الإفريقي عليها. بالإضافة إلى رفض المطالب التي تقدم بها ممثلو حركات التمرد، المتمثلة في بروتوكول لحماية المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، والمراقبة الدولية لتنفيذ الاتفاق، مع منح الإقليم 10% من عائدات البترول، وتسليم الحركات قيادة المنطقة الغربية بعد انسحاب الحكومة السودانية منها وتمكينهم من حقائب وزارية خلال تشكيل الحكومة¹. وقد رأت الحكومة في تلك المطالب بادرة للمطالبة بالحكم الذاتي للإقليم والتدخل الأجنبي في قضية دارفور.

وأشارت بعض التقارير إلى أن الجولة الأولى من هذه المفاوضات لم تبدأ أصلاً، فحسب التصريح الذي قدمه "ميني آركو ميناوي" للصحافة آنذاك، أن وفد المتمردين التقى مسبقاً مع الرئيس التشادي "إدريس ديبي" وبعد أن قام الوفد بتبليغه بمطالب المتمردين طلب الرئيس التشادي منهم العودة إلى ديارهم معتبراً أن مطالبهم مبالغ فيها، وعلى أن الحكومة السودانية لن تقبل بها، وقام بتسريب مطالب المتمردين إلى الوفد السوداني قبل بداية المفاوضات، وبالتالي عمدت الحكومة السودانية إلى إفشال هذه المفاوضات قبل بدايتها حتى لا تقترح هذه المطالب ويتم التعبير عنها رسمياً.²

ولذلك اتهم الرئيس التشادي بالانحياز إلى الحكومة وبسبب الروابط الوثيقة بينهما. فقام الرئيس التشادي بعدها بطرد المتمردين خارج بلاده، وحدثت أعمال تخريبية كبيرة مست ما تبقى من البنى التحتية في الإقليم، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الإعلان عن حالة الطوارئ في دارفور والقيام بتعبئة كبيرة لجميع القوات حتى الجوية منها، وذلك من أجل التصدي لهذه الأعمال.

¹ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 121-122.

² مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص. 26.

ج- مفاوضات أنجamina الثانية:

وفي خضم المواقف الدولية المتشددة جراء عودة العمليات العسكرية بين الطرفين في دارفور، والتهديد باللجوء إلى التدخل الخارجي من أجل حماية المدنيين وموظفي الإغاثة، خاصة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك "كوفي عنان" والرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش"، انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات في أنجamina في 31 مارس 2004، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي. وكادت الحكومة السودانية تنسحب في بداية هذه الجولة احتجاجاً على حضور ممثلي الاتحاد الأوروبي وأمريكا كمراقبين دوليين، ثم تراجعت عن الانسحاب بعد إقناع الاتحاد الإفريقي للحكومة على أن المشاركة ستكون في إطارها الإنساني فقط، لتكون هذه الجولة بداية تدويل قضية دارفور رسمياً وبقبول سوداني.

وقد تمخض عن هذه الجولة من المفاوضات التوقيع في 8 أبريل 2004 على اتفاق من أحد عشر (11) بنداً بما في ذلك وقف إطلاق النار لمدة 45 يوماً قابلة للتجديد، مع التزام الحكومة القيام بعملية نزع سلاح الميليشيات، وتكليف الاتحاد الإفريقي من أجل تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار « **Ceasefire Commission CFC** ».¹ كما وقع الطرفان على بروتوكول المساعدات الإنسانية وعلى تكوين لجنة للمراقبة واحترام سيادة البلاد بالإضافة إلى عقد مؤتمر قومي لحل الأزمة. وقامت الحكومة لإثبات حسن نيتها تجاه ما تقوم به من أجل تهدئة الأوضاع وفض النزاع القائم في إقليم دارفور، على تشكيل لجنة تقصي الحقائق برئاسة قاض من المحكمة العليا، والتي قدمت تقريرها في جانفي من عام 2005. بالإضافة إلى لجنة أخرى لحصر وتقدير خسائر الأطراف المتضررة مما يحدث في دارفور، وكذلك إعلانها للعفو عن المسلحين وإفراجها عن المعتقلين من بينهم قيادات في الحركات المتمردة كعبد الواحد محمد نور.

1 - Jumbert, Op cit, p. 277.

وفي ذات الصدد قام الرئيس عمر البشير باستحداث منصب جديد في الرئاسة يدعى ممثل رئيس الجمهورية يقيم بإقليم دارفور، وتخصيص أعداد معتبرة من قوات الشرطة وافتتاح مراكز جديدة للشرطة في الإقليم من أجل تلقي شكاوى المواطنين وتوفير الأمن والحماية للأفراد وممتلكاتهم، كما علمت الحكومة بعقد العديد من مؤتمرات الصلح بين القبائل المتقاتلة في دارفور وذلك بهدف التخفيف من حدة الصراع والقضاء على الخلافات المسببة له، كل هذه الجهود كانت بدافع التحكم في الأمر والحد من التصعيد وتردي الأوضاع وتحول الأزمة من مشكل داخلي إلى قضية دولية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن دور الإتحاد الإفريقي عبر مجلس الأمن والسلم كان قد سجل بداياته مع إيفاد أول بعثة إفريقية إلى دارفور (**African Union Mission In Sudan AMIS**)، في شهر ماي 2004 بعد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أنجامينا بتاريخ 8 أبريل 2004 بين الحكومة السودانية وحركة/جيش تحرير السودان (**SLM/A**) وحركة العدالة والمساواة (**JEM**) ، إذ أوكلت لتلك القوات مهمة حماية المدنيين من هجمات قوات مختلف أطراف النزاع، وتوفير الدعم المالي واللوجستي لهم، وفرض احترام اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة المركزية وحركات التمرد، حيث تعتبر هذه البعثة أول مبادرة ذات طابع عسكري لحفظ السلم يقوم بها الإتحاد الإفريقي.²

المطلب الثاني: الضغوط الدولية بعد فشل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بأنجامينا:

بعد اشتداد النزاع والقتال بين القوات النظامية والمليشيات الموالية لها وقوات المتمردين، بدأت الضغوط على الحكومة السودانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة جورج بوش الابن وبتأثير من اللوبي الذي روج للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وجمعية عدد من الدول ككندا ودول من الإتحاد الأوروبي آنذاك وعلى رأسها

¹ - ضيفي عثمان، مرجع سابق، ص.ص. 43-44.

² Parfait Oumba, « L'effectivité du Rôle du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine dans la Résolution des Conflits », *Revue Africaine d'Etudes Politiques et Stratégiques*, Numéro spécial, 2014, p.7.

بريطانيا، من أجل الرضوخ لمطالبها والقبول بنشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور لحماية اتفاق وقف إطلاق النار وحماية المدنيين من الاعتداءات التي تمارس عليهم من قبل الميليشيات. وقد ذهبت العديد من الدول الغربية إلى وصف ما يحدث في دارفور بالإبادة الجماعية على غرار ما صرحت به وزيرة الخارجية السويدية في 9 ماي 2004.

1- ضغوط الدول الكبرى على الأمم المتحدة وأهم القرارات المتعلقة بالنزاع في دارفور:

ونتيجة لتلك الضغوط الدولية أصدر مجلس الأمن أول قرار تحت رقم 1547 في 11 جوان 2004، طالبت فيه الولايات المتحدة باحترام وقف إطلاق النار الموقع في انجمينا. وفي الوقت الذي حي من خلاله مجهودات السلام المبذولة من قبل مختلف الأطراف التي تشرف على الملف، أعلن بوضوح إدانة كل أشكال وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة من قبل مختلف الأطراف المتدخلة في النزاع، كما ألح على خطورة النتائج والتداعيات المترتبة عن هذا النزاع لاسيما على المدنيين من نساء وأطفال واللاجئين والمهجرين قسرا من أقاليمهم.

وقد توالى الضغوط الدولية حيث صرح الناطق الرسمي للشؤون الخارجية الأمريكية في 24 جوان 2004 بأن ما يحدث في دارفور هو من قبيل التطهير الإثني، وازدادت المطالب بفرض عقوبات على الحكومة السودانية بسبب ما يحدث في دارفور، سيما بعد زيارة كولن باول إلى السودان في 1 جويلية 2004، ومتهما الحكومة بارتكاب جرائم التطهير العرقي. وفي هذه الظروف قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في 29 جويلية 2004 بزيارة إلى دولة السودان، حيث قابل الرئيس السابق عمر حسن البشير، ليقوم بعدها بزيارة إقليم دارفور للاطلاع على ما يجري هناك. وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على أن تباشر الحكومة القيام بنزع أسلحة الميليشيات العربية في دارفور،

تأمين عودة النازحين إلى قراهم وعودة اللاجئين من تشاد إلى بلادهم، كما هدد الأمين العام الحكومة السودانية أنه في حالة عدم احترامها وتطبيقها لهذه الإجراءات سيتم تسليط عقوبات قاسية عليها من قبل مجلس الأمن الدولي.

كما نجم عن هذه الزيارة التوقيع على اتفاق "التسعين يوماً" أو ما يعرف بمذكرة تفاهم مشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة، منحت من خلالها الحكومة السودانية مدة تسعين (90) يوماً من أجل تنفيذ وتطبيق تعهداتها المتضمنة في هذا الاتفاق تجاه ما يحدث في إقليم دارفور على أرض الواقع والعمل على تحسين الأوضاع، خاصة فيما يتعلق بإزالة القيود المفروضة على بعثات وأعمال الإغاثة، بعد أن قامت الحكومة السودانية سابقاً بمنع دخول أية بعثة إغاثة إلى الأراضي السودانية وخاصة إقليم دارفور. بالإضافة إلى الشرط الذي ينص على حمل الحكومة السودانية على فتح تحقيقات فيما حدث من انتهاكات وعدم احترام حقوق الإنسان، والبدء في عملية نزع سلاح ميليشيات الجنجويد ومحاكمة مرتكبي الجرائم ونشر قوات من الشرطة والجيش السوداني من أجل التحكم في الأوضاع وفرض النظام ومحاربة كل أشكال الفوضى والتعدي على حقوق وممتلكات الغير، وذلك تمهيداً للمعالجة النهائية والسلمية لهذا النزاع.¹

وكانت النتيجة إصدار مجلس الأمن القرار رقم 1556 في 30 جويلية 2004 الذي نص على نقل ملف دارفور إلى أروقة مجلس الأمن ونشر مراقبين دوليين، حيث أدان كل الأعمال العدوانية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في دارفور من قبل كل الأطراف لاسيما ميليشيات الجنجويد. كما دعا من خلاله الحكومة السودانية إلى الالتزام بتعهداتها المتعلقة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، وتقديم الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم والانتهاكات إلى العدالة لمحاسبتهم، مانحاً بذلك مهلة شهر واحد إلى الأمين العام لتقديم تقرير عن تقدم الأوضاع مع إمكانية

¹ - جحيش و- أبكر محمد، مرجع سابق، ص.146.

اللجوء إلى المادة 41* من الميثاق في حالة عدم تسجيل أي تقدم.¹ وهو ما رفضته الحكومة السودانية، والعديد من القوى الإقليمية باعتباره انتهاك لسيادة السودان وتدويل للنزاع.

كما شدد "كوفي عنان" اللهجة تجاه المجتمع الدولي متهما إياه بالتقصير في التعامل مع قضية دارفور، واتهم زعماء الدول الكبرى بممارسة الغش والرياء والخداع في تعاملهم مع أزمة دارفور، وانتقد كذلك دور الاتحاد الإفريقي والبعثة التابعة له لحفظ السلم في الإقليم التي تم نشرها بدءاً من سنة 2004، واصفا إياه بأنه لم يكن يملك القدرات التي تؤهله لأداء مهامه على أحسن وجه في الإقليم، وعلى الرغم من يقين المجتمع الدولي ودرايته بعدم كفاءته وافتقاره إلى القدرات والموارد المطلوبة، إلا أنه قرر إرسالهم وهو ما يعتبر رياء وخداع من قبل المجتمع الدولي.²

2- الجهود الليبية لإدارة النزاع:

جاءت القمة الخماسية بمدينة سيرت الليبية من أجل حل النزاع في إقليم دارفور، والتي شهدت حضور ومشاركة كل من الرئيس السوداني، النيجيري، المصري، التشادي والليبي في 21 أكتوبر 2004. وأكدت الأطراف المشاركة في هذه القمة على رفض أي تدخل أجنبي في نزاع دارفور باعتبارها قضية إفريقية يجب أن تحل في إطار إفريقي، وتفويض معمر القذافي للقيام بالاتصالات مع زعماء المعارضة من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع.

* - تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاون في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعية تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.
- تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في "الأمم المتحدة" من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.
- لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.
- للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجناً فرعية إقليمية إذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

1 - Decaux, Op cit, p.p.737-738.

2 - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 192.

وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي كانت معلقة على قمة سرت والتي تم الترويج لها على أنها ستكون بمثابة البديل لاتفاق سلام دارفور الذي ولد ميتا ولم يتم احترام بنوده من قبل جميع الأطراف التي وقعت عليه وتلك التي امتنعت عن التوقيع، إلا أنها هي الأخرى منيت بالفشل ولم ترق إلى ما كان المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الإفريقي يطمح إليه، وذلك نتيجة مقاطعة حركات التمرد ممثلة في حركة العدل والمساواة، جيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان الوحدة. وهو ما استدعى جولة ثانية للقمة إذ توجه وفد دبلوماسي إلى دارفور من أجل إقناع الأطراف التي امتنعت عن المشاركة في الجولة الأولى من القمة إلا أن طلبهم جوبه بالرفض مرة أخرى.¹

المطلب الثالث: مرحلة أقلمة النزاع واتفاق أبوجا:

1- زيادة قوات الاتحاد الإفريقي:

وفي ظل عدم احترام كل أطراف النزاع لمضمون اتفاق وقف إطلاق النار، وشساعة الإقليم مقارنة بعدد أفراد هذه البعثة، قام مجلس السلم والأمن الإفريقي في 20 أكتوبر 2004، وبعد التقارير التي تم رفعها عن الأوضاع في إقليم دارفور إلى مجلس الأمن الدولي، بالمصادقة على مخطط رفع عدد المراقبين والقوات العسكرية والمدنية في إطار ما عرف ببعثة الاتحاد الإفريقي للسودان 2 (AMIS II)، وذلك حتى تتمكن من القيام بالمهام المسندة إليها.

كما عرفت مراكز قيادة وتواجد هذه القوات ارتفاعا مقارنة بالسابق أين كانت تتواجد فقط بمنطقة الفاشر، لتشمل الفاشر، نيالا، الجينية، كبكابية، تين، كوتوم، زهلنغي والداين، وقد كلفت هذه القوات بمهام جديدة تهدف بالأساس إلى حماية المدنيين ومراقبة احترام اتفاق وقف إطلاق النار، والعمل على مساعدة الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في دارفور، يكرس استقرار السودان ووحدته الإقليمية، وتهدئة الأوضاع وعودة الأمن إلى الإقليم بهدف الوصول إلى بيئة تسمح بعودة اللاجئين والمهاجرين إلى أراضيهم.

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص. 26.

ومن أجل تجسيد للأهداف المذكورة أعلاه على أرض الواقع في الآجال المحددة، قام بإنشاء وحدة متخصصة أطلق عليها اسم "فوج العمل المدمج من أجل دارفور"

« **Groupe de Travail Intégré sur le Darfour appelée Unité spéciale DITF** » داخل

قسم السلم والأمن التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وذلك من أجل المساعدة على التخطيط المحكم، تعميم القوات، اقتناء التجهيزات واللوجيستيك واختيار الطاقم الإداري والربط والتنسيق مع الشركاء (الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) من أجل تعبئة الموارد اللازمة.¹

وتجدر الإشارة إلى أن إيفاد قوات الإتحاد الإفريقي إلى دارفور كانت أول تجربة للإتحاد ذات الطابع العسكري التي تهدف إلى حماية المراقبين والمدنيين، واحترام شروط اتفاق وقف إطلاق النار، إلا أنها كانت تفتقر إلى الدعم المالي واللوجستي بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تعاني منها أغلب الدول المشكلة للإتحاد الإفريقي، التي تعاني من عجز ميزانياتي لا يسمح لها في بعض الأحيان حتى بتسديد مستحققاتها السنوية تجاه الإتحاد. ونظرا لكون البعثات العملياتية تستلزم ميزانيات معتبرة للقيام بالمهام المسندة إليها، من تدريب لأفرادها وتجهيزهم بالعدة اللازمة وتكاليف الغذاء والنقل، والإيواء، والتي يجب أن ترافق هذه البعثات طيلة مدة بقائها في الدول التي تستضيفها، فإن بعثة الإتحاد في دارفور واجهت العديد من الصعوبات خاصة المالية منها.

على الرغم من البعد الجغرافي لنيجيريا عن السودان إلا أنها لعبت دورا محوريا خلال النزاع الذي شهده إقليم دارفور، باعتبارها عضوا فعالا في الإتحاد الإفريقي، وبسبب خوفها من الانفلات الأمني الذي يمكن أن يترتب عن هذه الأزمة على كل المنطقة بما فيها وسط وغرب إفريقيا، خاصة وأنها عاشت تجربة مماثلة خلال الحرب الأهلية التي عرفت عند محاولة انفصال إقليم "بيافرا" سنة 1967. فباستبارها قوة إقليمية قامت بالوساطة بين الحكومة السودانية

¹ Conseil de Paix et de Sécurité, « Note d'Information sur le Renouvellement du mandat de la Mission de l'Union Africaine sur Soudan (AMIS) », 42^{ème} Réunion du 20 Octobre 2005, PSC/PR/2(XLII), Addis Abéba, Ethiopie, p.p. 2-5.

والحركة الشعبية لتحرير السودان صاحبة أكبر قوة عسكرية في الإقليم، رافضة أي تدخل أجنبي مع التركيز على دور الاتحاد الإفريقي لحل النزاع.

كما قامت نيجيريا بإرسال قوات ضمن فريق المراقبين المبعوثين إلى دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار، وكان وقتها الرئيس السابق "أوباسنجو" رئيسا للاتحاد الإفريقي مما جعله يصبر على توسيع صلاحيات هذه القوات لتشمل حماية المدنيين، وهو الأمر الذي رفضه الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير في البداية، ثم عاد ورضخ له تحت إصرار الاتحاد الإفريقي. ومن بين المبادرات التي قامت بها نيجيريا.

2- مفاوضات أبوجا:

جرت الجولة الأولى من مفاوضات أبوجا في 23 أوت 2004 بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، بحضور ممثلين عن كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة بالإضافة إلى كل من تشاد وليبيا. وخلال الجلسات الافتتاحية طرحت الحركات المتمردة موقفها من أجل وقف القتال وحل النزاع، غير أن الحكومة السودانية اعترضت على ملفات الشؤون الانسانية من خلال زيادة الدعم والإغاثة الإنسانية، القضايا الاجتماعية والاقتصادية بتقسيم الثروات والتنمية العادلة، والملف الأمني خاصة من خلال نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها مع فرض حظر جوي، والالتزام بوقف إطلاق النار وإجراء تحقيق دولي ومحاسبة مجرمي الحرب. وبعد أن رأت حركات التمرد أن الحكومة قد قدمت العديد من التنازلات لاسيما بشأن زيادة قوات الاتحاد الإفريقي للإشراف على نزع سلاح المتمردين ووضعهم في ثكنات محددة، انسحبت الحركات المتمردة من المفاوضات، الأمر الذي دفع بالأطراف التي تشرف على هذه المفاوضات بالبحث عن سبل توافق بين الطرفين.

أما الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا فجرت في أواخر أكتوبر 2004، برعاية الاتحاد الإفريقي، والتي انتهت بالتوقيع على بروتوكولين في 8 نوفمبر 2004، أحدهما إنساني والثاني أمني، يتضمنان إدانة جميع أنواع العنف ضد

المدنيين، التزام الأطراف باحترام بنود اتفاق أنجamina، الالتزام بالسيادة والوحدة الترابية للسودان، الترحيب بقيادة ومشاركة الاتحاد الإفريقي بما في ذلك قرار تعزيز بعثته في السودان، امتناع الأطراف عن تجنيد الأطفال والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين.¹

وعرفت جولات مفاوضات أبوجا على أنها كانت بمثابة تمديد أو إضافة في كل مرة لفترة 48 ساعة من أجل إقناع أطراف الصراع خاصة ممثلي الحركات المتمردة من أجل التوقيع فقط على الاتفاق بشأن المسائل الإنسانية الذي تم التوصل إليه، على الرغم من فشل المفاوضات في تقريب وجهات نظر أطراف الصراع خاصة في ظل التعصب في مواقف كل طرف ورفع له لسقف مطالبه التي رأى فيها الآخر على أنها مستحيلة القبول، وعلى أنها لا تخدم مصالحه ومواقفه تجاه الطرف الذي يمثله.

في حين أن المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الإفريقي وعلى رأسه الرئيس النيجيري كان يريد وبأي وسيلة حمل الأطراف على التوقيع وإنجاح مفاوضات أبوجا التي كانت تهدف إلى وقف القتال وإحلال السلام في دارفور بما يمكن اللاجئين من العودة إلى أراضيهم ونزع سلاح الميليشيات والمجموعات المسلحة والعودة إلى الحياة العادية كما كانت عليه الأوضاع سابقا قبل انفجار سنة 2003، بل حتى الإتهامات المتبادلة التي أدت إلى فشل المفاوضات تم توظيفها في إصاق التهم وتحميل كل طرف للآخر مسؤولية ورفض التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال هذه المفاوضات.²

¹ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 122-124.

² على عطا الله محمد الدوري، "موقف الاتحاد الإفريقي من أزمة دارفور 2004"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد. 11، ع. 40، 2019، ص.ص. 298-305.

وبتاريخ 5 ماي 2006 قامت الحكومة السودانية وبعد رفض باقي فصائل الحركات المتمردة التوقيع على "ميثاق إتفاق دارفور" مع جيش تحرير السودان فصيل "مبني ميناوي" الممثل في غالبية من قبيلة الزغاوة، والمنشق عن جبهة/جيش تحرير السودان.

7- إتفاق سلام دارفور:

يمكن إجمال بنود إتفاق سلام دارفور فيما يلي:¹

أ- اقتسام السلطة:

حيث تم الإتفاق على تنظيم استفتاء في إقليم دارفور من أجل الفصل في مصير هذا الموضوع، في إطار مشروع يضمن وحدة المنطقة في خضم دولة واحدة (رفض فكرة تقسيم الدولة إلى أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي لتفادي سيناريو آخر لفصل السودان)، مع تقديم ضمانات للشوار بأن يكونوا ممثلين في مختلف السلطات الوطنية والمحلية.

يجدر الذكر أن عبد الواحد محمد النور قائد جيش تحرير السودان قد اشترط في رسالته الموجهة إلى الإتحاد الإفريقي في 10 ماي 2006، بعد منح هذا الأخير مهلة أسبوعاً للأطراف غير الموقعة على الإتفاق من أجل إقرار الإتفاق والالتزام بالبنود المنبثقة عنه، بالإضافة إلى الشروط المالية المتعلقة بدفع تعويضات ضحايا الحرب التي التزمت الحكومة بتقديمها في إطار صندوق التعويضات وحماية النازحين وتمكينهم من العودة إلى قراهم، بزيادة عدد مقاعد مجالس الولايات من أجل استيعاب أبناء دارفور غير الممثلين في أبوجا، بمن في ذلك الجنجويد وخاصة العرب، حيث خصص الإتفاق 50% من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني الممثل للحزب الحاكم في البلاد وعلى رأسه الرئيس السابق عمر

¹ Brahim Abou Ranim, « Running Darfour : Enjeux du Conflit et Réactions de la Communauté Internationale », les Cahiers du RMES, Volume IV, n° 1, été 2007, p. 34.

البشير و30% للحركات المتمردة على أن يتقاسم البقية الآخرين من مكونات المجتمع الدارفوري 20% من المقاعد المتبقية.¹

ب- اقتسام الثروة:

وذلك من خلال إلتزام الحكومة بالعمل على إنشاء صناديق خاصة بإعادة إعمار دارفور وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين إلى أراضيهم.

ج- الترتيبات الأمنية:

تضمن هذا البند من الاتفاق التزام الحكومة وقيامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد والتي يجب أن يتم الانتهاء منه قبل نزع سلاح مقاتلي الحركات والثوار. بالإضافة إلى تخفيض قوات الجيش والذي أعتبر عامل مهم لنجاح الاتفاق وذلك بالنظر للعدد الكبير من مقاتلي الجنجويد الذين تم إدماجهم في مختلف أجهزة الجيش النظامي، مع إدماج مقاتلي الجماعات والثوار هم كذلك في مؤسسات الجيش والشرطة.

ما يلاحظ عن اتفاق دارفور أنه ولد يحمل في طياته عوامل فشله، كونه لا يحظى لا بالدعم الشعبي اللازم لنجاحه، ولم يوقع عليه كل أطراف الصراع في الإقليم، باستثناء الحكومة السودانية وفصيل ميناوي المنشق عن حركة وجيش تحرير السودان (**Sudan Liberation Army –SLA-**)، ذو الأغلبية من قبيلة الزغاوة، ومن دون توقيع باقي الحركات وانضمامها إلى هذا الاتفاق الذي كان من الممكن أن يوقف القتال في دارفور ويمكن الدارفوريين من العودة إلى أراضيهم. فقد غاب عن تلك المفاوضات القبائل العربية التي لم تستدع للمفاوضات، بالإضافة إلى أعيان وشيوخ

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص 18.

القبائل الذين كان لهم دور كبير في الإدارة المحلية للنزاعات التي كان يشهدها إقليم دارفور في كل مرة في إطار الإدارة الأهلية، ومعرفتهم لأسباب الصراع المتجدد.¹

وبالفعل فشل هذا الاتفاق بعد عدم التزام أطراف الصراع بنزع السلاح، فلا الحكومة وعلى الرغم من مبادراتها المتعددة تمكنت من نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ولا هي قامت بدمج الثوار في الجيش النظامي بما يساهم في التحكم في المقاتلين والسلاح وبالتالي التحكم في الأوضاع الأمنية في البلاد. وبسبب عدم جدية الحكومة في تنفيذ البنود المنصوص عليها في الاتفاق، خاصة الشق المتعلق بدمج أفراد الميليشيات في القوات النظامية ودفع التعويضات التي أقرها الاتفاق للمتضررين من الحرب بالإضافة إلى إطلاق مشاريع تنمية في دارفور، سقط الاتفاق في بدايته ولم يلق أي استجابة أو تطبيق على أرض الواقع.

وبالتالي، فإن هذا الاتفاق لم يساهم في تحسين أوضاع المدنيين وحمايتهم وأملاكهم كما كان متوقعا، بل أنه عمل على تأزيمها حيث اندلعت التظاهرات وأعمال الشغب في الإقليم من مخيمات المرشدين داخليا بعد أيام فقط من التوقيع عليه، حيث أعلن ضحايا الحرب عن تأييدهم للحركات المتمردة التي لم توقع على الاتفاق ممثلة في جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد النور من قبيلة الفور وحركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور خليل ابراهيم- قبيلة الزغاوة. وقد أدى تصاعد الأحداث والفوضى والقتال إلى تشريد أكثر من 100 ألف شخص جديد في بداية سنة 2007، نتيجة للذهنية المترسخة لدى زعماء الحركات المتمردة على أن مستقبلهم السياسي وحمل الحكومة على الاستجابة إلى مطالبهم يكمن في المقاومة المسلحة وليس في المفاوضات والحل السلمي الذي توظفه الحكومة والقوى الإقليمية التي ترعى هذه المبادرات.²

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص. 16.

² - فلينت، مرجع نفسه، ص.ص. 17-18.

ويعد ذلك مؤشرا على الفشل الذي منيت به جهود الاتحاد الإفريقي، لينتقل الدور بعد الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال أجهزة منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي)، وبطلب من بعض الحركات المتمردة التي رفضت التوقيع على الاتفاق، إلى القوات الهجينة الأمية-الإفريقية. وهو الأمر الذي رفضته الحكومة السودانية والجامعة العربية من خلال الدول الأعضاء فيها، والتي اعتبرت هذه الخطوة بمثابة التدخل الخارجي في سيادة دولة مستقلة، لتتحول بذلك الأوضاع في إقليم دارفور إلى أخطر مما كانت عليه سابقا، حرب الكل ضد الكل، فحتى القوات الأمية-الإفريقية التي أوكلت إليها مهمة حماية المدنيين وفرض اتفاق وقف إطلاق النار أصبحت هي الأخرى عرضة للهجمات والاعتداء المتكرر من قبل المتمردين وحتى القوات النظامية في بعض الأحيان.

المبحث الثاني: مرحلة تدويل النزاع:

بعد محاولات الدول والمنظمات الإقليمية فض النزاع دون تدخل خارجي، أدى عدم إيجاد مخرج للنزاع بين الأطراف المتقاتلة في دارفور، وعدم توقيعها على اتفاقيات السلم أو العمل بما إلى زيادة الضغوط الدولية على هيئة الأمم المتحدة، مما أدى إلى تحويل النزاع إلى مجلس الأمن الذي أصدر العديد من القرارات، ووصلت إلى إحالة النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، في ظل استمرار رفض النظام السوداني والعديد من الدول العربية والإفريقية لتدويل النزاع، أو المساس بوحدة السودان وسيادته الإقليمية.

المطلب الأول: الضغوط الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن دارفور:

قام مجلس الأمن بتاريخ 31 أوت 2006 بإصدار القرار رقم 1706 بعد سلسلة من الضغوط، داعيا إلى تكريس مسؤولية الحماية تجاه المدنيين في دارفور على الرغم من عدم موافقة الأعضاء الخمس على مضمون القرار. كما رفضت الحكومة السودانية وبشدة مضمون القرار وعارضت تطبيقه على أرض الواقع.

كما نص القرار 1706 كذلك على توسيع صلاحيات ومهام بعثة الأمم المتحدة في دارفور، بالإضافة إلى المهام الرئيسية التي أسندت لها والتي شكلت من أجلها، والمتمثلة في كل من دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ في 5 ماي 2006، واتفاق انجamina بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، فيما يلي:¹

- نشر قوات البعثة في جميع مناطق دارفور بكل الوسائل بهدف مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة؛
- رصد والتحقيق في التجاوزات والانتهاكات المرتكبة وعدم احترام بنود الاتفاقين خاصة في الشق المتعلق بوقف إطلاق النار والتبليغ عنها للجان المشكلة لهذا الغرض، بالإضافة إلى تلك التي تستهدف المساعدات الإنسانية؛
- العمل على إعادة بناء الثقة داخل المجتمع الدارفوري ومحاربة كل أشكال العنف واستخدام القوة؛
- تعزيز العمل الجوي ومراقبة الحدود بهدف وضع حد للأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع دول الدوار لا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛
- العمل على تجسيد مشروع نزع سلاح المقاتلين في دارفور وإعادة ادماج المقاتلين والاطفال والنساء؛
- تقديم الدعم اللازم لكل الأطراف من أجل تكريس كل بنود اتفاق السلام بما فيها التحضير للاستفتاءات التي نص عليها، وذلك بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى؛
- تنظيم حملات اعلامية هدفها شرح وتوضيح عملية السلام ودور البعثة الأهمية في السودان، بالتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي؛
- إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان، بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية، وذلك بمشاركة كل الأطراف (أطراف اتفاق دارفور للسلام والفواعل الدولية)؛

¹ Résolution 1706 (2006), adoptée par le Conseil de Sécurité à sa 5519^e séance, le 31 août 2006, pour le déploiement d'une mission onusienne au Darfour.

- العمل على وضع جهاز قضائي مستقل يكرس سيادة القانون ويهدف إلى حماية حقوق الانسان ومكافحة الافلات من العقاب بما يساهم في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل؛
- حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمدنيين من خلال جعل البعثة تتمتع بخبرات مؤهلة ومختصة في مجال حقوق الانسان.

والواقع أن عمليات حفظ السلم في دارفور كانت جد مكلفة فعلى سبيل المثال قدرت ميزانية 6 أشهر فقط من جانفي إلى جوان 2007 بـ 297,6 مليون دولار وتم الحصول على ما قيمته 137,9 مليون دولار منها فقط.¹ وبهذا الخصوص يقول قائد عمليات حفظ السلم والأمن التابعة للإتحاد الإفريقي "سيفويل بام" «Sivuyile BAM» أن " أكثر من 90 % من عمليات حفظ السلم والأمن في إفريقيا مولة من طرف شركاء الاتحاد كمنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا".²

وبهذا لم تتم الجهود التي قام بها الاتحاد الإفريقي في إدارة النزاع في دارفور سواء ما تعلق برعايته وإشرافه على مختلف المبادرات والمفاوضات التي عقدت من أجل وضع حد للنزاع والتوصل إلى حل يرضي جميع أطرافه، أو بشأن التدخل العسكري لحماية اتفاق وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في الإقليم. ويعود ذلك الفشل إلى نقص الخبرة وضعف التمويل وقلة الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة بإيعاز وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية من فرض تصورها للنزاع القائم، وتحويل القضية إلى أزمة إنسانية دولية تحت إشراف أممي باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي على الرغم من الرفض السوداني والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

ومع ترويج القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة لفشل قوات الاتحاد الإفريقي (AMIS) في القيام بالمهمة التي أسندت لها خاصة في حماية المدنيين من الاعتداءات، والتهديد بإيقاف الدعم المالي الذي كانت تقدمه للاتحاد

¹ - Oumba, **Op cit**, p.p.16-17.

² Alain FOGUE TEDOM, « De la problématique du financement de l'Union Africaine (UA) à l'évaluation du désir de puissance de l'Afrique », **Revue Dialectique des Intelligences**, N°4, 2017, p.26.

الإفريقي، جاء التوافق الصيني الأمريكي ضمن مجلس الأمن من أجل نشر قوات هجينة أممية-اتحاد إفريقي. وعلى الرغم من المطالب المتعددة للحكومة السودانية التي رفضت منذ البداية تواجد هذه القوات على أراضيها واعتبرتها بمثابة الاحتلال الأجنبي وانتهاك لسيادة دولة مستقلة تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، خاصة بعد أن تضمن القرار في بنوده على أنه لهذه القوات حق استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشار أفرادها، وحسبما تراه في حدود قدراتها، والذي رأت فيه الحكومة السودانية على أنه يجيز لقوات أجنبية التصرف بحرية على أراضيها واستعمالها للقوة من دون الرجوع إليها ومن دون استشارتها.

وقد قامت الحكومة السودانية بتعبئة جماهيرية داخلية كبيرة للتعبير عن رفضها، بالإضافة إلى التحرك الدبلوماسي والإعلامي السوداني، وقيامها بإنهاء بعثة الاتحاد الإفريقي باعتبارها أنها هي التي فتحت الباب أمام التدخل الأجنبي، كما قامت بإنهاء مهمة العديد من الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي كانت تنشط في دارفور متهمه إياها على أنها هي التي قامت بتسريب معلومات وتقارير مغلوبة عن الوضع الإنساني والاجتماعي في دارفور دفعت بالمجتمع الدولي إلى تبني مشروع التدخل الأممي.

إلا أن الحكومة السودانية رضخت في النهاية لقرارات مجلس الأمن وقبلت بنشر قوات أممية-إفريقية على أراضيها. وهو ما تم تبنيه في الدورة 5727 المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2007 بموجب القرار رقم 1769 بالإجماع، والذي نشرت من خلاله القوات الهجينة الأمم المتحدة-الاتحاد الإفريقي (UNAMID) لتحل محل بعثة الاتحاد الإفريقي بالسودان (AMIS)، على أن تكون ضمن هذه القوات قوات أخرى تابعة للدول الإفريقية، حيث حدد تعدادها بـ 19,555 فرد من ضمنها و3772 شرطيا دوليا، و19 وحدة شرطة مشكلة يصل عدد كل منها إلى 140 فردا، على أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم هياكل الدعم والقيادة والمراقبة لهذه القوات، حتى تصبح جاهزة و تباشر مهامها في شهر ديسمبر 2007¹ باعتبار أن الأهداف المتوخاة من وراء إرسال هذه القوات هي المساعدة على تنفيذ واحترام

¹ S/RES/1769 (2007), adopted by the Security Council at its 5727th meeting, on 31 July 2007, p.p.1-3.

بنود اتفاق "أبوجا" للسلام وحماية المدنيين النازحين في الإقليم، وتأمين وصول الإغاثة والمساعدة لهم، بالإضافة إلى تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل مناسبة على أن دور هذه القوات يهدف كذلك إلى إيقاف الإبادة الجماعية التي يشهدها دارفور.¹

أما بالنسبة لمدة البعثة فعلى الرغم من أن القرار الأممي المنشئ لها في سنة 2006 قد حدد مدة نشاطها بإثني عشر (12) شهرا، إلا أن مجلس الأمن وبلاستناد إلى التقارير التي تعدها البعثات المتواجدة في الميدان حول مدى تقدم الأوضاع وتحسنها في الإقليم، أصدر العديد من القرارات من أجل تمديد عهدها، بدء بالقرار رقم 1828 الصادر في 31 جويلية 2008 الذي مددها إلى إثني عشر شهرا إضافيا، لتتوالى بعده قرارات مماثلة.

وقد منيت البعثة هي الأخرى بالفشل كسابقها بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، بسبب الميزانية الكبيرة التي تتطلبها، ناهيك عن الهجمات التي تعرضت لها من قبل طرفي النزاع حركات التمرد، القوات الحكومية. فأصبحت هذه البعثة عاجزة حتى عن حماية أفرادها وطلبت في الكثير من الأحيان من الحكومة السودانية تأمين تنقلها وحمايتها أثناء أداء مهمتها، خاصة في ظل غياب وسائل النقل الجوي لدى هذه القوات بسبب الحصار الجوي الذي فرض على إقليم دارفور ليلا، وهو ما يؤكد فشلها هي الأخرى في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

المطلب الثاني: قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن المتهمين في نزاع دارفور وتداعياتها على مسار إدارة النزاع:

بعد سلسلة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تجاه الأزمة في دارفور مطالبا من خلالها أطراف النزاع بوقف القتال وتهدة الأوضاع، بالإضافة إلى تلك التي طالب من خلالها الحكومة السودانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف القتال ونزع سلاح الميليشيات، اتخذ المجلس خطوة أخرى بإحالة ملف دارفور على المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار

¹ - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 201-203.

رقم 1593 الصادر في 31 مارس 2005. وبعد إحالة الملف على المحكمة تم تكليف المدعي العام أرجنتيني الأصل "لويس مورينو أوكامبو" «Luis Lorenzo Ocampo» مع تزويده بتقارير ووثائق لجنة التحقيق الدولية التي أرسلت من قبل مجلس الأمن إلى دارفور في أول أكتوبر 2004. وقد أشارت تلك التقارير إلى أن الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2002 وماي 2006 شهدت العديد من الجرائم وقتل الآلاف من قبل أطراف النزاع، ناهيك عن الجرحى النازحين والمشردين من أراضيهم إلى مخيمات اللاجئين في دول الجوار.

وبعد الإطلاع على التقارير والأدلة المقدمة بشأن ما حدث في دارفور، قام المدعي العام أولاً بإصدار أمرين بالقبض ضد كل من وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك أحمد محمد هارون، وقائد قوات الدفاع الشعبي علي محمد علي عبد الرحمان المعروف بعلي شكيب، وهو أحد كبار قادة ميليشيات الجنجويد، وذلك بحجة ثبوت اتهامهم بارتكاب إبادة وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وتم إحالة القرارين في 16 جوان 2007 إلى الحكومة السودانية لتنفيذهما وتسليم المطلوبين إلى المحكمة. غير أن الحكومة السودانية رفضت تسليم وزير الدولة أحمد هارون مفندة وجود أية أدلة تثبت إدانته. في حين أصدرت أمرا بالقبض على علي شكيب في أبريل 2005 ونفذته في 28 نوفمبر 2006، ليتم الإفراج عنه بعدها لغياب الأدلة.¹

وبعد رفض الحكومة السودانية تنفيذ مذكرات القبض وتسليم المتهمين إلى المحكمة، قام المدعي العام، في 14 جويلية 2008 بتقديم تقرير إلى الدائرة التمهيدية المختصة بالمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير وطالبت بالقبض عليه لمحاكمته بشأن سبعة تهم، خمس منها تتعلق بجرائم ضد الإنسانية من قتل وإبادة، وتهمتين تتعلقان بجرائم حرب من خلال عمليات النهب وتعمد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين لم يشاركوا مباشرة

¹ قاسم محجوبة، "المسؤولية الجنائية للقادة والرؤساء على ضوء نظام روما الأساسي - حالة دارفور نموذجاً -"، مجلة دراسات وأبحاث، ع.8، سبتمبر 2012، ص.ص. 7-3.

في الأعمال الحربية. ثم أصدرت المحكمة بتاريخ 4 مارس 2009 مذكرة اعتقال وأمر بالقبض ضد الرئيس عمر حسن البشير.¹

وقد كان رد الحكومة السودانية من خلال الزيارة التي قام لها الرئيس عمر البشير إلى إقليم دارفور بعد أسبوع من إصدار المذكرة، في يومي 23 و 24 جويلية 2008، وتقديمه لوعود لدعم التنمية في الإقليم وإيقاف القتال، بالإضافة إلى التهديدات التي أعلن عنها خلال زيارته لتركيا في 20 أوت 2008، بأن السودان سيطرده القوات الدولية المتواجدة فوق إقليم البلاد في حال استمرار مذكرة توقيفه، وعلى أن خطوة المحكمة والمجلس سيعملان على تدمير اتفاقية سلام دارفور جراء انعكاساتها على التوقيع على الاتفاقية من قبل المتمردين. وفي ظل هذه الأحداث قامت الأمم المتحدة بسحب 2700 من عناصر قوات اليوناميد من ولايات دارفور، بالإضافة إلى قيام الوكالات التابعة لها بسحب هي الأخرى موظفيها، الأمر الذي عمل على تأزم الأوضاع الإنسانية في دارفور.²

وبالموازاة مع ذلك ومن أجل كسب التأييد الدولي في خطواتها الرامية إلى الطعن في قرار المجلس ومذكرة أوكامبو، أعلنت الحكومة السودانية عن إنشاء محاكم داخلية خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم في دارفور، في إطار النظام القضائي للبلد، وقامت في شهر فيفري من سنة 2009، بتقديم تقارير بخصوص النتائج المتوصل إليها بخصوص إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم، من بينهم مطلوبين دوليين كعلي كوشيب أكبر زعماء ميليشيات الجنجويد، وأحد المطلوبين في لائحة المحكمة، وتقديمهم إلى العدالة، ودعت إلى تطبيق المادة 16 من القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تحول مجلس الأمن تجميد قرارات المحكمة لمدة عام قابل للتجديد. بالإضافة إلى اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنديد بقرار مجلس الأمن الدولي، وطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص مشروعية القرار

¹ كمرشو الهاشمي، سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية-دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني-، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام)، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012-2013، ص.ص. 71-80.

² - موسى، مرجع سابق، ص.ص. 213-214.

رقم 1593، الذي يخول للمحكمة الجنائية الدولية أن تصدر مذكرة توقيف وأمر بالقبض ضد رئيس دولة غير موقعة على النظام الأساسي للمحكمة.¹

كما قام الرئيس عمر حسن البشير بالإعلان عن مبادرة الشعب السوداني التي تهدف إلى تشاور واسع النطاق لوضع حد للعنف في دارفور، مشيراً إلى أن المشاورات المعلن عنها ستولد حلولاً وطنية للنزاع في الإقليم، حيث ولأول مرة قامت الخرطوم بقبول دور المجتمع المدني الدارفوري ودعته إلى مبادرة رسمية بهدف وضع حد للنزاع، والتزمت بإدراج مطالب الحركات خاصة تلك المتعلقة بالتعويضات في إطار السودان واحد. إلا أن هذه المبادرة التي لم تحظ بالاهتمام الدولي ومنيت بالفشل نتيجة للاتهامات التي وجهتها الحركات المتمردة لهذه المبادرة، واعتبارها بمثابة خدعة يقوم بها النظام من أجل الإفلات من العقاب الذي أقره قرار المحكمة الجنائية الدولية، واتهامها بالتحكم فيمن يحق له المشاركة أي غياب المرشدين داخلياً عن حضور أشغال المؤتمر.²

وعلى صعيد آخر قادت الحكومة السودانية حملة دبلوماسية واسعة من خلال حشدها ومطالبتها بتأييد الدول الحليفة في إطار كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، في رفضها لمذكرة التوقيف الصادرة ضد الرئيس السابق عمر البشير. كما قدمت الحكومة السودانية طعناً أمام مجلس الأمن بخصوص قرار الإحالة أمام المحكمة رقم 1593 وكذلك إلغاء مذكرة التوقيف، غير أن محاولتها باءت بالفشل بعد إصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1828،³ الصادر بتاريخ 31 جويلية 2008، بخصوص الأوضاع في السودان، أين أشار إلى أسفه إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور بعد سنة من اتخاذه للقرار رقم 1729 في سنة 2007،⁴ أين شدد المجلس على ضرورة تقديم مرتكبي

¹ بوخرصة ياسمين، "دراسة تحليلية لمذكرة توقيف الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 18، مارس 2010، ص.ص. 233-234.

² - فلينت، مرجع سابق، ص. 34.

³ القرار رقم 1828 المؤرخ في 31 جويلية 2008، المتضمن تجديد عهدة بعثة مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. (S/RES/1828 (2008).

⁴ القرار رقم 1769 المؤرخ في 31 جويلية 2007، المتضمن إنشاء بعثة مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتحديد ولايتها وتشكيلتها. S/RES/1769 (2007).

الجرائم في دارفور إلى العدالة، وحث حكومة السودان على الامتثال لإلتزاماتها في هذا الشأن، وإدانتها لكل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي في دارفور.

وقد ندد الاتحاد الإفريقي معلنا رفضه التام وانشغاله تجاه السابقة التي يشهدها المجتمع الدولي والتي تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية، لمحكمة رئيس دولة والمطالبة بتسليمه وهو لا يزال يمارس مهامه ويتمتع بالحصانة، مؤكداً أنه لا يمكن أن تتخذ أية متابعة قضائية ضد رئيس دولة أو حكومة أو أي شخص آخر يتمتع بهذه الصفة، على مستوى محكمة دولية. وطالب في سنة 2018،¹ وفي إطار متابعته لقضية الرئيس السوداني عمر البشير اتجاه المحكمة الجنائية الدولية، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتسجيل في جدول أعمالها طلب لرأي محكمة العدل الدولية بخصوص حصانة رؤساء الدول والحكومات والإطارات السامية، غير أن هذا الطلب بقي معلقاً ولم يتم القيام به.²

ونتيجة لرفض المجلس العدول عن القرار، وبعد الحشد السياسي والشعبي الداخلي الراض لقرار مجلس الأمن رقم 1593 ومذكرة أوكامبو، اتخذ البرلمان السوداني قراراً هو الآخر يقضي برفض التعامل مع محكمة الجنايات الدولية وتكليفه لمذكرتها على أنها مساس بالسيادة الوطنية، وعلى أن مجلس الأمن قد انتهك سيادة دولة والقانون الدولي من خلال تدخله في الشؤون الداخلية لبلد مستقل وذو سيادة، وعلى أن الإنتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في كل من العراق وفلسطين.

والواقع أن قرار المحكمة الجنائية الدولية في النزاع القائم في إقليم دارفور شكل سابقة من نوعها، حيث أنه ولأول مرة يتم إصدار مذكرة توقيف دولية ضد رئيس دولة لا يزال يمارس مهامه، وكذلك من خلال الصدى القانوني الذي أثاره قرار مجلس الأمن بخصوص إحالة ملف دارفور على المحكمة، من حيث الشرعية، حيث أنه وعلى الرغم من

¹ Union Africaine, Décision sur la Cour pénale internationale, Assembly/AU/Dec. 672(XXX), point 5(ii), 28-29 janvier 2018, 30^e session ordinaire de la Conférence, Addis-Abeba (Ethiopie), p.p. 1-2.

² Hervé Ascensio, « L'immunité du chef d'Etat devant les juridictions pénales internationales », **Annuaire français de droit international**, Volume 65, 2019, p.p. 395-396.

الصلاحيات المخولة لمجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بخصوص حفظ السلم والأمن الدوليين، وتكييفه لما يحدث في دارفور، على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين، إلا أن قرار الإحالة صدر عن مجلس يتضمن ثلاثة أعضاء من بين الخمسة المشكلين له وهم الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين لا يعترفون بهذه المحكمة ولم يصادقوا على نظامها الأساسي، الذي يعتبر بمثابة دستور تأسيس المحكمة، بل حتى السودان غير مصادق عليه، الأمر الذي يؤكد وفي كل مرة سياسة الكيل بمكيالين تجاه القضايا الدولية، والتأثير السياسي الذي تمارسه القوى الكبرى تجاه المؤسسات الدولية في تعاملها مع القضايا غير معتبرة بذلك لمبادئ القانون الدولي.

المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في عدم تدويل النزاع في دارفور واتفاق الدوحة:

لعبت جامعة الدول العربية وانطلاقاً من إسهامات بعض الدول في مقدمتها مصر وليبيا، بدءاً من معارضة أية فكرة أو طرح يشير إلى التدخل الخارجي مهما كان نوعه أو الطرف الذي يقوده، مؤكدة على أن ما يحدث في إقليم دارفور هو قضية داخلية تدخل من صميم اختصاص المنظمات الإقليمية أي الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، التي يجب عليها أن تكتف نشاطها وتنسيقها مع الحكومة السودانية من أجل إيجاد حل لما يحدث، وذلك بانتهاج الطرق والوسائل السلمية المتعددة من دون أي تدخل عسكري.

وفي هذا السياق، أدرجت قضية دارفور في أجندة الجامعة، وعززت هذه الأخيرة أدواراً كبيرة من أجل إحلال السلام في إقليم دارفور خاصة منذ سنة 2007، بالإضافة إلى برامجها التمويلية من أجل دعم الإغاثة وتشجيع النازحين والمهاجرين على العودة، منشئة بذلك في البداية مناطق آمنة تتوفر على الخدمات الأساسية من أجل تشجيع الناس على هذه المبادرة، وإطلاق مشاريع زراعية ودعمها من أجل رفع القدرات الإنتاجية في المنطقة بما يساهم في توفير الغذاء في المنطقة، وتأهيل القرى، حيث بلغ عدد القرى والمناطق التي استفادت من برامج التأهيل أكثر من

مائة (100) قرية، وتم إنشاء مائة وخمسين (150) مركزا خدماتيا وثمانين (80) مركزا صحيا وخمس وسبعين محطة مياه.¹

أما فيما تعلق بجهود تسوية النزاع فقامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة وزارية برئاسة قطر خلال دورتها العادية رقم 130 في سبتمبر 2008، وفقا للقرار رقم 6944 محاولة منها تسوية النزاع في أسرع وقت ممكن. وقد اعتمدت قطر على علاقاتها الجيدة مع قادة كل من حزب المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس عمر البشير وحزب المؤتمر الشعبي صاحب القاعدة الشعبية الكبيرة بقيادة حس الترابي بعد الجمع بينهما وإنهاء الخلاف في سنة 2001. بالإضافة إلى كونها آنذاك عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي. وبذلك امتنعت قطر عن التصويت لتشكيل قوة أممية لحفظ السلام في دارفور، كما اتهمت المحكمة الجنائية الدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية للسودان، لتكون بذلك أول دولة عربية تتخذ هذا الموقف.

وقد بدأت المحادثات بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في شهر فيفري 2009، حيث تم رفع سقف المطالب من الطرفين إذ رفضت الحكومة لائحة مطالب الحركة وقامت بطرد 13 منظمة غير حكومية وغلقت ثلاث جماعات حقوق الإنسان سودانية، كما انسحبت حركة العدل والمساواة من الدوحة وطالبت بمنطقة حظر جوي فوق دارفور، كما هددت بمزيد من الهجمات من أجل قلب نظام الحكم في البلاد. وهو الأمر الذي دفع قطر إلى استدعاء المجتمع المدني في دارفور إلى مؤتمر بين 16 و 19 نوفمبر 2009 باعتباره الجلسة الافتتاحية لبدء محادثات السلام الشامل في دارفور.

وعلى الرغم من معارضة حركة العدل والمساواة للاجتماع، ومحاولة المتشددين الحكوميين ممثلين في الجنرال آدم حامد الحاكم السابق لجنوب دارفور، والجنرال حسين عبد الله جبريل الحاكم السابق لشمال دارفور في التأثير على

¹ - جحيش و - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 116-117.

مسار المفاوضات، نجح مندوبو دارفور في غضون ثلاثة أيام في تحقيق ما فشلت الحركات القيام به من خلال صياغة موقف واحد لإنهاء النزاع، من خلال التطرق إلى كل من الترتيبات الأمنية ونزع السلاح، وتقاسم الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة والمصالحة، وعودة المشردين داخليا، إضافة إلى تقاسم السلطة والمجتمع المدني ومشكل الأرض.¹

وبعد ذلك كرست قطر جهودها الدبلوماسية من أجل الحل السلمي للنزاع، باتخاذ موقف محايد وسلمي حظي بإجماع وموافقة جميع الأطراف، المحلية، الإقليمية، والدولية، ففتحت سبل المفاوضات دون شروط أو إملاءات أو ضغوط، الأمر الذي مكن قطر من وضع أرضية مشتركة بين جميع الأطراف. كما أعلنت قطر عن عديد المشاريع التنموية في إقليم دارفور ناهيك عن الدعم المالي من أجل فك العزلة عن الإقليم، وهو ما أسهم في تهدئة الأوضاع وتراجع حدة القتال.²

وقد جرت المفاوضات بمشاركة 16 دولة عربية وإفريقية، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية وحظيت بتقبل الحكومة لبعض مطالب الحركة، خاصة فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والتقسيم العادل للثروة وللمناصب السياسية القيادية في الدولة. وقد ساعد في ذلك جملة من الضغوط الدولية سيما بعد صدور القرار الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. وهو ما أسفر عن التوقيع على اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة بين الأطراف، وبعدها وثيقة الدوحة لسلام دارفور في 14 جوان 2011 بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة بقيادة زعيمها "تجاني سيسي"، والتي ضمت أكثر من 14 فصيلا مسلحا، لتلتحق فيما بعد حركة العدل والمساواة بالاتفاقية.³

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص.ص. 31-35.

² - جحيش و- أبكر محمد، مرجع سابق، ص.ص. 144-146.

³ - العمامي، مرجع سابق، ص.ص. 128-129.

وبخصوص إعلان الدوحة النهائي فقد تضمن المطالبة بقوة بتحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب، وتسوية النزاعات على الأراضي، وعودة جميع المشردين إلى قراهم. غير أنه لم تتم الإشارة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار من قبل جميع أطراف الصراع في الإقليم، رغم الإشارة إلى جمع أسلحة الأطراف كافة وفي وقت واحد عدا أسلحة القوات النظامية. كما عرف البيان عدم الإشارة إلى موقف وقرار المحكمة الجنائية الدولية من أحداث دارفور أو الإبادة الجماعية التي قال عنها المجتمع الدولي وبعض القوى الدولية. وتأكيد في المقابل على ضرورة تحقيق العدالة الإنتقالية على جميع المستويات، من أجل إصلاح النسيج الاجتماعي الدارفوري بين مختلف مكوناته. كما جاء الإعلان خاليا من بعض المطالب الرئيسية للجماعات المتمردة بخصوص لعب دور في مرافقة المشردين أثناء عودتهم إلى قراهم وأراضيهم، وإسناد هذه المهمة إلى الإدارة المحلية بمساعدة الشرطة وقوات الإنميد بالإضافة إلى الجيش إذا لزم الأمر، وكذلك المسألة المتعلقة بإعادة تنظيم الولايات الثلاث ضمن إقليم واحد، باعتبارها مسألة بحاجة إلى المزيد من البحث والتشاور.¹

فعلى الرغم من طول مدة المفاوضات التي بلغت ثلاث سنوات، إلا أن قطر حرصت على ضرورة التطرق إلى كل القضايا العالقة والمتسببة في النزاع في دارفور، خاصة في شقها المتعلق بتقسيم السلطة والثروة وإدماج حاملي السلاح والعمل على تنمية الإقليم، وهو ما جعلها أكثر شمولا وإماما بمختلف القضايا وحظيت بالتأييد الإقليمي والدولي. إلا أن الاتفاق بقي مجرد حبر على ورق ولم يتمكن من تهدئة الأوضاع وإنهاء القتال في دارفور، خاصة بعد أن قامت الحكومة بزيادة عدد ولايات دارفور من ثلاثة إلى خمسة وعلى أسس قبلية، مخالفة بذلك ما نص عليه اتفاق سلام الدوحة في الجانب المتعلق بإجراء استفتاء توحيد الإقليم.

¹ - فلينت، مرجع سابق، ص.35.

والواقع أن أبناء دارفور والحركات المسلحة هناك قد عارضت جل المبادرات التي كانت بقيادة وإشراف جامعة الدول العربية، حيث رأت حركة تحرير السودان (جناح الوحدة) في مبادرة الدوحة في أوت 2008، أنها جاءت متأخرة بعد مرور خمس (5) سنوات عن اندلاع النزاع، وعلى أنها أتت فقط من أجل انقاذ الرئيس السوداني عمر البشير بعد صدور مذكرة اعتقاله من قبل المحكمة الجنائية الدولية، متهمة الجامعة بعدم النزاهة في تعاملاتها وبالتالي فإن مبادراتها ووساطتها غير مجدية شكلا ومضمونا، وعلى أنها فقدت مصداقيتها خلال أزمة دارفور.¹

المبحث الثالث: تقييم جهود إدارة النزاع في دارفور في ظل حكومة الوفاق:

أدى عدم نجاح اتفاقيات وقف إطلاق النار المبرمة بين أطراف النزاع في دارفور، بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية إقليمية ودولية في هذا النزاع، إلى إطالة أمده النزاع من جهة، وتقويض جهود حله عبر مختلف المبادرات التي تم القيام بها في هذا الشأن من جهة ثانية. فعلى الرغم من المفاوضات المتعددة التي احتضنتها العديد من الدول الإقليمية فرادى أو مجتمعة تحت إشراف كل من هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، والدعم الذي حظيت به من قبل القوى الكبرى، خاصة اتفاق وقف إطلاق النار المنبثق عن جولات "أبوجا" إلا أنها كلها باءت بالفشل ولم تنجح في فرض السلام في دارفور.

وعند الحديث عن مختلف المبادرات السياسية التي جرت من أجل تهدئة الأوضاع والتوصل إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف، ويؤدي إلى وقف إطلاق النار من أجل التخفيف من معاناة المواطنين في إقليم دارفور، وتمكينهم من العودة إلى ديارهم، فإن جل الاتفاقيات كانت مجرد وعود بين الأطراف تم تدوينها والتوقيع عليها على الورق، في حين بقيت الأوضاع على أرض الواقع على حالها. بل كثيرا ما عرفت تصعيدا أثناء المفاوضات وبعدها. فعندما يعجز أحد الأطراف عن الحصول على المكاسب التي كان يسعى إليها، ويعمل على تصعيد القتال من أجل فرض

¹ - موسى، مرجع سابق، ص.146.

نفسه خلال المفاوضات القادمة، انطلاقاً من الاعتقاد السائد أن المتفوق على أرض الميدان هو الذي يفرض مطالبه، ويجعل الطرف الآخر يخضع لها ويقبل بها.

المطلب الأول: أسباب فشل الاتفاقيات المختلفة في حل النزاع في دارفور:

نتج عن طول أمد الصراع وتردي الأوضاع في إقليم دارفور غياب الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، وانتشار ظاهرة التعدي على الغير والنهب والسلب التي أصبحت تمثل طريقة سريعة للحصول على الأموال والممتلكات، خاصة في ظل انتشار الأسلحة بكميات كبيرة بعد أن قامت الحكومة بتسليح الميليشيات والجماعات المسلحة التي تنحدر من القبائل الموالية لها في الإقليم، وذلك من أجل استعمالها في القضاء على الحركات المتمردة في المنطقة، بالإضافة إلى الامتداد الإثني مع دول الجوار خاصة التشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى غير المستقرة سياسياً وأمنياً مما أدى إلى توفير الأسلحة، نتيجة عدم تمكن هذه الدول من التحكم في حدودها التي أصبحت تشكل ملجأ لجميع أشكال الجريمة المنظمة. حتى أن مبادرات الحكومة لنزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة، المنبثقة عن كل من اتفاق سلام دارفور واتفاق الدوحة، فشلت بسبب عدم استجابة هذه الجماعات لها، بعد أن أصبحت الأسلحة تمثل وسيلة لحماية الفرد وأملاكه من جهة وتوظف في عمليات الغزو والنهب التي تدر عليهم بأموال لا يمكنهم الحصول عليها بالطرق المشروعة.

والواقع أن الاختلاف بين أطراف النزاع أدى إلى إعاقة إدارة النزاع منذ بداياته الأولى. ففي الوقت الذي رفضت الحكومة التدخل الخارجي في حل الصراع القائم في إقليم دارفور، ومشاركة القوى الدولية والمنظمات الدولية في المفاوضات التي دعت إليها بعض الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي، مع تأكيدها على بقاء النزاع في سياقه الإفريقي، وذلك ليقينها بالدور الذي تلعبه في الغالب القوى الدولية من خلال دعمها وميلها للطرف المعارض ومساندته في طرحه خاصة إن كان يسعى إلى الانفصال. ركزت الأطراف المعارضة على ضرورة تدخل القوى الدولية والمنظمات

الدولية في هذه المفاوضات من أجل دعم موقفها كما فعلت مع مختلف الحركات المتمردة في العالم، ومعارضة الاتحاد الإفريقي والقوى الإفريقية التي كانت تشرف على المفاوضات لكونها تخدم مصالح الحكومة وتدعمها على حسابها انطلاقاً من مبدأ أن الحكومات والجهات الرسمية في الغالب تساند بعضها ضد الحركات المتمردة.

وزاد من تأزم الوضع التفكك والتشرد السياسي الذي شهدته أكبر حركتين في الإقليم هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بالإضافة إلى العدد الكبير من الحركات المتمردة المنفصلة عنهما، الأمر الذي جعل من إمكانية جمع كل الحركات المتمردة على طاولة المفاوضات أمراً صعباً. ومع غياب رؤية واضحة لهذه الحركات تجاه مصير الإقليم ومستقبل النزاع فيه، وتعدد المطالب وعدم الإجماع، وغياب الدعم الشعبي فشلت المفاوضات والمبادرات المحلية والإقليمية وحتى الدولية منها بخصوص الوضع في الإقليم. ناهيك عن نقص الخبرة الدبلوماسية لدى أغلب قيادات الحركات، والتي هي في الغالب ذات توجه وتكوين عسكري، مما انعكس سلباً على مجرى المفاوضات وفشلها، بتغييب ثقافة الحوار والتفاوض، وتركيز كل طرف على رفع سقف المطالب مع بداية المفاوضات، وتوجيه أصابع الاتهام إلى الطرف الثاني بعرقلتها لكونه لم يقدم تنازلات، أو حتى عند التوقيع على وثيقة الاتفاقية التي لم تحظ في كثير من الحالات باحترام أي طرف لمضمونها مما يتركها حبراً على ورق.

وهكذا أعاققت الانشقاقات داخل الحركات المتمردة في إقليم دارفور التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الحركات، وذلك سواءً نزولاً عند رغبة الأطراف الخارجية التي تدعمها خدمة لمصالحها التي لا يناسبها التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع، أو لرغبة زعماء هذه الحركات في الاستفادة من الأموال التي تقدمها لها الأطراف التي تدعمها، ومن الامتيازات التي تمنح لها من قبل الدول المنظمة للمفاوضات وهو السبب الأكثر تداولاً. وامتد الخلاف بين أطراف النزاع إلى الفواعل النشطة في المجال الإنساني في دارفور من المنظمات الحكومية أو غير الحكومية حول تشخيص الأوضاع، فمنها من كان ينظر إلى النزاع على أنه حالة تحتاج بالدرجة الأولى وقبل كل شيء إلى المساعدات الإنسانية، ومنها من نظر إليه على أنه مسألة أمنية، لوجود المدنيين تحت التهديد وهم بحاجة إلى الحماية قبل كل شيء، مما يستدعي

بالضرورة توظيف الآلية العسكرية لإنهاء مصدر المعاناة. وقد لخص هذا النقاش الكاتب الصحفي والمحلل السياسي الأمريكي "دافيد ريف" «David Rieff» في مقاله المنشور في جريدة "لوس أنجلوس تايم" «Los Angeles Times» بأن "جماعات حقوق الإنسان تريد حلولاً للأزمات بما في ذلك الحلول العسكرية إذا لزم الأمر، في حين تسعى منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية إلى التخفيف من آثار الحرب والتطهير الإثني، وتعتقد أن التدخلات العسكرية الخارجية تجعل مواقفها على الأرض غير قابلة للاستمرار وغير فعالة لأن الحياد هو قلب المشروع الإنساني".¹

وقد استغل النظام القائم الوضع الذي أصبح يميز الحركات المتمردة في الإقليم لصالحه من خلال سياسة فرق تسد، حيث ساعده في ذلك غياب الثقة بين الحركات بل حتى داخل الحركات نفسها، نتيجة الانقسامات الداخلية بين قياداتها، مما جعله يفرض مقترحاته أثناء المفاوضات وسهل عملية استقطاب بعض الحركات لجانبه من خلال سياسة الإغراء، في مواجهة بقية الحركات والقوى الخارجية التي تدعمها وتسعى لفرض خيار الانفصال لصالح الإقليم. والواقع أن عدم التزام كل أطراف النزاع من السلطة إلى الحركات المتمردة باتفاقيات وقف إطلاق النار، ومواصلة اعتداءها على القبائل العزل والمنظمات الإنسانية النشطة في الإقليم، أدى إلى استمرار النزاع ومعاناة الأفراد. لقد قامت الحكومة السودانية وفي أكثر من مرة بطرد العديد من المنظمات الإنسانية بعد اتهامها بتسريب معلومات مغلوبة وأرقام مضخمة عن الأوضاع الإنسانية في الإقليم، لصالح القوى الكبرى التي تسعى لفرض خيار التدخل العسكري الخارجي في دارفور. كما رفض النظام تقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة لنشاطها من تراخيص بالدخول

¹ «Human rights groups want solutions to crises...including military solutions if necessary... whereas humanitarian relief NGOs seek to palliate the effects of war and ethnic cleansing, and they believe that outside military interventions make their position on the ground untenable because neutrality is at the core of the humanitarian enterprise». - Jumbert, **Op cit**, p.p. 338-339.

إلى السودان، وتوفير الحماية لها أثناء أداؤها لمهامها، بالإضافة إلى اتهام أي طرف يتعامل معها بالخيانة والتخطيط لضرب وحدة السودان، مما أدى إلى طول أمد النزاع واستمراره.¹

فعلى سبيل المثال نجم عن رفض بعض الحركات المتمردة اتفاق سلام دارفور، إلى جانب عدم التزام الحكومة بالوفاء بوعودها إزاء سكان دارفور من أجل التخفيف من حدة الأوضاع، عودة العمليات العسكرية في المنطقة من أجل القضاء على التمرد وتحقيق تقدم في الميدان، مما أزم الأوضاع في شمال دارفور من خلال ارتفاع عدد الهجمات بين الإثنيات فيه. وعرفت هذه الفترة تسجيل العديد من الهجمات ضد القوات الأمنية والإفريقية المتواجدة في المنطقة التي أصبحت هي الأخرى عرضة للاعتداء، حتى أن العديد من الدول المشاركة في قوات حفظ السلام في دارفور ونتيجة للفشل الذي منيت به هذه القوات والخسائر المادية والبشرية التي عرفتتها، هددت بسحب فرقها التي أصبحت عرضة للهجمات.²

كما أن اتفاق الدوحة الذي كان الجميع ينتظر أن يتمخض عنه شيئاً إيجابياً وفعالاً ينهي الصراع، خاصة في ظل التأييد الدولي والإقليمي الكبير الذي حظي به، بالإضافة إلى العدد المعتبر لأطراف الصراع الداخلية التي شاركت فيه مقارنة بالمبادرات السابقة، لم يتمكن من الفصل في أهم أسباب الصراع خاصة فيما يتعلق بالشق الأمني منه وتقسيم الثروة ومشكل ملكية الأرض. وبالتالي فإن عدم التوصل لحل لهذه الإشكاليات جعل من اتفاق الدوحة كغيره من الاتفاقيات، لا تحظى بالاحترام من قبل أطراف الصراع، ولم يستطع أن يضع حداً لمعاناة الدarfوريين وإنهاء النزاع. وقد أشار مجلس الأمن في قراره رقم 2229 الذي تم اتخاذه خلال الدورة 7728 المنعقدة بتاريخ 29 جوان 2016، إلى قلقه من استمرار غياب الأمن في دارفور، نتيجة الهجمات التي تقوم بها الحركات المتمردة والقوات الحكومية في منطقة جبل مرة، وكذلك بسبب المناوشات والمواجهات بين القبائل وعمليات قطع الطرق والجريمة بالإضافة إلى

¹ - جحيش، - أبكر محمد، مرجع سابق، ص.139.

² Jean-Baptiste Bouzard, « les conflits soudanais à l'horizon 2011 : scénarios », OCCASIONAL PAPER, N°.75, Janvier 2009, p.28.

العنف الممارس خاصة ضد النساء، بما يهدد حياة المدنيين، خاصة النساء والأطفال. ولم يستثن العنف قوات حفظ السلم ومنظمات الإغاثة مما أعاق عملها، وأدى إلى هجرات جماعية إلى مخيمات اللاجئين داخل دارفور وخارجه في الدول المجاورة لاسيما نحو دولة التشاد، مما انعكس على عدم استقرار السودان والمنطقة بأكملها.

ولا يمكن إهمال التنافس بين القوى الإقليمية والدولية القائمة على الإدارة، ومحاوله كل منها لعب دور محوري وكسب التأيد كما هو الحال بين قطر ومصر، أو ليبيا التي شعرت هي الأخرى أنه تم استبعادها من عملية الدوحة على الرغم من مكانتها الإفريقية والدور الذي لعبته سابقا من أجل وضع حد للنزاع في دارفور. وبالتالي لجوء كل واحدة إلى مبادراتها الخاصة، ودعوة الجماعات المتمردة للاجتماع في عواصمها من أجل الاستعانة بها في فرض تصورها وموقفها من النزاع في إقليم دارفور. فبدلا من توحيد المواقف واتجاهات الحركات المتمردة من أجل التوصل لحل يرضي الجميع ازدادت الفوضى وتشتتت الحركات حسب مصالح الطرف الداعم لها. لذلك كثيرا ما سارعت الدول الوسيطة إلى الإعلان عن مبادراتها، وحددت تواريخ بداية المفاوضات بين أطراف النزاع قبل تحضير جيد من الوسيط لهذه المفاوضات، بل ودون معرفة مواقف الحركات المتمردة ومدى استعدادها للتفاوض، وتقديم التنازلات من أجل التوصل إلى حل.

ولا يكن غلق باب الأسباب التي أعاقت حل النزاع دون الإشارة إلى التكلفة الباهظة التي يتطلبها هذا المسار لاسيما على مستوى الهيئات الإقليمية من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي سواء فيما تعلق بتقديم المساعدات، أو دعم التنمية في الإقليم بما يمكن من تحسين الأوضاع وإنهاء معاناة الأفراد، وتشجيعهم على العودة إلى ديارهم، وهو ما انعكس على جهود التسوية التي تقوم بها في إقليم دارفور، لاسيما في إطار بعثات مراقبة وقف إطلاق النار وغيرها من المبادرات فعلى سبيل المثال قام الإتحاد الأوروبي في شهر مارس 2007 بنشر قوات عسكرية أوروبية (يوفور) عددها 2000 جندي على أن يصل عددهم إلى 3700 جندي شهر ماي من سنة 2008، بمشاركة 18 دولة

أوروبية وبميزانية مموله من الإتحاد الأوروبي قدرت بـ 119,6 مليون أورو،¹ في كل من شرق التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، والتي تعتبر أكبر عملية عسكرية يقوم بها الإتحاد خارج القارة الأوروبية ومن دون مساعدة حلف الناتو، مهمتها حماية 450.000 لاجئ دارفوري في كل من شرق التشاد وشمال شرق إفريقيا الوسطى، وتأمين الطرق لوصول المساعدات الإنسانية وتسهيل حرية تنقل أفراد البعثات الإنسانية، وكذلك حماية موظفي ومنشآت الأمم المتحدة.²

المطلب الثاني: نتائج فشل جهود الإدارة على إقليم دارفور:

وهكذا بقيت المفاوضات العديدة والمبادرات المختلفة التي قامت بها مختلف الفواعل المحلية، والإقليمية والدولية من أجل وضع حد للنزاع القائم بعيدة عن أي حل سلمي يرضي جميع الأطراف، وبقي المواطنون العزل يعانون التقتيل والتشريد والنهب والاعتداء. والتهميش عند توزيع المناصب، في ظل تعنت النظام واستمراره في ممارساته الإقصائية تجاه أبناء الإقليم، وهو ما أدى إلى استمرار النزاع وتفشي ظاهرة التعدي والعنف والنهب كوسيلة للحصول على المال وتحصيل لقمة العيش في الإقليم.

لقد نتج عن طول أمد النزاع وتردي الأوضاع في إقليم دارفور غياب الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، وانتشار ظاهرة التعدي على الغير والنهب والسلب التي أصبحت تمثل طريقة سريعة للحصول على الأموال والممتلكات، خاصة في ظل انتشار الأسلحة بكميات كبيرة بعد أن قامت الحكومة بتسليح الميليشيات والجماعات المسلحة التي تنحدر من القبائل الموالية لها في الإقليم، وذلك من أجل استعمالها في القضاء على الحركات المتمردة في المنطقة، بالإضافة إلى الامتداد الإثني مع دول الجوار خاصة التشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى غير المستقرة سياسياً وأمنياً مما أدى إلى توفير الأسلحة، نتيجة عدم تمكن هذه الدول من التحكم في حدودها التي أصبحت تشكل ملجأ لجميع أشكال

¹ Cynthia Glock, « Déploiement des l'EUFOR au Tchad : un espoir pour le Darfour et ses réfugiés », *Revue Humanitaire*, N°. 19, Eté 2008, p.p. 1-4.

² - Glock, *Ibid*.

الجريمة المنظمة. حتى أن مبادرات الحكومة لنزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة، المنبثقة عن كل من اتفاق سلام دارفور واتفاق الدوحة، فشلت بسبب عدم استجابة هذه الجماعات لها، بعد أن أصبحت الأسلحة تمثل وسيلة لحماية الفرد وأملاكه من جهة وتوظف في عمليات الغزو والنهب التي تدر عليهم أموالاً لا يمكنهم الحصول عليها بالطرق المشروعة.

وفي هذه الظروف القاسية ازداد عدد المهاجرين، حيث بلغ عدد المهاجرين والأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية جراء عمليات الاقتتال بين سنتي 2015-2016، ثمانين ألف (80.000) مهاجر في كامل إقليم دارفور حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة وشركائها النشطين في المنطقة، خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2016، كما تشير بعض المصادر الأخرى غير المتأكد منها على وجود 127.000 مهاجر التي تضاف إلى 247.000 المسجلة سنة 2015، ليصبح بذلك العدد الإجمالي المقدر بـ 2,6 مليون مهاجر داخل دارفور و3,3 مليون مجموع الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية. فالاطلاع على موجات الهجرة وتنقل الأشخاص من إقليم دارفور منذ اندلاع الصراع في سنة 2003، يدل على المعاناة وشدة القتال الذي أدى إلى تردي الأوضاع، وهجرة الأفراد من الإقليم باتجاه الأقاليم الأخرى، وإلى الدول المجاورة وبأعداد معتبرة. غير أن هناك حقيقة أخرى وهي أنه رغم الأوضاع المساوية التي تميز إقليم دارفور إلا أنه أصبح يمثل هو الآخر وجهة للمهاجرين من الدول المجاورة خاصة التشاد وإفريقيا الوسطى، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والتوترات التي تشهدها. وقد ازداد الوضع سوء باستخدام المقاتلين الأجانب إقليم دارفور كقاعدة خلفية للقيام بأعمالهم العدائية ضد أنظمة دولهم. كما عملت البيئة الإقليمية المتردية على توفير كميات كبيرة من الأسلحة في إقليم دارفور، الأمر الذي عقد من الأوضاع الإنسانية في الإقليم، وزاد من معاناة الأفراد وصعب من مهمة المنظمات الإنسانية لصالح سكان الإقليم الذين يعانون من ويلات الحرب.

جدول 5: يوضح إحصائيات حول عدد المهاجرين والنازحين المتواجدين داخل إقليم دارفور وفي الدول المجاورة في الفترة الممتدة بين سنتي 2017-2018.

الإقليم	عدد المهاجرين	النسبة المئوية
جنوب دارفور	537,833	ما يعادل 30 % من مجموع المهاجرين
شمال دارفور	480,828	ما يعادل 27 % من مجموع المهاجرين
وسط دارفور	395,329	ما يعادل 22 % من مجموع المهاجرين
غرب دارفور	253,237	ما يعادل 14 % من مجموع المهاجرين
شرق دارفور	94,438	ما يعادل 13 % من مجموع المهاجرين
المجموع داخل كامل الإقليم	ما يقارب 2.6 مليون مهاجر ونازح	
بالإضافة إلى 324,389 لاجئ سوداني في دولة التشاد و514 في جمهورية إفريقيا الوسطى في سنة 2018، مقارنة بـ 229,367 في دولة التشاد و1.883 في جمهورية إفريقيا الوسطى في سنة 2015.		

Source : Elaboré par le chercheur en basant sur les statistiques publiées sur, OCHA, « Sudan : Darfur Humanitarian Overview », 1st February 2018, p,1, on [file:///C:/Users/DECPB/Downloads/Darfur_Humanitarian_Overview_A3_1_Feb_2018%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/DECPB/Downloads/Darfur_Humanitarian_Overview_A3_1_Feb_2018%20(2).pdf)

إن الاطلاع على موجات الهجرة وتنقل الأشخاص من إقليم دارفور خلال السنوات التي تلت اندلاع الصراع في سنة 2003، يدل على المعاناة وشدة القتال الذي أدى إلى تردي الأوضاع وبالتالي تواصل هجرة الأفراد من الإقليم باتجاه الأقاليم الأخرى، وإلى الدول المجاورة وبأعداد معتبرة، الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع الإنسانية نتيجة الظروف المأساوية التي تميز مخيمات اللاجئين.

كما أنه يتضح من خلال المقارنة بين الإحصائيات المقدمة في سنة 2015 بالنسبة للهجرات الخارجية والنزوح نحو الدول المجاورة خاصة التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مع تلك المقدمة في سنة 2018، أن موجات الهجرات والنزوح تتحكم فيها طبيعة الأوضاع الأمنية، وذلك من خلال التراجع المسجل نتيجة عودة بعض المهاجرين والنازحين إلى أراضيهم في إقليم دارفور بمجرد توقف القتال بين أطراف النزاع.

المبحث الرابع: مرحلة ما بعد انقلاب 2019 على حكومة الوفاق ومستقبل النزاع في دارفور:

عرف المشهد السياسي والأمني في السودان منعرجاً آخر في 10 أبريل سنة 2019 باندلاع سلسلة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد، ضد تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المواد الأساسية، والتي طالبت من خلالها الجماهير بتغيير نظام الحكم، بسبب تراجع مداخيل السودان الذي فقد أكثر من 75% من إحتياطياته وإنتاجه من المحروقات بحكم تواجدها في إقليم جنوب السودان الذي حصل على إستقلاله في سنة 2011. وبعد إستجابة المؤسسة العسكرية لمطالب الشعب المتعددة من أجل تلاحم هذه المؤسسة مع الإرادة الشعبية، أعلن وزير الدفاع السوداني الفريق الأول عوض بن عوف، في 11 من شهر أبريل 2019 عن عزل الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري إنتقالي برئاسته، لقيادة فترة إنتقالية في البلاد مدتها سنتان.

غير أن الفريق الأول عوض بن عوف سرعان ما أعلن عن استقالته هو ونائبه من رئاسة المجلس، ليخلفه الفريق الأول عبد الفتاح برهان، الذي طالبت المعارضة السودانية التي أصبحت تحظى بقاعدة جماهيرية معتبرة في هذه المرحلة، بجل المجلس العسكري وتشكيل مجلس مدني. وبعد توتر العلاقات بين الطرفين، خرج السودانيون في إعتصام للمطالبة

بتسليم السلطة إلى المدنيين وهو ما أدى إلى استعمال العنف لفض الإعتصام خلفا العديد من القتلى وبالتالي بداية التوترات السياسية والأمنية في كامل البلاد.¹

وكانت النتيجة التوقيع على الوثيقة الدستورية المتمثلة في مخرجات اتفاق جوبا في 17 أوت 2019، التي شكلت قاعدة للخطة الوطنية التي وقع عليها كل من تحالف قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الإنتقالي ومرجعية دستورية تحكم تشكيل وعمل آليات الحكم خلال الفترة الإنتقالية أي المجلس السيادي الإنتقالي، ومجلس الوزراء والجهاز التشريعي، وعلى أنها وضعت كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين منها معالجة قضايا النازحين واللاجئين، حكم القانون وحقوق الإنسان، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، العمل الإنساني، تعزيز آليات تجنب وفض النزاعات، قضايا الرحل وتطوير الرعاة، إعادة الإعمار والتنمية والخدمات الأساسية وإصحاح البيئة.²

المطلب الأول: الوثيقة الدستورية 2019 وانعكاساتها على النزاع في دارفور:

بعد تأسيس الحكومة الانتقالية أقيمت على عاتقها مهمة استعادة الأمن والاستقرار في كامل البلاد والاستجابة إلى تطلعات الشعب السوداني التي عبر عنها خلال المظاهرات التي قام بها من أجل الإطاحة بالنظام السابق. كما قامت بسلسلة المشاورات مع مختلف الوزارات والمؤسسات والأجهزة الوطنية بخصوص خروج العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على أن تشرف الحكومة الإنتقالية المنبثقة عن الثورة على حماية المدنيين، من خلال الخطة الوطنية المعدة في 17 ديسمبر 2019. وبذلك راسلت الحكومة الإنتقالية المنبثقة عن الثورة مجلس الأمن عن طريق ممثل السودان الدائم في الأمم المتحدة، من أجل إنهاء عهدة البعثة الهجينة الإفريقية الأممية. كما

¹ خالدة إبراهيم خليل الحبيطي، "التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019 والمواقف الإقليمية والدولية منها"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع.47، أكتوبر 2022، ص.ص. 620-623.

² رسالة مؤرخة في 21 ماي 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، ص.ص. 1-2. S/2020/429.

طالب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية السودان في 27 فبراير 2020 الأمين العام للأمم المتحدة بمرافقة الحكومة الانتقالية في المجال الأمني وحماية المدنيين، وأوضح في الرسالة الموجهة إليه تطور الأحداث في البلاد ورأي الحكومة السودانية حول الدعم المطلوب من الأمم المتحدة من أجل المساعدة على تحقيق الانتقال الديمقراطي، وتوفير الدعم والجو المناسب لمفاوضات السلام الجارية في جوبا بين الأطراف السودانية، وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لتنمية السودان، وتسهيل عملية نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع السوداني¹

وجاء رد مجلس الأمن من خلال القرار الأممي رقم 2524 في 3 جوان 2020 على أن الحكومة السودانية تتحمل كامل المسؤولية من أجل معالجة عوامل عدم الاستقرار وعدم المساواة في كامل السودان والتصدي لها، وعلى التعاون والتنسيق مع كامل الأطراف المعنية كالمجتمع المدني والنساء والشباب والأفراد المهجرين واللاجئين، من أجل التوصل إلى حلول دائمة وفورية على المدى الطويل، خاصة من أجل ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، ولتشجيع التماسك الاجتماعي ووضع أساس للتصدي للكوارث كما هو منصوص عليه في مضمون الوثيقة الدستورية.² ومن ثمة أشار القرار الأممي إلى أن الحل لكامل المشاكل التي يعاني منها السودان، بما فيها أزمة دارفور، يجب أن يتم الاتفاق على حلها بمبادرة من الأطراف الداخلية واتفاقها، حيث يجب أن تتحد من أجل مواجهة مختلف الصعوبات والمشاكل والتصدي لها وإيجاد الحلول المرضية للجميع.

كما أضاف القرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الإنتقالية في السودان

Mission intégrée des Nations Unies pour l'assistance à la transition au Soudan)

(MINUATS)، لمدة أولية تقدر بـ 12 شهرا، التي تندرج في إطار هيكل مندمج وموحد لمنظمة الأمم المتحدة، تهدف بالأساس إلى دعم الانتقال السياسي والتقدم نحو حكومة ديمقراطية، وكذلك من أجل حماية وترقية حقوق

¹ رسالة مؤرخة في 20 مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، ص. S/2020/221.2.

² Résolution n° 2524, adoptée par le Conseil de sécurité le 3 juin 2020, (S/RES/2524, 2020), p.2.

الإنسان والسلام الدائم في السودان، وذلك من خلال المساعي الحميدة الهادفة إلى تحقيق الأهداف المسطرة في الخطة الوطنية، وكذلك تقديم الدعم التقني اللازم لصياغة الدستور الجديد للبلاد، الإحصاء السكاني وتنظيم الانتخابات، تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة ومسؤولية الحماية ودولة القانون، دعم عملية السلم وتطبيق إتفاقات السلم المستقبلية، تقديم الدعم للتعبة والمساعدة الاقتصادية والتنسيق في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، على أن يقوم الأمين العام بتقديم تقرير كل (90) يوم عن مدى تنفيذ المهام الموكلة للبعثة.¹

أما بشأن إنهاء تواجد بعثة القوات الهجينة الأمم المتحدة-الإتحاد الإفريقي (UNAMID) فقد استجاب مجلس الأمن للمطالب التي قدمتها الحكومة الانتقالية، وذلك في القرار رقم 2559 الصادر في 22 ديسمبر 2020، حيث تم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة خفض عدد أعضاء البعثة تدريجياً بداية من الفاتح جانفي سنة 2021، على أن تنتهي العملية قبل تاريخ 30 جوان 2021 من خلال سحب كل أفراد البعثة العسكريين والمدنيين، ما عدا الأفراد اللازمين لضمان نهاية العملية، أي السماح ببقاء وحدة تكلف بحماية الأفراد والمنشآت وممتلكات البعثة، بالتنسيق مع القوات النظامية السودانية، كما حملت الحكومة كذلك التعهد بإستعمال المنشآت التي سيتم الإبقاء عليها في دارفور لأغراض مدنية بحتة.²

المطلب الثاني: اتفاق جوبا للسلام 3 أكتوبر 2020:

بدأت المبادرة التي أعلنت عنها جنوب السودان بعد التوقيع في 17 سبتمبر 2019 على الوثيقة الدستورية المتضمنة تكريس الأمن في كامل السودان والتطرق للمشاكل والقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع السوداني خاصة النزاعات المتفرقة في كامل أقاليم وأحاء البلاد، ومعالجتها من خلال حلول تأخذ بعين الإعتبار مختلف المطالب والتنوع الإثني والإقليمي. وهو ما أكدته مجلس الأمن من خلال القرار رقم 2524 - المذكور أعلاه- مطالباً كل الأطراف

¹ Résolution n° 2524, Op cit.

² القرار رقم 2559 الصادر عن مجلس الأمن في 22 ديسمبر 2020، S/RES/2559 (2020).

المتدخلة في هذا المسار بالمواصلة في الإلتزام بما جاءت به الوثيقة الدستورية، من أجل تحقيق إرادة الشعب السوداني في مستقبل آمن والاستقرار والديمقراطية. وإنطلاقاً من هذا شاركت العديد من الفصائل المسلحة في هذه المفاوضات إلى جانب الحكومة الانتقالية في السودان، كما هو موضح في الجدول رقم 6 أدناه، والتي توجت "بإتفاق سلام جوبا" في 3 أكتوبر 2020.¹

وعلى الرغم من تطرق إتفاق جوبا إلى كل المشاكل والأزمات التي كان يعاني منها السودان، إلا أنه وتماشياً مع موضوع الدراسة سيتم الإكتفاء بالنص على ما جاء فيه بخصوص إقليم دارفور، وذلك من خلال الإشارة إلى مخرجات مسار دارفور في "إتفاق سلام جوبا". وقد حظي دارفور بثماني بروتوكولات حيث كان الإقليم ولا يزال أكثر تضرراً نتيجة طول أمد النزاع من جهة، وشدة الأحداث التي وقعت فيه من حيث مخلفاتها على كل من الإقليم وسكانه من جهة أخرى. وقد تعرضت البروتوكولات الثمانية لما يلي:

1- تقاسم السلطة:

تضمن الإتفاق القضايا المتعلقة بتقاسم السلطة في السودان، والعلاقة بين السلطة المركزية في الخرطوم والأقاليم في إطار ما يعرف بالعلاقة بين المركز والهامش، حيث أشارت المادة العاشرة من الإتفاق إلى القضايا القومية من خلال إعتماد أنماط جديدة في تنظيم الأقاليم وذلك في فترة لا تتجاوز ستين (60) يوماً من تاريخ التوقيع النهائي على الإتفاق². كما نص مسار دارفور في البند الرابع من المادة 25 على تمكين حكومة إقليم دارفور بصلاحيات كاملة في مدة لا تتجاوز سبعة (7) أشهر. وحددت المادة 30 سلطات حكومة إقليم دارفور من سن للتشريعات، منح القروض، تحصيل الضرائب، التخطيط للخدمات في الإقليم وإعتماد دستور حكومة إقليم دارفور.³ فيما حددت

¹ Résolution n° 2524, **Op cit**, p.1.

² Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, official english version, p.14.

³ - Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, **Op cit**, p.17.

المادة 31 منه، السلطات المشتركة بين السلطة المركزية والإقليم بمنحها سلطات وصلاحيات تعني قضايا السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتعمير وغيرها من الخدمات.¹ ليضبط نص البروتوكول الخاص بهذا الجانب نسب التمثيل في السلطات، من خلال منح تمثيل الأطراف الممثلة لمسار دارفور في إدارة الإقليم بـ 40 %، وتمثيل الحكومة الإنتقالية بنسبة 30 % لتحتفظ الحركات الموقعة الأخرى 10 % والإدارة المحلية 20 %² وبمقتضى ذلك يتم توحيد ولايات دارفور الخمس في إقليم واحد في ظل نظام حكم فيدرالي، والذي ككل بتعيين "مني أركو مناوي" حاكما عاما للإقليم.³

2- تقاسم الثروة:

نص الإتفاق في هذا الجانب على تحديد الآليات المسؤولة عن تقاسم الثروة في البلاد وتنمية موارد الأقاليم، وفق آليات ذات طابع وطني وأخرى ذات طابع إقليمي، حيث إتفقت الأطراف الموقعة على إستحداث صندوق دارفور لدعم السلام والتنمية المستدامة، خلال 60 يوما من تاريخ توقيع الإتفاق، على أن يقوم بإلتزاماته لمدة 10 سنوات. وتحميل الحكومة إلزامية تحويل 750 مليون دولار سنويا إلى هذا الصندوق.⁴ إضافة إلى توفير 100 مليون دولار خلال شهر من التوقيع على الإتفاق لتمويل الصندوق. كما منح الإقليم صلاحيات واسعة في مجال الإقتراض من البنوك الوطنية والإستثمار وجمع الضرائب وإعداد الميزانية. ودعا الإتفاق إلى تقديم ضمانات وتخصيص حصة أكبر من الإيرادات للمناطق المتضررة في السودان والمهمشة وعلى أن إقليم دارفور سيحظى بحصة معتبرة ومهمة بلغة نسبة

¹ - Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, Op cit, p.18.

² - Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, Op cit, p.14.

³ أحمد أمل، أزمت الهامش في السودان ومستقبل إتفاق "سلام جوبا"، (مصر: المركز للفكر والدراسات الإستراتيجية، د.ذ.ط، د.ذ.س)، ص. 15.

⁴ - Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, Op cit, p.25.

40% من الإيرادات لمدة عشر (10) سنوات،¹ ومنح سكانه 3% من إيراداته من الموارد الطبيعية في المناطق التي تستخرج منها²، كون أن الموارد ستعمل على تحقيق التنمية والسلام في المنطقة.

3- الأرض والحواكير:

نص الإتفاق على أهم مشكل ومسبب للإحتكاكات والصراعات بين القبائل الزراعية والرعية في إقليم دارفور. وقدم الاتفاق مجموعة من الآليات لضبط وتنظيم هذا المجال، من خلال تطوير ودعم قطاعي الرعي والزراعة، وتبني سياسات تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية، وتطوير البنى التحتية وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب.

كما نص الاتفاق على ضرورة ضمان حقوق الطرفين-المزارعين والرعاة الرحل- في استغلال الأراضي والمسارات لتفادي المواجهة والإحتكاك القبلي. وأشار الإتفاق إلى إعادة الإعتبار إلى مكانة الإدارة المحلية الأهلية ودورها في تهدئة الأوضاع وفض الخلافات والنزاعات بين مكونات المجتمع الدارفوري، خاصة تلك المتعلقة بالأرض والحواكير، في ظل اعترافه بالملكية التقليدية والحقوق التاريخية لأراضي القبائل في المنطقة، والنظر في دعاوي إسترداد الأراضي التي تم إنتزاعها من مالكيها من قبل النظام السابق، وتلك التي تم الإستلاء عليها خلال الصراع الذي شهده الإقليم، وتعويض المتضررين عما لحقهم وممتلكاتهم خلال المرحلة السابقة، كما إستحدث الإتفاق آلية جديدة سميت المفوضية القومية للحدود وأكلت لها مهمة إعادة ترسيم الحدود بين أقاليم السودان بما فيها إقليم دارفور.³

¹- Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the parties to peace process, Op cit, p.17. -

² - Ibid.

³ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "إتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه"، سلسلة تقدير موقف، 10 سبتمبر 2020، ص. 2.

4- العدالة الانتقالية:

نص اتفاق دارفور في الفصل الثالث منه على القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة في إقليم دارفور، كما أقر الإتفاق مبدأ التعويضات بالنسبة لضحايا النزاع والمتضررين من القتال، بالإضافة إلى إصلاح قطاع العدالة وإستحداث آليات جديدة وطنية ومحلية على غرار إنشاء مفوضية العدالة الإنتقالية، ومحكمة خاصة بدارفور، صندوق لرعاية شؤون الشهداء والجرحى في دارفور، تعمل جميعها على تكريس العدالة الاجتماعية في الإقليم، والتعايش السلمي بين مختلف أطراف المجتمع الدارفوري. وألح الاتفاق على التطرق إلى الأسباب الجذرية التي أدت إلى ما وصلت إليه الأوضاع في الإقليم ومحاسبة المتسببين فيها ومرتكبي الجرائم.¹

5- الترتيبات الأمنية:

تطرق إتفاق جوبا إلى الترتيبات الأمنية بالتفصيل وهو الأمر الذي تم تفادي التطرق إليه، ومعالجة القضايا المتعلقة به في مختلف المبادرات السابقة والإتفاقات التي أبرمت بخصوص ما يحدث في إقليم دارفور. وأشار بروتوكول الترتيبات الأمنية في مسار دارفور على عدة بنود تهدف إلى إرساء الأمن والإستقرار في المنطقة وذلك تحقيقا للتنمية والسلام، فقد تضمن إتفاق دارفور فصلا كاملا (الفصل الثامن) خصص للترتيبات الأمنية والذي إشتمل على 35 مادة تعني مجموعة واسعة من القضايا (إعادة دمج القوات، نزع السلاح، إصلاح قطاع الأمن)، بالإضافة إلى نصه على وقف إطلاق النار والأعمال العدائية خلال 72 ساعة من الإتفاق والإلتزام بمعالجة الوضع الإنساني في دارفور تمهيدا للشروع في تنفيذ الترتيبات الأمنية، بما في ذلك إعادة بناء وهيكل القوات المسلحة وفق عقيدة وطنية جديدة. وإضافة إلى تسريح قوات الحركات المسلحة وإعادة دمجها للقضاء على ظاهرة تعدد الجيوش في البلاد، وذلك في غضون ثلاثة أشهر، وإصدار عفو عام وإسقاط الأحكام ضد الحركات المسلحة.

¹ - أمل، مرجع سابق، ص. 17.

ويتم إدماج الحركات المسلحة واستيعابها إما في أجهزة المؤسسة العسكرية الجيش والشرطة والمخابرات العامة والقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، أو نزع سلاحها وتسريحها وإعادة دمجها في الحياة المدنية، بالإضافة إلى تخصيص التعويضات والرعاية الصحية لشهداء الحركات المسلحة، ومعالجة مشكلات أسرى الحركات المسلحة وتشكيل لجان خاصة للإشراف على تنفيذ ما تم إقراره.

مما سبق يتضح أن إتفاق جوبا للسلام تطرق إلى جميع القضايا والمسائل التي كانت محل خلاف أو تم التغاضي عنها أو تناسيها خلال المبادرات السابقة له، وكذا الوثائق المنبثقة عنها، بما جعل منه أحد أهم المبادرات التي أعطت بصيص أمل لدى الدارفوريين لإنهاء النزاع في الإقليم، إضافة إلى التأييد الداخلي الذي حظي به نتيجة منحه الفرصة لجميع الفرقاء الداخليين للمشاركة فيه، والإعتراف الدولي به من خلال تأييد كل من مجلس الأمن الدولي والإتحاد الإفريقي ودعمهما لمخرجاته والنتائج المتوصل إليها بإعتبارها تمثل إجماعاً داخلياً، على الرغم من تسجيل غياب بعض الأطراف، عن التوقيع عليه، كالحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة عبد العزيز آدم الحلو، بعد أن شاركت في المفاوضات، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، التي لم تعترف بشرعية الحكومة الإنتقالية ولم تشارك منذ البداية في المفاوضات.

غير أن إتفاق جوبا للسلام وعلى الرغم من الآمال التي كانت مرجوة من ورائه بالنسبة للدارفوريين، إلا أنه فشل هو الآخر في إيقاف النزاع في إقليم دارفور، وذلك بفعل العديد من العوامل التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تضمنه للعديد من الآليات في مختلف الميادين والتي لم تتمكن الحكومة الإنتقالية بإعتبارها ممثلة للسلطة الحاكمة في البلاد من تأسيسها ومنحها الوسائل اللازمة لأداء مهامها الموكلة لها بموجب الإتفاق؛
- الإلتزامات المالية الكبيرة التي تعهدت الحكومة الإنتقالية بمنحها لمختلف الصناديق التي نص عليها الميثاق من أجل تعويض المتضررين وتنمية مختلف مناطق إقليم دارفور، والتي عجزت عن الوفاء بها نتيجة ضعف

الاقتصاد السوداني وتراجع مداخل البلاد، بالإضافة إلى غياب الدعم المالي الدولي للسودان من أجل

الوفاء بالتزاماته ودعم التنمية في المنطقة؛

- غياب الإجماع على إتفاق جوبا للسلام من خلال معارضة بعض الفصائل والحركات للتوقيع عليه،

وبالتالي عدم التزامها بمضمونه، بما عمل على إستمرار القتال في الإقليم؛

- استمرار ظهور حركات وفصائل جديدة في الإقليم لم توقع هي الأخرى الإتفاق مع قيامها بنشاطات

عدائية ضد المدنيين في الإقليم، أثناء إشتباكها مع باقي الحركات أو من خلال ممارسة أعمال النهب

والسلب للحصول على الأموال؛

- عدم تمكن الحكومة الإنتقالية من تنفيذ البند المتعلقة بنزع السلاح في إقليم دارفور ودمج المقاتلين في

القوات النظامية، الأمر الذي أدى إلى استمرار إنتشار الأسلحة في الإقليم وبالتالي استمرار عمليات

النهب والسلب ضد القبائل؛

- تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في كامل البلاد نتيجة إشتداد الصراع على السلطة والمناطق

الاستراتيجية في كل من الخرطوم وباقي الأقاليم في البلاد، وانتقاله إلى الميدان من خلال العمليات

العسكرية المتكررة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بسبب الخلافات بين كل من

الفريق الأول عبد الفتاح البرهان والفريق الأول محمد حمدان دقلو.

جدول 6: قائمة الأطراف الموقعة على إتفاق جوبا للسلام على إتفاق جوبا للسلام.

الطرف الموقع	التفصيل
الحكومة الانتقالية السودانية	المنبثقة عن الوثيقة الدستورية لعام 2019 بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، والتي تضمن عناصر عن قوى الحرية والتغيير وبعض أفراد من القوات المسلحة السودانية.
حركات الكفاح المسلح – مسار دارفور	إئتلاف من الحركات المسلحة الرئيسية النشطة في دارفور، والذي يضم كل من حركة العدل والمساواة، حركة تحرير السودان جناح مني مناوي، حركة تحرير السودان، المجلس الإنتقالي، حركة التحالف السوداني، تجمع قوى تحرير السودان وحركة تحرير السودان.
الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال/ الجبهة الثورية	ترابطها علاقة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، واصلت نشاطها في السودان بعد إنفصال جنوب السودان في عام 2011، وفي عام 2017 إنقسمت الحركة إلى فصيلين رئيسين، فصيل مالك عقار الذي وقع على إتفاق جوبا وفصيل عبد العزيز الحلو الذي لم يوقع على الإتفاق.
مسار الشرق	جماعة سياسية تتألف من عدة عرقيات مختلفة، يرأسها أسامة سعيد رئيس مؤتمر البجا، عرفت إنشقاقات عدة بما إنعكس على موقفها من التوقيع على إتفاق جوبا، حيث وقع فصيل أسامة سعيد نيابة عن

مجموعتين منشقتين عن مؤتمر البجا (الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة وحزب مؤتمر البجا المعارض).	
يتكون من حركة تحرير كوش وكيان الشمال.	مسار الشمال
إئتلاف بين أحزاب سياسية وجماعات صوفية، يقوده حزب الجبهة الثورية الديمقراطية، ويؤتكر وجوده في ولاية الجزيرة والنيل الأبيض وسنار وولاية الخرطوم.	مسار الوسط
جناح من حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان.	الجبهة الثالثة - تمازج

المصدر: زيد العلي، إتفاق جوبا لسلام السودان - ملخص وتحليل-، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، د.ذ.ط، 2021)، ص.11.

المطلب الثالث: مستقبل النزاع في إقليم دارفور:

انعكس الشعب الذي عرفه النزاع في إقليم دارفور من حيث العوامل التي أدت إلى نشوبه، وكذلك أطراف النزاع على كيفية إدارته من جهة، ومستقبل النزاع من جهة أخرى. وقد تعددت سيناريوهات الباحثين والمهتمين حول ما يحدث في إقليم دارفور، خاصة وأن الفواعل التي فشلت في إدارة هذا النزاع بالتوصل إلى حل ينهي معاناة الدارفوريين، أثبتت عجزها عن الإجماع على تصور مستقبل الأوضاع هناك. فمنهم من رأى فيما يحدث في دارفور وبعد طول أمد النزاع، أن الأوضاع تتجه نحو التحسن، وعلى أن الأمور أصبح متحكماً فيها من قبل السلطة القائمة، من خلال التقدم الذي حققته القوات النظامية في الميدان ودحرها لحركات التمرد، وبالتالي تحكّمها وسيطرتها على الأوضاع بما سيعمل على عودة الحياة إلى ما قبل انفجار النزاع. في حين يرى آخرون أن الأوضاع لا تزال متردية والقتال بين القوات النظامية والمليشيات التابعة لها ضد الحركات المتمردة لا يزال قائماً، والخسائر لا تزال كبيرة في صفوف المدنيين وممتلكاتهم، بل أن عدد المهاجرين واللاجئين في ارتفاع مستمر. وبالتالي فإن وضعية النزاع تزداد تعقيداً في مقابل تراجع دور الفواعل الدولية وإنهاء مهام القوات المختلطة الأممية-الإفريقية (UNAMID)، وتهميش منظمات الإغاثة في دارفور، خاصة مع اندلاع نزاعات أخرى أصبحت تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

1- التحكم في الأوضاع في إقليم دارفور (السيناريو التفاوضي):

عرفت الأوضاع في دارفور منذ اتفاق الدوحة 2011 بعض التحسن خاصة، وهو ما أوردته التقارير التي قدمتها المنظمات الدولية من خلال مبعوثيها إلى دارفور. فعلى سبيل المثال نوه مجلس الأمن الدولي في القرار رقم 2296 المؤرخ في 29 جوان 2016 بالآليات المحلية والوساطة المتبعة لفض الخلافات والنزاعات والتي لعبت دوراً كبيراً في الوقاية وفض النزاعات بين القبائل في الإقليم، خاصة تلك التي لها علاقة بالموارد الطبيعية، مطالباً بمواصلتها وتكثيف الجهود التي من شأنها أن تساهم وبفعالية في الوقاية من النزاعات على المستوى المحلي والتي كانت السبب الرئيسي

للعنف الذي شهده الإقليم والنتائج المترتبة عنه في صفوف المدنيين.¹ كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الدوري الذي قدمه إلى مجلس الأمن في 18 ماي 2017، حول الأوضاع في دارفور، أنه وخلال السنوات الثلاث الأخيرة من النزاع المسلح الذي تمخض عنه نشر القوات المختلطة الأممية-الإفريقية (UNAMID)، حققت القوات الحكومية تقدما كبيرا من خلال العمليات العسكرية التي باشرتها ضد حركات التمرد، التي كانت في ثلاث مراحل بين جانفي 2014 وجوان 2016،² وعلى أنها عملت على وضع حد للمواجهات والمناوشات التي كانت بين القوات الحكومية وحركات التمرد، ما عدا في منطقة جبل مرة التي بقيت تشهد مواجهات بين الطرفين. كما أن الحركات المتمردة ومنذ سنة 2017 لم تعد قادرة على مواجهة القوات النظامية، وبالتالي فإن القوات العسكرية الحكومية أضحت تتحكم في أغلب مناطق إقليم دارفور.³ غير أن إقليم دارفور مازال يشهد عنفا وتجددا للقتال بين مختلف فواعل النزاع في دارفور، سواء كقبائل أو كمجموعات تنتمي لنفس القبيلة أو بين حركات التمرد والقوات النظامية، وهو ما يستدعي مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع المتصلة بالموارد في الأقليم.

وفي نفس الإطار أشار الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 30 أوت 2017، أن السلطات السودانية ومنذ شهر أوت 2016 قامت بعملية لإسترجاع الأسلحة، وذلك بعد الأوامر التي وجهها نائب الرئيس السوداني "محمد حسابو محمد عبد الرحمان"، رئيس اللجنة العليا لنزع السلاح في دارفور التي أنشئت في أفريل 2016. وقد قطعت السلطات السودانية أشواط كبيرة في هذا المجال، وحققت نتائج إيجابية بخصوص نزع السلاح وتسريح وإعادة ادماج المقاتلين في صفوف القوات النظامية، حيث تم تسريح 4,028 مقاتل سابق في صفوف الحركات المتمردة في الفترة 2009 - 2011 في إطار إتفاق السلام من أجل دارفور، و6,232 فرد في

¹ قرار مجلس الأمن رقم 2996 المؤرخ في 29 جوان 2016، ص. 4.

² Lettre datée du 18 mai 2017, adressée au Président du Conseil de Sécurité par le Secrétaire Général, S/2017/437, p. 2.

³ Jean-François Guilhaudis, « Fais marquants : les grands conflits en 2017 », *Paix et sécurité européenne et internationale HAL*, 2018, p.23.

15 أوت 2017 في إطار تطبيق أحكام ميثاق الدوحة، كما لعبت القوات المختلطة الأمم المتحدة- الاتحاد الإفريقي دورا كبيرا في هذه العملية من خلال تقديمها لدعم تقني إلى السلطات السودانية في هذا المجال.¹

وقد عرفت الوضعية الإنسانية في إقليم دارفور هي الأخرى تحسنا، خاصة في الشق المتعلق بهجرة العائلات وتنقلها فخلال الفترة 2017-2019 ذكرت السلطات السودانية أن عدد المهاجرين في دارفور قد عرف تراجعا من 2.3 مليون إلى 1.76 مليون فرد، مع تسجيل عودة 386.000 شخص إلى أراضيهم في السودان عامة وإلى دارفور خاصة. غير أن بعض المنظمات الأممية النشطة في دارفور مازالت تؤكد على استمرار اللاأمن وغياب الخدمات والهياكل الأساسية بما يعيق عودة باقي المهاجرين إلى أراضيهم.

ونتيجة للتحسن الطفيف المسجل، شهد إقليم دارفور موجة هجرة خارجية نحو الإقليم، حيث تم تسجيل وصول ما يقارب 3.484 لاجئ من جنوب السودان في جانفي 2018، إلى جانب 91.880 لاجئ سنة 2017، كما أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن إقليم دارفور سجل في 31 جانفي 2018 إستضافة ما يقارب 164.087 لاجئ من جنوب السودان.²

غير أن هذه المؤشرات لاتكفي، وتتطلب تهيئة الأوضاع والتوصل إلى سلام في دارفور قيام أطراف الصراع بتقديم تنازلات بالنظر لما يشهده الإقليم من وجه جديد للنزاع بين قوات الدعم السريع والحيش. ويعتبر الحل فيما يلي:

- 1- احتواء الحركات المنظمة في شكل أحزاب في إطار الساحة السياسية السودانية؛
- 2- تبني مبادئ الديمقراطية والوصول إلى السلطة عن طريق الإنتخابات لا الانقلابات؛
- 3- تكريس دولة القانون والعدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروة والتنمية بين كل المواطنين والأقاليم؛

¹ Lettre datée du 30 août 2017, adressée au Président du Conseil de Sécurité par le Secrétaire Général, S/2017/747, p.p.2-3.

²- OCHA, **Op cit**, p.1.

4- تخصيص برامج خاصة بتنمية إقليم دارفور من أجل إستدراك التأخر والتخلف المسجل مقارنة بباقي

الأقاليم؛

5- تأمين عودة اللاجئين والمهجرين إلى أقاليمهم مع مرافقتهم من أجل إسترجاع مصادر رزقهم وأنشطتهم

الاقتصادية؛

6- العمل على تعزيز المؤسسات التعليمية والصحية، من خلال إستحداث صناديق ومؤسسات خصيصا لهذا

الغرض.

وختاما فإن حل النزاع وبناء السلم في إقليم دارفور يقتضي قبل كل شيء تحقيق العدالة على مختلف الأصعدة، أي من خلال المساواة في التنمية وفي توزيع الثروات، تنصيب جهاز قضائي فعال بصلاحيات كاملة ومؤسسات قوية تمكنه من ممارسة مهامه بفعالية، وجهاز شرطة قوي وإحتراقي وكل مؤسسات تطبيق القانون وفرضه من دون الاحتكام لأي اعتبار عدا القانون. فبعد محاسبة المجرمين والمطلوبين لدى العدالة وفرض القانون على الجميع يستتبع الأمن في المجتمع وتتمكن مؤسسات الدولة من أداء مهامها السيادية، خاصة في مجال حماية الأفراد وممتلكاتهم ومعاينة الخارجين عن القانون بما يمكن من عودة ثقة الفرد في هذه المؤسسات وفرض النظام في المجتمع.

2- استمرار النزاع في دارفور (سيناريو استمرار الوضع القائم):

إن الوضع الذي آل إليه السودان عموما ودارفور خصوصا بعد 2019 ولاسيما بعد النزاع الجديد الذي تدور رحاه بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع يؤكد على استمرار النزاع في إقليم دارفور ولو على المدى القريب أو المستقبل المباشر. وقد ميز الحياة السياسية في السودان بعد سنة 2019 سيطرة الطابع العسكري من خلال تنصيب شخصيات عسكرية للإشراف على مرحلة الانتقال السياسي للبلاد لمرحلة ما بعد الثورة، بل الصراع بين هذه الشخصيات الذي بدأ في شكل التنافس على السلطة، مؤديا بذلك إلى الفوضى والقتال على مستوى كامل البلاد

عكس ما كانت عليه في السابق محصورة في بعض الأقاليم كدارفور وكردفان وشرق السودان. وعلى الرغم من التنديدات الشعبية المتعددة المناهضة للحرب والمطالبة بالعودة إلى عملية الإنتقال السياسي السلس والسلمي في البلاد.

ويتميز المشهد السياسي في السودان منذ انقلاب 2019 بالفوضى وغياب رؤية سياسية محكمة تمكن البلد من تجاوز الأزمة الخائقة التي يعاني منها على مختلف الأصعدة. وفي ظل حدة التنافس القائم بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في سعيها لفرض الخيار المدني، وتنصيب حكومة وقيادة مدنية، هناك رغبة قوية للمؤسسة العسكرية هي الأخرى أن يكون لها تمثيل داخل مؤسسات الدولة، الأمر الذي إنعكس بالسلب على مسار التسوية والإنتقال الديمقراطي المنبثق عن ميثاق إتفاق سلام جوبا، خاصة بعد رفض بعض الحركات والجماعات التوقيع عليه والإنضمام إليه. وبالتالي ظهرت قيادات جديدة على المستوى المحلي، وانهارت إتفاقات وقف النار التي تم إبرامها مع الأطراف التي لم توقع على إتفاق جوبا، وشهدت أغلب مناطق وأقاليم السودان موجات عنف ونزاعات خاصة في إقليم دارفور وكردفان. وأعلنت الجماعات المسلحة الدخول في تحالفات جديدة ضد الحكومة، على الرغم من مطالبة القيادة الجديدة للقوات المسلحة السودانية دعم القيادات الجبهوية من أجل إستعادة الأمن وإستتباب النظام في البلاد، إلا أن ما حدث عكس ما كان ينتظر منه بإنتشار النزاعات في كل المناطق ووصولها حتى إلى الدول المجاورة للسودان.¹

والواقع أن غياب رؤية سياسية واضحة على مستوى الدولة السودانية سيؤدي إلى إطالة أمد النزاع في دارفور وإستمراره وذلك بسبب التهميش الذي عرفه الإقليم بعد التركيز على الخرطوم والآليات التي تنقذ البلد من مزيد من العنف وتضمن حماية البلاد ووحدته الترابية. فحتى المجتمع الدولي وجه أنظاره نحو الخرطوم بعد أن كان جل إهتمامه تطور الأحداث في إقليم دارفور. وما إنهاء عملية البعثة الهجينة الإفريقية-الأممية التي كانت مخصصة لحماية المدنيين

¹ACAPS, « SUDAN: SCENARIOS », *Anticipatory analysis*, 17th March 2022, p.9.

ومراقبة وقف إطلاق النار في إقليم دارفور، وإستبدالها ببعثة أخرى تعنى بشأن الإنتقال الديمقراطي في السودان بعد ثورة 2019 بخير دليل على تغير وجهة وإهتمام المجتمع الدولي تجاه النزاع القائم في دارفور.

وقد فشل إتفاق جوبا للسلام هو الآخر في إيقاف العنف والقتال في إقليم دارفور وفي كامل الأقاليم السودانية، وهو ثالث إتفاق بعد إتفاق سلام دارفور الموقع بأبوجا في عام 2006 ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور الموقعة في 2011 يفشل في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه، حيث عرف إقليم دارفور إستمرار القتال ومعاناة المواطنين من الغارات والإقتتال بين القبائل فيما بينها على أساس إثني، أو بينها وبين الميليشيات النشطة في الإقليم أو القوات الحكومية. وقد أدت هذه الأوضاع إلى تجدد النزاع في 25 جويلية من سنة 2020 في غرب دارفور مسببا مقتل حوالي 60 شخصا وجرح أكثر من ستين آخرين،¹ نتيجة القتال الذي شهدته خاصة منطقتي ماستري والجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، وشمال بلدة بيدا، إلى جانب مناطق أخرى تعدت التسعة في مناطق متفرقة من الإقليم، في الفترة الممتدة بين 19 و26 جويلية، متسببة في حرق أكثر من سبعة قرى تابعة لقبائل المساليت، ونهب الأسواق والممتلكات وتخريب المزارع والأماكن. الأمر الذي نجم عنه تسجيل موجة هجرة كبيرة داخلية وخارجية، مما استدعى زيادة الطلب على المساعدات الإنسانية لفائدة المتضررين من هذه النزاعات على مستوى كل إقليم دارفور بعد تسجيل ما يقارب 2.8 مليون شخص في حاجة إلى إغاثة وإعانات إنسانية ما بين شهري جوان وسبتمبر من سنة 2019 منها 545.000 في غرب دارفور،² وبالنظر إلى التصعيد الذي شهدته بعض ولايات الإقليم قام الولاة على مستواها بالإعلان عن حالة الطوارئ على غرار ما حدث في كل من الجنية ومدينة البيدة.

وبعد سنة وبالضبط في 15 جانفي سنة 2021 عرفت الجنية كذلك موجة من المواجهات العنيفة من قبل جماعات مختلفة تنتمي لقبائل المساليت والقبائل العربية، بسبب مقتل رجلين في نفس اليوم في مواجهات بين أفراد

¹ OCHA, « Sudan: Escalation of Violence in Darfur », **Flash Update**, n°.2, 27 Jul 2020, p.p.1-2.

² Ibid.

يتنمون لقبائل متعددة في سوق ريغورغو (**Rugorugo**)، مما نجم عنه حسب منظمات الإغاثة الإنسانية النشطة في إقليم دارفور، مقتل 82 شخص على الأقل، وجرح أكثر من 170 شخص، إضافة إلى تنقل وهجرة أكثر من 50.000 فرد، منهم 32.000 داخل مناطق متفرقة في دارفور والسودان، خاصة مخيمات الكريندينغ (**Krinding**) و 1 و 2 ومخيمات دار السلطان، و 8.000 فرد في مناطق متفرقة مجاورة لهذه المخيمات (دار السلام، دار النعيم وباب الجنان) وأكثر من 10.000 في قرى متفرقة داخل دارفور، متخذين من المدارس والمباني الحكومية منازلًا وملاجئ لهم، ومن أجل تهدئة الأوضاع، تم إصدار مرسومين من قبل الحاكم المحلي لغرب دارفور (الوالي) يسمح من خلالهما للقوات المسلحة والشرطة بإستعمال السلاح لإستعادة الأمن.¹

كما شهدت منطقة شرق الجبل المتواجدة في ولاية جنوب دارفور، في الفترة الممتدة بين 15-21 جويلية من سنة 2022، مواجهات عنيفة وفي جهات متفرقة، بين مختلف الجماعات المتمردة المنفصلة عن جيش تحرير السودان، نتيجة الخلافات حول ملكية الأراضي، وهو ما أدى إلى هجرة العديد من العائلات، قدرت بأكثر من 2.453 عائلة، إلى منطقة كاتور (**Katur**) بولاية شمال دارفور، مع تسجيل مقتل ثلاثة أشخاص وجرح آخرين، بالإضافة إلى غلق الطرقات بين هذه المنطقة والمناطق الأخرى مما أدى إلى صعوبة تنقل الأشخاص والمركبات التجارية وهو ما انعكس سلبا على المعاملات التجارية وحياة المواطنين.²

أما منطقة "فورو بارانقا" « **Foro Baranga** » بغرب دارفور، شهدت هي الأخرى في 11 من أبريل 2023 موجات قتال عنيفة بين أفراد من قبيلة المساليت وقبائل عربية، بما تسبب في هجرة وتنقل أكثر من 4.000 عائلة (ما يقارب 20.000 فرد)، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للهجرة، في مناطق متفرقة داخل دارفور، خاصة منطقة "جيمزة" « **Jimmeza** »، وكذلك نحو مخيمات اللاجئين في دولة التشاد، بالإضافة إلى مقتل حوالي عشر

¹ OCHA, « Conflict Ag Geneina, capital of West Darfur State », **Flash Update**, n°.2, 18 Janvier 2021, p.1.

² OCHA, **Op cit**, p.1.

(10) أفراد وجرح أربعة (4) آخرين.¹ كما أدت هذه الأحداث إلى نهب وسرقة المنازل والأسواق في المنطقة، ونتيجة للتصعيد الذي عرفته المنطقة بين القبائل المعنية بالنزاع، خاصة بعد إمتداد النزاع إلى بعض المناطق المجاورة في إطار الإمتداد الإثني والقبلي الذي يعرفه إقليم دارفور، قام الحاكم المحلي (الوالي) في 10 أبريل إلى إعلان حالة الطوارئ في المنطقة ونشر قوات الأمن من أجل تهدئة الأوضاع.

وقد تأثر إقليم دارفور بشدة وتدهورت الحالة في السودان نتيجة الاقتتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حول السيطرة على المناطق الاستراتيجية في الخرطوم وأم درمان وبحري ودارفور وكردفان، خاصة في ظل تعثر المبادرات الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية لوقف إطلاق النار والتسهيل من مهمة إيصال المساعدات الإنسانية، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي السوداني، لاسيما فيما تعلق بتنظيم الانتخابات وتنصيب مؤسسات مدنية قوية وفعالة تحظى بممارسة مهامها الدستورية بما يمكن من السيطرة على الأوضاع وإستتباب الأمن في البلاد.

فبعد سلسلة الإتهامات المتبادلة بين كل من الفريق الأول عبد الفتاح البرهان والفريق الأول محمد حمدان دقلو، انتقل الخلاف بينهما إلى الميدان من خلال سلسلة العمليات العسكرية التي شنها كل طرف وحلفاؤه من الجماعات المتمردة من أجل حمل الآخر على التراجع والانسحاب، خاصة عن العاصمة الخرطوم. وقد استمرت دعوة بعض الأطراف الإقليمية والدولية إلى مبادرات أخرى لتهدئة الأوضاع وتنفيذ إتفاق جوبا، لاسيما مبادرة دولة جنوب السودان في الفترة الممتدة من 23 إلى 25 أكتوبر 2023 لعقد اجتماع تشاوري بين الأطراف الموقعة على إتفاق جوبا للسلام من أجل السلام في السودان، الذي حضرته جميع الحركات الموقعة وممثلي الحكومة الإنتقالية، إضافة إلى إعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الممثلة للإتحاد الإفريقي، عن إعادة انعقاد محادثات وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم

¹ OCHA, « Sudan: Conflict in Foro Baranga, West Darfur State », **Flash Update**, n°.1, 12 April 2023, p.1.

السريع في جدة، مشيراً إلى أن الهدف من وراء هذه المحادثات هو تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، إنشاء تدابير لوقف إطلاق النار وبناء الثقة وإمكانية التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية.¹

وإنطلاقاً من كون إقليم دارفور هو مركز لقوات الدعم السريع (RSF) وإحكامها للسيطرة عليه، بحكم نشاطها الميداني في إطار ميليشيات الجنجويد سابقاً، شهد الإقليم عدة صدامات بين هذه القوات والقوات المسلحة السودانية (SAF)، حيث تجدد النزاع والقتال بين القوتين في الفترة الممتدة من 11 إلى 17 أوت 2023، بمنطقة نيالا (عاصمة غرب دارفور)، والتي تسببت في تهجير الآلاف من قاطني هذه المنطقة إلى مناطق أخرى داخل دارفور، كما أن هذا النزاع تسبب في هجرة ما يقارب عشرة آلاف (10.000) عائلة، ما يعادل حوالي خمسين ألف (50.000) فرد فروا من ديارهم هرباً من القتل، بالإضافة إلى تسجيل مقتل أكثر من 60 شخص وجرح 250 آخرين،² مع تسجيل صعوبات في إيصال منظمات الإغاثة للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، والتي بقيت على الحدود في عاصمة شرق دارفور منذ تاريخ 14 أوت 2023 نتيجة استمرار القتال الذي تسبب في تردي الأوضاع الإنسانية.³ وفي هذا الظروف شهدت مناطق متفرقة من الإقليم عودة الاقتتال في زلنجي ووسط دارفور من 30 أوت إلى غاية 17 سبتمبر 2023، متسببة في مقتل ستة (6) نازحين و2.300 بلا مأوى بعد حرق بيوتهم. إضافة إلى منطقة شمال وغرب دارفور التي شهدت هي الأخرى معاركاً بين الطرفين في 29 سبتمبر من نفس السنة، وعودة العنف بين قبيلتي بني هبله والسلامات في وسط دارفور.⁴ ولم تسلم منطقة نيالا التي عرفت في 26 أكتوبر 2023 قتالاً عنيفاً بين الطرفين إنتهى بسيطرة قوات الدعم السريع على قاعدة القوات المسلحة السودانية فيها، وقيام اللواء عبد الرحيم دقلو بتكليف قائد قوات الدعم السريع بالمنطقة للإشراف على قيادة القاعدة المسيطر عليها، وتعيينه لقائد شرطة

¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الإنتقالية في السودان، 13 نوفمبر 2023، ص.ص. 1-3. S/2023/861

² OCHA, « SUDAN: SAF and RSF clashes in Nyala, South Darfu », **Flash Update**, n°.1, 21 August 2023, p.1.

³ Ibid.

⁴ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص.ص. 4-6.

جديد مع دعوته لإستئناف المهام الإدارية في الولاية، لتقوم بعد ذلك القوات المسلحة بشن غارات جوية على قوات الدعم السريع مما سبب سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين ونزوح سكاني كبير هربا من القصف والقتل بالإضافة إلى موجات القتال التي شهدتها.

وإزداد الوضع سوءا في إقليم دارفور بالنظر للأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها السودان منذ جائحة كورونا والتي كانت نتائجها كارثية خاصة على إقتصاديات الدول النامية والضعيفة، لاسيما بعد تراجع مداخيل السودان من عائدات البترول على إثر إنفصال جنوب السودان وفقدان الشمال للعديد من المناطق الغنية بالبترول، بالإضافة إلى التضخم الكبير الذي عرفه الإقتصاد السوداني والذي بلغ في فيفري 2022 إلى أكثر من 300%¹ وهو ما أثر سلبا على الأمن الغذائي في السودان، حيث صارت المواد الغذائية والمواد الأساسية تعرف ارتفاعا كبيرا في الأسعار، في ظل تراجع إنتاج البلاد من مختلف المواد نتيجة الصراعات المتعددة في مختلف الأقاليم، ليصل خلال الفترة الممتد بين سنتي 2021 و2022، عدد الأفراد الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية في كامل البلاد بـ 11.7 مليون شخص، تصدرتها ولايات دارفور (غرب دارفور 42%، شمال دارفور 36%، وسط دارفور 35%)، إلى جانب إقليم كردفان.²

3- تطور منحنى النزاع نحو الإنفصال (السيناريو الراديكالي):

يعد إنفصال إقليم دارفور عن الدولة الأم أسوء سيناريو، إلا أن استمرار النزاع في الإقليم وتواصل معاناة أبنائه من خلال سياسات النهب والتهجير التي مورست ولا تزال تمارس عليهم من قبل مختلف أطراف النزاع، يمكن أن يجعل من هذا السيناريو مسارات النزاع في دارفور. فبالرجوع إلى التجربة السابقة للسودان خلال النزاع مع الجنوب

¹ ACAPS, Op cit, p.3.

² Integrated Food security Phase Classification IPC, « Sudan Food Insecurity Levels Continue to Increase Driven by The Worsening Macroeconomic Situation, Poor Harvest and Conflict », **IPC acute Food Insecurity Analysis**, published on June 21, 2022, p.1.

الذي إنتهى بإنفصال هذا الأخير، يلاحظ أنه أثناء البدايات الأولى للنزاع بين الشمال والجنوب و بروز بوادر الأزمة الأولى، كان خيار الإنفصال مستبعدا ومرفوضا، إلا أن تطور الأزمة وتعقدتها نتيجة التعامل غير المدروس والتركيز على الحل العسكري القهري، خاصة بعد تدويل الأزمة وتدخل أطراف خارجية ذات قوة ومكانة في المجتمع الدولي، جعل من خيار الإنفصال أحد السيناريوهات لحل الصراع وهو ما تم بالفعل بعد إستفتاء سنة 2011. فعند تتبع مسار النزاع في إقليم دارفور، مقارنة بما حدث مع الجنوب، وباستثناء العامل الديني الذي يميز الصراعين، أي الجنوب مسيحي مقارنة بغرب السودان المسلم، يمكن القول أن منحى النزاع يتجه في نفس المسار الذي سلكه النزاع بين الشمال والجنوب. وبالتالي فإن تعقيد الأوضاع وطول أمد النزاع، يمكن أن يفرض خيار إنفصال إقليم دارفور، خاصة في ظل اللغط الإعلامي الكبير والتدويل الذي يشهده إقليم دارفور.

كما أن إختيار كل مبادرات السلام والمواثيق المنبثقة عنها يعد مؤشرا يدل على صعوبة أو إستحالة التوصل إلى حل سلمي ينهي النزاع في إقليم دارفور سيما في ظل الوضع الراهن، فأخر وثيقة دستورية منبثقة عن إتفاق جوبا والتي أريد لها أن تكون البادرة لحل هذا النزاع الذي يشهده الإقليم منذ قرون، عجزت عن ذلك بفعل الأوضاع السياسية والأمنية في السودان ككل، وذلك بدءاً من رفضها من قبل بعض الجماعات والمتمردين، وصولاً إلى الإنسداد السياسي وبداية التنزاع على السلطة بين كل من قائد القوات المسلحة وقائد قوات الدعم السريع. كما أن بعض أبناء دارفور رأوا في الوثيقة الدستورية لسنة 2019 والتي أقامت حكومة تقنوراطية مدنية قائمة على أساس الكفاءة، أنها عملت على تهميش الدارفوريين وذلك لغياب تمثيلهم على مستواها لكون أغلب أبناء الإقليم أميين لم يزاولوا دراساتهم نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية والتهميش الذي طال الإقليم لعقود من الزمن، بالإضافة إلى تهميشهم وعدم إشراكهم في المفاوضات.¹

¹ Anne-Laure Mahé, « Soudan : après la chute d'Omar el-Béchir, les défis de la transition », *Politique Etrangère*, 2019/4, p.p. 109-111.

إن تطور منحى الصراع وخروج الأوضاع عن السيطرة، خاصة بعد أن أصبحت المواجهات عامة وغير منتظمة، من خلال إقتتال القبائل من نفس الإثنية فيما بينها، خاصة القبائل العربية التي كانت تقاتل إلى جانب الحكومة، حيث لم يعد الوضع الأمني في دارفور مجرد حركات تمرد محدودة النشاط تواجه الحكومة في عمليات عسكرية متفرقة، بل أصبحت مظاهر الإنفلات الأمني واسع النطاق واضحة، وتدهور دور الدولة وعدم قدرتها على إدارة الإقليم وبداية تفكك أجهزتها النظامية والعدلية، بما يعني أن الأمر أصبح قابل للتحويل إلى مرحلة حرجة وتشظي الإقليم إلى عدة أقاليم أو خروجه تماما عن سلطة الدولة المركزية التي فشلت في معالجة المشاكل التي أدت إلى النزاع، وعملت من خلال سياساتها غير المدروسة القائمة على الحل العسكري إلى إفساد العلاقات الداخلية ومكونات النسيج الاجتماعي الدارفوري بدل من تبنيها إدارة محكمة للتنوع القبلي لدارفور وتعاملها مع كامل أقاليم البلاد ومكونات المجتمع السوداني بالعدل والمساواة.¹

كما أنه وبموجب إتفاق جوبا في 3 أكتوبر 2020 بين الحكومة الإنتقالية في السودان وعدد من الجماعات المسلحة المتمردة في جميع أقاليم السودان بما فيها إقليم دارفور، أشار الباب الثاني منه المعنون بإتفاق سلام دارفور، في البند المتعلق بالسلطة ومستويات الحكم، على اتفاق الطرفين على إنشاء نظام الحكم الإقليمي الفدرالي في السودان بما في ذلك إقليم دارفور، على أن تتخذ حكومة السودان الإنتقالية التدابير القانونية اللازمة بإصدار قرار رسمي باستعادة نظام الأقاليم خلال مدة لا تتجاوز ستين (60) يوما. على أن يتم عقد مؤتمر لنظام الحكم في السودان في فترة لا تتجاوز ستة (6) أشهر، بهدف مراجعة التقسيم الإداري للأقاليم ومستويات الحكم المختلفة وهياكل وصلاحيات واختصاصات الحكم، وفي حالة تعذر قيام هذا المؤتمر في الموعد المحدد يتم تفعيل حكومة إقليم دارفور بكامل سلطاتها وصلاحياتها في مدة لا تتجاوز سبعة (7) أشهر، على مبدأ إقامة نظام الحكم الفدرالي الحقيقي الذي يلي طموحات المواطنين وإشراكهم في الحكم، وعلى أن المؤتمر في حال إنعقاده بعد هذا التاريخ لا يمكنه

¹ - زين العابدين، مرجع سابق، ص.70.

التعديل من هذه الصلاحيات والاختصاصات إلا بالإضافة، على أن يتم تفعيلها خلال فترة ثلاثين (30) يوما بعد عقد المؤتمر.¹

وانطلاقا مما تم الإتفاق عليه خاصة من جانب الآجال التي منحت لكي يدخل مضمونه حيز التنفيذ، فإن إقليم دارفور ومنذ شهر أبريل 2021 يتمتع بنظام حكم خاص وبمحكومة خاصة به تتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة، على الرغم من الفشل الذي منيت به الحكومة الإنتقالية وعدم تمكنها من إتمام مختلف الإجراءات ذات الصلة بهدف توفير كل الظروف والتأطير القانوني والتنظيمي والمؤسسي لإنجاح مخرجات ومضمون إتفاق جوبا، وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد بسبب النزاع بين مختلف الأطراف على السلطة، حيث تحول دارفور إلى مسرح للصراع بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بحكم التواجد التاريخي لقوات الدعم في الإقليم وسيطرتها على أغلب مناطقه. وهنا يمكن أن يؤدي اتفاق جوبا في شقه المتعلق بمنح الإقليم نظام خاص في تسيير شؤونه، في التسريع من وتيرة إنفصال إقليم دارفور عن السودان، خاصة وأن قوات الدعم السريع أصبحت قوتها تضاهي قوات الجيش النظامي وتحظى بدعم إقليمي ودولي. وبالتالي إعلان قيام دولة مستقلة بإقليم دارفور وحصولها على تأييد بعض القوى الدولية والإقليمية التي تسعى لتجسييد مشروعها لتفكيك الدول العربية إلى دويلات تماشيا مع مصالحها في المنطقة ومن أجل تشتيت الرأي العام العربي وإضعافه.

ويمكن للأوضاع الأمنية التي تعرفها البلاد أن تدفع بالحركات المتمردة في دارفور إلى الإتفاق والإتحاد والإعلان عن قيام دولة دارفور المستقلة المدعومة من قبل الغرب وخاصة من طرف إسرائيل، الأمر الذي يفرض على الخرطوم وفي ظل غياب رئيس يحظى بالشرعية والدعم الشعبي إلى الرضوخ والتسليم بأمر الواقع؛ ففي حالة نجاح الغرب وإسرائيل في دعم المتمردين في غرب السودان وتمكين هذا الأخير من الانفصال، فهل سيكون هذا الخيار حقا خيارا فعالا

¹ إتفاق جوبا لسلام السودان بين الحكومة السودانية الإنتقالية وأطراف العملية السلمية، 3 أكتوبر 2020، ص.ص. 13-14.

لمعالجة النزاع في دارفور؟ أم سيكون فقط مخطط لفصل هذا الإقليم عن الشمال حتى تتمكن القوى الكبرى من السيطرة واستغلال الثروات الباطنية فيه؟ مع استمرار النزاعات بين قبائله، وبالتالي استمرار معاناة أبناء الإقليم كما حدث مع الجنوب الذي لا يزال يعاني التخلف والفقر والقتال من أجل السلطة والثروات، وبالتالي فهذا الخيار سيعمل على تفتيت دولة السودان بفقدانها لجزء آخر من أراضيها، ولما لا فتح المجال أمام أقاليم أخرى ككردفان وشرق السودان لتطالب هي الأخرى وبدعم من الغرب من أجل الحصول على الحكم الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بفعل طول أمد النزاع والقتال في إقليم دارفور ظهرت روح الإنتقام وفقدان الثقة بين القبائل المختلفة المشكلة للتركيبة المجتمعية فيه وبقوة، وهو ما يجعل كل طرف منها يسعى للقضاء على الثاني من أجل تحقيق الغلبة والسيطرة على الإقليم. وبالتالي فحتى في حالة انفصال دارفور سيستمر هذا القتال بين القبائل بسبب التنافس على الأرض والسلطة بين القبائل ومن هو الطرف الأولى بالقيادة؛ إن عدم التمكن من معالجة أهم أسباب النزاع في إقليم دارفور والمتمثلة بالخصوص في مشكل الأرض بالإضافة إلى نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة وكل الأفراد، سيعمل على استمرار النزاع بين مختلف القبائل في إطار دولة فتية هشة لا تملك مؤسسات قوية ولا جيش نظامي إحتراقي وقوات شرطة وجهاز قضائي بما يمكن من ضبط الأمور وفرض النظام والأمن.

ناهيك عن موقع إقليم دارفور في منطقة تميزها النزاعات وعدم الاستقرار كما هو الحال في جنوب السودان، ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى، التي سوف تعمل على تغذية النزاعات، وبالتالي سيتم استغلال الوضع في الإقليم في ظل فتية الدولة الجديدة لجعل الإقليم قاعدة خلفية لمختلف الحركات المتمردة والجماعات الإرهابية من أجل القيام بمخططاتها وعملياتها في دول الجوار.

خلاصة الفصل:

على الرغم من مرور عقدين على نشوب أكبر نزاع شهده إقليم دارفور من حيث الحدة والنتائج الكارثية الناجمة عنه، وعلى الرغم من المبادرات العديدة التي اتخذت على المستويات المحلي والإقليمي والدولي من أجل وضع حد له، والتوصل إلى اتفاق يرضي جميع أطراف النزاع، سواءً من خلال البعثات التي قام بها كل من الاتحاد الإفريقي سابقاً في إطار قوات (AMIS)، ثم بعد ذلك القوات المختلطة الأممية-الإفريقية (UNAMID) المتواجدة في الإقليم منذ سنة 2007، إلا أن الصراع لا يزال قائماً.

وقد عملت العديد من العوامل على إفشال مختلف المبادرات المعلن عنها من قبل الدول في المنطقة أو خارجها، على غرار مبادرة أنجamina، الدوحة وأبوجا، خاصة بعد تخلف بعض أطراف النزاع وفي كل مرة، سواء عن المشاركة في المفاوضات أو في الإمضاء على الوثائق المنبثقة عنها، على الرغم من الدعم الدولي من خلال المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أو الإقليمية ممثلة في الاتحاد الإفريقي. وهو ما جعل من الوصول إلى إجماع بين مختلف أطراف النزاع شبه مستحيل. وبقي النزاع على ما هو عليه بما أدى إلى تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية وزيادة معاناة المدنيين في دارفور جراء عمليات النهب والسلب التي طالتهم وممتلكاتهم، وكذلك من خلال وقوعهم ضحايا العمليات المسلحة بين المتمردين والقوات الحكومية عقب الإعلان عن أي مبادرة لحل النزاع بما يؤدي إلى تعميق الخلافات حتى قبل انطلاق المفاوضات.

كما عمل رفض الحكومة السودانية للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وقرارات المحكمة الجنائية الدولية، على تأزيم الأوضاع في دارفور خاصة الإنسانية منها، سيما بعد أن قررت الحكومة السودانية - كرد فعل على هذه القرارات - تضييق الخناق على منظمات الإغاثة والوكالات الأممية النشطة في دارفور، وعدم تقديم الحماية اللازمة لأفرادها، مما دفع المنظمات والوكالات إلى سحب أفرادها وحصر أنشطتها عبر المناطق الحدودية.

كما أن المشهد السياسي والأمني في السودان بعد 2019 انعكس على النزاع الذي يعاني منه إقليم دارفور منذ سنة 2003، حيث أصبح القتال والعنف يعم كل أقاليم البلاد، نتيجة الانفلات الأمني الذي أصبحت تشهده البلاد، في ظل الصراع على السلطة في الخرطوم بين النخب والقيادات المدنية والعسكرية بالإضافة إلى قيادات قوات الدعم السريع، وبروز سياسات التحالفات مع باقي الحركات المتمردة من أجل كسب تأييدها لتقوية صفوف كل طرف، بما شجع على ظهور أطراف جديدة على الساحة السودانية نتيجة الانفصال عن الحركات النشطة في البلاد أو الإعلان عن ميلاد أخرى لم تكن موجودة سابقا مدعومة من أطراف إقليمية أو دولية، خاصة في ظل الامتيازات المالية والرغبة في الحصول على المناصب. وقد جعلت هذه الظروف إمكانية احتواء جميع الحركات ومطالبها بالأمر المستحيل، وهو ما أثبتته الواقع أثناء مختلف المبادرات المعلن عنها داخليا أو إقليميا لوضع حد للنزاع، والاتفاق على مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في البلاد وعودة المؤسسات الدستورية وقيامها بمهامها.

ويبقى مستقبل النزاع في إقليم دارفور مفتوحا على عدة احتمالات وسيناريوهات، وذلك في ظل التطورات التي تشهدها البلاد عامة من تدهور أمني وعدم استقرار سياسي، وانعكاس ذلك على ما يجري في إقليم دارفور. فبين سيناريو التحكم في الأوضاع من خلال التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف في إطار مساعي الأطراف الداخلية والدولية، وبين سيناريو استمرار النزاع على الرغم من تراجع عمليات العنف في فترات معينة، خاصة بعد أن أصبح إقليم دارفور مسرحا للعمليات المسلحة التي تدور بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في إطار التنافس بين الطرفين حول السلطة والمناطق الإستراتيجية للبلاد، يطرح سيناريو ثالث يفيد بتكرار ما حدث مع جنوب السودان في سنة 2011، وانفصال إقليم دارفور عن السودان، خاصة وأن ميثاق سلام دارفور المنبثق عن اتفاق جوبا في سنة 2020 قد منح الإقليم نظاما خاص في تسيير شؤونه الداخلية.

الخاتمة

الخاتمة.

يتسم النزاع الذي شهده إقليم دارفور منذ ثمانينيات القرن الماضي، والذي سجل أخطر منحى له منذ سنة 2003، بتعدد الأسباب التي أدت إلى نشوبه وتعقيده واستعصائه على الحل. وقد تعددت عوامل النزاع من اقتصادية، اجتماعية وسياسية. فبالإضافة إلى ضعف وغياب مؤسسات الدولة في المنطقة، وتهميشها للإقليم لعقود طويلة، وعجزها عن القيام بالمهام المنوطة بها من توفير الأمن والخدمات الأساسية، والتنمية اللازمة للإقليم على غرار ما قامت به في الشمال، قامت الحكومة السودانية بإضعاف دور الإدارة المحلية في الإقليم واستبدالها بأجهزة حديثة غير معترف بها محليا ولا تتمتع بالمؤهلات التي تمكنها من التحكم في زمام الأمور، مما زاد من تأزم الأوضاع وطول أمد النزاع، مخلفا خسائر جسيمة بمقتل أكثر من 200.000 شخص، وتهجير أكثر من 1.5 مليون آخرين إلى المخيمات المنتشرة داخل أقاليم دولة السودان، و 200.000 لاجئ في مخيمات على الحدود السودانية-التشادية، دفع ببعض القوى الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى وصف الأوضاع على أنها كارثة ضد الإنسانية وتصنيفها على أنها "إبادة جماعية" قامت بها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها ضد القبائل الإفريقية في إقليم دارفور.

إن الضعف والفسل المؤسساتي خاصة المؤسسات الأمنية والقضائية التي تحتل مكانة عالية في فرض هبة الدولة وحماية الأشخاص وممتلكاتهم من خلال تحقيق الأمن والعدالة في المجتمع، دفع بالأفراد إلى التعدي على بعضهم فانتشرت ظاهرة القتل والنهب والسلب في المجتمع الدارفوري، خاصة مع عدم قدرة الدول المجاورة والسودان في التحكم في الحدود وإحكام المراقبة عليها. وهو ما ساعد على انتشار الأسلحة في المنطقة نتيجة سهولة حركتها عبر الحدود الأمر الذي أدى تسليح كل الأفراد من أجل حماية أنفسهم وأملاكهم في ظل غياب مؤسسات الدولة. ولكن ومع سياسة الاستقطاب والتحالف القبلي الإثني التي شهدتها الإقليم تحولت الأوضاع إلى التصعيد وأخذت منحى خطيراً، في مرحلة ميزها التدهور البيئي والضغط السكاني الكبير منذ مطلع التسعينيات.

وهو ما عمل على تفتيت المجتمع على أساس إثني قبلي بين من يدعي أنه عربي مستهدف من قبل القبائل الإفريقية التي تسعى لطرده من الإقليم، ويحظى بدعم الحكومة، وبالتالي إدعائه الأحقية في المناصب السياسية والإدارية وفي تملك الأراضي، وجماعات أخرى توصف بالأفارقة أصحاب الأرض يدعون أنهم مستهدفين من قبل القبائل العربية التي تسعى لسلبهم أراضيهم، وأنّ لهم الأحقية في التملك والسيطرة على المناصب القيادية في الإقليم باعتبارهم السكان الأصليين للإقليم وأصحاب الأرض.

وبالتالي فلا يمكن الجزم بالقول أن التدهور البيئي هو المتسبب الرئيسي في النزاع الإثني في إقليم دارفور، فالتدهور البيئي هو أحد العوامل التي ساهمت في نشوب هذا النزاع، أي أن هذا العامل يعتبر من بين جملة من المتغيرات الأخرى كالتنوع الإثني، تهميش الإقليم وغياب التنمية، إلغاء الإدارة المحلية، التنافس على الأرض... إلخ. وكانت له تأثيرات غير مباشرة على النزاع في دارفور، من خلال تأزيم الأوضاع وتعقيدها، فتغير المناخ والتدهور البيئي تسبب في قلة وشح الموارد المائية في شمال الإقليم، وهو ما تسبب في ندرة المياه التي تمثل عصب الحياة بالنسبة للفرد ولنشاطه الإقتصادي من زراعة وتربية الحيوانات، وبالتالي زيادة الطلب على هذا المورد من خلال البحث عن مناطق أخرى تتوفر عليه، ممّا دفع بالقبائل القاطنة في الشمال إلى الهجرة جنوبا بحثا عن المياه والمراعي، فازداد الطلب والضغط على الموارد في الجنوب، لتصبح بعد ذلك القبائل المستقبلية في مناطق جبل مرة ترى في هذا الإقبال الكبير والضغط على مواردها بمثابة تهديد لأمنها ولمواردها ومستقبل أجيالها، وبالتالي المواجهة والتصادم بين القبائل صاحبة الأرض والقبائل المهاجرة.

نتائج الدراسة:

- يعد النزاع في إقليم دارفور هو نتيجة للتنافس على الموارد بين المزارعين والرعاة، ولكن من دون إهمال العوامل الأخرى التي لعبت دورا كبيرا في تصعيده وتأجيجه، والتي عملت على التأثير حتى في الإدراك والفهم الخاطئ لمسببات النزاع، مما انعكس كذلك على أساليب وميكانيزمات التعامل معه وإدارته. فالحكومات المتعاقبة

أهملت أهم عامل متمثل في تهميش الإقليم وغياب التنمية فيه، وركزت فقط على العامل البيئي الذي شهده الإقليم، وبالتالي حتى تعاملها وإدارتها للنزاع كانت خاطئة. فبدلاً من محاولة استدراك الأوضاع والتركيز على التنمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، توجهت مباشرة إلى القوة العسكرية من أجل التحكم في الأوضاع والقضاء على التمرد.

- لم تستوعب التنظيمات الاجتماعية خاصة النظم القبلية التي كانت سابقة لوجود الدولة الحديثة في إطار ما يعرف بالدولة القومية، وهو ما جعلها ترفض هذا النظام وعملت على مقاومته. وتحولت هذه المقاومة إلى صراع بين النظامين، بعد أن سعت الدولة الحديثة إما لإحتواء القبلية الأمر الذي اعتبرته النظم القبلية بمثابة تهديد لكيانها، أو تهميشها مما أبقاها في صراع مع حتمية الأوضاع الجديدة. وبالتالي حدث اصطدام الدولة الحديثة بالروح القبلية والعصبية المترابطة والمتجذرة منذ عصور وهو ما أدى إلى التمرد والنزاع.

- تحمل الحكومات المتعاقبة على السلطة في الخرطوم للمسؤولية فيما يحدث في إقليم دارفور، نتيجة إخفاقها في بناء أمة ودولة قائمة على أساس المساواة والمواطنة، وتهميشها لبعض الأقاليم وأبنائهم وعدم الإستجابة لمطالبهم المشروعة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية منها، مما عمل على تكريس وغرس روح الهوية بين أبناء الوطن الواحد، وتطورها لتصبح ذات طابع سياسي يهدد كيان الدولة ووحدتها بدل أن كانت تمثل تنوع ثقافي في مجتمع متجانس.

- للعامل البيئي المتمثل في تراجع منسوب الأمطار وموجات الجفاف المتكررة والكارثية التي ضربت إقليم دارفور، دور في انفجار الصراعات الإثنية القبلية المتكررة في الإقليم وفي التصعيد من وتيرتها، خاصة في ظل غياب استراتيجية محكمة لمرافقة المتضررين من هذا التدهور ومساعدتهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة والتخفيف من معاناتهم.

- أدت الزيادة الكبيرة في عدد سكان إقليم دارفور وتنامي أعداد الماشية إلى زيادة التنافس على الثروات الطبيعية خاصة الأراضي الصالحة للزراعة والرعي ومصادر المياه، مما انعكس سلبا على التماسك الاجتماعي القبلي وأدى إلى التنازع بين القبائل على هذه الثروات.
- أدت العديد من العوامل الأخرى لا سيما التهميش وغياب التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم دورا عميقا في شعور الأفراد في دارفور بأن سكان الشمال هم السبب فيما وصلت إليه الأوضاع من تهميش للإقليم وساكنته، وبالتالي محاولة الاستغناء عن الشمال والعمل على تسيير شؤونهم لوحدهم.
- إن سوء تقدير السلطة لما يحدث في إقليم دارفور منذ سنة 2003، بسبب تركيز كامل اهتمامها وجهودها للأحداث والتطورات مع الجنوب، بالإضافة إلى غياب التخطيط المحكم للحركات المتمردة والإنقسامات التي شهدتها، أطل من أمد الصراع في ظل غياب منتصر يفرض منطق وسياسة معينة، جعل من المواطن في دارفور الضحية الأولى فيما يحدث، حيث سعى المتمردون إلى تحقيق مطالبهم عبر كل الوسائل مما جعل من الأفراد والقبائل العزل هدفا لهم وعرضة للنهب والسلب في الحصول على الأموال والإمتيازات.
- تهميش الدولة للإقليم لم يكن فقط في المجال الاقتصادي، وإنما كذلك في الشق الأمني منه، حيث ساهم ضعف المؤسسات الأمنية في فرض النظام وحماية الأفراد وممتلكاتهم على خلق جو تسوده الريبة والشك وانعدام الثقة بين مكونات المجتمع، وأصبحت الحيطة والحذر وعدم الثقة في الغير سمة الموقف، لدرجة اعتماد الأفراد على أنفسهم لحماية أملاكهم، بعد أن حلت القبيلة محل الدولة وأصبح السلاح في متناول الجميع.
- أدى وقوف أطراف خارجية ذات مصالح متقاطعة ومتعددة إلى جانب الحركات المتمردة في الإقليم إلى تعقيد النزاع وصولا إلى استحالة جمع كل الحركات على طاولة المفاوضات قصد التوقيع على اتفاق يرضي الجميع، وينهي معاناة الدارفوريين منذ عقود، وهو ما قد يعرض وحدة الدولة السودانية لخطر التفكك على شاكلة ما حدث مع إقليم جنوب السودان.

- في إطار سياسة التنافس الطاقوي خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية أصبح إقليم دارفور مركز للصراع بين القوى الكبرى التي لها مصالح استراتيجية في المنطقة، خاصة بعد التغلغل والامتداد الصيني وحصولها على عقود كبيرة في مجال الطاقة في السودان، وبعد الاكتشافات التي صنفت إقليم دارفور على أنه يمثل أحد أكبر الاحتياطيات من البترول واليورانيوم وبجودة عالية، بالإضافة إلى موارد طاقوية أخرى وحتى احتياطيات كبيرة من المياه.

وهكذا مكن النزاع في إقليم دارفور مرة أخرى من فضح سياسات وأجندات القوى الكبرى، بعد أن ظهرت أهدافها الحقيقية في إدارة النزاعات، وعلى أن المبادئ الإنسانية التي تلوح بها وفي كل مرة، مجرد شعارات الهدف الوحيد من ورائها هو حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية تحت غطاء إنساني، فترفع هذه القوى شعار حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكب بخصوصها فقط عندما يقوم النظام في الدولة المعنية من إقصائها على حساب قوى أخرى، فتكشف هذه الورقة من أجل تهديده، ولكن بمجرد نجاحها في المساومة والاستفادة هي وشركاتها من الثروات والمشاريع، تغير موقفها وتصبح مدافعة عن الدولة رافعة شعار التسوية السلمية، وهو ما يؤكد أن التدخل في أي نزاع لم يمكن ولو مرة من حله وإنما في تعقيده والرفع من المعاناة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- القرآن الكريم.

ب- الكتب:

- ابن خلدون، بن محمد، عبد الرحمن، ولي الدين، مقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش (دمشق: دار يعرب، ط.1، 2004).
- أرباب، أحمد، عبد القادر، تاريخ دارفور عبر العصور (الخرطوم، الجزء الأول، د.ذ.ط، 1998).
- أمل، أحمد، أزمت الهامش في السودان ومستقبل إتفاق "سلام جوبا" (مصر: المركز للفكر والدراسات الإستراتيجية، د.ذ.ط، د.ذ.س).
- الجزولي، عوض، كمال الدين، الحقيقة في دارفور (الخرطوم: دار المرتضى للكتب السودانية، د.ذ.ط، مارس 2006).
- الركابي، عبل، احمد، ساجد، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط.1، 2020).
- العفيف، الباقر، ترجمة: سليمان، محمد، ما وراء دارفور.. الهوية والحرب الأهلية في السودان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط.1، 2006).
- العلي، سحر باقي، أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ط.1، 2013).

- العلي، زيد، إتفاق جوبا لسلام السودان - ملخص وتحليل - (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، د.ذ.ط، 2021).
- المخزومي، محمد باشا، خاطرات جمال الدين الحسيني (الأفغاني) - آراء وأفكار - (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط.1، 2002).
- بشير، عوض، الصادق، تحديات الأمن الغذائي العربي (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009).
- جحيش، عبد السلام ومحمد، أبكر، سليمان، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية - دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2018).
- حجازي، خالد، مخير، سامر، أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة (الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 1996).
- حريز، سيد أحمد، الهوية والوحدة الوطنية في السودان - جدلية الثقافة والسياسة (مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2017).
- دوسه، محمود، عبد الجبار، دارفور وأزمة الدولة في السودان (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ط.1، 2012).
- رسلان، بسوي، صلاح الدين، السياسة والإقتصاد عند ابن خلدون (القاهرة: كلية الآداب بجامعة القاهرة، م.ذ.ط، م.ذ.س).
- زروق، قمر الدين، محجوب، والسماي، عثمان، محمد، التدهور البيئي وأهمية تكامل الجهود لحماية الموارد الطبيعية المتجددة في السودان (الخرطوم: جامعة الخرطوم، د.ذ.ط، مارس 2003).

- زكي، البحيري، مشكلة دارفور - أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، د.ذ.ط، 2010).
- شاهين، راغب، عبد العزيز، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل-إتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ذ.ط، 2011).
- شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1993).
- عابد الجابري، محمد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة- معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 6، أبريل 1994).
- عبد الحليم، محمد، رجب، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، م.ذ.ط، م.ذ.س.ن).
- عبد الرؤوف، وشان، وعائشة، قرة، الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط. 1، 2020).
- عثمان، ضيفي، عبد النعيم، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل - قصة إقليم دارفور والصراع (القاهرة: دار الرشاد، ط. 1، 2008).
- غليون، برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 3، 2012).
- فلينت، جولي، الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور (سويسرا: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، ط. 1، يناير 2010).

- (____،____)، ما بعد 'الجنجويد': فهم ميليشيات دارفور (سويسرا: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، ط.1، يونيو 2009).
- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط.3، 1993).
- محمد، محمد، سليمان، السودان حروب الموارد والهوية (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ط.3، 2010).
- مسعد، محمد، مصطفى، سلطنة دارفور تاريخها وبعض مظاهر حضارتها (الخرطوم: دار المصورات للنشر، ط.2، 2016).
- مكاوي، بهاء الدين، قيلي، محمد، تسوية النزاعات في السودان-نيفاشا نموذجاً- (السودان: مركز الراصد للدراسات، د.ذ.ط، 2006).
- مهدي، عاشور، محمد، التعددية الإثنية- إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، م.ذ.ط، 2002).
- موسى، الإمام، عبد الله، بدر الدين، الصراعات القبلية في السودان -الجدور والأبعاد (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ط.2، 2017).
- موسى، عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009).
- ميكشيللي، أليكس، الهوية، تر: وطفة، علي (دمشق: دار النشر الفرنسية، ط.1، 1993).
- ولد الشيخ، عبد الودود، القبيلة والدولة في إفريقيا، تر: محمد بابا ولد أشفع (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، د.ذ.ط، 2013).

ت- المجلات والدوريات:

- إبراهيم، خليل، نبراس، "جون قرنق وأثره في الحياة السياسية السودانية -1945-2005- دراسة تاريخية"، مجلة الآداب، ع. 107، مارس 2014.
- البالاني، درويش، قاسم، إبراهيم، "الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور"، مجلة دياي، ع. 65، 2015.
- البديري، والي، أياد عايد، "مشكلة دارفور- أسبابها ونتائجها دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد. 12، ع. 1، 2009.
- الحبيطي، خليل، إبراهيم، خالدة، "التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019 والمواقف الإقليمية والدولية منها"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع. 47، أكتوبر 2022.
- الخضر، جاه الله، محمد، كمال، "مكونات الثقافة وأزمة دارفور.. قراءة جديدة"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 13، يوليو-سبتمبر 2012.
- الدوري، محمد، عطا الله، علي، "موقف الإتحاد الإفريقي من أزمة دارفور 2004"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد. 11، ع. 40، 2019.
- الزهرة، يعقوب، "حجاجية اللغة وخطاب الهوية"، مجلة دراسات معاصرة، المجلد. 4، ع. 1، مارس 2017.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "إتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه"، سلسلة تقدير موقف، 10 سبتمبر 2020.

- بغوره، الزواوي، "الهوية وسياسة الاعتراف شارل تايلور نموذجاً"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع.09، ديسمبر 2014.
- بو حماد، ناهض، "النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا وإستراتيجيات المواجهة"، مجلة دراسات إفريقية، ع.2، 2017.
- بوسنية، سعاد، "الحروب الإفريقية في عصر العولمة دراسة في الطبيعة والميكانيزمات"، دراسات إفريقية، ع.12، يناير-مارس 2018.
- حسني، سمير، "الإثار الإنسانية لصراع دارفور، مجلة الإنساني"، مجلة تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ع.29، 2004.
- خليفة، خلاصي، كعسيس، وسفيان، منصور، "التعاملات الدولية والإعلامية مع قضايا التعدد الإثني والتنوع الديني"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، ع.9، ديسمبر 2018.
- داود، خليفة، "الإثنية اللغوية وأزمة الهوية"، مجلة التعليمية، المجلد 7، ع.2، مارس 2017.
- رابح، مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية، القومية والأمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.1، جانفي 2009.
- زغوني، رابح، "المدخل الاقصائية لتسوية النزاعات الاثنية: النظرية والتطبيق"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع.2، م.4، جويلية 2019.
- سعيد، أحمد، إبراهيم، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)"، مجلة دمشق، المجلد 27، ع.3+4، 2011.

- علام، عبد العليم، فرح، محمد، "التغيرات الديمقرافية في قارة إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، ع.36، أبريل 2018.
- علي نايل، محمد، عمر، هدى، "الموقف الدولي والإقليمي من مشكلة دارفور 1956-2004"، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، ع.9، يناير 2018.
- عياش، إسحاق، "الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي"، دراسات اجتماعية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 28 سبتمبر 2018.
- كوزي، علي، سعيد، "الصراع الأهلي في دارفور-أسبابه وتداعياته-دراسة جغرافية"، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بكلية الآداب، جامعة المنوفية، ع. 31، 2021.
- محجوبة، قاسم، "المسؤولية الجنائية للقادة والرؤساء على ضوء نظام روما الأساسي-حالة دارفور نموذجاً"، مجلة دراسات وأبحاث، ع.8، سبتمبر 2012.
- محمد، شاعة، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"، حوليات جامعة الجزائر 1، ع.31، ج 4، 2017.
- محمود، محمد، صدفة، إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان: الدوافع والتداعيات المحتملة"، متابعات إفريقية، ع.11، مارس 2021.
- مداني، ليلي، "مراجعة مفاهيمية للأقلية والطائفية... وتأسيسها في ظل تنامي الإنتماءات الفرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.13، جويلية 2018.
- مؤنس، زباري، محمد، "مشكلة دارفور: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة أبحاث ميسان، مجلد. 11، ع. 22، 2015.

- وهبان، محمد، أحمد، "السياسات الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين إعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية"، سلسلة كراسات معاصرة، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، ع.2، يونيو 2011.
- ياسمين، بوخریصة، "دراسة تحليلية لمذكرة توقيف الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 18، مارس 2010.

ث - الموسوعات:

- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الثالث.

ج- التقارير:

- عبد الرحمن، حمدي، "أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها-رؤية إستراتيجية"، العالم الإسلامي، الباب الرابع، التقرير الإستراتيجي السادس، م.ذ.س.ن.
- مجموعة الأزمات الدولية، "ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"، بروكسل: تقرير رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004.

ح- قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي:

- القرار رقم 1828 المؤرخ في 31 جويلية 2008، المتضمن تحديد عهدة بعثة مختلطة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. (S/RES/1828 (2008).
- قرار مجلس الأمن رقم رقم 2996 المؤرخ في 29 جوان 2016.
- رسالة مؤرخة في 20 مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، S/2020/221.

- رسالة مؤرخة في 21 ماي 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، S/2020/429.
 - القرار رقم 2559 الصادر عن مجلس الأمن في 22 ديسمبر 2020، (S/RES/2559 (2020).
 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الإنتقالية في السودان، 13 نوفمبر S/2023/8612023.
- خ- أطروحات الدكتوراة والمذكرات:
- أبو عنزه، أحمد، عمر، محمد، "واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية" دراسة من منظور فكري" (رسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
 - الدرسي، مسعود، محمد، عبد الله، الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة إقليم دارفور (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير))، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2012.
 - العمامي، علي، مبارك جمعة/ مدحت، الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة حالة: إقليم دارفور (مذكرة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير))، كلية الإقتصاد، جامعة بنغازي، 2012.
 - الأعور، البشير، محمد، الانقسامات الاجتماعية التنموية الديمقراطية الاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.
 - بدوي، يعقوب، محمد، عمر، آثار الصراع القبلي في دارفور (1956-2008)، (بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في علم الاجتماع)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، سبتمبر 2012.

- بلعيد، سمية، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها- جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- بوسطيلة، سمرة، الأمن البيئي مقارنة الأمن الإنساني (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013-2013.
- بوعزيز، حنان، أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2011-2012.
- بوعشبية، عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا-دراسة حالة الكونغو الديمقراطية (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017-2018.
- جار النبي، أبو بكر، عبد السلام، أثر الصراعات القبلية على التنمية بولاية وسط دارفور -دراسة حالة محلية أم دخن (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.
- جامع، عثمان، إبراهيم، عثمان، مظاهر التغير الاجتماعي عند قبيلة الميذوب - دراسة حالة محلية المألحة (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2018-2019.
- خداوي، محمد، القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر (أطروحة دكتوراه تخصص أنثروبولوجيا)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

- خليل، أبو عبد الله، إلياس، أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور (مذكرة ماجستير في دراسات السلام والتنمية)، كلية الدراسات العليا، جامعة زانجي، مايو 2009.
- درغوم، أسماء، مقارنة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية -دراسة نظرية-، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2020-2021.
- دير، أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني دراسة حالة -دول القرن الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014.
- سالك، نبيلة، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016.
- سعدون، سميرة، العلاقات القرابية ودورها السياسي عند ابن خلدون -قراءة خلدونية في مصادر السلطة السياسية في المجتمع المحلي الجزائري بلدية عمي موسى نموذجاً (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي)، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2017-2018.
- شابوني، سامية، النزاع الروندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- شبيبي، عثمان، مها أحمد، قضية دارفور بين السياسة والإعلام مع إشارة لمعالجة بعض الصحف السودانية اليومية 2003-2006 (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2008.

- عبد القادر، عبد الله، صلاح الدين، الخصائص الصوتية والصرفية لهجة دارفور العامية (نموذج للتداخل اللغوي في شمال دارفور (بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية)، قسم الدراسات النحوية واللغوية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011.
- كمرشو، الهاشمي، سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية-دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني-)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام)، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2012-2013.
- لبادي، فوزية، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقى) في العالم العربي منذ الحرب الباردة-دراسة حالي السودان والعراق (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- مرابط، رابح، أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول -دراسة حالة كوسوفو (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009.
- مستاك، يحي محمد أمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية: دراسة من 2003 إلى 2015 (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، فيفري 2013.
- منار، عبد العزيز، محمد عمرو، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية -دارفور نموذجا (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015-2016.

د- المؤتمرات والمحاضرات:

- الفلوجي، محمد، أحمد علي، "مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفية"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13-14 أيلول/ سبتمبر 2014.
- حيدر، إبراهيم علي، "أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل"، البيت العربي، محاضرة ملقاة في مؤتمر مدريد يوم 20 سبتمبر 2007، على هامش برنامج منبر البيت العربي.
- منظمة الصحة العالمية، حماية الصحة من تغير المناخ، سنة 2008.

ذ- الروابط الإلكترونية:

- عبد العال، محمود، محمود، "التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم (النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي"، مركز التنوع للدراسات، ص.32، في: <http://www.atanawa.org> (14/05/2010، 08h30).

2- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Livres:

- Alao, Abiodun, **NATURAL RESOURCES AND CONFLICT IN AFRICA –THE TRAGEDY OF ENDOWMENT**, (USA: University of Rochester Press, 1st published, 2007).
- Etefa, Tsega, **The Origins of Ethnic Conflict in Africa- Politics and Violence in Darfur, Oromia, and the Tana Delta**, (Switzerland AG: registred company Springer Nature, 2019).
- GLEDITSCH, PETTER, NILS, « Armed Conflict and the Environment », **ENVIRONMENTAL CONFLICT**, Diehl, Paul F. and Gleditsch, Nils, Petter, (United State of America: Westview Press, 2001).
- GURR, TED ROBERT, **WHY MEN REBEL**, (New York: Paradigm Publishers, 1st Edition, 2011).

B- Revues et périodiques:

- Abou Ranim, Brahim, « Running Darfour : Enjeux du Conflit et Réactions de la Communauté Internationale », **les Cahiers du RMES, Volume IV, n° 1, été 2007**.
- ACAPS, « SUDAN: SCENARIOS », **Anticipatory analysis**, 17th March 2022.
- A Hassan, Hmady, « Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective », **African Security Review**, 22 mars 2010.

-
- Ahmed, Karrar, Gaafar, « The Chinese Stance on the Darfur Conflict », **OCCASIONAL PAPER**, N°. 67, septembre 2010.
 - A. Like, David and Rothchild, Ronald, « Ethnic Fears and Global Engagement: The International Spread and Management of Ethnic Conflict », **Policy Paper**, January 1996.
 - Ascensio, Hervé, « L'immunité du chef d'Etat devant les juridictions pénales internationales », **Annuaire français de droit international**, Volume 65, 2019.
 - B. BARBIER, EDWARD, « Endogenous Growth and Natural Resource Scarcity », **Environmental and Resources Economics**, n°. 14, 1999.
 - Borderon, Marion and others, « Migration influenced by environmental change in Africa A systematic review of empirical evidence », **Demographic Research**, Vol.41, December 2019.
 - Bronkhorst, Salomé, « Rareté de ressources et conflit entre pasteurs et agriculteurs au Sud-Kordofan, Soudan- les obstacles à la promotion du pastoralisme comme forme d'adaptation au changement climatique », **Culture & Conflits**, N°.88, hiver 2012.
 - Brosché, Johan, « DARFUR-Dimensions and Dilemmas of a Complex Situation », **Report**, Uppsala University, Departement of Peace and Conflict Research, Paper N°.2, 2008.
 - (————,————), « The Crises Continue: Sudan's Remaining Conflicts », **ISPI Working Paper**, N°.41, October 2011.

-
- DANIELOVA, VERONIKA « Darfur Crisis of 2003: analysis of the Darfur Conflict from the Times of First Clashes to the Present Day », **ETHNOLOGIA ACTUALIS**, vol.14, N°.1, 2014.
 - Decaux, Emmanuel, « La crise du Darfour : Chronique d'un génocide annoncé », **Annuaire français de droit international**, Paris : CNRS Editions, Vol. 50, 2004.
 - Département d'Etat des Etats-Unis, « Soudan : Un moment crucial, Une approche globale », **Afrique et Francophonie**, Vol.1, N°.2, Eté 2010.
 - Dominique, SCHNAPPER, « Ethnies et Nations », **Cahiers de recherche sociologique**, N°20, 1993.
 - ECAS, « Contributory Factors to the 2003 Darfur Conflict In Sudan And African Union (AU) Intervention Strategies », **African Dynamics in a Multipolar World**, 27th- 29th June 2013.
 - FOGUE TEDOM, Alain, « De la problématique du financement de l'Union Africaine (UA) à l'évaluation du désir de puissance de l'Afrique », **Revue Dialectique des Intelligences**, N°4, 2017.
 - François, D.K., Malloum, M. A. et autres, « **Stratégies de résilience du secteur agro-pastoral au changement climatique dans le septentrion du Cameroun** », **AGRIDAPE**, Vol.33, n°.2, juin 2017.
 - Gautam, Yograj, « Seasonal Migration and Livelihood Resilience in the Face of Climate Change in Nipal », **Mountain Research and Development**, Vol. 37, N°. 4, Novembre 2017.

- Gleditsch, Petter, Nils, Nordas, Ragnhild and others, « Environment-Induced Migration », **International Peace Institute**, 2007.
- Glock, Cynthia, « Déploiement des l'EUFOR au Tchad : un espoir pour le Darfour et ses réfugiés », **Revue Humanitaire**, N°. 19, Eté 2008.
- Gnanguênon, Amandine, « Le Tchad dans son environnement régional : entre jeux d'alliances politiques et coalitions militaires ad hoc », **Paix et sécurité**, Sénégal, 2012.
- Goetschel, Laurent et Péclard, Didier, « Les conflits liés aux ressources naturelles. Résultats de recherches et perspectives », **Annuaire Suisse de Politique de Développement**, 2006.
- Groupe Interagences des Nations Unies pour les actions préventives, « Ressources renouvelables et conflits », **Guide pratique pour la prévention et la gestion des conflits liés à la terre et aux ressources naturelles**, 2012.
- Guicherd, Catherine, « L'UA au Soudan : Enseignements pour la Force Africaine en attente », **l'Académie Internationale de la Paix**, Mars 2007.
- Henri, LEVAL, « LA SECURITE ENVIRONNEMENTALE : COMBIEN DE DIVISIONS ? », **Annuaire Français de Relations Internationales**, Vol. X, 2009.
- **Human Rights Watch**, « Soudan : le Darfour en feu : atrocités dans l'ouest du Soudan », N°.4, Vol.16, Avril 2004.
- JACK, A. GOLDSTONE, « Demography, Environment and Security », **ENVIRONMENTAL CONFLICT**, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001).

- Jayawardhan, Shweta, « Vulnerability and Climate Change Induced Human Displacement », **Consilience**, N°.17, 2017.
- Jean-Baptiste, Bouzard, « les conflits soudanais à l’horizon 2011 : scénarios », **OCCASIONAL PAPER**, N°.75, Janvier 2009.
- Jean-François, Guilhaudis, « Fais marquants : les grands conflits en 2017 », **Paix et sécurité européenne et internationale HAL**, 2018.
- Jean-Pierre, Besancenot, « changement climatique et santé », **Environnement, Risque et Santé**, Vol.14, n° 5, septembre-octobre 2015.
- John, T. Ackerman, « Deuxième lettre à AFRICOM : Dégradation de l’environnement et conflits en Afrique », **Afrique et Francophonie**, Vol.1, N°.2, Eté 2010.
- Jorge, H. Garcîa, « **Environment and Climate Change Management: Perspectives for Post-Conflict Colombia** », **Policy Brief**, December 8, 2015.
- L. Stilwell, Eric et Dennard, Linda, « Quatrième lettre à AFRICOM : Ressources durables et sécurité dans le contexte africain : perspectives de conflits et de coopération », **Afrique et Francophonie**, Vol.1, N°.2, Eté 2010.
- La recherche scientifique menacée par le déni de la complexité », **Rêve Tiers Monde**, N°.204, octobre-décembre 2010.
- Le Ster, Marine, « Les liens entre conflits et environnement », **Les cahiers d’Outre-mer**, N° 255, 2011.
- Lombard, Jaques, "Tribalisme et intégration nationale en Afrique noire", **revue internationale de recherche et de synthèses sociologiques**, N°.12, 1969.

-
- M.A. Mohamed, Salih, « Understanding the Conflict in Darfur », **Occasional Paper**, Centre of African Studies, University of Copenhagen, May 2005.
 - Mahé, Anne-Laure, « Soudan : après la chute d'Omar el-Béchar, les défis de la transition », **Politique Etrangère**, 2019/4.
 - Marc, Lavergne and Sophie, Claret, « Le puzzle du Darfour : à qui profite le crime ? », **Diplomatie**, N°. 27, Juillet-Août 2007.
 - Marc, lavergne, « Darfour : un modèle pour les guerres de XXIème siècle, entre piliers "janjawid" et flibuste des puissances émergentes de la mondialisation ? », **Revue de la géographie et de géopolitique**, 16 Nov. 2009.
 - (_____,_____), « Darfour : un conflit soudanais », **HAL open science**, May 2011.
 - (_____,_____), « Le Réchauffement Climatique à l'Origine de la Crise du Darfour ? La recherche scientifique menacée par le déni de la complexité », **Rêve Tiers Monde**, N°.204, octobre-décembre 2010.
 - Marchal, Roland, « Le Conflit au Darfour, point aveugle des négociations Nord-Sud au Soudan », **Politique africaine**, N°.95, 2004.
 - (_____,_____), « Le Soudan d'un conflit à l'autre », **Les Études du Centre d'études et de Recherches internationales Sciences Po CERI**, N° 107-108, septembre 2004.
 - (_____,_____), « Tchad/Darfour : vers un système de conflits », **Politique africaine**, n° 102, juin 2006.

- Mehmood khan, Assad, Rahim, Nazim and others, « Darfur Conflict beyond Ethnic Division: A Politico-Economic Perspective », **Global Political Review**, Vol.3, No. 2, 2018.
- Mélanie, Requier-Desjardins, « Impacts des changements climatiques sur l'agriculture au Maroc et en Tunisie et priorités d'adaptation », **Les note d'analyse du CIHEAM**, n°56, Mars 2010.
- Morton, James, « A Darfur Compendium », **A review of the Geographical, Historical and Economic Back ground to Development in the Region**, Hemel Hempstead UK, 2005.
- NANCY, HAR et PETER, CASTRO, « Conflits et Gestion des Ressources Naturelles », **FAO**, 2001.
- OCHA, « Conflict Ag Geneina, capital of West Darfur State », **Flash Update**, n°.2, 18 Janvier 2021.
- (————,————), « Sudan: Conflict in Foro Baranga, West Darfur State », **Flash Update**, n°.1, 12 April 2023.
- (————,————), « Sudan: Conflict in South, North Darfur », **FlashUpdate**, n°.1, 27 Jul 2020.
- (————,————), « Sudan: Escalation of Violence in Darfur », **Flash Update**, n°.2, 27 Jul 2020.
- Organisation Internationale pour les Migrations "OIM", « **Migrations et changements climatiques** », **Serie Migration Research de l'OIM**, n°.31, 2008.

-
- Parfait, Oumba, « L'effectivité du Rôle du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine dans la Résolution des Conflits », **Revue Africaine d'Etudes Politiques et Stratégiques**, Numéro spécial, 2014.
 - Patez, Fabrice, « Les relations communautaires ethniques selon Max Weber », **les Cahiers du Cériem**, N°.2, mars 1997.
 - Posen, Barry R., « The Security Dilemma and Ethnic Conflict », **Survival**, Vol.35, Spring 1993.
 - Remy M., Mauduit, « Ecologie, sécurité et conflits armés en Afrique », **Afrique et Francophonie**, Vol.1, N°.2, Eté 2010.
 - Salliot, Emmanuel, « Incidence sécuritaires du changement climatique au Sahel SICCS », **Revue des évènements sécuritaires au Sahel 1967-2007**.
 - (———, ———), « Rébellion des tribus Toubou et guerre civile au Tchad 1965-1990 », **Revue des évènements sécuritaires au Sahel 1967-2007**.
 - Simon, A. Mason and Kurt R., Spillman, « Environmental Conflicts and Regional Conflict Management », **WELFARE ECONOMICS AND SUSTAINABLE DEVELOPEMENT**, Vol.2, 2009.
 - Stuart, T. Kaufman, « An International theory of inter-ethnic war », **Review of International Studies**, vol.22, N°.2, April 1996.
 - Thierry, Vircoulon, « Russie-Soudan : malgré la chute d'Omar el-Béchir, l'idylle continue », **Diplomatie**, N°. 108, mars-avril 2021.
 - Thomas, F. Homer-Dixon, « **Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases** », **International Security**, Vol.19, N°.1, 1994.

-
- Tim, Sweijs, « Marjolein de Ridder and Others, Security Implications of Climate Change », **Hague Centre for Strategic Studies**, 2014.
 - Timothy, Cullen, « Sauverle Darfour : Analogies séduisantes et limites de la coercition employant la puissance aérienne au Soudan », **Afrique & Francophonie**, 4^e trimestre 2009.
 - Tubiana, Jérôme, « Lire entre les lignes d'un conflit-Fractures locales et actions internationales au cœur du Darfour », **Afrique Contemporaine**, N° 232, 2009.
 - (————,————), « Seule une tortue peut mordre une tortue » accords entre groupes rebelles et communautés arabes au Drafout, **Politique Africaine**, n°. 118, 2010.
 - United Nations Environment Programme, « Livelihood Security: Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel », Geneva, 2011.
 - USMAN, A. TAR, « Old Conflict, New Complex Emergency: An Analysis of Darfur Crisis, Western Sudan », **Nordic Journal of African Studies**, N°. 15, 2006.
 - VAL, PERCIVAL and THOMAS, HOMER-DIXON, « ENVIRONMENTAL CONFLICT the Case of South Africa », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001).
 - VERNEREY, « LA CRISE DU DARFOUR », **Diplomatie**, n°.10, septembre-octobre 2004.
 - Victor, TANNER, « Darfour : racines anciennes, nouvelles virulences », **Politique Étrangère**, vol. 69, n°.1, 2004.

-
- Wario, R Adano, Karen, Witsenburg, « Climate Change, Violent Conflict and Local Institutions in Kenya's drylands », **Journal of Peace Research**, 2012.
 - WENCHE, HAUGE and TANJA, ELLINGSEN, « Environmental Change and Internal Conflict », ENVIRONMENTAL CONFLICT, Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, (United State of America: Westview Press, 2001).
 - WILLEMSE, KARINE « The Politicization of Ethnic Identities », **Politics, ISIM Review**, n°. 15, Spring 2005.
 - Witsenburg, K. Zaal, A.F.M, «Spaces of insecurity Human agency in violent conflicts in Kenya- Natural Resources and Conflicts: Theoretical Flaws and Empirical Evidence from Northern Kenya», **African Studies Center**, Vol.45, 2012.
 - WOLFERS, Arnold, « National Security as an Ambiguous Symbol », **Political Science Quarterly**, Vol.67. N°.4. 1952.
 - Zygmunt, L. Ostrowski, « SOUDAN Conflits autour des richesses », Paris : **L'harmattan**, 2010.

c- Encyclopédies:

- Microsoft ® Encarta ® 2009. © 1993-2008 Microsoft Corporation.

D- Rapports:

- Austrian Red Cross/ ACCORD, « Darfur COI Compilation, Austria », **Report**, Septembre 2017.

-
- DGRIS, « Observatoire Défense et Climat », **Rapport d'Etudes n°1 Rétrospective et typologie de crise 1**, Février 2017, France, Ministère de la Défense.
 - GIEC, « le changement climatique et les terres émergées, quel impact pour l'Afrique ? », **Rapport spécial**, 2019, p.27. Sur :<http://cdkn.org/landreport>.
 - Integrated Food security Phase Classification IPC, « Sudan Food Insecurity Levels Continue to Increase Driven by The Worsening Macroeconomic Situation, Poor Harvest and Conflict », **IPC acute Food Insecurity Analysis**, published on June 21, 2022.
 - International Crisis Group, « Tchad : un nouveau cadre de résolution du conflit », **rapport Afrique**, n°144, 24 septembre 2008.
 - International Refugee Rights Initiative, «The Challenges of Peacekeeping in Darfur », **Report**, June 2016.
 - IOM, Government of Japan and environmental partnership of community resilience, « Environmental and livelihoods vulnerability mapping (ELVM) in South Darfur, Sudan », **Final Report**, July 2010.
 - La Commission des Affaires Etrangères, **Rapport d'information en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 28 janvier 2009 sur la situation au Soudan et la question du Darfour**, N°. 2247, élaboré le 3 février 2010.
 - Michel, Liégeois, « DARFOUR : Mission Impossible Pour La MINUAD ? », Bruxelles, **Rapport du Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP)**, Juin 2009.

- PNUD, « changement climatique, sécurité alimentaire et développement humain », **Rapport national sur le développement humain au Sénégal**, 2009.
- Simon, N. TOMETY, « Analyse de la dimension transfrontalière des conflits ruraux dans l'Est de la République Centrafricaine », **Rapport élaboré par le Comité Sectoriel de la Réforme du secteur de la sécurité** (Mission d'information, d'échange et d'étude au Tchad sur les problèmes d'utilisation de l'espace rural et les stratégies de prévention et de gestion des conflits ruraux), Bangui, Août 2009.
- United Nation Commission of Enquiry on Darfur, « How Does Law Protect In War? », **Report**, 2005.
- United Nations Development Programme (UNDEP), « HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994 », (New York: Oxford university Press, 1994.
- Wala, Abdelmuati, Clarissa, Augustinus and others, « DARFUR LAND ADMINISTRATION ASSESSEMENT: ANALYSIS AND RECOMMENDATIONS », United nations Human Settlements Programme, **UN-HabitatReport**, 2020.
- World Wide Fund for nature (WWF), « Soutenabilité, Stabilité, Sécurité », France, **Rapport**, 2017.

E- Agreements:

- Juba agreement for peace in Sudan between the Transitional Gouvernement of Sudan and the parties to peace process, official english version.

F- Résolutions des Nations Unies et de l'Union Africaine :

- Conseil de Paix et de Sécurité, « Note d'Information sur le Renouvellement du mandat de la Mission de l'Union Africaine sur Soudan (AMIS) », 42^{ème} Réunion du 20 Octobre 2005, **PSC/PR/2(XLII)**, Addis Abéba, Ethiopie.
- Conseil de Sécurité, « lettre datée du 14 février 2006, adressée au Président du Conseil de Sécurité par le Chargé d'affaires par intérim de la Mission permanente de la Jamahiriya arabe libyenne auprès de l'Organisation des Nations Unies », S/2006/103, 15 février 2006.
- Résolution 1706 (2006), adoptée par le Conseil de Sécurité à sa 5519^e séance, le 31 août 2006, pour le déploiement d'une mission onusienne au Darfour.
- S/RES/1769 (2007), adopted by the Security Council at its 5727th meeting, on 31 July 2007.
- Résolution de Conseil de sécurité n° 2296, du 29 juin 2016, S/RES/2296 (2016).
- Lettre datée du 18 mai 2017, adressée au Président du Conseil de Sécurité par le Secrétaire Général, S/2017/437.
- Lettre datée du 30 août 2017, adressée au Président du Conseil de Sécurité par le Secrétaire Général, S/2017/747.
- Résolution n° 2378, adoptée par le Conseil de sécurité, à sa 8051^e séance, le 20 septembre 2017, (S/RES/2378, 2017).
- Union africaine, Décision sur la Cour pénale internationale, Assembly/AU/Dec. 672(XXX), point 5(ii), 28-29 janvier 2018, 30^e session ordinaire de la Conférence, Addis-Abeba (Ethiopie).

- Résolution n° 2524, adoptée par le Conseil de sécurité le 3 juin 2020, (S/RES/2524, 2020).

G-Thèses et mémoires:

- Ahmed-Mahdi, Benmoussa, **Ibn Khaldûn : penseur de la société comme 'asabiyya'** (mémoire présenté en vertu d'une maîtrise en philosophie), Université de LAVAL, Canada, 2018.
- Ali, WAÏDOU, **l'empreinte du Darfour sur la crise Tchadienne : de 1966 à 2008** (Mémoire présenté en vue d'une maîtrise en Philosophie), département d'histoire, Cameron : Université de NGAOUNDÉRÉ, 2008.
- Bashar, Gado, Zuhair, M, **Conflict Resolution and Reconciliation in Sudan: Inter-Tribal Reconciliation Conferences in South Darfur State up to 2009**, (Thesis), Department of peace Studies, University of BRADFORD, 2013.
- Bernard, Jonathan, **Les théories de la sécurité environnementale : regard critique sur un concept ambigu**, (mémoire de fin d'études présenté comme exigence partielle de la maîtrise en sciences politiques), Université du Québec à Montréal, Janvier 2007.
- DURO, VALÉRIE, **LES QUESTIONS CONTEMPORAINES SE RAPPORTANT AU GÉNOCIDE ET AUX MODES DE PARTICIPATION AU CRIME DE GÉNOCIDE AU DARFOUR**, (MÉMOIRE PRÉSENTÉ POUR LA MAÎTRISE EN DROIT INTERNATIONAL), UNIVERSITÉ DE QUÉBEC À MONTRÉAL, CANADA, juin 2010.
- Jean Baptiste, MBONABUCYA, **ETHNICITE ET CONFLIT ETHNIQUE : APPROCHES THEORIQUES EN PERSPECTIVE DE L'ANALYSE DU**

CONFLIT DES RWANDAIS, (mémoire de Licence en Sociologie), faculté des Sciences Economiques et Sociales à Genève, juillet 1998.

- Johanne, Favre, **Insécurité. Une interprétation environnementale de la violence au Ouaddaï**, Thèse de doctorat, Paris : Université Panthéon-Sorbonne, 26 novembre 2008.
- Maria, Gabrielsen, Jumbert, **The Internationalization of the Sudanese Conflicts : from Southe Sudan to Darfur- Agenda setting, mobilization and qualifications**, Thèse de doctorat en Siences Politiques, spécialité Relations Internationales, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Octobre 2010.
- Richard, A. Matthew, Jon, Barnett and others, **Global Environmental Change and Human Security**, London: The IT Press, Massachusetts Institute of Technology, 2010.
- Smith, Gray, Evan, **Climate Change and Conflict: the Darfur Conflict and Syrian Civil War**, (Undergraduate Theses), College of Arts and Sciences College, University of Vermont, 2020.
- Smith, Robyn, **The Water Scarcity-Conflict Nexus: The Case of Darfur**, (Thesis presented in fulfillment of the requirements for the degree of Master), Stellenbosh University: Political Science, March 2017.
- Sylvia-Lise, BADA, **LA DEFINITION JURIDIQUE DE LA « RACE » -Exemples français et américain**, (Mémoire Master II recherche en Droit Public), Université de ROUEN, 2008-2009.

-
- Yousif, Suliman, Saeed, Takana, Translated by Awad Al Awad, **DARFOUR STRUGGLE OF POWER AND RESOURCES**1650-2 020 (Norway: CMR. Michelsen Institute, 2016.

H- Séminaires et conférences :

- Hassan, Alattar, Satti, **2020 Conflict Analysis –Central Darfur-Sudan**, Danish Refugee Concil, October 2020.
- Peter, Holmgren, « Agriculture and Climate Change- Overview », **FAO**, Rome, FAO/OECD workshop, 2012.
- UNICEF (Search For Common Ground), « Analyse des facteurs de conflits de catastrophes naturelles et de la vulnérabilité du système éducatif aux chocs au Tchad », **Document de base pour l'élaboration d'un programme de consolidation de la paix, d'éducation et de plaidoyer**, Tchad, 27 décembre 2013.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, « Relations with the Community of Sahelo-Saharan States (CEN-SAD) And Draft Agreement Between UNESCO And This Organization », **Excutive Board**, Hundred and sixty-sixth Session 166 EX/43, Paris, 13 March 2003.

I-Liens électroniques :

- Bart, Klem, « Dealing with Scarcity and Violent Conflict », **Clingendael Institute**, 2003, p.p. 25-27, <https://www.jstor.org/stable/resrep05418.7>.

- Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes (CEPALC), « changement climatique et développement en Amérique Latine et dans les Caraïbes », Synthèse 2009, mai 2011.p.49.sur : <http://repositorio.cepal.org>.
- Moshe, Terdiman, « Sécurité environnementale, changements climatiques et conflits : le cas du Darfour », 2007, p.143, sur, <http://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2007-3-page-141.htm>.
- OCHA, « SUDAN: SAF and RSF clashes in Nyala, South Darfu », **FlashUpdate**, n°.1, 21 August 2023.
- (————,————), « **Sudan: Darfur Humanitarian Overview** », (1 February 2018), p.1.on. <http://www.unocha.org/.../sudan-darfur-humanitarian-overview-1-februar-2018>.
- OFPRA, « La tribu arabe Ziyadia- Soudan », 13 avril 2018, p.3, on,www.ofpra.gouv.fr/sites/default/atoms/files/lignes_directrices_europeennes.pdf.
- (————,————), « les Sinyar, Division de l'Information, de la Documentation et des Recherches (Ofpera)", 31 décembre 2015, p.p. 2-3, sur http://www.ofpra.gouv.fr/sites/default/files/atoms/files/ligne_directrices_europeennes.pdf.
- Pierre-Paul, DIKA, « La crise du Darfour ou la faillite de l'Etat post-colonial Soudanais », Université de Reims, Institut de Documentation et de Recherche sur la Paix, p.12, sur, [http : www.institutidrp.org](http://www.institutidrp.org)
- PNUD, « l'Avenir de l'Environnement en Afrique – Notre Environnement, Notre Richesse », 2006, p.p. 7-8. sur :<http://library.africa-union.org>.

- United Nations Environment Programme, « Livelihood Security: Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel », Geneva, 2011, p.13, in, www.unep.org/conflictsanddisasters.

فهرس المخططات

فهرس المخططات:

- الشكل رقم 1: تفاعل مختلف العوامل والنتائج المترتبة عنها. 44.....
- الشكل رقم 2: آثار تغير المناخ. 51.....
- الشكل رقم 3: تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي. 58.....
- الشكل رقم 4: التأثيرات السلبية لتغير المناخ على صحة الإنسان. 69.....
- الشكل رقم 5: العلاقة السببية بين تغير المناخ وعدم الإستقرار. 78.....
- الشكل رقم 6: العلاقة بين الإجهاد البيئي، الهجرة والنزاع. 79.....

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط:

- الخريطة رقم 1: الجافة وشبه الجافة في القارة الإفريقية. 47
- الخريطة رقم 2: الموقع الجغرافي لإقليم دارفور. 99
- الخريطة رقم 3: طبوغرافية دارفور. 101
- الخريطة رقم 4: إقليم دارفور من حيث التقسيم الإداري وأهم المدن. 107
- الخريطة رقم 5: التوزيع القبلي في إقليم دارفور. 124

فهرس الجداول

فهرس الجداول.

- جدول 1: أنماط سياسات الإستيعاب: 16
- جدول 2: سياسات الدول تجاه دمج الأقليات الدول تجاه دمج الأقليات: 17
- جدول 3: الزيادة السكانية والإجهاد المائي في القارة الإفريقية. 65
- جدول 4: النزاعات القبلية التي حدثت في إقليم دارفور من سنة 1924 إلى غاية سنة 2023. 126
- جدول 5: يوضح إحصائيات حول عدد المهاجرين والنازحين المتواجدين داخل إقليم دارفور وفي الدول المجاورة في الفترة الممتدة بين سنتي 2017-2018. 235
- جدول 6: قائمة الأطراف الموقعة على إتفاق جوبا للسلام على إتفاق جوبا للسلام. 246

فہرس

فهرس:

ملخص الدراسة:	II
مقدمة:	أ
الفصل الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني:	1
المبحث الأول: ضبط مفهومي الأمن البيئي والنزاع الإثني والمفاهيم ذات الصلة:	2
المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن البيئي:	2
المطلب الثاني: النزاع البيئي:	5
المطلب الثالث: النزاع الإثني:	7
المبحث الثاني: تفسير علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني:	21
المطلب الأول: علاقة التدهور البيئي بالنزاع الإثني حسب نظرية العصية عند ابن خلدون:	21
المطلب الثاني: المقاربة الإثنو-واقعية في تفسير العلاقة بين التدهور البيئي والنزاع الإثني:	31
المطلب الثالث: مدرسة تورنتو والنزاعات البيئية:	35
المبحث الثالث: النزاعات الإثنية لأسباب بيئية:	45
المطلب الأول: من التدهور البيئي إلى النزاع الإثني:	46
المطلب الثاني: دور الهجرة الجماعية لدواعي بيئية في نشوب النزاعات الإثنية:	70
المطلب الثالث: العلاقة بين الموارد والنزاع الإثني:	80
المطلب الرابع: دور المؤسسات في النزاعات الإثنية لدواعي بيئية:	87
الفصل الثاني: عوامل النزاع بإقليم دارفور وموقع التدهور البيئي منه:	96
المبحث الأول: دور العامل الجغرافي والبشري في النزاع في إقليم دارفور:	97
المطلب الأول: علاقة الموقع الجغرافي بالنزاع في إقليم دارفور:	97
المطلب الثاني: مكانة العامل القبلي والإثني من النزاع بإقليم دارفور:	108
المبحث الثاني: دور الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية في النزاع بدارفور:	121
المطلب الأول: تباين النشاط الاقتصادي بين قبائل دارفور واشتعال النزاع:	122
المطلب الثاني: تأثير التدهور البيئي على النشاط الاقتصادي للقبائل الدارفورية والعلاقات فيما بينهما:	135
المطلب الثالث: تأثير السلطة السودانية على العلاقات ما بين القبائل في إقليم دارفور:	137
المبحث الثالث: فواعل النزاع في دارفور:	150

المطلب الأول: الفواعل الداخلية للنزاع بدارفور:	150
المطلب الثاني: الأطراف الإقليمية:	158
الفصل الثالث: ديناميكية النزاع في دارفور وجهود إدارته:	194
المبحث الأول: مرحلة ما قبل تدويل النزاع:	194
المطلب الأول: مساعي الحكومة السودانية والدول المجاورة لإدارة النزاع:	195
المطلب الثاني: الضغوط الدولية بعد فشل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بانجامينا:	203
المطلب الثالث: مرحلة أقلمة النزاع واتفاق أبوجا:	207
المبحث الثاني: مرحلة تدويل النزاع:	214
المطلب الأول: الضغوط الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن دارفور:	214
المطلب الثاني: قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن المتهمين في نزاع دارفور وتداعياتها على مسار إدارة النزاع:	218
المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في عدم تدويل النزاع في دارفور واتفاق الدوحة:	223
المبحث الثالث: تقييم جهود إدارة النزاع في دارفور في ظل حكومة الوفاق:	227
المطلب الأول: أسباب فشل الاتفاقيات المختلفة في حل النزاع في دارفور:	228
المطلب الثاني: نتائج فشل جهود الإدارة على إقليم دارفور:	233
المبحث الرابع: مرحلة ما بعد انقلاب 2019 على حكومة الوفاق ومستقبل النزاع في دارفور:	236
المطلب الأول: الوثيقة الدستورية 2019 وانعكاساتها على النزاع في دارفور:	237
المطلب الثاني: اتفاق جوبا للسلام 3 أكتوبر 2020:	239
المطلب الثالث: مستقبل النزاع في إقليم دارفور:	248
1- التحكم في الأوضاع في إقليم دارفور (السيناريو التفاؤلي):	248
2- استمرار النزاع في دارفور (سيناريو استمرار الوضع القائم):	251
3- تطور منحى النزاع نحو الانفصال (السيناريو الراديكالي):	257
الخاتمة	265
قائمة المراجع:	271
فهرس المخططات:	303
فهرس الخرائط:	305
فهرس الجداول:	307
فهرس	309

